

دراسات إسلامية

— ٧ —

منطق المرسلون

حقيقه وقدم له

بعد الرحمي بروي

آخر الاول



مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
lisanerab.com

دابط بدبل



أ. علاء الدين شوقي

مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

(ح) دراسات إسلامية

- (١) الزات اليوناني في الحضارة الإسلامية
- (٢) من تاريخ الإلحاد في الإسلام
- (٣) شخصيات فلقة في الإسلام
- (٤) الإنسانية والوجودية في الفكر العربي
- (٥) أرسطو عند العرب
- (٦) المثل العقلية الأفلاطونية
- (٧) منطق أرسطو في ٥ أجزاء
- (٨) شهيدة العشق الإلهي
- (٩) سطحات الصوفية

(د) ترجمات : الروائع المائة

- (١) أيشندراف : من حياة حائز باير
- (٢) فوكيه : أندرين
- (٣) جيته : الديوان الشرقي
- (٤) بيرن : أسفار اتشيلد هارولد
- (٥) جيته : الأنساب المختارة
- (٦) هيلدرلن : هيربرون
- (٧) نيتشه : زرادشت
- (٨) رلكه : صحائف ماتي برجه

(١) مبتكرات

- (١) الزمان الوجودى
- (٢) هموم الشباب
- (٣) مرآة نفسى [ديوان شعر]
- (٤) المحرر والنور

(ب) دراسات أوربية

- (١) الموت والعبرية
- (٢) قلوب الفلاسفة

خلاصة الفكر الأوروبي

- (١) نيتشه
- (٢) اشبنجلر
- (٣) شوبنهاور
- (٤) أفلاطون
- (٥) أرسطو
- (٦) ربيع الفكر اليوناني
- (٧) خريف الفكر اليوناني
- (٨) بريجسون

دراسات إسلامية

— ٧ —

منطق المرجع

ص ٢٠٣

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدرودي

الجزء الأول

المتاهة

طبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٨



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

الرابط بديل lisanerab.com

فهرس الكتاب

صفحة *	صفحة *
(الكون، الفساد، النور، النقص، الاستحالة، التغير بالمكان)	٣٢ — ٧
٥٤ — ٥٣) في « له »	تصدير عام
كتاب العبارات	
٩٩ — ٥٧) نقل الحسين بن حنين	٥٥ — نقل الحسين بن حنين ١
٦٠ — ٥٩) القول والفكرو الشيء، الحق والباطل	(١) الحدود المتفقة والمتواتلة والمشتقة ٣
٦١ — ٦٠) في الاسم: الأسماء البسيطة والمركبة؛ الأحوال	(٢) الأقوال المختلفة ٤
٦٢ — ٦١) في الكلمة (= الفعل)	(٣) محول المحمول—الأجناس والأنواع ٥
٦٣ — ٦٢) في القول	(٤) المقولات ٦
٦٤ — ٦٥) القضايا البسيطة والقضايا المركبة في الإيجاب والسلب وتقابليها ...	(٥) في المسوهر ٧
٦٥ — ٦٩) الكل والجزئي : تقابل القضايا بالتناقض وبالتضاد	(٦) في السكم ١٥
٦٦ — ٦٩) (٨) وحدة القضايا وتعددها — القضايا المشتركة وتقابليها	(٧) في الإضافة ٢١
٧٠ — ٦٩) تقابل المستقيمات المكنته	(٨) في الكيف والكيفية ٣٨
٧٠ — ٧٥) تقابل المستقيمات المكنته	(٩) في يفعل وينفعل ٣٨
٧٦ — ٨١) تقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة	(١٠) في المقابلات ٤٧
٨٢ — ٨٥) تقابل القضايا المركبة	(التقابيل بالتضاريف ، التقابيل بالتضاد ، تقابل العدم والملائكة ، تقابل السلب والإيجاب)
٨٦ — ٨٩) تقابل القضايا ذات الجهة ...	(١١) الأضداد ٤٧
	(١٢) في المقدم ٤٨
	(١٣) في « معا » ٥٠
	(١٤) في الحركة ٥١
	* أرقام هذه الصحف أسفل .

صفحة	صفحة
(١٢) مقارنة بين الأقيسة الحميلية وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية ١٤١—١٤٢	(١٣) نسق الموجهات ٨٩—٩٥
(١٣) في الممكن ١٤٢—١٤٥	(١٤) تضاد القضايا ٩٥—٩٩
(١٤) تأليف الممكن في الشكل الأول ... ١٤٦—١٤٩	كتاب التحليلات الأولى
(١٥) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول... ١٤٩—١٥٦	نقل تذاري ١٠١—٣٠٦
(١٦) تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول... ١٥٧—١٦٠	المقالة الأولى: نظرية القياس ١٠٣—٢٢٨
(١٧) تأليف الممكن في الشكل الثاني... ١٦١—١٦٤	(١) المقدمة؛ الحد، القياس وأنواعه؛ مقالة الكل واللاشيء ١٠٣—١٠٨
(١٨) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني ١٦٤—١٦٦	(٢) عكس القضايا المطلقة (=التقريرية) ١٠٩—١١٠
(١٩) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني ١٦٦—١٧٠	(٣) عكس القضايا ذات الجهة ... ١١٠—١١٢
(٢٠) تأليف الممكن في الشكل الثالث... ١٧٠—١٧٢	(٤) القياس الحلى من الشكل الأول ... ١١٣—١١٨
(٢١) « وجودي في الشكل الثالث ١٧٢—١٧٣	(٥) الشكل الثاني من القياس الحلى ... ١١٨—١٢٤
(٢٢) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثالث ١٧٤—١٧٦	(٦) الشكل الثالث « » ... ١٢٤—١٢٩
(٢٣) التطبيق الكلى للأشكال — الرد إلى الشكل الأول ... ١٧٦—١٨٠	(٧) الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة؟ رد الأقيسة ١٢٩—١٣٢
(٢٤) الكيف والكم في المقسمات ... ١٨٠—١٨٢	(٨) في تأليف القياسات : القياسات ذوات الجهة — الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين ... ١٣٢—١٣٣
(٢٥) تعين عدد المحدود والمقدمتات والتتابع ١٨٢—١٨٥	(٩) تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأول ... ١٣٤—١٣٥
(٢٦) أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل ١٨٦—١٨٧	(١٠) أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية، والأخرى وجودية ١٣٥—١٣٨
(٢٧) قواعد عامة للأقيسة الحميلية ؛ اكتساب المقسمات ١٨٧—١٩٠	(١١) أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية ١٣٨—١٤١

صفحة	صفحة
(٤٦) الحدود المحدودة ، والحدود غير المحدودة في الأفise ٢٢٨—٢٢٣	(٢٨) قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحالات ١٩٥—١٩٠
المقالة الثانية من التحليلات الأولى	
خصائص القياس ؛ الناتج الكاذبة ؟	
أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس ٣٠٦—٢٢٩	(٢٩) تفقد الأوسط في المقادير التي ترفع إلى الحال ، وفي المقادير الشرطية والمقدار ذات البهجة ١٩٨—١٩٦
(١) تعدد الناتج في الأفise ٢٣٩—٢٢٩	(٣٠) البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات ٢٠٠—١٩٩
(٢) الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج الصدق من مقدمات كاذبة في الشكل الأول ٢٣٩—٢٣١	(٣١) القسمة ٢٠٢—٢٠٠
(٣) الإنتاج صدقًا من مقدمات كاذبة في الشكل الثاني ٢٤٣—٢٣٩	(٣٢) قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل ٢٠٥—٢٠٢
(٤) الإنتاج صدقًا من مقدمات كاذبة في الشكل الثالث ٢٤٧—٢٤٣	(٣٣) الكيف في المقدمات ٢٠٦—٢٠٥
(٥) البرهان الدورى في الشكل الأول ٥٥١—٢٤٨	(٣٤) الحدود المجردة والحدود العينية ... ٢٠٨—٢٠٧
(٦) « « « الثاني ٢٥٢—٢٥١	(٣٥) الحدود المركبة ٢٠٨
(٧) « « « الثالث ٢٥٤—٢٥٢	(٣٦) الحدود في مختلف الأحوال ... ٢١١—٢٠٩
(٨) انعكاس القياس في الشكل الأول ٢٥٧—٢٥٤	(٣٧) أنواع الحمل ٢١١
(٩) « « « الثاني ٢٥٩—٢٥٧	(٣٨) تكرار حد بعينه ٢١٣—٢١١
(١٠) « « « الثالث ٢٦٢—٢٥٩	(٣٩) استبدال الأقوال المتساوية ... ٢١٣
(١١) الرفع إلى الحال في الشكل الأول ... ٢٦٦—٢٦٢	(٤٠) استعمال الأداة ٢١٣
(١٢) « « « الثاني ... ٢٦٨—٢٦٦	(٤١) تفسير بعض العبارات ٢١٦—٢١٤
(١٣) « « « الثالث ... ٢٦٩—٢٦٨	(٤٢) حل الأفise المركبة ٢١٦
(١٤) الفرق بين البرهان بالخلاف والبرهان المستقيم ٢٧٣—٢٦٩	(٤٣) رد الحدود ٢١٦
	(٤٤) حل البرهان بالرفع إلى الحال وبقية الأفise الشرطية ٢١٨—٢١٦
	(٤٥) رد الأفise من شكل إلى آخر ... ٢٢٢—٢١٨

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسسطو المنطقية ، ننشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحاطت بها النصوص اليونانية بحيث حرص القوم على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدموا أشواطاً بعيدة في الترف العقل ، فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدم إليهم ، فاحسّ منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحري الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : «فلا تأحبينا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان بعضها على بعض في إدراك المعنى » (ورقة ١٣٨٠) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد – النصف الثاني من القرن الرابع – قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والموكل ، إلى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يتقون بتلك الترجمات

السريعة التي نشأت تحت حِمَة الرُّواد الأوَّل للتراث اليوناني : من مُتُرجمين ، وأمراء قاموا على رعاية هُؤلاء المُترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أنَّ هذا العهد الثانى قد افترق عن العهد الأوَّل بِأنَّ معظم الترجمات فيه كانت من السريانية إلى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأوَّل قلة الذين يعْرِفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثانى أنَّ أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأوَّل أنفسهم إلى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد إلى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأنباء العهد الثانى محدودة موَحَّدة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسماها أولئك الأسلاف .

وإذا نزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهاز النَّقدي المثنى الذي شَفَعَ به الحسن بن سوار هذه المخطوطه ، كما لاحظ مُنْكَ من قبل بحق^(١) . فهو يقارن الترجمة في الموضع الكثيرة منها بِتُّقولٍ أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت تعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدّة .

والمُهَدَّفُ الثانى من هذا النشر أن نستعين بهذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالى لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغنى في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجتنا العلمية اليوم ؟ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً إلى دقة المصطلح الفنى . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن تكفى كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة

(١) راجع كتابه : "أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية" ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس سنة ١٩٢٧ S. Munk: *Mélanges de philosophie juive et arabe.*

قد يكون من الخير – طمعاً في مزيد الإيضاح – أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم تحدث عن الفائدة الجلّى من حيث تتبع تطور المصطلح الفنى في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكُد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغناء كُلّ الغناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا النثر فهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيراً بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفى الذى يمتاز بالإيحاز والإحكام . ولا بد لنا – من أجل إيجاد نثر فلسفى ظاهر القيمة – أن نعود إذاً إلى ذلك النثر الفلسفى العربى القديم فتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة إلى النثر الأدبى . لذا ترانا في حاجة ملحة إذاً إلى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نتحقق في النهاية ذلك النثر الفلسفى الجديد الذى نزנו بأبصارنا المتطلعة بلهفة إلى إيجاده . وليس في هذا كله ما يدعو إلى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوى ، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوّش إلى خلق لغة جديدة ، لأن العود هاهنا عَوْدُ استلهام واستيهاء ، لا عود تقليد واقتصرار واكتفاء . فليطمئن للجددin بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذاً فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . ولهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عنينا بأن نقدم النص مزوداً بكل ما يحتاج إليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إننا رددناه خصوصاً إلى الترقيم للصفحات الذى صار العمدة في هذا الباب ، وهو

ترقيم نشرة بيك (Bekker)^(١) المؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه المنشرة
 (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي — مثلاً ٤٣ ب : ٥٠ ، ٥١)
 ١٥ اخـ) ، كـا لو كـا سـنـفـلـ تـامـاـ لـوـ أـنـاـ قـنـاـ نـحـنـ بـالـتـرـجـمـةـ . كـذـكـ قـارـنـاـ
 هـذـهـ التـرـجـمـةـ الـقـدـيـمـةـ بـالـنـصـ الـيـونـانـيـ فـيـ نـشـرـةـ كـلـ مـنـ^(٢) فيـتسـ (Waitz) وـبـيكـ
 (Tricot)^(٣) ، مـسـتـعـيـنـ أـيـضـاـ بـالـتـرـجـاتـ الـمـدـيـثـةـ : الـفـرـنـسـيـةـ لـتـرـيـكـوـ (Bekker)
 وـالـأـلـمـانـيـةـ فـيـ الـمـكـتـبـةـ الـفـلـسـفـيـةـ (Philosophische Bibliothek) ؟ فأـصـلـحـنـاـ
 أـوـ نـهـنـاـ عـلـىـ إـصـلـاحـ مـاـ فـيـ التـرـجـمـةـ الـعـرـبـيـةـ الـقـدـيـمـةـ مـنـ نـقـصـ أـوـ اـخـرـافـ عنـ
 الـأـصـلـ ، وـوـضـعـنـاـ هـذـاـ إـصـلـاحـ بـيـنـ هـاتـيـنـ الـعـلـامـتـيـنـ > < إـنـ كـانـ
 فـيـ إـضـافـةـ ، أـوـ بـالـهـامـشـ إـنـ كـانـ ثـمـتـ اـخـلـافـ ، وـأـفـدـنـاـ مـنـ هـذـهـ الـمـقـارـنـةـ
 بـيـنـ التـرـجـمـةـ الـقـدـيـمـةـ وـبـيـنـ الـأـصـلـ فـيـ اـسـتـيـضـاحـ مـاـ غـصـنـ فـيـ الـمـخـطـوـطـةـ ، إـفـادـةـ
 لـاـ تـحـتـاجـ إـلـىـ فـضـلـ بـيـانـ ، لـأـنـاـ اـسـتـعـنـاـ هـذـهـ الـمـقـارـنـةـ فـيـ كـلـ مـوـضـعـ أـشـكـلـ
 عـلـيـنـاـ فـيـ الـأـمـرـ فـيـ الـمـخـطـوـطـةـ . ثـمـ قـسـمـنـاـ النـصـ إـلـىـ فـصـولـ كـاـ اـعـتـادـ الـمـحـدـثـونـ
 أـنـ يـفـعـلـوـ فـيـ تـرـجـاتـهـمـ وـوـفـقـاـ لـتـقـسـيـمـهـمـ ، وـوـضـعـنـاـ لـهـاـ عـنـوـانـاتـ أـخـذـنـاـهـاـ غالـباـ
 عـنـ هـؤـلـاءـ الـمـحـدـثـينـ ، اللـهـمـ إـلـاـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـوـالـ الـتـيـ كـانـتـ فـيـهاـ عـنـوـانـاتـ
 مـوـجـوـدـةـ فـيـ النـصـ الـعـرـبـيـ نـفـسـهـ . وـهـكـذـاـ حـاـوـلـنـاـ أـنـ نـقـدـمـ نـصـاـ بـذـلـنـاـ فـيـ كـلـ
 مـاـ وـسـعـنـاـ حـتـىـ يـتـسـمـ بـالـوـضـوحـ وـالـدـقـةـ .

Aristotelis Opera, ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde. (١)

Waitz (Th.): *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, (٢)
1844-1846, 2 Bde.

Aristote: *Organon*, tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq. (٣)

وها نحن أولاء نقدم في هذا الجزء الأول الكتب الثلاثة الأولى من «الأورغانون»، وهي : (١) كتاب «المقولات»، (٢) كتاب «العبارة»؛ (٣) كتاب «التحليلات الأولى».

وأقلاها يبحث، كما هو معروف، في المقولات، أي في الحد والأوجه التي تقال على الوجود. وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو والفصل في التزاع القائم بين فريق المؤيدين – ويمثله الشراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين – وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المألف عن أرسطو في هذه النواحي. على أن رأى الفريق الأقل لا يزال هو السائد. بيد أن الرأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر إلى الخامس عشر)، ص ٣٨ – ص ٥٤ من هذا الكتاب)، وهي المعروفة باسم «لواحق المقولات» (postpredicamenta) : فأغلبقطن أنه ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأولين ، وينصون بذلك منهم ثاوفرسطس وأوديموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، وتقول : «تم كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا ، أي المقولات ، ... > ^(١)صححة < الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي ، هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدعى أنه قرأها ، وكانت في الأصل : « صح » ؟ ولعلها كانت : « نقله » .

الى بخطه ، وهى التى قابل بها الدستور الذى بخط إسحاق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن زُرْعَة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عَدِى" المنشورة من دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً" . ومعنى هذا أن الحسن بن سوار ، وكان تلميذ يحيى بن عَدِى" (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عَدِى ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذى بخط إسحاق الناقل ، أى أن يحيى بن عَدِى قابل نسخته على النسخة الأصلية التى كتبها إسحاق بن حُنَيْن الذى ترجم الكتاب .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية بباريس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرْعَة اعتماداً — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كاتري ، وإنما كان عند ابن زرعة نسخة راجعها الحسن آبن سوار ، ونسخة آبن زرعة هي الأخرى منشورة عن نسخة يحيى بن عَدِى ، وهذه بدورها منشورة عن دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حُنَيْن .

(١) لهذا جاء زنكر (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصحح هذا النطأ الذى وقع فيه أيضاً فرنرش (Wenrich) في كتابه عن «المؤلفين اليونان في الترجم والشرح العربية» ، فقال عن المترجم إنه إسحاق بن حُنَيْن .

Aristotelis Categoriae, Graece cum versione Arabica Is. (١)
Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

Wenrich: *De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis*, P. 131, Lipsiae, 1842.

ييد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب "الفهرست" لم يذكر ان إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؟ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب «مختصراتٍ وجوامع مشجرة وغير مشجرة»،^(١) ومنهم ابن المفعع (محمد بن المفعع ؟) وابن بهريز (؟) والكتى وأحمد ابن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجمًا للكتاب ترجمة كاملة أمر له خطره ، لأن ابن النديم واسع الاطلاع نفقة دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بد أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ !

لذا جاء أوْجُسْتُ مُلْر في كتابه عن « الفلسفه اليونان في التقویل العربية »^(٢) فاختار أن يكون الناقل هو حنين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعه ، وهى أن لحنين كتاباً باسمه « كتاب قاطاغورياس على رأي ثامسطيوس »^(٣) . على أن هذا لا ينهض حجه . ويرى اشتينشneider أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حنين إلى السريانية . ومعنى هذا أنه

(١) راجع مقال باول كراوس في كتابنا «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية» ، ص ١٠١ - ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ ستة ١٩٤٦

(٢) August Müller: Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٣) "الفهرست" لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبي أصيبيعة : «طبقاء الأطباء» ص ٣٠٠ .

(٤) في كتابه "الترجم العربية عن اليونانية" ، ليسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦

Moritz Steinschneider: Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها "الفهرست" (ص ٣٤٧، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت إلى السريانية، لا إلى العربية. لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : "الكلام على قاطينوريس، بنقل حنين بن إسحق" : – فمَنْ شرحه وفسره ... ، والمفهوم من هذا أو الأقرب إلى الفهم أن يكون هذا النقل إلى العربية، وإلا ذكر ابن النديم، كعادته^(١)، أن نقل حنين بن إسحق كان إلى السريانية . فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو : إسحق ابن حنين، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً.

علينا، على كل حال، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها، وهي أن هذه النسخة منقوولة عن نسخة يحيى بن عَدِيٍّ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل . والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق ابن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه فرض بعيد جداً مع ذلك، لذكره كلمة "الناقل" ، فلا نظن أنه يقصد منها «المترجم» عامة ، لا "المترجم لهذا الكتاب خاصة" ؛ أو أن نفترض أن كلمة "دستور الأصل" معناها "الأصل اليوناني" ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة "دستور" كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ هكذا : "ذكر ناسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ...".

(١) راجع هنا في كتابه عن كتاب بارى أرمينياس وكتاب الطوبيقا الخ .

فإن الخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب «المقولات» هنا
في هذه المخطوطة من عمل إسحاق بن حنين .

— ٢ —

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو باري أرمينياس . ولا إشكال
في من ترجمه . فترجمه هو إسحاق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب
في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : ”تم كتاب أرسسطوطاليس باري
أرمينياس“ أي ”في العبارة“ . نقل إسحاق بن حنين . نقل من نسخة
بنخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور
إسحاق وبخطه . قوبيل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحاق بن زُرعة ،
نسخها من خط يحيى بن عدي المتقول من دستور الأصل الذي بنخط إسحاق
ابن حنين“ (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعد ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك
توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى الكلمة
”دستور الأصل“ ، فتؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة
الترجمة الأصلية . كما أن قوله : ”نقل إسحاق بن حنين“ يدلنا كذلك على
أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات
يجب أن يملاً بنفس العبارة : ”نقل إسحاق بن حنين“ .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : ”الكلام على باري
أرمينياس : نَقْلَ حُنَينَ إِلَى السُّرِيَانِيِّ ، وَإِسْحَاقُ إِلَى الْعَرَبِيِّ ، النَّصُّ“ .
”الفهرست“ ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ .
غير أن ثمة مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحاق عن اليونانية مباشرة ،

— ١٥ —

أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين؟ كلامها جائز، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية إلى السريانية؛ وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية.

ومن الغريب أن اشتينشنيدر (في الكتاب المشار إليه آفرا ، ص ٤٠) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم ”بيحيى بن حنين“ مكان ”إسحق بن حنين“، مع أنه – كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل – لاصحة لهذا مطلقاً: فمخطوطة باريس تذكر اسم ”إسحق بن حنين“ بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة. فكيف أدعى اشتينشنيدر هذا الادعاء الغريب؟ يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة، وإنما تلقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشرج ١٠. هوفنن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما ربحناه من أن تكون ترجمة إسحق إلى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

— ٣ —

وأخيراً نصل إلى كتاب ”التحليلات الأولى“ أو ”أنالوطيقا الأولى“ أو ”القياس“ . وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تذاري ، أو ثيادورس (Theodorus) . و ”الفهرست“ يؤكّد لنا هذا أيضاً فيقول : ”الكلام

على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس إلى العربي ، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه ، ونقل حنين قطعة منه إلى السرياني ؟ ونقل إسحق الباقي إلى السرياني ” (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صعوبة إذن في اسم المترجم . إنما الصعوبة فيحقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قرة أَسقُف حَرَان (١) (ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ) ؟ هذا غير ممكن مادام صاحب ”الفهرست“ يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ (سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (سنة ٨٧٧ م) ، أى أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بـ١٤٣ سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تذاري (ثيادورس) المقصود هنا شخصا آخر غير ثيادورس أبو قرة أَسقُف حَرَان . وهنا نجد اشتينشنيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام ، ألا وهو أن يكون تذاري هذا هو أَسقُف الْكَرْكَخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيعية من بين الأطباء . وهو افتراض لاجد ما يؤيده أو يفننه . على أن ترجمة إسحق إلى السريانية قد ورد ذكرها مرارا في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد ص ١٨٥ تعليق ٢) ، وقد أصلحت الترجمة في بعض الموضع براجعتها

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان ”كتب ثيادورس أبي قرة في العربية“ .

G. Graf: Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlichen Literatur=und Dogmengeschichte, XI, Paderborn 1910).

على ترجمة إسحاق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك الموضع الذي
عنه انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده ابتدأ نقل
إسحاق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن ثمت تلا قد يحا آخر رجع
إليه يحيى بن عدي (راجع بعد مثلا ص ١٤١ تعليق ٢) ؛ وأن ثمت نقلين
إلى السريانية لثاوفيل ولأنالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ،
كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن الطريق ، وهي أيضا لم يذكرها صاحب
« الفهرست » .

- ٤ -

ومن بين هذه الكتب الثلاث قد تشير من قبل كتابان :

(أولا) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) في ليتسج
سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع الترجمة
العربية لإسحاق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة من
الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين اختلاف
القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني ووضع
تعليقات متفرعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس مخطوطة
باريس هذه .

(ثانياً) كتاب «العبارة» الذي نشره إيزيدور بولاك^(١) وفقاً لمخطوطة باريس كذلك، ولم ينشر النص اليوناني معه، بل اكتفى بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لنشرة بكر^(Bekker).

ثم نشره كذلك الأب موريس بوبيج على هامش نشرته لكتاب «تلخيص كتاب المقولات»^(٢) لابن رشد على أساس مخطوطة باريس كذلك؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب، فإنها لا تعد نشرة قائمة بذاتها.

أما أنالوطيقا الأولى فإننا ننشره لأول مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة إلى حد بعيد، إذ هي بثابة جهاز نقدى متاز يقدم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة. وأما الناشران اللذان نشرا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ في المخطوطة.^(٣)

وإلى أن تم نشرتنا للأورغانون كله، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي ستنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية، ونضيف إليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوربية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل دائنة وأوسع فأدلة.

Isidor Pollak: Hermeneutik des Aristoteles in der (١)
arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

Maurice Bouyges, S. J.: Bibliotheca arabica Scholas- (٢)
ticorum, t. IV.

(٣) نظراً لكثرت تعليقات كتابي «المقولات» و«العبارة» آثرنا أن ننشرها على حدة في المجلد الأخير من «مطبخ أرسطو» هذا.

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس

(Anc. fonds 882 A =)

— ١ —

(١) في الصفحة الأولى (١١) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب
ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفي الزلل ، في الفكر والقول
والعمل .

فهو حسيبي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله

المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس

المسمي ريطوريقا ، أى الخطابة »

وفي المامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر
ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ١٥ ، و٣ تصحيحات ص ١٨ ، وفي ص ١٩
تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق
بالأحمر يقول إنه رجع إلى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ، ١٩ ب ، ولفظتان
بها مش ١٢٠ وتوجد خروم في ١٢١ ، ب وتصحيح في هامش ٢١ ب .
وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من
ريطوريقا والله الحمد حق حمده » .

— ٢٠ —

(٣) في ص ٤٢٥ تبدأ «المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا» .
وأولها : «بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال
أرسسطوطاليس : ... »

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ؛ وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات
في ص ٢٨ ب ، وشرح في ١٢٩ ، ب ، وتصحيحات في ١٣٠ - ١٣١ ،
١٣٣ ، وشرح في ١٣٤ وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ١٣٦ ، وفي ٣٦ ب
تصحيح وشرح مرتين ، وفي ١٣٨ شرح واحد ، وكذلك ١٣٩ ، وكذلك ١٤٠ ،
ب ، ١٤١ ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك خروم
وشرح في ٤٣ ؛ وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح
في ٤٧ . وفي ص ٤٨ ب : «تمت المقالة الثانية من ريطوريقا ، والله الحمد
حق حمده » .

(٤) وفي ص ٤٩ تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات ،
والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظرا لسمك الورق الشفاف الموضوع
عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ؛
وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .
وفي ص ٦٥ ب «تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعة منها : «تمت المقابلة من النسخة التي بخط
أبي علي بن السمح ووقع التصحح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم
الدمشقى اليوسفى » .

ويرد في آخر الصفحة : « قمت مقابلته في التاريخ الذى سنته ثمانى عشرة وأربعائة هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » .

— —

فأولها (ص ١٦٦) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنلوجيا الأولى نقل ثذاري »

وتنتهى هذه المقالة في ص ١٠٧ ب .

وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ وتنتهي في ١٣٠ ب .

— —

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبي بشر متى بن يونس القنائى من السريانى إلى العربى : « قال أرسطوطاليس : « إنّا متكلمون الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخى يخالف خط الكتابين الأولين ، تبدأ بصفحة ١٣١ ، وتنتهى في ص ١٤٦ ب .

— —

ثم يأتي بعدها مباشرة تكلمة إيساغوجى فرفوريوس ، ويظهر أنها ناقصة الأول ، وهي بخط مختلف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس جماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجه إلى واحد ، وبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس المهرقلين من قبل نسبتهم من واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قبله قد يُدعى جنساً بانفصاظهم من سائر الأجناس الأخرى . وقد

•

يقال أيضا على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورسطس من طيطالس وأولس من أبرقلس . ونقول أيضا إن جنس أفلاطون أثيني ... » .

فكأن الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوقة بالتعليقات في الهاامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوريوس الموسوم بـ ايصاغوجي . نقل أبي عثمان الدمشقي . قوبـل به نسخة مقرودة على يحيى بن عدى ، فكان موافقا » .

— ٥ —

في أول ص ١٥٧ ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغـل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحـات ١٥٨ ، ب ، ١٥٩ ، ب ، ثم في ١٦١ و ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ، ١٦٥ و ب ، ١٦٥ ب ، ثم في ١٦٦ ب ، كذلك في ١٦٦ ب ، شروح بالأحرـف الهاامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ب ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ب ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحرـف ١٧٨ و في ص ١٧٨ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ... »

> نقله < الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذى بخط إسحق الناقل . قوبـل به نسخة كتبت من

خط عيسى بن إسحاق بن زُرْعَة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عَدِيَّ
المنقوله من دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حُنَين ، فكان موافقاً ،
فالحمد لله على إنعمه » .

— ٦ —

وفي ص ١٧٩ يرد : « كتاب أرسسطوطالس ، پارى أرمينياس ، أى
في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبى بشر متى بن يونس ،
والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها تعليقات
للحسن ولابى بشر؛ وترد تصحيحات وتفسيرات في ١٨٠ ب ، ١٨١ ،
١٨٢ ، ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفي ١٨٥
تعليق طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١٨٦ ب ، ١٨٧ ب ، ١٨٨
ب — ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسسطوطاليس ، پارى أرمينيس ، أى
في العبارة ، نقل إسحاق بن حُنَين . نُقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ،
نسخها من نسخة يحيى بن عدى التي قابل بها دستور إسحاق وبخطه . قوله
به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحاق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى
أبى عدى المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حُنَين ، فكان
موافقاً » .

— ٧ —

وفي ص ١٩٢ : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا الأواخر ،
وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسسطوطالس ، نقل أبى بشر متى بن يونس
القناى إلى العربي ، من نقل إسحاق بن حُنَين إلى السريانى » .

وبهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة ١٩٣ خروم صغيرة وشرح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة ١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خرم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ، وفي ٢٠١ نرمان ، وفي ٢٠١ بتعليق بالأحمر في الهامش ، وفي ١٢٠٢ ، بـ تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ بـ ويوجد خرم كبير في الورقتين ٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ بـ : «^{تَمَّ}ت المقالة الأولى من كتاب أرسسطو طاليس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس ^{القُنَائِيُّ} من السرياني إلى العربي . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؟ قوبيل به نسخة كتبَتْ من نسخة عيسى بن إسْعَقْ بن زُرْعَةَ المنقولَةَ من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً لها ». ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأتُ هذه المقالة قراءةً فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وعلمتُ على سَقَمٍ أحمله على الناسخ ... » .

وفي ص ١٢٢٣ تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس من السرياني » . وتتوالي التعليقات في أغلب صفحاتها . وتنتهي في ص ١٢٤١ حيث يرد : « تمَّت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية ، وهي آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس ^{القُنَائِيُّ} من السرياني إلى العربي . نُقلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبيل به نسخة كتبَتْ من نسخة عيسى بن إسْعَقْ بن زُرْعَةَ ، المنقولَةَ من نسخة يحيى بن عَدِيّ » ، فكان أيضاً موافقاً لها » .

وهنا تردد في ص ٢٤١ ب «المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي عثمان الدمشقي»، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود، وفي الورقة ٢٤٤ خرم٠ وتنتهي في ص ٢٥٣ ب٠، وفي ص ٢٥٤ ١ المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ١ هكذا : «تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا» . ثم : «ووجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايتها : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن زراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

«نُقلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صحيحها من نسخ نظر فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

«قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً .

وفي ص ٢٥٦ ب «المقالة الثالثة منه» أي من «الطوبيقا» . وبها في هذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ واحد بالهاشم والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهاشم ، وفي هامش ٢٧١ ١ تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٣ وتبدا المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢

تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ١٢٩٠ ب ، ١٢٨١ ب ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ١٢٨٤ و فيها مراجعات في الداخل ، وفي ١٢٨٦ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات في داخل ١٢٨٩ ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ١٢٩١ ، وشرح في هامش ١٢٩٤ . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ١٣٠١ تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ١٣٠٥ أُنقول عن السرياني في الهامش ، كذلك في ص ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ١٣٠٦ وشرح صغيرة فيها وفي ١٣٠٦ ب ، ١٣٠٧ . وتنتهي المقالة السادسة في ص ١٣١٠ .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبها مشارقاً قراءة عن السرياني بنقل إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأنثانس ؟ وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنته بين الدمشقي وأثنانس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طوبيقا » نقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

« قوبل به النسخة المنقوله من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ١٣١٥ «المقالة الثامنة من كتاب «طوبيقا» بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق» . وأوّلها : «وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلّم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أولاً إذا كنتَ معتزماً على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلّي الذي منه ينبغي أن تأتي بالجحّة ؛ وثانياً أن تُعدَّ السؤال وترتّب كل شيء بحسب الموضع الجدلّي ...» وفي ص ١٣١٩ مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ١٣٢٠ ، ١٣٢٣ ، ب من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ١٣٢٧ : «تمت المقالة الثامنة من كتاب «طوبيقا» بنقل ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب» . ويرد إلى جوارها : «قُوبِلْ به وصح» .

— ط —

وهنا نصل إلى كتاب «سوفسطيقا» فتجده ثالث ترجمات وضعه الواحدة منها تحت الأخرى ، وهي ترجمة أبي زكريا يحيى بن عدي من السرياني بنقل أنانس من اليوناني ؛ وترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني بنقل أنانس من اليوناني ، ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك «نقله قدّيماً منسوباً إلى الناعمي ولست أعلم من أى لغة نقله» .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : «بسم الله الرحمن الرحيم . «سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي ؛ مثبت في كل صفحٍ ما نقله كل واحدٍ وغيره عن المعانى الثابتة في ذلك الصفح» .

— ٢٨ —

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ١٣٢٨) : « ترجمة أخرى < ل > كتاب أرسطوطاليس على مبادئ السوفسقائين : إنما قائلون على المبادئ السوفسقائية التي يرى أنها مبادئ وإنما هي مُضيّلات ، وليس بمبادئ ؟ ومبتدئون — كالطبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس موجود لكن نظن أنه صحيح ... ». وهكذا يتواتى في الصفحات أولاً نقل أبي زكريا يحيى بن عدى ، ثم نقل عيسى بن زرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » . ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار . كذلك نجد عدّة شروح وتفسيرات كتّب أغلبها بالأحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعاً هي النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب إلى الناعمي . فمعظم الصفحات تتواتى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدى في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف إليه نقول أخرى بقلم أحمر .

ويتلئم نقل يحيى بن عدى هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبييت السوفسقائين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقته — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نسخَت منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبها من دستور يحيى بن عَدِيّ التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

ويتّهى نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أى التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، من السريانية بنقل أنانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهى متنقولة من دستور الناقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .

ويتّهى النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى « سوفسطيقا » في التبصير بغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى ، والله على ذلك الحمد والمنة » (ص ١٣٨٠ في الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقل من نسخة بخط أبي الخير الحسن ابن سوار رضى الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نَسَخْتُ هذا النقل من نسخة خيل إلى ^(١) أنها بخط أبي نصر الفارابي ؛ وكان النصف الأول منها مصححا جيدا ، والنصف الثاني مسقاً .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل — إلى أن يكون متّصورا له كتصوّر قائله ، وإلى أن يكون عارفا باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي إليها ينقل ، وكان أنانس الراهب غير قيم بمعانى أرسطوطالس ، فإنه داخل نقله الخلل لا محالة . ولما كان من نقل هذا الكتاب — من السريانية بنقل أنانس — إلى العربية من قد ذكر اسمه لم يقع

(١) متنقولة في الأصل .

(٢) متنقولة في الأصل .

(٣) ص : فنه .

لـإليهم تفسير له ، <فإنهم> عـولوا على أـفهمـهم في إـدراكـ معـانـيه : فـكـلـ اـجـتـهدـ في إـصـابـةـ الـحـقـ وإـدـرـاكـ الغـرـضـ الـذـىـ إـيـاهـ قـصـدـ الـفـيـلـسـوـفـ ، فـغـيـرـواـ ماـفـهـمـوهـ منـ نـقـلـ أـثـانـسـ — إـلـىـ الـعـرـبـيةـ .

«فـلـأـنـاـ أـحـبـبـنـاـ الـوـقـوفـ عـلـىـ مـاـ وـقـعـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ ، كـتـبـنـاـ جـمـيعـ النـقـولـ الـتـىـ وـقـعـتـ إـلـيـنـاـ لـيـقـعـ النـأـمـلـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ ، وـيـسـتـعـانـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ بـعـضـ فـيـ إـدـرـاكـ الـمـعـنـىـ . وـقـدـ كـانـ الـفـاضـلـ يـحـيـيـ بـنـ عـدـىـ فـسـرـ هـذـاـ الـكـاـبـ تـفـسـيـرـاـ رـأـيـتـ مـنـهـ الـكـثـيرـ وـقـدـرـتـهـ نـحـوـاـ مـنـ ثـلـيـثـهـ بـالـسـرـيـانـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ وـأـظـنـ تـمـهـ ، وـلـمـ يـوـجـدـ فـيـ كـتـبـهـ بـعـدـ وـفـاتـهـ . وـتـصـرـفـتـ بـيـ الـظـنـوـنـ فـيـ أـمـرـهـ ، فـتـارـةـ أـظـنـ أـنـهـ أـبـطـلـهـ لـأـنـهـ لـمـ يـرـتـضـهـ ، وـتـارـةـ أـظـنـ أـنـهـ سـرـقـ ، وـهـذـاـ أـقـوىـ فـيـ نـفـسـيـ . وـنـقـلـ هـذـاـ الـكـاـبـ الـنـقـلـ المـذـكـورـ قـبـلـ تـقـسـيـمـهـ إـيـاهـ ، فـلـذـكـ لـحـقـ نـقـلـهـ [٣٨٠ـ بـ]

اعـتـيـاصـ مـاـ ، لـأـنـهـ لـمـ يـسـارـفـ الـمـعـنـىـ وـأـتـيـعـ السـرـيـانـيـ فـيـ النـقـلـ .

«وـقـدـ وـجـدـ فـيـ وـقـتـنـاـ هـذـاـ تـفـسـيـرـ إـلـاـسـكـنـدـرـ الـأـفـرـوـذـيـ بـالـيـونـانـيـةـ ، يـعـجزـ مـنـ أـوـلـهـ كـرـاسـةـ ، وـلـمـ يـخـرـجـ مـنـهـ إـلـاـ يـسـيرـ . وـاتـصـلـ بـيـ أـنـ أـبـاـ إـسـحـاقـ إـبـراـهـيمـ بـنـ بـكـوشـ نـقـلـ هـذـاـ الـكـاـبـ مـنـ السـرـيـانـيـ إـلـىـ الـعـرـبـيـ ، وـأـنـهـ كـانـ يـجـتمعـ مـعـ يـوـحـنـاـ الـقـسـ الـيـونـانـيـ الـمـهـنـدـسـ ، الـمـعـرـفـ بـاـنـ فـيـلـيـلـةـ ، عـلـىـ إـصـلاحـ مـوـاضـعـ مـنـهـ مـنـ الـيـونـانـيـ ، وـلـمـ يـقـعـ إـلـىـ . وـقـيلـ إـنـ أـبـاـ بـشـرـ ، رـحـمـهـ اللـهـ ، أـصـلـعـ الـنـقـلـ الـأـوـلـ وـنـقـلـهـ نـقـلاـ آـخـرـ ؛ وـلـمـ يـقـعـ إـلـىـ .

(١) ص : نـحـوـ .

(٢) ص : يـرـتـضـهـ .

(٣) الـأـفـرـوـذـيـ : كـذـاـ بـالـذـالـ الـمـعـجمـةـ فـيـ الـأـصـلـ .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتاب صورة أمره ، والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا المخطوط .

فن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسقينا » وحدها ، لا بكل كتب الأورغانون .

والخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطّرها تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطرا . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي (Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

— ٦ —

وفي عنواننا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسة تفصيلية لتأريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مراافق الحياة الروحية ، مما يكون جانبا خطيرا أيضا من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند العرب » ؛ فقد عرفوه خصوصا من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن يعنوه بلقب « صاحب المنطق » .

عبد الرحمن بدوى

باريس في أغسطس سنة ١٩٤٧

كتاب المقوّلات

نقل اسحق بن حنين

كتاب أرسطو طالس المسمى «قاطيغوريا»، أي «المقولات»

١

<المتفقة والمتواطئة والمشتقة>

- ١١ ”المتفقة أسماؤها“ — يقال إنها التي الاسمُ فقط عامٌ لها ، فأما قولُ
الجوهر الذي بحسب الاسم ، فخالف . ومثال ذلك : الإنسان ، والمصوّر^(١)
— حيوان ؟ فإن هذين الاسمُ فقط عامٌ لها ، فاما قول الجوهر الذي بحسب
الاسم فخالف ؟ وذلك أن مُوفِّقاً إن وَقَ في كل واحد منها ما معنى أنه
حيوان ، كان القول الذي يُوقَ في كل واحد منها خاصاً له .
- ١٠ ”المتواطئة أسماؤها“ — يقال إنها التي الاسمُ عامٌ لها ، وقول الجوهر
الذي بحسب الاسم واحدٌ بعينه أيضا . ومثال ذلك : الإنسان ، والثور —
حيوان ؟ وقول الجوهر واحد بعينه أيضا ، وذلك أن مُوفِّقاً إن وَقَ في كل
واحد منها ما معنى أنه حيوان ، كان القول الذي يُوقَ واحداً بعينه .
- ١٥ ”المشتقة أسماؤها“ — يقال إنها التي لها لقبٌ شيءٌ بحسب اسمه ،
غير أنها مخالفة في التصريف ، ومثال ذلك : الفصيح — من الفصاحة ،
والشجاع — من الشجاعة .

(١) يعني أن المعنى الذي يدل عليه هذا الاسم مختلف .

(٢) ١٤٥٧ ص وقد عرفها أرسطوف كتاب ”الشعر“ (ص ١٤٥٧ و ما يليه)

بأنها الإعراب الذي يلحق الفعل أو الاسم و يدل على نسبة «من» ، «إلى» أو الإفراد
والجمع أو الاستفهام والتقرير . رابع بعد في كتاب «العبارة» ف ٢ .

<الاقوال المختلفة>

الى تقال : منها ما تقال بتأليف ، ومنها ما تقال بغير تأليف . فالي
تقال بتأليف كقولك : الإنسان يحضر^(١) ، الثور يغلب ، والتي تقال بغير تأليف
كقولك : الإنسان ، الثور ، يحضر ، يغلب .

٢٠ الموجدات : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبته في موضوع ما
كقولك : ”الإنسان“ : فقد يقال على إنسان ما وليس هو ألبته في موضوع ما .

ومنها ماهي في موضوع وليست تقال أصلا على موضوع ما (وأعني بقولي :
”في موضوع“ ، الموجود في شيء لا يخزء منه ، وليس يمكن أن يكون
قامه من غير الذي هو فيه) : ومثال ذلك : ”نحو ما“ ، فإنه في موضوع ،

أى في النفس ، < وليس > يقال أصلا على موضوع ما ، و ”بياض ما“
هو في موضوع ، أى في الجسم (إذ كان كل لون في جسم) ، وليس يقال
ألبته على موضوع ما . ومنها ما تقال على موضوع وهى أيضا في موضوع .

٢٥ ومثال ذلك : ”العلم“ ، فإنه في موضوع ، أى في النفس ، ويقال على
موضوع أى على الكتابة . ومنها ما ليست هى في موضوع ، ولا تقال على
موضوع ، ومثال ذلك : ”إنسان ما“ ، أو ”فرس ما“ ، فإنه ليس
شيء من ذلك وما جرى مجرأه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع .

(١) يحضر : يعلو .

— وبالجملة ، الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلًا .
فاما في موضوع ، فليس مانعٌ يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه ، فإن
”كتابة“ هي من التي في موضوع ، أى في النفس ، وليس تقال على
موضوع أصلًا .

٣

< محمول المحمول . — الأجناس والأنواع >

١٠ متى حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حُمِلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال
على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسانٍ
ما ، ويحمل على الإنسان الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما
أيضاً محولاً ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبةً تحت بعض ، فإن فصوّلها
أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصوّل الحيوان كقولك : المشاء ،
والطير ، ذو الرّجلين ، والسباح ؟ وفصوّل العلم ليست أشياء من هذه ، فإنه
ليس يخالفُ علْمَ علمًا بأنه ذو رِجْلَيْن . — فأما الأجناس التي بعضها تحت
بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصوّل بعضها فصوّل بعض بـأعيانها ،
فإن الفصوّل التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع
فصوّل الجنس المحمول هي بأعيانها فصوّل الجنس الموضوع .

٤

المقولات <

كل واحد من التي تقال بغير تأليف أصلاً، فقد يدل إما على ”جوهر“^{٢٥} وإما على ”كم“، وإما على ”كيف“، وإما على ”إضافة“، وإما على ”أين“، وإما على ”متى“، وإما على ”موضوع“، وإما على ”أن يكون له“، وإما على ”يُفَعِّل“، وإما على ”يُنْفَعِل“ . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاثة أذرع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : ضعف ، نصف . وأين كقولك : في لُوْقِين^(١) ، في السوق . ومتى كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : متى ، جالساً . وأن يكون له كقولك : مُتَشَعِّل ، مُسَلَّح . ويفعل كقولك : يقطع ، يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرتْ إذا قيل <قيل> مفرداً على حاله ، فلم يُقل بإيجاب ولا سلب أصلاً . لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة وال والسالبة . وإن كل موجبة أو سالبة يُظْنَ أنها إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلاً فليس منها شيءٌ صادقاً ولا كاذباً ، ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يظفر .

(١) اللوقيون مدرسة أرسطو ، أو المدرسة بوجه عام .

في الجواهر

فاما الجواهر الموصوف بأنه أول بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك :
إنسان ما ، وفرسٌ ما . فأما الموصوفة بأنها جواهر ثوانٍ فهي الأنواع التي

١٥ فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أول . ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضا . ومثال ذلك أن إنسانا ما هو في نوع ، أى في الإنسان ؛ وجنسُ هذا النوع الحى . فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحي . —

٢٠ وظاهر مما قيل أن التي تقال على موضوع فقد يجب ضرورةً أن يحمل اسمها ، وقولها يقال على ذلك الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أى على إنسان ما ، فاسمها يحمل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ،

٢٥ وقول الإنسان يحمل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسان ، وهو حي ، فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوع ففي أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها ولا حُدّها ، وفي بعضها ليس مانع يمنع من

٣٠ أن يحمل اسمها على الموضوع ؛ فأما قوله فلا يمكن . مثال ذلك : أن الأبيض هو في موضوع ، أى في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل ما سواها فاما أن يكون على موضوعات ، أى يقال على الجواهر
الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أى يقال فيها ، وذلك ظاهر من
٣٥ قبل التصريح للجزئيات : مثال ذلك أن الحى يُحمل على الإنسان ، فهو أيضاً
على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو
٤٢ ولا على إنسانٍ أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ،
فإنه إن لم يكن في واحدٍ من الجزئيات فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كل ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أى يقال
على الجواهر الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أى يقال فيها .
فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر الأول إلا يكون سبيلاً إلى أن يوجد شيء
٥ من تلك الآخر . وذلك أن كل ما سواها فاما أن يكون على موضوعات ،
أى يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أى فيها .

والنوع – من الجواهر الثانية – أولٌ بـأن يوصف جوهراً من الجنس ،
لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن مُوقِّعاً إن وَقَى الجواهر الأول
١٠ ما هو كأن إعطاؤه النوع أشدّ ملائمةً وأبينَ في الدلالة عليه من إعطائه
الجنس . مثال ذلك أنه إن وَقَى إنساناً ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان
أبينَ في الدلالة عليه من إعطائه أنه حي ، فإن ذلك أخص بإنسان ما ، وهذا
أعمّ ؛ وإن وَقَى شجرةً ما ما هي ، كان إعطاؤه أنها شجرة أبينَ في الدلالة عليها
١٥ من إعطائه أنها نبت . وأيضاً فإن الجواهر الأول لما كانت موضوعة

لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محولةً عليها أو موجودةً فيها ، فلذلك صارت أولى وأحق بأن يُوصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُتحمّل على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس ، فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أول وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنساً ، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيقك في إنسانٍ ما أنه إنسان أشد ملائمة من توفيقك في فرسٍ ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأول أولى من الآخر بأن يوصف جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهراً من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدتها دون غيرها تقال بعد الجوهر الأول جواهر ثوانى ، لأنها وحدتها تدل على الجواهر الأول من بين ما تُتحمّل عليه ؛ فإن مُوقناً إن وفَّ إنساناً ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيقته له ملائمة ؛ وإذا وفَّاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيقته له بأنه حي ؟ وإن وفَّاه بشيءٍ مما سوى ذلك أي شيءٍ كان ، كانت توفيقته له غريبةٌ مستنكرة : كما إذا وفَّ بأنه أبيض أو أنه يُحضر أو شيءٍ من أشباه ذلك أي شيءٍ كان . فالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر . وأيضاً لأن الجوهر الأول موضوع لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محولةً عليها ، أو موجودةٌ

فيها ، لذلك صارت أول وأحق بـأن توصف جواهر . وقياس الجوادر
الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجوادر الأول وأجناسها عند سائر
الأمور الآخر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول
في إنسان ما إنه نحوى ، فانت إذاً تقول : ”نحويا“ على الإنسان وعلى
الحي ؛ وكذلك تجري الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يعم كل جواهر أنه ليس في موضوع ، فإن الجوادر الأول ليس
يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجوادر الثاني قد يظهر بهذا
الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ،

أى على إنسان ما ، وليس هو في موضوع ، أى فيه . وذلك أن الإنسان
ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضا الحي يقال على الموضوع ، أى على
إنسان ما ، وليس الحي في إنسان ما . وأيضا التي في موضوع ، فليس
مانع يمنع من أن يكون اسمها في حال من الأحوال يحمل على موضوع . وأما
قولها فلا سبيل إلى أن يحمل عليه . فاما الجوادر الثاني فإنه يحمل على
الموضوع قولها واسمها ، فإنك تحمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحي .

فيجب من ذلك أن الجوادر ليس هو مما في موضوع ، إلا أن هذا ليس
بخاصية للجوادر ، لكن الفصل أيضا هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي
وذا الرجالين يقالان على موضوع ، أى على الإنسان ؛ وليس في موضوع ،
وذلك أن ذا الرجال ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل
أيضا محول على الذي يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أن المشاء إن كان

يقال على الإنسان فإن قول «المشائ» محسوب على الإنسان ، وذلك أن
الإنسان مشاء — ولا تُغْلِطْنَا أجزاءً الجوادـر فـوـهـمـاً أنها موجودة
٢٠ في موضوعات ، أى في كلياتها ، حتى يضطرـرـناـ الأمـرـ إلىـ أنـ نـقـولـ إـنـهاـ
ليـسـ جـوـاهـرـ ، لأنـهـ لمـ يـكـنـ قـوـلـ ماـ يـقـالـ فـيـ مـوـضـوـعـ عـلـىـ هـذـاـ الطـرـيقـ
عـلـىـ أـنـهـ فـيـ شـئـ بـخـزـءـ مـنـهـ .

وـمـاـ يـوـجـدـ لـجـوـاهـرـ وـلـفـصـولـ أـنـ جـمـيعـ مـاـ يـقـالـ مـنـهـ إـنـماـ يـقـالـ عـلـىـ
٣٠ طـرـيقـ المـتوـاطـئـةـ أـسـمـائـهـ ، فـإـنـ كـلـ حـمـلـ يـكـونـ مـنـهـمـ فـهـوـ إـمـاـ أـنـ يـحـمـلـ عـلـىـ
الـأـشـخـاصـ ، وـإـمـاـ عـلـىـ الـأـنـوـاعـ ؛ فـإـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـجـوـاهـرـ الـأـوـلـ حـمـلـ أـصـلـاـ ،
إـذـ كـانـ لـيـسـ يـقـالـ عـلـىـ مـوـضـوـعـ مـاـ أـبـلـتـةـ . فـأـمـاـ <فـيـ> الـجـوـاهـرـ الثـوـانـىـ فـالـنـوـعـ
٤٠ يـحـمـلـ عـلـىـ الشـيـخـصـ ، وـالـجـنـسـ عـلـىـ النـوـعـ وـعـلـىـ الشـيـخـصـ . وـكـذـلـكـ الـفـصـولـ
تـحـمـلـ عـلـىـ الـأـنـوـاعـ وـعـلـىـ الـأـشـخـاصـ . وـالـجـوـاهـرـ الـأـوـلـ تـقـبـلـ قـوـلـ أـنـوـاعـهـاـ
وـأـجـنـاسـهـ ، وـالـنـوـعـ يـقـبـلـ قـوـلـ جـنـسـهـ ، إـذـ كـانـ كـلـ مـاـ قـيـلـ عـلـىـ الـمـحـمـولـ
٥٠ إـنـهـ يـقـالـ أـيـضاـ عـلـىـ الـمـوـضـوـعـ ؛ وـكـذـلـكـ تـقـبـلـ الـأـنـوـاعـ وـالـأـشـخـاصـ قـوـلـ
فـصـوـطـهـ أـيـضاـ . وـقـدـ كـانـتـ المـتـوـاطـئـةـ أـسـمـائـهـ هـىـ إـلـىـ الـاـسـمـ عـامـ لـهـ وـالـقـوـلـ
وـاحـدـ بـعـينـهـ أـيـضاـ ؛ فـيـجـبـ أـنـ يـكـونـ جـمـيعـ مـاـ يـقـالـ مـنـ الـجـوـاهـرـ وـمـنـ الـفـصـولـ
٦٠ فـإـنـماـ يـقـالـ عـلـىـ طـرـيقـ المـتوـاطـئـةـ أـسـمـائـهـ .

وـقـدـ يـُظـرـ بـكـلـ جـوـهـرـ أـنـهـ يـدلـ عـلـىـ مـقـصـودـ إـلـيـهـ بـالـإـشـارـةـ . فـأـمـاـ
الـجـوـاهـرـ الـأـوـلـ فـبـالـحـقـ الذـىـ لـاـ مـرـيـةـ فـيـهـ أـنـهـ تـدـلـ عـلـىـ مـقـصـودـ إـلـيـهـ
بـالـإـشـارـةـ ، لـأـنـ مـاـ يـسـتـدـلـ عـلـيـهـ مـنـهـ شـخـصـ وـوـاحـدـ بـالـعـدـدـ . وـأـمـاـ الـجـوـاهـرـ

الثوانى فقد يُوهم اشتباهٌ شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصودٍ إليه
بالإشارة كقولك : الإنسانُ الحيوانُ — وليس ذلك حقاً ، بل الأولى أنها
تدلّ على أي شيء ، لأن الموضوع ليس بوحدة كالجوهر الأول ، لكن
الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوان — إلا أنها ليست تدلّ
على أي شيء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شيء
غير أي شيء . فاما النوع والجنس فإنهما يقتران أي شيء في الجوهر ؟
وذلك أنها إنما يدللان على جوهرٍ ناتِنَ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون
أكثر حصرًا من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : "حيوان" قد جمع بقوله
أكثر مما يجمع القائل : "إنسان" .

ومما للجوهرين أيضاً أنه لا مُضادٌ لها . فإذا يصاد الجواهر الأول ،
كإنسانٍ ما ! فإنه لا مُضاد له ؛ ولا للإنسان أيضاً ، ولا للحيوان مُضاد .
إلا أن ذلك ليس خاصاً بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرةٍ غيره ، مثل
ذلك في الكلم : فإنه ليس لدى الذراعين مُضاد ، ولا للعشرة ، ولا لشيءٍ
ما يحرى هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضد الكثير ،
أو الكبير ضد الصغير ، لكن الكلم المنفصل لا مُضاد له .

وقد يُظن بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه
ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيءٌ قد قلنا به)
لكنني أقول : إن ما هو في جوهر جوهرٌ ليس يقال أكثر ولا أقل :
مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليست يكون إنساناً أكثر

١٥

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

ولا أقل، ولا إذا قيس بنفسه، ولا إذا قيس بغيره؛ فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثري من إنسانٍ غيره، كما أن الأبيض أبيض بأكثري مما غيره أبيض، والخَيْرُ خَيْرٌ بأكثري مما غيره خَيْرٌ. كما أن الشيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيض بأكثري مما كان قبل، وإذا كان حاراً فقد يقال إنه حارٌ بأكثري مما كان أو أقل؛ فاما الجواهر فليس يقال أكثر ولا أقل: فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثري مما كان فيما تقدم ولا في غيره من سائر الجواهر. فيكون الجواهر لا يقبل الأكثر والأقل.

وقد يُظَنَّ أن أولى الخواص بالجواهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادات، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحد أن يأتي بشيء مما ليس هو جواهر^(١)، الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادات، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود، والفعل الواحد بالعدد هو بعينه يكون مذموماً أو محموداً، وكذلك نحو الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجواهر. فاما الجواهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادات، مثال ذلك: ”إنسانٌ ما“، فإن هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً، وحاراً وبارداً، وطالحاً وصالحاً. ولن يوجد ما يجري هذا الحجري في شيء مما سوى الجواهر أصلًا اللهم إلا أن يرد ذلك

(١) منه: أي من هذا الشيء الذي ليس هو جواهر.

رَأَدْ بَأْنِ يَقُولُ : إِنَّ الْقَوْلَ وَالظَّنَّ مَا يَعْرِي هَذَا الْمَجْرِي ، لَأَنَّ الْقَوْلَ بِعِينِهِ
مَظْنُونٌ صَدِقاً وَكَذِباً ، مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ إِنْ صَدَقَ فِي جَلْسَةِ جَالِسٍ فَإِنَّهُ

٢٥
بِعِينِهِ يَكْذِبُ إِذَا قَامَ ؛ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الظَّنِّ ، فَإِنَّ الظَّانَّ إِنْ صَدَقَ
فِي جَلْسَةِ جَالِسٍ كَذَبٌ إِذَا قَامَ مَتَى كَانَ ظَنَّهُ بِهِ ذَلِكَ الظَّنُّ بِعِينِهِ . فَتَقُولُ :

إِنَّ الْإِنْسَانَ — وَإِنْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ — فَإِنَّ بَيْنَ الْجَهَنَّمِيْنِ اختِلَافًا ، وَذَلِكَ
٣٠
أَنَّ الْأَشْيَاءِ فِي الْجَوَاهِرِ إِنَّمَا هِيَ قَابِلَةُ لِلتَّضَادَاتِ بِأَنَّ تَغْيِيرَ أَنْفُسِهَا ، لَأَنَّ

الشَّيْءَ إِذَا كَانَ حَارِّاً فَصَارَ بَارِدًا فَقَدْ تَغَيَّرَ ، وَإِذَا كَانَ أَبْيَضَ فَصَارَ أَسْوَدَ ،
وَإِذَا كَانَ مَذْمُومًا فَصَارَ مَحْمُودًا ، وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا

٤٥
قَابِلٌ لِلتَّضَادَاتِ بِأَنَّ يَقْبَلَ بِنَفْسِهِ التَّغْيِيرَ . فَأَمَّا الْقَوْلُ وَالظَّنُّ فَإِنَّهُمَا ثَابِتَانِ
غَيْرِ زَانِيْلَيْنِ لَا يَنْخُو مِنَ الْأَنْحَاءِ وَلَا بِوْجِهٍ مِنَ الْوِجُوهِ ، وَإِنَّمَا يَمْحُدُثُ المَضَادُ

فِيهِمَا بِزَوْالِ الْأَمْرِ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي جَلْسَةِ جَالِسٍ ثَابَتٌ بِحَالِهِ ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ
٤٦
صَادِقًا حِينَا وَكَادِبًا حِينَا بِزَوْالِ الْأَمْرِ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الظَّنِّ أَيْضًا . فَلَتَكُنْ

الْجَهَةُ الَّتِي تَخْصُ الْجَوَاهِرَ أَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّضَادَاتِ بِتَغْيِيرِهِ <ف> نَفْسَهُ . هَذَا إِنَّ

اعْتَرَفَ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ ، أَعْنَى أَنَّ الظَّنَّ وَالْقَوْلَ قَابِلَانِ لِلتَّضَادَاتِ . إِلَّا أَنَّ

٤٧
ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقٍّ ، لَأَنَّ الْقَوْلَ وَالظَّنَّ لَيْسَ إِنَّمَا يَقَالُ فِيهِمَا إِنَّهُمَا قَابِلَانِ

لِلْأَضْدَادِ مِنْ طَرِيقِ أَنْهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا يَقْبَلَا شَيْئًا ، <لَكِن> مِنْ

طَرِيقِ أَنْ حَادِثًا يَمْحُدُثُ فِي شَيْءٍ غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا يَقَالُ فِيهِ إِنَّهُ

صَادِقٌ أَوْ إِنَّهُ كَاذِبٌ مِنْ طَرِيقِ أَنَّ الْأَمْرَ مُوْجُودٌ أَوْ غَيْرُ مُوْجُودٍ ، لَا مِنْ

(١) راجع بعد ص ١٥ م ٧ .

طريق أنه نفسه قابل للاضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من
شيء أصلاً ، ولا الطعن . فيجب ألا يكونا قابلين للاضداد ، إذ كان ليس
يحدث فيما ضد أصلاً ، فأما الجواهر فيقال فيه إنه قابل للاضداد من
طريق أنه نفسه قابل للاضداد ، وذلك أنه قبل المرض والصحة والبياض
والسوداد . وإنما يقال فيه إنه قابل للاضداد من طريق أنه هو نفسه قبل
كل واحدٍ من هذه وما يجري بغيرها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة
الجواهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادات بتغييره في نفسه .
فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجواهر ، وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك
بالقول في الكم .

٦

في الكم

وأما الكم فنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من
أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .
فالمنفصل مثلاً هو : العدد والقول ؛ والمترتب : الخلط ، والبساط^(١) ، والجسم ،
وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمان والمكان^(٢) .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حد مشترك أصلاً يلتم عنده بعض
أجزائه بعض ، مثال ذلك أن الخمسة — إذ هي جزء من العشرة —

(١) البساط : السطح .

(٢) أطاف بالشىء = قاربه .

فليس تتصل بحد مشترك الخمسة منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة والسبعة أيضا ليس يتصلان بحد مشترك . وبالجملة ، لست تقدِّر في الأعداد علىأخذ حد مشترك بين أجزائهما ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً «القول» هو من المنفصلة : فاما أن القول كُمْ ظاهر ، لأنَّه يُقَدَّر بقطع محدود أو مقصور ؟ وإنما أعني ذلك القول الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاءه ليست تتصل بحد مشترك ، وذلك أنه لا يوجد حد مشترك تتصل به المقاطع ، لكنَّ كُلَّ قطع منفصلٌ على حاله .

فاما الخلط فتصل ، لأنَّه قد يتهماً أنَّ يؤخذ حد مشترك تتصل به أجزاءه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخلط ، فإنَّ أجزاء السطح قد تتصل بحد ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدِّر أنَّ تأخذ حداً مشتركاً وهو الخلط أو البسيط ، تتصل به أجزاءُ الجسم — وما يجري هذا المجرى أيضاً الزمانُ والمكان . فإنَّ العرض من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستأنف . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأنَّ أجزاءُ الجسم تشغله مكاناً ، وهي تتصل بحد ما مشترك ، فتكون أجزاءُ المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاءُ الجسم تتصل بالحدَّ بعينه الذي به تتصل أجزاءُ الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلة ، إذ كانت أجزاءه تتصل بحد واحد مشترك .

(٢) العرض من الزمان = الزمان الحاضر .

وأيضا منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لها وضع بعضها عند بعض ، ١٥
 ومنه من أجزاء ليس لها وضع . مثال ذلك أن أجزاء الخلط لها وضع بعضها
 عند بعض ، لأن كل واحد منها موضوع بحيث هو . وقد يمكنك أن
 تدل وترشد أين كل واحد منها موضوع في السطح ، وبأى جزء من سائر
 ٢٠ الأجزاء يتصل . وكذلك أيضا أجزاء السطح لها وضع ما ، وذلك أنه قد
 يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تدل عليه أين هو موضوع ،
 وأى الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المُصْمَت وأجزاء المكان . —
 ٢٥ وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاء لها وضع ما بعضها عند
 بعض ، ولا أنها موضوعة بحيث ما ، ولا أن أجزاء ما من أجزائه يتصل
 بعضها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ؟
 وما لم يكن ثابتا ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضع ما ، بل الأولى أن يقال
 إن لها ترتيبا ، لأن بعض الزمان متقدم ، وبعده متاخر ، وكذلك
 ٣٠ العدد ، لأن الواحد في العد قبل الاثنين ، والاثنين قبل الثلاثة ، فيكون
 بذلك ترتيب ما . فاما وضعها فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها . والقول أيضا
 كذلك ، لأنه لا ثبات لشيء من أجزائه ؛ فإنه إذا نطق به مضى فلم يكن
 ٣٥ إلى أخذته فيما بعد سبيل ؟ فيجب ألا يكون لأجزائه وضع ، إذ كان
 لا ثبات لشيء منها . فنـهـ إذـنـ ماـ يـقـومـ منـ أـجـزـاءـ لهاـ وـضـعـ ،ـ وـمـنـهـ منـ
 أـجـزـاءـ ليسـ لهاـ وـضـعـ .

(١) المصمت : الجسم .

فهذه فقط التي ذُكرت يقال لها بالتحقيق "كم" ؛ وأما كل ما سواه
 وبالعرض يقال ذلك فيها . فإنما نقول فيها سوى هذه إنها كم ونحن نقصد
 قصد هذه ، مثال ذلك : آنا نقول في البياض إنه مادٌ كثير ؛ وإنما نشير
 إلى أن البسيط كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن
 زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة ؛ – فإن كل واحد من هذه
 ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مُوفِّياً إن وَفَ : لمَ هذا العمل ؟
 فإنما يحده بالزمان ، فيقول : عمل سنة أو ما أشبه ذلك ؛ وإن وَفَ : كم
 هذا الأبيض ؟ فإنما يحده البسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ
 البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكرت يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم .
 فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بد وبالعرض .

والكم أيضاً لا مُضاد له أصلاً . فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له
 مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذى الذراعين أو لذى الثلاث الأذرع أو للسطح ،
 أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌ أصلاً إلا أن يقول قائل : إن
 الكثير مضاد للقليل ، أو الكبير للصغير ، وليس شيء من هذه أبْلَةَ كَمًا ،
 لكنها من المضاف . – وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء أَبْلَةَ
 بنفسه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبل
 قد يوصف صغيراً ، أو السمسمة كبيرة لأن هذه أكبر مما هو من جنسها ،

(١) مادٌ : من مد = ارتفع أو زاد .

(٢) كأنك قلت لذى ... = كما هي الحال في ...

(٣) ص : صغير .

وذاك أصغر ما هو من جنسه ؟ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، فإنه
 ٢٠ لو وصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وصف في حال من الأحوال
 صغيراً أو السمية كبيرة . وأيضاً قد يقول إن في القرية أناساً
 كثيراً ، وفي مدينة أثينية أناساً قليلاً على أنهم أضعاف هؤلئك ، فنقول إن
 ٢٥ في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناساً قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيراً .
 وأيضاً ذو الذراعين ذو الثالث الأذرع وكل واحد مما شبّههما يدل على
 كم . فاما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاد ، فإن
 الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البين أن
 ٣٠ هذين من المضاد . وأيضاً إن وضعت أحدهما كم ، أو وضعت أحدهما
 ليس < بـ > كم ، فليس لها مضاد للبستة ، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن
 أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون
 لهذا مضاد ! وأيضاً إن يكن الكبير والصغير متضادين وجد الشيء ^(١) بعينه
 ٣٥ قابلاً للتضادات معاً ، وأن كل واحد منها أيضاً مضاد لذاته ، لأن الشيء
 بعينه قد يوجد كيراً وصغيراً حتى معاً ، إذ كان عند هذا صغيراً ، وهو
 بعينه عند غيره كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً وصغيراً في زمان
 بعينه ، < وإن > يكون قد يقبل الصدرين معاً ، لأنه من المتفق عليه
 أنه ليس يمكن أن يقبل شيء واحداً الصدرين معاً ، مثال ذلك في الجوهر :
 ٤٦ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات ، إلا أنه لن يصح ويُسقّم

(١) ص : المضاد — ويصح أيضاً .

معاً ، ولا يكون أبِيَضَ وأسْوَدَ معاً ، ولا شَيْءٌ من سائر الأشياء الْبَلْتَة يَقْبَلُ
الصَّدِينَ معاً . وَيُوجَدُ أَيْضًا <حِينَئِذٍ>^(١) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَضَادًا لِذَاهِهِ .
وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْكَبِيرُ مَضَادًا لِلصَّغِيرِ ، وَكَانَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ بِعِينِهِ كَبِيرًا
وَصَغِيرًا معاً ، فَالشَّيْءُ يَكُونُ مَضَادًا لِذَاهِهِ . فَلَيْسَ الْكَبِيرُ إِذَا مَضَادًا لِلصَّغِيرِ ،
وَلَا الْكَثِيرُ لِلْقَلِيلِ . فَنَكُونُ هَذِهِ— وَإِنْ قَالَ الْإِنْسَانُ إِنَّهَا لَيْسَ مِنَ الْمَضَافِ ،
بَلْ مِنَ الْكَمِ— لَيْسَ فِيهَا مَضَادٌ .

وَأَكْثَرُ مَا ظَنَّتِ الْمَضَادُ فِي الْكَمِ مُوْجَدَةً فِي الْمَكَانِ ، لِأَنَّ الْمَكَانَ
الْأَعْلَى يَصْبِعُونَ أَنَّهُ مَضَادٌ لِلْمَكَانِ الْأَسْفَلِ ، وَيَعْبُرُونَ بِالْمَكَانِ الْأَسْفَلِ الْمَكَانَ
الَّذِي يَلْقَى الْوَسْطَ . وَإِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْبُعْدَ بَيْنَ الْوَسْطِ وَبَيْنَ
أَطْرَافِ الْعَالَمِ أَبْعَدُ الْبُعْدِ . وَيَشَبَّهُ أَنْ يَكُونُوا إِنَّمَا اجْتَلَبُوا الْحَدَّ لِسَائِرِ
الْمَتَضَادَاتِ مِنْ هَذِهِ ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَمْحُدُونَ الْمَتَضَادَاتِ بِأَنَّهَا تَبْعُدُهُمْ بَعْضُهَا
مِنْ بَعْضٍ غَايَةً الْبُعْدِ وَيَجْمِعُهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ .

وَلَيْسَ بِمُظْنَنٍ بِالْكَمِ أَنَّهُ قَابِلُ الْأَكْثَرِ وَالْأَقْلَى ، مَثَلُ ذَلِكَ: ذُو الْذَرَاعَيْنِ ،
فَإِنَّهُ لَيْسَ هَذَا ذُو الْذَرَاعَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذِهِ . وَكَذَلِكَ فِي الْعَدْدِ ، مَثَلُ ذَلِكَ :
الْثَلَاثَةُ وَالْخَمْسَةُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ إِنَّ هَذِهِ خَمْسَةٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا هَذِهِ ثَلَاثَةٌ ، أَوْ إِنَّ
هَذِهِ ثَلَاثَةٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا هَذِهِ خَمْسَةٌ . وَلَا يَقُولُ أَيْضًا فِي زَمَانٍ إِنَّهُ زَمَانٌ بِأَكْثَرِ
مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَقُولُ بِالْجَمْلَةِ فِي شَيْءٍ مَا ذَكَرَ الْأَكْثَرُ وَالْأَقْلَى ، فَيَكُونُ إِذَا
الْكَمُ غَيْرَ قَابِلٍ لِلْأَكْثَرِ وَالْأَقْلَى .

(١) ص : مَضَادٌ .

وأخص خواص الحكم أنه يقال مساوياً وغير مساو، ومثال ذلك الجنة:
 تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحد من سائر ما ذكر على هذا المثال
 يقال مساو وغير مساو . وأما سائر ما لم يكن كما فيليس يكاد يُظنَّ به أنه
 ٢٠ يقال مساوياً وغير مساو ، مثال ذلك : الحال ، ليس يكاد أن تقال مساوية
 ولا غير مساوية ، بل الأخرى أن تقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال
 مساوياً وغير مساو ، بل شبيه .
 فيكون أخص خواص الحكم أنه يقال مساوياً وغير مساو .

٧

في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهيتها إنما تقال بالقياس
 إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أي نحو كان . مثال
 ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال
 أكبر من شيء ؟ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال
 ضعفاً لشيء ؟ وكذلك كل ما يجري هذا الحجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه
 الأشياء: مثال ذلك: الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع
 ما ذكر من ذلك فما هيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير ، وذلك أن الملكة

(١) الجنة : المقدار .
 (٢) الحال ياتى هنا بأى الحالة الواقية
 (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس ياتى ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

إِنَّمَا تُقَال مُلْكَةً لشَيْءٍ ، وَالْعِلْمُ عِلْمُ بَشَيْءٍ ، وَالْحَسْنَةُ حَسْنَةُ بَشَيْءٍ ، وَسَائِرُ
مَا ذَكَرْنَا يَحْرُى هَذَا الْمَجْرِي . وَالْأَشْيَاء إِذْنَ الَّتِي مِنَ الْمُضَافِ هِيَ كُلُّ مَا كَانَتْ
مَاهِيَّاتِهَا إِنَّمَا تُقَال بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهَا أَوْ عَلَى نَحْوٍ أَخْرَى مِنْ أَنْحَاءِ النَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهَا
أَيْ نَحْوٍ كَانَ لَا غَيْرَ ، مَثَلُ ذَلِكَ : الْجَبَل ، يُقَال كَبِيرًا بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ ،
فَإِنَّمَا يُقَال جَبَل كَبِيرًا بِالإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ ، وَالشَّبِيهِ إِنَّمَا يُقَال شَبِيهَ بَشَيْءٍ ؛
وَسَائِرُ مَا يَحْرُى هَذَا الْمَجْرِي عَلَى هَذَا الْمَثَل يُقَال بِالإِضَافَةِ . وَالْأَضْطَجَاعُ
وَالْقِيَامُ وَالْحَلُوسُ هِيَ مِنَ الْوَضْعِ ، وَالْوَضْعُ مِنَ الْمُضَافِ . فَأَمَّا : يَضْطَجَعُ ،
أَوْ يَقُوم ، أَوْ يَجْلِسُ فَلَيْسَ مِنَ الْوَضْعِ ، بَلْ مِنَ الْأَشْيَاء الْمُشَتَّقَةُ لَهَا الْإِسْمُ
مِنَ الْوَضْعِ الَّذِي ذُكِرَ .

وَقَدْ تَوْجَدُ أَيْضًا الْمُضَادَّةُ فِي الْمُضَافِ ، مَثَلُ ذَلِكَ : الْفَضْيَلَةُ وَالْخَسِيَّةُ ،
كُلُّ وَاحِدٍ مُضَادٌ لِصَاحْبِهِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُضَافِ ؛ وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ . — إِلَّا
أَنَّ الْمُضَادَّةَ لَيْسَ مُوجَودَةُ فِي كُلِّ الْمُضَافِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلْأَضْعَافِينَ ضَدَّاً ،
وَلَا لِلْثَّلَاثَةِ الْأَضْعَافِ ، وَلَا لشَيْءٍ مَا كَانَ مِثْلَهُ .

وَقَدْ يُظْنَ بِالْمُضَافِ أَنَّهُ أَيْضًا يَقْبِلُ الْأَكْثَرُ وَالْأَقْلَلُ ، لَأَنَّ الشَّبِيهَ يُقَالُ
أَكْثَرُ شَبَهًا وَأَقْلَلُ شَبَهًا ؛ وَغَيْرُ الْمَسَاوِي يُقَالُ أَكْثَرُ وَأَقْلَلُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِنَ الْمُضَافِ ، فَإِنَّ الشَّبِيهَ إِنَّمَا يُقَال شَبِيهَ بَشَيْءٍ ، وَغَيْرُ الْمَسَاوِي غَيْرُ مَسَاوِي
لشَيْءٍ . وَلَكِنَّ لَيْسَ كُلُّهُ يَقْبِلُ الْأَكْثَرُ وَالْأَقْلَلُ ، فَإِنَّ الْأَضْعَافَ لَيْسَ يُقَالُ
ضَعْفًا أَكْثَرُ وَأَقْلَلُ ، وَلَا شَيْئًا مَا كَانَ مِثْلَهُ .

وال مضادات كلها ترجع بال تكافؤ بعضها على بعض في القول ، مثال ذلك : العبد ، يقال عبد لله ولوي ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعف ضعف للنصف ، والنصف نصف للضعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضا في سائرها ، ماخلا أنها في خرج اللفظ ربما اختلف تصريفهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بعلوم ، والعلوم علوم للعلم ؛ والحس حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس .

لـكن ربما ظننا غير متكافئين متى لم يُضاف إلى الشيء الذي إليه يضاف إضافةً معايـلةً ، بل فـرط المضيف ، مثال ذلك : الجنـاح إن أضيف إلى ذـى الـريـش لم يـرجع بالـتـكافـؤ ذـو الـريـش عـلى الجنـاح ، لأنـ الأول لم تـكـن إضافـته مـعاـيـلةً ، أـعـنى الجنـاح إـلـى ذـى الـريـش . وـذلك أـنـه لـيس مـن طـرـيق أـنـ ذـا الـريـش ذـو الـريـش أـضـيف إـلـيـه فـي القـول الجنـاح ، لـكـنـ مـن طـرـيق أـنـه ذـو جـنـاح ، إـذـ كـانـ كـثـيرـ غـيرـه مـن ذـوى الأـجـنـحة لـا رـيـش لـه . فـإـنـ جـعـلتـ الإـضـافـةـ مـعاـيـلةـ رـجـعـ أـيـضاـ بـالـتـكافـؤـ ، مـثالـ ذـلكـ : الجنـاح جـنـاح لـذـى الجنـاح ، وـذـو الجنـاح بـالـجنـاح هـوـ ذـو جـنـاح . وـخـلـيقـ أـنـ يـكونـ ربـما نـضـطـرـ إـلـى اـخـتـرـاعـ الـاسـمـ مـتـى لـمـ نـجـدـ اـسـمـاـ مـوـضـوـعـاـ إـلـيـهـ تـقـعـ إـلـيـضـافـةـ مـعاـيـلةـ ، مـثالـ ذـلكـ : أـنـ السـكـانـ إـنـ أـضـيفـ إـلـى الزـورـقـ لـمـ تـكـنـ إـضـافـةـ مـعاـيـلةـ ، لـأـنـهـ لـيـسـ مـنـ طـرـيقـ أـنـ الزـورـقـ زـورـقـ أـضـيفـ إـلـيـهـ فـي القـولـ : "الـسـكـانـ" ، إـذـ كـانـ قـدـ يـوجـدـ زـوارـيقـ لـا سـكـانـ لـهـ ، وـلـذـكـ لـا يـرجـعـ بـالـتـكافـؤـ ، لـأـنـهـ لـيـسـ يـقالـ إـنـ الزـورـقـ زـورـقـ بـالـسـكـانـ . لـكـنـ خـلـيقـ أـنـ تكونـ إـلـيـضـافـةـ أـعـدـ

إذا قيات على هذا النحو : السكّان سكّانُ لذى السكّان — أو على نحو ذلك ،
إذ ليس يوجد اسم موضعٌ فيرجع حينئذ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلة ،
فإن ذا السكّان إنما هو ذو سكّان بالسكّان . وكذلك أيضاً في سائرها : مثل
ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذى الرأس أعدلَ من إضافته إلى الحى ،
فإنه ليس الحى من طريق ما هو حى له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان
لا رأس له . وكذلك أسهلَ ما لعله يتهيأ لك به أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها
أسماء موضوعة : أن تضم الأسماء من الأول للثى عليها ترجع بالكافؤ على
مثال ما فعل في التي ذكرتُ آنفاً — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكّان :
ذو السكّان .

فكل الإضافات إذا أضيفت على المعادلة قيل إنها يرجع بعضها على
بعض بالكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزءاً ولم تقع إلى الشىء الذى
إاليه تقال النسبة لم ترجع بالكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالكافؤ شىءُ البتةَ من
المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالكافؤ ، ولها أمماءٌ موضوعةٌ فضلاً عن
غيرها متى وقعت الإضافة إلى شىء من اللوازم ، لا إلى الشىء الذى إليه تقع
النسبةُ في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُصنف إلى المولى لكن إلى
الإنسان ، أو إلى ذى الرجالين أو إلى شىء مما يشبه ذلك لم يرجع بالكافؤ
لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف شىءٌ إلى الشىء الذى
إليه ينتمي بالقول إضافةً معادلةً ، فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها العارضةُ
لذلك بعد أن يبق ذلك الشىءُ وحده الذى إليه الإضافةُ فإنه ينتمي إليه

بالقول أبداً نسبةً مُعادلةً، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى،
 فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة للولي — مثال ذلك أنه ذو رجلين ،
 ٣٥ أنه قَبُولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقى أنه مولى فقط ، وقيل أبداً العبد
 بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومني أضيف شيء
 ٤٧ إلى الشيء الذي ينسب إليه بالقول على غير معاِدلة ثم ارتفع سائر الأشياء
 (١) وإليه وحده الذي إليه وقعت بالإضافة لم ينسب إليه بالقول .
 فليتزل أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجناح إلى ذي الريش ؛ وليرفع من
 الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ،
 وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن
 ذي الريش أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف ، وذلك
 ٥ أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يحب أن تكون بالإضافة
 إلى الشيء الذي إليه يقال — مُعادلةً . وإن كان يوجد اسم موضعاً ، فإن
 بالإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد خلائق أن يكون يُضطر إلى اختراع اسم .
 وإذا وقعت بالإضافة على هذا النحو ، فمن البَيْن أن المضافات كلها يرجع
 بعضها على بعض في القول بالتكلف .

١٥ وقد يُظَنُّ <أن> كل مضافين فَهُمَا معاً في الطبع ، وذلك حق في أكثرها ؛
 فإن الضعف موجودٌ والنصف معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضعف
 موجود ، وإن كان العبد موجوداً فالمولى موجود ، وكذلك تجري الأمور

(٢) ص : المضاف .

(١) ص : التي .

٢٠ فـ سائرها . وقد يفقد كـل واحد منها الآخر مع فقدـه ، وـذلك أنه إذا لم يوجد الـضعف لم يوجد النـصف ؟ وإذا لم يوجد النـصف لم يوجد الـضعف .
وعلى هذا المـثال يـجري الـأمرُ فيما أـشـبهـها .

٢٥ وقد يـظـنـ أنـه ليس يـصـحـ فيـ كلـ مـضـافـينـ أـنـهـماـ مـعـاـ فيـ الطـبـعـ ، وـذلكـ أـنـ الـمـعـلـومـ مـظـنـونـ بـأـنـهـ أـقـدـمـ منـ الـعـلـمـ ، لـأـنـ أـكـثـرـ تـنـاؤـنـاـ الـعـلـمـ بـالـأـشـيـاءـ مـنـ بـعـدـ
وـجـودـهـ ، وـأـقـلـ ذـاكـ أـوـ لـاشـيـءـ أـلـبـتـةـ يـوجـدـ [ـ مـنـ]ـ الـعـلـمـ وـالـمـعـلـومـ جـارـيـنـ

٣٠ مـعـاـ . وـأـيـضاـ الـمـعـلـومـ إـنـ فـقـدـ قـفـدـ مـعـهـ الـعـلـمـ بـهـ ، فـأـمـاـ الـعـلـمـ فـلـيـسـ يـفـقـدـ مـعـهـ
الـمـعـلـومـ ، وـذـلـكـ أـنـ الـمـعـلـومـ إـنـ لـمـ يـوجـدـ ، لـمـ يـوجـدـ الـعـلـمـ ، لـأـنـهـ لـاـ يـكـونـ حـيـنـئـذـ
عـلـمـ بـشـيـءـ أـلـبـتـةـ . فـأـمـاـ إـنـ لـمـ يـوجـدـ الـعـلـمـ ، فـلـاشـيـءـ مـانـعـ مـنـ أـنـ يـكـونـ الـمـعـلـومـ .

٣٥ مـثـالـ ذـاكـ تـرـبـيعـ الدـائـرـةـ : أـنـ يـكـونـ مـعـلـومـاـ فـعـلـمـهـ لـمـ يـوجـدـ بـعـدـ . فـأـمـاـ هـذـاـ
الـمـعـلـومـ نـفـسـهـ فـأـنـيـتـهـ قـائـمـةـ . وـأـيـضاـ الـحـيـ إـذـاـ فـقـدـ لـمـ يـوجـدـ الـعـلـمـ ، فـأـمـاـ الـمـعـلـومـ
فـقـدـ يـكـنـ أـنـ يـكـونـ كـثـيرـ مـنـهـ مـوـجـودـاـ . — وـذـلـكـ يـجـريـ الـأـمـرـ فـبـابـ الـحـسـ

٤٥ أـيـضاـ ، وـذـلـكـ أـنـ قـدـ يـظـنـ أـنـ الـمـحـسـوسـ أـقـدـمـ مـنـ الـحـسـ بـهـ ، لـأـنـ الـمـحـسـوسـ
إـذـاـ فـقـدـ فـقـدـ مـعـهـ الـحـسـ بـهـ . فـأـمـاـ الـحـسـ فـلـيـسـ يـفـقـدـ مـعـهـ الـمـحـسـوسـ . وـذـلـكـ
أـنـ الـحـواـسـ إـنـاـ وـجـودـهـ بـالـجـسـمـ وـفـيـ الـجـسـمـ . وـإـذـاـ فـقـدـ الـمـحـسـوسـ فـقـدـ الـجـسـمـ

٤٨ أـيـضاـ إـذـاـ كـانـ الـجـسـمـ شـيـئـاـ مـنـ الـمـحـسـوسـاتـ . وـإـذـاـ لـمـ يـوجـدـ الـجـسـمـ فـقـدـ الـحـسـ
أـيـضاـ ، فـيـكـونـ الـمـحـسـوسـ يـفـقـدـ مـعـهـ الـحـسـ . فـأـمـاـ الـحـسـ فـلـيـسـ يـفـقـدـ مـعـهـ
الـمـحـسـوسـ ، فـإـنـ الـحـيـ إـذـاـ فـقـدـ فـقـدـ الـحـسـ ، وـكـانـ الـمـحـسـوسـ مـوـجـودـاـ مـثـلـ
الـجـسـمـ وـالـحـازـرـ وـالـخـلـوـ وـالـمـزـ وـسـائـرـ الـمـحـسـوسـاتـ الـأـنـرـ كـلـهـاـ . وـأـيـضاـ إـنـ الـحـسـ

إنما يكون مع الحاسن ، وذلك أن معًا يكون الحي والحس . وأما المحسوس
فوجوده من قبل وجود الحي والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه
قام الحيوان موجودة من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك
١٠ قد يُظن أن المحسوس أقدم وجوداً من الحي .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهر منها يقال من باب
المضاف على حسب ما يُظن ، أو ذلك ممكן في جواهير ما من الجواهر
١٥ الثنائي ؟ — فأما في الجواهر الأولى فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال
من المضاف : لا كلياتها ولا جزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه إنسان
ما لشيء ، ولا في نور ما إنه نور ما لشيء ؛ وكذلك جزاؤها أيضا ، فإنه ليس
يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان ؛ ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل
٢٠ رأس لشيء . — وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن
الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ،
بل يقال إنها ملك لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من
المضاف . — وأما في بعض الجواهر الثنائي فقد يدخل في أمرها الشك ،
٢٥ مثل ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل
واحد مما أشبه ذلك — فيكون قد يُظن أن هذه من المضاف . فإن كان
تحديد التي من المضاف قد وَقَّع على الكفاية خل الشك الواقع في أنه ليس
جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إنما مما يصعب جدا ، وإنما مما
٣ . لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف

الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء — فعله يتهيأ أن يقال شيء في فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدم فإنه يلحق كلَّ ما كان من المضاف ؛ إلا أنه ليس معنى القول أن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن ماهيتها تقال بالقياس إلى غيرها .

٣٥

وَيَبْيَغُ من ذلك أن من عرف أحد المضافين **مُعَصَّلًا** عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف **مُعَصَّلًا** . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن **هذا** الشيء من المضاف ، وكان الوجود للضاف هو مضافاً على نحو من الأنحاء، فقد **عَلِمَ** أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال . فإنه إن لم **يعلم** أصلـلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم **يعلم** ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك **يَبْيَغُ** أيضاً في الجزئيات، مثل ذلك : **الضَّعْفُ**، فإن من علم **الضَّعْفَ** على التحصل فإنـه على المكان **يعلم** أيضاً ذلك الشيء الذي هو ضعـفـه **مُعَصَّلًا** . فإنه إن لم **يعلـمه** **ضـعـفـاً** لشيء واحد **مُحـصـلـاً** فليس **يـعـلمـه** **ضـعـفـاً** **أـصـلـاً** . وكذلك أيضاً إن كان **يـعـلمـ** أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يـجـبـ ذلك ضـرـورـةـ أن يكون **يـعـلمـ** أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه **مُعَصَّلًا** ، فإنه ليس **يـحـوزـ** أن يكون إنـما **يـعـلمـ** أن هذا أحسن مما دونـهـ في **الحسـنـ** ، فإنـذلكـ إنـماـ يـكـونـ توـهـماـ ، لا عـلـماـ ، وـذـكـ ذلكـ الشـيـءـ ليسـ **يـعـلمـ** **يـقـيـناـ** أنـهـ أـحـسـنـ مماـ هـيـ دونـهـ ، فإـنهـ رـبـماـ اـتـفـقـ أـلـاـ يـكـونـ شـيـءـ

٤٨

٥

١٠

(١) ص : مضاف . (٢) على المكان = مباشرة ، في الحال . — على التحصل = **مُعَصَّلًا** = على نحو محدود معين .

دونه . فيكون ظاهراً أنه واجب ضرورة متى علم الإنسان أحد المضافين مُحصلاً أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصلاً .

فاما الرأس واليد وكل واحد مما يجري مجرها ما هي جواهر ، فإن
١٥ ما هياتها نفسها قد تُعرَف مُحصلاً . فاما ما يضاف إليه فليس واجباً أن
يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصليل رأس من هذا ، ويد
من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإن لم تكن
٢٠ هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهر من الجواهر من
المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التحجم على إثبات الحكم على
أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَّرِّبْ مراراً كثيرة . فاما الشك فيها فليس ما
لا درك فيه .

٨

في الكيف والكيفية

٢٥ وأسمى ”بالكيفية“ تلك التي لها يقال في الأشخاص : كيف هي .
والكيفية مما يقال على أنحاء شتى : —

فليس نوعاً واحداً من الكيفية ملكرةً وحالاً . وتخالف الملكرة الحال
ف أنها أبقى وأطول زماناً : وما يجري هذا المجرى العلومُ والفضائل ، فإن
العلم مظنون به أنه من الأشياء الباقية التي تعسر حركتها ، وإن كان الإنسان إنما
٣٠ شدا من العلم ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه .

(١) وإن كان ... من العلم : أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .

وكذلك أيضاً الفضيلة (مثل العدل والعدة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد يُظنُّ أنها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغير. — وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك. فإن الإنسان قد قيل بهذه حالاً على ضرب من الضروب، إلا أنه قد يتغير بسرعة، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً وينقل من الصحة إلى المرض، وكذلك الأمر في سائرها، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له — لطول المدة — حالاً طبيعية لاشفاء لها أو عسرت حركتها جداً. فعله أن يكون الإنسان [أن] يسمى هذه حينئذ ملكرة.

ومن البَيِّنَ أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً وأعسر حركة، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متسلك بالعلوم تمكناً يعتد به، لكنه سريع التنقل، أن له ملكة. على أن من كان بهذه الصفة حالاً ما في العلم: إما أحسن وإما أفضل، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن هذه سهلة الحركة، وتلك أطول زماناً وأعسر تحركاً. — والملكات هي أيضاً حالات، وليس الحالات ضرورةً للملكات، وكان من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضاً من الأحوال. وأما من كان بحال من الأحوال فيليست له لا محالة ملكرة.

وتجنس آخر من الكيفية هو الذي به نقول: ملاكيّين أو محاضرين أو مصحاحين أو مراضين، أو بالجملة ما قيل بقوّة طبيعية أو لاقوة. وذلك

(١) مفعول — «قبل». (٢) ملاكيّون: مصارعون؛ محاضرون: عداون، مصححون: أصحاب؛ مراضون: مرضى.

أنه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأن له حالاً ما ، لكن من قبل أن له قوة طبيعية أو لاقوة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أولًا ينفعل شيئاً . مثال ذلك أنه يقال ملوكرون أو مخاضرون ليس من قبل أن لهم حالاً ما ، لكن

- ٢٠ من قبل أن لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ؛ ويقال مصحاحون من قبل أن لهم قوة طبيعية على ألا ينفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال ممراضون من قبل أنه لا قوة لهم طبيعية على ألا ينفعلوا شيئاً بسهولة . وكذلك ٢٥ أيضاً الأمر في الصلب وفي اللين ، فإنه يقال صلب من قبل أن له قوة على ألا ينقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوة له على هذا المعنى نفسه .

و الجنس ثالث من الكيفية كيفيات انفعالية وانفعالات ، و مثالات ذلك

- ٣٠ هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة والبياض والسوداد . وظاهر أن هذه كيفيات ، لأن ما قبلها قيل فيه بها : كيف هو ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قبل الحلاوة ، والجسم ٣٥ يقال أبيض لأنه قبل البياض . وكذلك يجري الأمر في سائرها .

ويقال كيفيات انفعالية ليس من قبل أن تلك الأشياء أنفسها التي قيلتْ

- ٤٩ هذه الكيفيات ان فعلت شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلو من قبل أنه ان فعل شيئاً ، ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين انفعاليتين ليس من قبل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها ان فعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحد من هذه الكيفيات التي ذكرناها

كيفيات انتفاعية من قبل أنها تحدث في الحواس انتفاعاً . فإن الحلاوة تحدث انتفاعاً ما في المذاق ، والحرارة في اللسان ؟ وعلى هذا المثال سائرها أيضاً .

فأما البياض والسوداد وسائر الألوان فليس إنما تقال **كيفيات انتفاعية** ١٠

بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدم ذكرها ، لكن من قبل أنها نفسها إنما تولدت عن انتفاع . ومن **البين** أنه قد يحدث عن الانتفاع **تغير كثيرة** ١٥

في الألوان : من ذلك أن المرأة إذا نجح أحمر ، وإذا فزع أصفر ، وكل واحد مما أشبهه ذلك . فيجب من ذلك إن كان أيضاً إنساناً قد ناله بالطبع بعض ٢٠

هذه الانتفاعات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون . وذلك أنه إن حدثت الآن عند النجاح حال ما شئ مما للبدن فقد

يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها في **الحيلة الطبيعية** فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله . فما كان من هذه العوارض كان ابتداؤه عن انتفاعات ٢٥

ما عصرية ، حركتها ذات ثبات ، فإنه يقال لها **كيفيات** : فإن الصفرة والسوداد إن كان تكone في **الحيلة الطبيعية** فإنه يدعى **كيفية** إن كما قد يقال فيما به :

كيف نحن ؟ أو كان إنما عرضت الصفرة أو السوداد من **مرتضى مُرِّمن** أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا — قيلت ٣٠

هذه أيضاً **كيفيات** . وذلك أنه قد يقال فيما بها على ذلك المثال **كيف نحن** .

فاما ما كان حدوثه عمما يسمى **انحلاله** ووشيك عودته إلى الصلاح قيل انتفاعات ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : **كيف هو** ، فإنه ليس يقال عن

أحمر بخلٍ : أحمرٌ ، ولا من أصفر للفزع : مُصَفِّرٌ ، لكن أنه انفعل شيئاً .
فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هذا المثل يقال في النفس أيضاً كيفياتُ انفعالية وانفعالات .

فإن كان تولده فيها منذ أول التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضاً تقال كيفيات ،
ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجري مجرها ، فإنهما به يقال فيهم بها : ٢٥
كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتأهُل العقل ، وكذلك أينما سائر أصناف تيه
العقل إذا لم تكن طبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض ما أخرى عسر التخلص
منها أو هي غير زائلة أصلًا يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم بها : كيف
هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكَة العودة إلى الصلاح فإنها
تقال انفعالات مثل ذلك الإنسان إن غُمًّاً فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال
غضبو باً من أسرع غضبه بمثل هذا الانفعال ، بل أحْرَى أن يقال إنه انفعل
شيئاً ، فتكون هذه إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات . ١٠

و الجنس رابع من الكيفية : الشكل واللحقة الموجودة في واحد واحد ،
ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و <أى> <شىء> <آخر> إن كان
يشبه هذه . وكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء
بأنه مثل أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحن . ويقال أيضاً
كل واحد باللحقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكائف ، والخشين
والأملس فقد يُظَن أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه
وما أشبهها مبادنة للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد

٢٠ منها أخرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كثيف بأن أجزاء متقارب بعضها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزاء متباينة بعضها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزاء موضوعة على استقامة ما ، ويقال خشن بأن بعضها ^(١) يفضل وبعضها يقصّر .

٢٥ . ولعله قد يظهر للكيفية ضرب ما آثر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضرورها فهذا مبلغه .

فالكيفيات هي هذه التي ذُكرت ، وذوات الكيفية هي التي يقال بها على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثل ذلك : من البياض — أبيض ، ومن البلاغة — بلغ ، ومن العدالة — عدل ، وكذلك في سائرها . وأما في الشاذ منها فلا أنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، مثل ذلك : المُحاضِرى أو المُلاكِرى الذي يقال بقوَّة طبيعية . فليس يقال في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها .

٣٠ وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني اسم فيقال بها هؤلاء كيف هم ، كما وضع للعلوم وهي التي بها يقال ملائكة ^(٢) أو مناصلين ^(٣) من طريق الحال :

(١) يفضل = يبرز . (٢) بها = تبعاً لهذه القوى .

(٣) «بها» تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم يجعلهم يسمون ملائكة أو مناصلين .

(٤) ص : ملائكة أو مناصلين .

فإنه يقال علم ملاكي ، أو علم مناضلي ، أى علم المناضل ؟ ويقال في حالم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

١٥ وربما كان لها اسم موضوع <للكيف> ، ولا يقال **الـمـكـيـفـ** بها على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذى له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

١٠ فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان .

وقد يوجد أيضا في **الـكـيـفـ مـضـادـ** ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسود وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضا ذات **الـكـيـفـ** بها : مثال ذلك الحائر للعادل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها .
١٥ فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا **لـأـبـلـىـ** أشبه ذلك من الألوان ضد أصلا ، وهي ذات كيفية . وأيضا إن كان أحد المتضادين – أيهما كان – **كـيـفـ** ، فإن الآخر أيضا يكون **كـيـفـ** . ذلك بين **سـعـدـ** من تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضد الجور وكان العدل **كـيـفـ** – وإن الجور أيضا **كـيـفـ** – فإنه لا يطابق **الـجـورـ** ولا واحدا من سائر النعوت : لا **الـكـمـ** مثلا والمضاف ولا أين ولا واحدا من سائر ما يجرى بمنتهى ما خلا **الـكـيـفـ** ، وكذلك في سائر المتضادات التي في **الـكـيـفـ** .
٢٥

وقد يقبل أيضا الكيف الأكثَر والأقلُّ، فإنه يقال إن هذا أبِيس
بأكثَر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثَر من غيره أو بأقل.

وهي أنفسها تتحمل الزيادة، فإن الشيء الأبيس قد يمكن أن يزيد
بياضه فيصير أشد بياضاً، وليس كلها ولكن أكثَرها. فإنه مما يشك فيه:
٣٠ هل يقال عدالة أكثَر أو أقل من عدالة، وكذلك في سائر الحالات.
فإن قوماً يمارون في أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثَر ولا
٣٥ أقل من عدالة، ولا صحة أكثَر ولا أقل من صحة، ولكنهم يقولون إن "هذا"
١١١ صحة أقل مما لغيره، وعلى هذا المثال: "هذا" كتابة أقل من كتابة غيره وسائر
الحالات. فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثَر والأقل بلا شك، فإنه يقال
إن هذا أبلغ من غيره وأعدل وأصح، وكذلك الأمر في سائرها.

وأما المثلث والمربع فلن يُظْنَ أنهما يقبلان الأكثَر والأقل؛ ولا شيء
من سائر الأشكال أبلته: فإن ما قبل قول المثلث أو قول الدائرة فكله على
مثال واحد مثلثاتٌ ودوائرٌ وما قبله فليس يقال إن هذا أكثَر من غيره
فيه، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثَر من المستطيل إذ كان ليس يقبل
١٠ ولا واحد منها قول الدائرة. وبالجملة، إنما يوجد أحد الشيئين أكثَر من
الآخر إذا كانا جمعاً يقبلان قول الشيء الذي يُقصَد له. فليس كل الكيف
إذا يقبل الأكثَر والأقل. وهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة
الكيفية.

فَأَمَا ”الشَّبِيهُ“ و ”غَيْرُ الشَّبِيهِ“ فَإِنَّمَا يُقَالُانِ فِي الْكِيفِيَّاتِ وَهُدُهُهَا ؛
فَإِنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ هَذَا شَبِيهًّا بِغَيْرِهِ شَيْءًا غَيْرَ مَا هُوَ بِهِ كَيْفٌ . فَتَكُونُ خَاصَّةً
الْكِيفِيَّةُ أَنَّهَا يُقَالُ شَبِيهٌ وَغَيْرُ شَبِيهٍ .

وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَدَخَّلَ الشَّكُّ فَتَقُولُ : إِنَّا قَصَدْنَا لِلْكَلَامِ فِي الْكِيفِيَّةِ
فَعَدَّنَا كَثِيرًا مِنَ الْمَضَافِ ، إِذَ الْمُلْكَاتُ وَالْحَالَاتُ مِنَ الْمَضَافِ ، فَإِنَّهُ تَكَادُ
أَنْ تَكُونَ أَجْنَاسُ هَذِهِ كُلُّهَا وَمَا أَشْبَهُهَا إِنَّمَا تَقَالُ مِنَ الْمَضَافِ . وَأَمَّا
الْحَزَّيَّاتُ فَلَا شَيْءٌ مِنْهَا أَبْلَغَتُهُ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ وَهُوَ جَنْسُ مَاهِيَّتِهِ ، إِنَّمَا يُقَالُ بِالْقِيَامِ
إِلَى غَيْرِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ عِلْمٌ بِشَيْءٍ ؛ فَأَمَا الْحَزَّيَّاتُ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا
مَاهِيَّتُهُ تَقَالُ بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ ، مَثَلُ ذَلِكَ : التَّحْوُ ، لَيْسَ يُقَالُ نَحْوًا بِشَيْءٍ ،
وَلَا الْمُوسِيقِيُّ هِيَ مُوسِيقِيُّ بِشَيْءٍ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ أَيْضًا قَدْ تَقَالُ مِنَ
الْمَضَافِ مِنْ طَرِيقِ الْجَنْسِ ، مَثَلُ ذَلِكَ : التَّحْوُ يُقَالُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ لَا نَحْوًا بِشَيْءٍ ،
وَالْمُوسِيقِيُّ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ لَا مُوسِيقِيُّ بِشَيْءٍ . فَيُجِبُ أَنْ تَكُونَ الْحَزَّيَّاتُ لَيْسَ
مِنَ الْمَضَافِ . وَيُقَالُ لَنَا ذُوو كِيفِيَّةً — بِالْحَزَّيَّاتِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا لَنَا هَذِهِ :
فَإِنَّا إِنَّمَا يُقَالُ لَنَا عِلْمٌ — بِأَنَّ لَنَا مِنَ الْعِلْمَوْنِ الْحَزَّيَّةَ . فَيُجِبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ
تَكُونَ أَيْضًا — أَعْنَى الْحَزَّيَّاتِ — كِيفِيَّاتٍ ، وَهِيَ الَّتِي بِهَا نُدْعَى ذُوو
كِيفِيَّةً — وَلَيْسَ هَذِهِ مِنَ الْمَضَافِ . وَأَيْضًا أَنَّ أَلْغَى شَيْءًا وَاحِدًا بِعِينِهِ كِيفًا
وَمِنْضَافًا ، فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُعَدَّ فِي الْجَنْسَيْنِ جَمِيعًا .

(١) ص : عِلْمٌ . (٢) ص : «ذُوو كِيفِيَّةً بِالْحَزَّيَّاتِ» — أَيْ عَنْ طَرِيقِ الْعِلْمَوْنِ
الْحَزَّيَّةِ . (٣) ص : عِلْمٌ . (٤) أَيْ مِنْ أَنْهَا لَيْسَ مِنَ الْمَضَافِ .

٩

في يفعل وينفع

١١ ب وقد يقبل يفعل وينفع مضادةً، والأكثروالأقل . فإن ”يسخن“ مضاد ”لُبَرَد“ ، ”ويَسْخُن“ مضاد ”لَيَبْرُد“ ، ”وِيلَذ“ مضاد ”ليتأذى“ – فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضاً الأكثروالأقل : فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل . فقد يقبل إذن ”يُفْعَل“ و ”يُنْفَع“ الأكثروالأقل .
فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع أيضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

١٠ فاما في الباقيه ، أعني في متى ، وأين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على ”له“ فمتعل ، متسلح ؛ وأما على ”أين“ فمثل قوله : في لوقين وسائر ما قلناه فيها .
فهذا ما نكتفى به من القول في الأجناس التي إليها قصداً .

١٠

في المقابلات

١٥ وقد ينبغي أن نقول في المقابلات على كم جهة من شأنها أن تقابل ، فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه : إما على طريق

المضاف ؛ وإما على طريق المضاد ؛ وإما على طريق العَدَم والملائكة ؛
وإما على طريق الموجبة والسلبية . — فتقابُل واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل
على طريق الرسم : أَمَا على طريق المضاف : فمثل الْعَصْف للنصف ؛ وأَمَا
٢٠ على طريق المضاد : فمثل الشَّرِير لِلخَيْر ؛ وأَمَا على طريق العَدَم والملائكة
علي طريق المضاد : فمثل العَمَى والبَصْر ؛ وأَمَا على طريق الموجبة والسلبية : فمثل جالس ،
فمثل العَمَى والبَصْر ؛ وأَمَا على طريق الموجبة والسلبية : فمثل جالس ،
ليس بجالس .

فـ كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس
إلى الذي إياه تقابل أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الْعَصْف
٢٥ عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما
هو ضعف لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية
العلم إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال
بالنسبة إلى مقابلـه ، أى إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند
شيء أى عند العلم . فـ كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته
إنما تقال بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر .

٣٠ (١) فأما على طريق المضاد فإن ماهيتها لا تقال أصلًا بعضها عند بعض ،
بل إنما يقال إن بعضها مضادة لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخَيْر هو
خَيْر للشرير ، بل مُضاد له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ،
فـ تكون هاتان المُقابلتان مختلفتين . وما كان من المتصادـة هذه حالـاً ، أعني

(١) ص : المضادة — ويصح أيضـا .

- ١١٢ أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تُنْتَعَ بها يُحِبُّ ضرورةً أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليست فيها بينهما متوسطٌ أصلًا . وما كان ليس واجباً أن يكون أحد هما موجوداً فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويُحِبُّ ضرورةً أن يكون أحدهما — أيهما كان — موجوداً في بدن الحيوان : إِمَّا المرض وِإِمَّا الصحة . والفرد والزوج ينْتَعَ بهما العدد ؛ ويُحِبُّ ضرورةً أن يوجد أحدهما — أيهما كان — في العدد : إِمَّا الفرد ، وِإِمَّا الزوج . وليس فيها بين هذه متوسطٌ أَلْبَيَّةً ، لَا يَنْتَعَ والمُرْض ، وَلَا بَيْنَ الْفَرْدِ وَالْزَوْجِ . — فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينها متوسطٌ . مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم ، فإنَّه ليس كل جسم فهو إِمَّا أبيض وِإِمَّا أسود . وال محمود والمذموم قد يَنْتَعَ بهما الإِنْسَانُ وَتَنْتَعُ بهما أَيْضًا أَشْيَاءُ كثِيرَةٌ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْس بِواجِبٍ ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنْتَعَ بهما ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْس كُلَّ شَيْءٍ فَهُوَ إِمَّا مُحْمَدٌ وِإِمَّا مَذْمُومٌ . فَبَيْنَ هَذِهِ مَوْسَطَاتِ مَا : مثال ذلك أَنَّ بَيْنَ الْأَبْيَضِ وَبَيْنَ الْأَسْوَدِ الْأَدْكَنَ وَالْأَصْفَرَ وَسَائِرَ الْأَلْوَانِ ؛ وَبَيْنَ الْمُحْمَدِ وَالْمَذْمُومِ مَا لَيْس بِمُحْمَدٍ وَلَا مَذْمُومٍ .
٢٠ فَإِنَّ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ مَقْدِرَةً وَضَعْتَ أَسْمَاءً لِلْأَوْسَاطِ ، مثال ذلك أَنَّ بَيْنَ الْأَبْيَضِ وَبَيْنَ الْأَسْوَدِ الْأَدْكَنَ وَالْأَصْفَرَ . وَفِي بَعْضِهَا لَا يَكُنْ الْعَبَارَةُ عَنْ

الأوسط باسم ، إنما يحدّ الأوسط بسبب الطرفين ، مثال ذلك : لاجيد ،
٢٥ ولا ردئ ، ولا عدل ، ولا جور .

فاما ”العدم“ و ”الملكة“ فإنهما يقالان في شيء واحدٍ بعينه ، مثال ذلك البصر والعمى في العين ، وعلى جملةٍ من القول : كُلُّ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كُلُّ واحدٍ منها . وعنده ذلك تقول في كل واحدٍ مما هو قابل للملكة إنه عادمٌ عند ما لا تكون موجودةً لشيء الذي من شأنها أن تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه : فإنما إنما تقول : ”أدرد“ لا من لم تكن له أسنان ، وتقول ”أعمى“ لا من لم يكن له بصر ، بل إنما تقول ذلك فيما لم يكونوا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونوا له فيه . فإن البعض ليس له حين يولد لا بصر ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

٢٠ وليس أن تُعدَم الملكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك أن البصر ملكة ، والعمى عدم ، وليس أن يوجد البصر هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدمٌ ما . فاما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يَعدَم البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان ”العمى“ و ”أن يوجد العمى“ شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانوا جميعاً يُنْفَت بهما شيء واحد بعينه . غير أنا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من الوجه — ومظنوْن أن هذين أيضاً يتقابلان ، أعني أن تُعدَم الملكة وأن

١٠ توجد الملكة كنـقابل العـدم والـملـكة ؛ وـذـلـك أـن جـهـة المـضـادـة وـاحـدـة بـعـينـها ، فـإـنـه كـاـمـعـي يـقـابـلـ الـبـصـرـ ، كـذـلـكـ الـأـعـمـي يـقـابـلـ الـبـصـيرـ .

١٠ ١٥ وليس أـيـضـاـ ما تـقـعـ عـلـيـهـ الـمـوـجـةـ وـالـسـالـبـةـ مـوـجـةـ وـلاـ سـالـبـةـ ؛ فـإـنـ المـوـجـةـ قـوـلـ مـوـجـبـ . وـيـقـالـ فـيـ هـذـهـ أـيـضـاـ إـنـهـ يـقـابـلـ بـعـضـهاـ بـعـضـاـ مـثـلـ المـوـجـةـ وـالـسـالـبـةـ ؛ فـإـنـ فـيـ هـذـهـ أـيـضـاـ جـهـةـ الـمـقـابـلـةـ وـاحـدـةـ بـعـينـهاـ ، وـذـلـكـ أـنـهـ كـاـمـعـي الـمـوـجـةـ تـقـابـلـ الـسـالـبـةـ . مـثـالـ ذـلـكـ قـوـلـكـ "إـنـهـ جـالـسـ" لـقـوـلـكـ "إـنـهـ لـيـسـ بـجـالـسـ" ، كـذـلـكـ يـتـقـابـلـ أـيـضـاـ الـأـمـرـانـ الـلـذـانـ يـقـعـ عـلـيـهـمـاـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـقـوـيـنـ ، أـعـنـيـ "الـحـلوـسـ" لـ "غـيرـ الـحـلوـسـ" .

٢٠ ٢٥ فأـمـاـ أـنـ الـعـدـمـ وـالـمـلـكـةـ لـيـسـ مـتـقـابـلـيـنـ تـقـابـلـ الـمـضـافـ فـذـلـكـ ظـاهـرـ ، فـإـنـهـ لـيـسـ مـاـهـيـتـهـ تـقـالـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ مـقـاـيـلـهـ . وـذـلـكـ أـنـ الـبـصـرـ لـيـسـ هـوـ بـصـرـاـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ الـعـمـيـ ، وـلـاـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ عـلـىـ جـهـةـ أـخـرـىـ أـصـلـاـ . وـذـلـكـ أـيـضـاـ لـيـسـ يـقـالـ الـعـمـيـ عـمـيـ لـلـبـصـرـ ، بـلـ إـنـمـاـ يـقـالـ : الـعـمـيـ عـدـمـ لـلـبـصـرـ؛ فـأـمـاـ "عـمـيـ لـلـبـصـرـ" فـلـاـ يـقـالـ . — وـأـيـضـاـ إـنـ كـلـ مـضـافـيـنـ فـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـاـ يـرـجـعـ عـلـىـ صـاحـبـهـ فـيـ القـوـلـ بـالـتـكـافـؤـ ؛ فـقـدـ كـانـ يـحـبـ فـيـ الـعـمـيـ أـيـضـاـ لـوـكـانـ منـ الـمـضـافـ أـنـ يـرـجـعـ بـالـتـكـافـؤـ عـلـىـ ذـلـكـ الشـئـ الـذـيـ إـلـيـهـ يـضـافـ بـالـقـوـلـ، لـكـنـهـ لـيـسـ يـرـجـعـ بـالـتـكـافـؤـ ؛ وـذـلـكـ أـنـهـ لـيـسـ يـقـالـ إـنـ الـبـصـرـ هـوـ بـصـرـ لـلـعـمـيـ .

٢٥ ومنـ هـذـهـ الـأـشـيـاءـ يـتـبـيـنـ أـيـضـاـ أـنـ التـقـالـ عـلـىـ طـرـيقـ الـعـدـمـ وـالـمـلـكـةـ لـيـسـ مـتـقـابـلـةـ تـقـابـلـ الـمـضـادـةـ ، فـإـنـ الـمـتـضـادـيـنـ الـلـذـيـنـ لـيـسـ بـيـنـهـمـاـ مـتـوـسـطـ أـصـلـاـ قـدـ يـحـبـ ضـرـورـةـ أـنـ يـكـونـ أـحـدـهـمـاـ مـوـجـدـاـ دـائـمـاـ فـيـ الشـئـ الـذـيـ

فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تتعت بها، فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلًا كانت الأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد الشيئين منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة، والفرد والزوج . — فاما اللذان بينهما متوسط فليس واجباً ضرورةً في حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء، فإنه ليس كل شيء قابلاً . فواجب ضرورةً أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً؛ وذلك أنه ليس مانع من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً فإنه قد كانت الأشياء التي بينها متوسط ما، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورةً أن يكون أحد الشيئين موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن < يوجد بالطبع > للنار أنها حارة ، وللثلج أنه أبيض . وفي هذه وجود أحد الشيئين مُحصلاً واجب ، لا أيهما اتفق .

فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل ، لكن وجود الواحد فيما هو له بالطبع دون غيره؛ وجود الواحد في هذه مُحصلاً ، لا أيهما اتفق .

فاما في العدم والملائكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرنا ، وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان .

فإن مالم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى

ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينها متوسط أصلا ، ولا هما أيضا من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجودٌ في كل قابلٍ ضرورةً ، أعني أنه إذا صار في أحدٍ مما من شأنه أن يكون له بصر فيئذ يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدهما محصلًا ، لكن أحدهما اتفق ، فإنه ليس يحب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أحدهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجودًا في الكل ، لكن في البعض ؟ وفي هذه أيضا أحدهما محصلٌ . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملائكة ليست تقابل ولا كواحدة من جهتِي تقابل المتضادات .

وأيضا فإن المتضادات ، إن كان القابل موجودا ، فقد يمكن أن يكون تغير من كل واحد من الأمرين إلى الآخر مالم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع مثل ما للنار حرارةً . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، والطالع قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الصالح إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذهب وأقوال أجمل ، فإنه قد يأخذ في طريق الفضيلة ولو يسيرا ؛ وإن هو أخذ في هذه الطريق مرة واحدة فمن البين أنه إما أن ينتقل عمما كان عليه على التام ، وإما أن يُمْعَن في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مر ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا

(١) مر = تقدم في هذا الطريق .

أخذ في هذا الطريق ولو أَخْذَ اليسير من ذُول الأمر حتى يكون وشيكاً أن
يُعَن فيه ثم تماضي في ذلك ودام عليه انتقال على التمام إلى الملكة المضادة
لها إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . — فاما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون
فيهما التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع؛
وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود
فيضر، ولا من صار أصلع يعود ذاتجْمَةً، ولا من كان أَدْرَدَ تَبَتْ له الأسنانُ.

ومن البَيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسائلة فليس تقابلها ولا
على واحد من هذه الأثناء التي ذُكِرَتْ ، فإن في هذه وحدتها يجب ضرورةً
أن يكون أبداً أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وذلك أنه لا في المتضادات
يجب ضرورةً أن يكون أبداً أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، ولا في المضاف،
ولا في العدم الملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادان ، وليس واحدة
منهما لا صادقاً ولا كاذباً؛ وكذلك الضعف والنصف يتقابلان على طريق
المضاف وليس واحداً منها لا صادقاً ولا كاذباً . ولا أيضاً التي على جهة
العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالجملة، فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً
فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً، وهذه التي ذُكِرَتْ كلها إنما تقال
بغير تأليف .

إلا أنه قد يُطَنَّ أن ذلك يلزم خاصةً في المتضادات التي تقال بتأليف،
فإن ”سocrates صحيح“ مضاد لـ ”سocrates مريض“، لكنه ليس يجب ضرورةً

دائماً ولا في هذه أن يكون أحد هما صادقاً والآخر كاذباً، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً . وإذا لم يكن موجوداً فهما جيئاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً البتة لم يكن صدقاً : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . – وأما العدم والملكة فإن

٢٠

^(١) العين إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صدقاً، فإن ”سقراط بصير“ مقابل لـ ”سقراط أعمى“ تقابل العدم والملكة . وإذا كان موجوداً فليس واجباً ضرورةً أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً ، فإنه ما لم يأتِ الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جيئاً كاذبان . ومتى لم يكن أيضاً سقراط أصلاً، فعلى هذا الوجه أيضاً الأمر أن جيئاً كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

٢٥

فاما في الموجبة والسلبية فأبداً < سواء > كان موجوداً أو لم يكن موجوداً، < فإن > أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن ”سقراط مريض“ وأن ”سقراط ليس مريضاً“ إن كان سقراط موجوداً فظاهر أن أحدهما صادق أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال : فإن القول بأن ”سقراط مريض“ إذا لم يكن سقراط موجوداً كان كاذباً، والقول بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدتها خاصيةً أحد القولين

٣٠

(٢) ص : كاذب .

(١) العين = الموضوع .

٢٥ < يكون > أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تقابل على طريق الموجبة والسابقة .

١١

< الأضداد >

والشر ضرورةً مضادٌ للخير ، وذلك بين الاستقراء في الجزئيات ، مثال ذلك المرض للصحة ، والجحود للعدل ، والجبن للشجاعة ، وكذلك أيضاً في سائرها . فاما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان الشر ، فإن النقص هو شر يضافه الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسيط مضادٌ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ؛ فاما في أكثرها فإنما الخير دائمًا مضادٌ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليسوا واجبًا ضرورةً متى كان أحدهما موجوداً أن يكون الباق موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلُّها صحيحةً ، فإن الصحة تكون موجودة ؛ فاما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلُّها بيضاء فإن البياض موجود؛ فاما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن ”سقراط صحيح“ مضاداً لأن ”سقراط مريض“ وكان لا يمكن أن يكونا جياعاً موجودين فيه بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً أن يكون الباق أيضًا موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن ”سقراط صحيح“ فليس يمكن أن يكون موجوداً أن ”سقراط مريض“ .

ومن البَيِّنُ أَنْ كُلَّ مُتَضَادِينَ إِنَّمَا شَأْنُهُمَا أَنْ يَكُونُوا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ
بَعْيَنِهِ : إِنَّ الصِّحَّةَ وَالْمَرْضَ فِي جَسْمِ الْحَيِّ ، وَالْبَياضُ وَالْأَسْوَادُ فِي الْجَسْمِ
عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَالْعَدْلُ وَالْجُورُ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ .

وَقَدْ يَحْبُّ فِي كُلِّ مُتَضَادِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ بَعْيَنِهِ ؛ وَإِمَّا
أَنْ يَكُونُوا فِي جَنْسَيْنِ مُتَضَادِينَ ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا أَنْفُسَهُمَا جَنْسَيْنِ : إِنَّ الْأَبْيَضَ
وَالْأَسْوَدُ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ بَعْيَنِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ جَنْسَهُمَا الْلَّوْنُ . فَإِنَّمَا الْعَدْلُ وَالْحَقَّ
فِي جَنْسَيْنِ مُتَضَادِينَ ، إِنَّ الْجَنْسَ لِذَلِكَ فَضْيْلَةٌ ، وَهُذَا رَذْيَلَةٌ . وَأَمَّا الْخَيْرُ
وَالْشَّرُّ فَلَيْسَ فِي جَنْسٍ ، بَلْ هُمَا أَنْفُسَهُمَا جَنْسَانٌ لِأَشْيَاءٍ .

١٢

فِي الْمُتَقْدِمِ

يُقالُ إِنْ شَيْئًا مُتَقْدِمٌ لِغَيْرِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجَهٍ :
أَمَّا الْأَوْلَى وَعَلَى التَّحْقِيقِ فِي الْزَّمَانِ ، وَهُوَ الَّذِي بِهِ يُقالُ إِنْ هَذَا أَسْنَ
مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ هَذَا أَعْنَقُ مِنْ غَيْرِهِ . إِنَّمَا يُقالُ أَسْنَ وَأَعْنَقُ مِنْ جَهَةِ
أَنْ زَمَانَهُ أَكْثَرُ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَرْجِعُ بِالْتَّكَافُؤِ فِي لَزُومِ الْوِجُودِ ، مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاحِدَ
مُتَقْدِمٌ لِلْاثْنَيْنِ ، لِأَنَّ الْاثْنَيْنِ مُتَى كَانَا مُوجُودِيْنَ لَزِمٌ بِوُجُودِهِمَا وَوُجُودُ الْوَاحِدِ .
إِنْ كَانَ الْوَاحِدُ مُوجُودًا فَلَيْسَ وَاجِبًا ضَرُورَةً وَجُودَ الْاثْنَيْنِ ، فَيَكُونُ
لَا يَرْجِعُ بِالْتَّكَافُؤِ مِنْ وَجُودِ الْوَاحِدِ لَزُومُ وَجُودِ الْاثْنَيْنِ . وَمُظْنَمُ أَنَّ مَا لَا يَرْجِعُ
مِنْهُ بِالْتَّكَافُؤِ فِي لَزُومِ الْوِجُودِ فَهُوَ مُتَقْدِمٌ .

فاما المتقدم الثالث فيقال على مرتبة ما ، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل .

فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتاخر في المرتبة ، وذلك لأن

الاستطعات متقدمة للرسوم في المرتبة ، وفي الكتابة حروف المعجم متقدمة

للهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضا على هذا المثال : الصدر للاقتصاص في المرتبة .

وأيضا مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظَنَّ أنه متقدم

في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخوضونهم

بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويکاد أن يكون هذا الوجه أشد هذه

الوجوه مباهنة .

فهذا أيضا يکاد أن يكون مبلغ الأئحاء التي يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحوا آخر للتقدم خارجا من الأئحاء التي ذُكرت .

فإن السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة

كان سبباً لوجود الشيء الآخر - فالواجب يقال إنه متقدم بالطبع . ومن

البين أن هاهنا أشياءً ما تجري هذا المجرى : أن " الإنسان موجود " -

يرجع بالتكافؤ لزوم الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(١) يقصد « باستعارات » هنا المبادي في الهندسة وهي الحدود والبيهيات والمصادرات والتعريفات الخ ، و « وبالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها في الهندسة تعبّر عن أشكال ، رسوم) .

(٢) الاقتصاد = العرض ، أو صلب البحث - في الإنشاء .

(٣) أى للألف .

١٥ موجوداً فإن القول بأن "الإنسان موجود" صادق؛ وذلك يرجع بالتكافؤ.
 فإنه إن كان القول بأن "الإنسان موجود" صادقاً، فإن الإنسان،
 موجود. إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر، بل
 ٢٠ الذي يظهر أن الأمر سببٌ، على جهةٍ من الجهات، لصدق القول؛ وذلك
 أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب.
 فيكون قد يقال إن شيئاً متقدم لغيره على خمسة أوجه.

١٣

فـ «معاً»

يقال "معاً" على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكُونُهما في زمان
 واحدٍ بعينه، فإنه ليس واحدٌ منها متقدماً ولا متأخراً، وهذا يقال فيما
 ٢٥ إنما "معاً" في الزمان.

ويقال "معاً" بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود
 ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في الضعف والنصف،
 فإن هذين يرجعان بالتكافؤ، وذلك أن الضعف إن كان موجوداً فالنصف
 موجود، والنصف إذا كان موجوداً فالضعف موجود. وليس ولا واحد
 ٣٠ منها سبباً لوجود الآخر.

والتي هي من جنس واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها "معاً" بالطبع.
 و "القسيمة بعضها لبعض" يقال إنها التي بقسمٍ واحدٍ، مثال ذلك :

الطائـر قـسـيم المـشـاء والـسـاجـع — فـإـن هـذـه قـسـيمـة بـعـضـها لـبـعـض مـن جـنـسـ واحد، وـذـلـك أـن الـحـي يـنـقـسـم إـلـى هـذـه، أـعـنى إـلـى الطـائـرـوـالمـاشـىـوـالـسـاجـعـ .
ولـيـسـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ أـصـلـاـ مـتـقـدـمـاـ وـلاـ مـتأـخـراـ ، لـكـنـ أـمـثـالـ هـذـهـ مـظـنـونـ بـهـاـ ”ـمـعـاـ“ـ بـالـطـبـعـ . وـقدـ يـكـنـ أـنـ يـقـسـمـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ أـيـضاـ إـلـىـ أـنـوـاعـ ،
مـثـالـ ذـلـكـ الـحـيـوـانـ الـمـشـاءـوـالـطـائـرـوـالـسـاجـعـ — فـتـكـونـ تـلـكـ أـيـضاـ ”ـمـعـاـ“ـ بـالـطـبـعـ ،
أـعـنىـ إـلـىـ هـىـ مـنـ جـنـسـ وـاحـدـ بـتـقـسـيمـ وـاحـدـ .

فـأـمـاـ الـأـجـنـاسـ فـلـإـنـهـاـ أـبـدـاـ مـتـقـدـمـةـ ، وـذـلـكـ أـنـهـاـ لـاـ تـرـجـعـ بـالـتـكـافـؤـ بـلـزـومـ
الـوـجـودـ ، مـثـالـ ذـلـكـ أـنـ السـاجـعـ إـنـ كـانـ مـوـجـودـاـ فـالـحـيـ مـوـجـودـ . وـاـذـاـ كـانـ
الـحـيـ مـوـجـودـاـ فـلـيـسـ وـاجـبـاـ ضـرـورـةـ أـنـ يـكـونـ السـاجـعـ مـوـجـودـ .

فـالـتـقـالـ إـنـهـاـ ”ـمـعـاـ“ـ بـالـطـبـعـ هـىـ إـلـىـ تـرـجـعـ بـالـتـكـافـؤـ بـلـزـومـ الـوـجـودـ ، وـلـيـسـ
واـحـدـ مـنـ الشـيـئـينـ سـبـبـاـ أـصـلـاـ لـاـ لـوـجـودـ الـآـنـرـ ؛ وـالـتـيـ هـىـ مـنـ جـنـسـ وـاحـدـ
قـسـيمـ بـعـضـهاـ لـبـعـضـ . فـأـمـاـ التـيـ تـقـالـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ إـنـهـاـ مـعـاـ فـهـىـ التـيـ تـكـوـنـهاـ
فـيـ زـمـانـ وـاحـدـ بـعـينـهـ .

١٤

في الحركة

أـنـوـاعـ الـحـرـكـةـ سـتـةـ : التـكـوـنـ ، وـالـفـسـادـ ، وـالـنـمـوـ ، وـالـنـقـصـ ، وـالـاستـحـالـةـ ،
وـالتـغـيـرـ بـالـمـكـانـ .

(١) أـىـ وـكـذـلـكـ هـىـ الـأـنـوـاعـ التـيـ تـنـقـابـلـ فـيـ التـقـسـيمـ وـتـنـدـوـجـ تـحـتـ جـنـسـ وـاحـدـ .

فاما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة ظاهر أنها مخالفة بعضها البعض .^(١)

وذلك أنه ليس التكون فسادا ، ولا المنق نقصا ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك

سائرها . — فاما الاستحالة فقد يسبق إلى الفتن فيها أنه يجب ضرورة أن

يكون ما يستحيل < إنما يتم > بحركةٍ ما من سائر الحركات . وليس ذلك

بحق : فإننا نكاد أن يكون في جميع التأثيرات التي تحدث فينا ، أوفي أكثرها ،

تلزمنا الاستحالة ، وليس يشوبنا في ذلك شيءٌ من سائر الحركات ، فإن المتحرك

بالتأثير ليس يجب : لا أن يتمّ ولا أن يتحقق نقصٌ ، وكذلك في سائرها .

فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائر الحركات

شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نملاً مخالفة ، أو نقص ،

أولمه شيءٌ من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أيضاً

ما نما أو تحرك حركةً ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من

الأشياء تمّي ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف

حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حدثٌ حالهُ عما كان

عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . — فيجب من ذلك أن تكون

هذه الحركات مخالفةً بعضها البعض .

(١) أي : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

(٢) في الأصل : إذا طبق عليه « الجنون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستوى أو على سطح منحن) فقد تزايد ...

والحركة على الإطلاق يضادها السكون . وأما الحركات الجزئية ١٥ بـ
 فتضادها الجزئيات . وأما السكون فيضاده الفساد ، والمنف يضاده النقص ،
 والتغير بالمكان يضاده السكون في المكان . وقد يتبه أن يكون قد يقابل
 هذه الحركة خاصةً التغير إلى الموضع المضاد لذلك الموضع ، مثال ذلك :
 التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . —
 فأما الحركة الباقيه من الحركات التي وصفت فليس بسهل أن يعطي لها
 ضد ، فقد يتبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعلً في هذه
 أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما
 جُعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغير إلى الموضع
 المضاد . فإن الاستحالة تغير بالكيف . فيكون يقابل الحركة في الكيف
 السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، مثل مصير الشيء
 أسود بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغير إلى ضد
 ذلك الكيف .

١٥

في "له"

إن "له" يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنهما تقال إما على طريق الملكة والحال أو كيفية ما أخرى :
 فإنه يقال فينا إن "لنا" معرفة ، و "لنا" فضيلة . — وإما على طريق

(١) إشارة إلى مقوله : الكيف .

٢٠

الكم^(١) . مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن

”له“ مقداراً طوله ثلاتُ أذرع أو أربع أذرع . — وإنما على طريق

ما يستعمل على البدن : مثل الثوب أو الطَّيْلَسان . — وإنما في جزء منه :

مثل الخاتم في الإصبع . — وإنما على طريق الحزء : مثال ذلك اليد

أو الرجل . — وإنما على طريق ما في الإناء : مثال ذلك الحنطة في المُدَى

أو الشراب في الدَّن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدَّن ”له“ شراب ، بمعنى

”فيه“ شراب ، والمُدَى ”له“ حنطة يعني ”فيه“ حنطة . — فهذا يقال

فيهما ”له“ على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق الملك فإنه قد يقال

إن ”لنا“ بيتا ، و ”لنا“ ضبعة . وقد يقال في الرجل أيضاً إن له

زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجا . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت

في هذه الموضع أبعد الجهات كلّها من ”له“ ، فإن قولنا ”له“ آمرأة ،

لسنا ندل به على شيء أكثر من المقاربة .

٢٥

ولعله قد يظهر لقولنا ”له“ أنحاءً ما آخر . فأما الأنحاء التي جرت

العادة باستعمالها في القول فنکاد أن نكون قد أتينا على تعميدها .

(١) إشارة إلى مقوله : الكم .

(٢) إشارة إلى مقوله : الملك .

(٣) إشارة إلى مقوله الملك .

(٤) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(٥) إشارة إلى مقوله الأنين .

(٦) المدى : مكال يسع ١٩ صاعا ، واجمع : أمداد .

[تم كتاب أرس طوطالس المسمى قاطيغور يا أي المقولات ...
(وصححه) الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي
قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقل . قوبلاً به نسخة كتبت من خط
عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدى المنسوبة
من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حنين ؟ فكان موافقاً . والحمد لله

على إنعامه]

(٦) ص : صحه .

كتاب العبارات

نقل إسْحَاقُ بْنُ حَنْينٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب أرسطوطالس «پارى أرمينياس» أى «في العبارة»

١

[١١٧٩] < القول والفكـر والشـئـء . - الحقـ والباطـل >

قال : ينبغي أن نضع أولاً ما الاسمُ وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك
 ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يخرج
 بالصوت دالٌ على الآثار التي في النفس ؟ وما يكتب دالٌ على ما يخرج
 بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يخرج
 بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالٌ عليها
 أولاً - وهي آثار النفس - واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس
 أمثلة لها ، وهي المعانى ، توجد أيضاً واحدةً للجميع . لكن هذا المعنى
 من حق صناعةٍ غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا «في النفس»^(١) . - وكما
 أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ، وربما
 كان الشيء معقولاً قد لزمه ضرورةً أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما
 يخرج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل .
 فالأسماء والكلم أنفسهما تُشَيَّه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك
 قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُستثن معه بشيء ، فإنه ليس هو بعد حقيقة

(١) لعل الإشارة هنا إلى «في النفس» : ٣ ، ٦ ، ف

(٢) أى : لم يصف إليه شيء .

ولا باطلا، إلا أنه دالٌ على المشار إليه به؛ فإن قولنا أيضاً عزٌّ – أَيْلَ قد يدل على معنى ما، لكنه ليس هو بعد حقيقة ولا كذباً مالم يستثنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقاً، أو في زمان .

٢

[١١٧٩] في الاسم <الأسماء البسيطة والمركبة . الأحوال > .

فالاسم هو لفظة دالة بتواظُعٍ ، مجردةٌ من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده . وذلك أن قليلاً إذا أفرد منه «أَيْسٌ» لم يدل بانفراده على شيءٍ كما يدل في قوله «قالوس ايس» ، أي : فرس فاره
وليس الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيءٍ أصلاً ، وأما الاسم المركب فن شأن الجزء منه أن يدل على شيءٍ ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قوله : «فِيلوْسُوفُس» ، أي مؤثِرُ الحكمة . – فأما قولنا : «بتواظُعٍ» فنـقـيلـ
أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكتَبَ بِحَدَّها فتـدـلـ^(١) ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيءٌ منها اسماً .

وأما قولنا «لا – إنسان» فليس باسم ؛ ولا وضع له أيضاً اسم ينبعـ
أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا <قضية> سالبة ، فـيـكـنـ اسمـاـ

(١) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تُكتَبَ بحدتها قد تدل على شيءٍ ، فإنها ليست أسماء .

غير مُحَصَّل^(١) . — فاما الاسم إذا نصب أو خُفِض أو غُيَّر تغييرًا مما أشبه بـ ١٦ ذلك ، فليس يكون اسمًا ، لكن تصريحاً من تصارييف الاسم . وحد الأسماء المُصرَفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصرَف — بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المُصرَفة — كان ، أو يكون ، أو هو الآن — لم تَصُدُقْ ولم تَكُذِبْ . والاسم إذا أضيف إليه واحد من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك ”فلان“ بالخُفْض كان أولم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعد صادقاً ولا كاذباً .

٣

في الكلمة

[١١٨٠]

وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلاً ما يقال على غيرها — ومعنى قوله أنه [تَدْلُ] مع ماتدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا ”صَحَّة“ فاسم ، وأما قولنا ”صَحَّ“ إذا عيننا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ماتدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذى قيل

(١) أي غير محدد ، [لأنه ينطبق على أي شيء ، كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن] ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مضافة ، لهذا أسلقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بترجمتنا العربية هذه ، إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

١٠ فيه إنه "صَحٌّ" في الزمان الحاضر . — والكلمة دائمًا دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .

وأما قولنا "لا صَحٌّ" ، أو قولنا "لامَرضَ" فلست أسميه كلمة ، فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمانٍ ، فـكان أيضًا < دالاً > دائمًا على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف أيمٌ موضوع . فـتتسم كلمة غير محصلة ، وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودًا كان أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا "صَحٌّ" الذي يدل به على زمان المُضي^(١) ، أو "يَصَحُّ" الذي يدل به على الزمان المستافق ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصارييف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على افرادها فهى تجرى مجرى الأسماء فتدل على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع^(٢) فـقَنَعَ به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو ، فإنه ولا لو قلنا "كان" أو "يكون" دللت على المعنى . وكذلك قولنا "لم يكن" أو "لا يكون" ؛ فلا لو قلنا "إنه" مجردًا على حياله ، دللت عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه على تركيب ما ؛ وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المترسبة .

(١) ص : الزمان . (٢) ص : إن .

٤

في القول

[١٨٠ ب]

وأما القول فهو لفظ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي "إنسان" مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فاما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حينئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المضمة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

١١٧ وكل قولٍ فدالٌّ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا على طريق المواطأة . وليس كل قولٍ بحازم ، وإنما الحازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قولٍ ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائرُ الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنونٍ تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى ^(١) بالنظر في الخطب أو الشعر . وأما القول الحازم فهو قصدهنا في هذا النظر .

(١) أي أول بالخطب أو الشعر — راجع "بوطيقا" (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦

<القضايا البسيطة والقضايا المركبة>

فأقول إن القول الواحد الأقل اللازم هو الإيجاب ؟ ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقوال كلها فإنما تصير واحداً بِرَبِطٍ يَرْبِطُها .

١٠ وقد يجب ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن الكلمة أو عن تصريف من تصارييف الكلمة . وذلك أن قول الإنسان مالم يستثن معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعد جازماً . وإنما صار قولنا : حى مشاء ذورجلين ، واحداً لا كثيراً لأنه يدل على واحد ، لا من قبل أنه قيل على تقارب بعضه على آثر بعض . إلا أن هذا المعنى من غير ما قصدنا له .^(١)

فالقول اللازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد أو كان بالرباط [١٨١ م] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطاً — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظة فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به : إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يتدوّه من تلقاء نفسه .

(١) أى أنه يتسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى "مابعد الطبيعة" ، مقالة الدلتا ، ف٦ ؛ والزينا ، ف١٢ ، والآيتا ، ف٦ ؛ والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة التعريف .

وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فمتزلاه إيقاع شيءٍ على شيءٍ ، أو انتزاع شيءٍ من شيءٍ . والمؤلف من هذه فمتزلاه القول الذي قد صار مركباً . والحكم البسيط لفظ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمة الأزمان .

٦

في الإيجاب والسلب < ؛ تقابلهما >

٢٥ وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيءٍ على شيءٍ ؛ والسلب هو الحكم بمنفي شيءٍ عن شيءٍ . — وإذا كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس موجوداً ، وعلى ما ليس موجوداً بأنه موجود ، وعلى ما هو موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس موجوداً بأنه ليس موجوداً ، وفي الأزمان أيضاً الخارجة < عن > الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يُسلَب ، وفي كل ما سلبه أن يُوجب . — فنالبين إذاً أن لكل إيجاب سلباً قبالتَه ، ولكل سلب إيجاباً قبالتَه . —
 فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ،
 ٣٥ وسائل ما أشبه ذلك مما استثنيناها كثماً لطاعن المغالطين .

(١) ص : إيجاب .

٧.

<الكلى والجزئى – تقابل القضايا : بالتناقض والتضاد>

ولما كانت المعانى بعضها كليا وبعضها جزئياً ، وأعني بقولى ”كليا“
٤٠ ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحمل على أكثر من واحد ، وأعني بقولى
”جزئيا“ ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا ”إنسان“ من
١٧ ب المعانى الكلية ، وقولى ”زيد“^(١) من الجزئيات – فواجب ضرورةً متى
حكمنا بوجود أو غير وجودِ أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعانى الكلية ،
وأحياناً لمعنى من المعانى الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كل بَأْنَ له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان
ال الحال متضادين . وأعني بقولى حكماً كلياً على معنى كلى مثل قوله :
”كل إنسان أبيض“ وقولك : ”ولا إنسان واحداً أبيض“ . – ومتى
كان الحكم على معنى كلى ولم يكن هو كلياً لم يكن الحال في أنفسهما
متضادين ، غير أن المعنين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن
يكونا متضادين . وأعني بقولى : ”الحكم غير الكلى على المعنى الكلى“
١٠ مثل قوله : ”الإنسان هو أبيض“ ، ”الإنسان ليس هو أبيض“ .
فإن قولنا ”إنسان“ ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلياً .
وذلك لأن : ”كل“ تدل على أن الحكم كلى ، لا المعنى متى كان كلياً . –

(١) في نص أرسطو : « كاليلاس » . (٢) ص : واحد .

وأما في المحمول فإن حمل الكل كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون
إيجاباً > حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكل على محمول كلي ^(١) < : مثال ذلك
١٥ قوله : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق
”التناقض“ متى كان يُدَلِّلُ في الشيء الواحد بعينه أن الكل ليس بكل .

ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ليس كُلُّ إنسان أبيض .
٢٠ ولا إنسان واحداً أبيض . — قد يكون إنسان واحد أبيض .
ويكونان متقابلين على طريق ”التضاد“ متى كان فيما الإيجاب الكل
والسلب الكل . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً أبيض .

> كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل < .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقين . فاما
المقابلتان لها فقد يمكن ذلك فيما في المعنى الواحد بعينه : مثل قوله ،
٢٥

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ بـ سه ١٥ — سه ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يختلف فينس (Waitz) هذا المثال (٣٣٧ — ٣٣٨) على أساس أنه بعينه
مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا يرد إلا الأول ،
وقد أضفنا نحن الثاني .

”ليس كل إنسان أبيض“ و ”قد يكون إنسان واحد أبيض“ .
فما كان من المناقضات الكلية كلياً فواجِبٌ ضرورةً أن يكون أحدُ الحكين
من كل مناقضة منها [١١٨٢] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان
منها في الأشخاص : ومثال ذلك ”زيد أبيض“ ، ”ليس زيد أبيض“ .

٣٠ وما كان منها في معانٍ كليلة وليس بكل فليس أبداً يكون أحدُ الحكين من
المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قوله صادقاً
معاً إن ”الإنسان أبيض“ و ”ليس الإنسان أبيض“ ، وإن ”الإنسان
جميل“ و ”ليس الإنسان جميلاً“ . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل؛
وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن
هذا خُلُفٌ، من قِبَلِ أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على
٣٥ هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً أبيض . فليس ما يدل عليه هذا
هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورةً معاً .

٤٠ ومن بين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن
السلب إنما يحب أن يسلُبَ ذلك الشيءَ بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن
١١٨ شئ واحد بعينه : من المعانى الجزئية كان أو من المعانى الكلية ، وكلياً
كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا مُمثّله : ”زيد أبيض“ ، ”ليس زيد
أبيض“ . فاما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيءٍ
٤١ مختلف لم يكن مُمثلاً ، لكنه يكون لدال آخر غيره . والمُمثّل لقولنا :

(١) ص : واحد . (٢) أي سلب آخر مختلف .

”كل إنسان أبيض“ ، ”ليس كل إنسان أبيض“ وقولنا : ”إنسان مأبْيَض“ و ”لا إنسان واحداً أبْيَض“؛ وقولنا : ”الإنسان هو أبيض“ ، ”الإنسان ليس هو أبيض“ .

فقد حصل من قولنا : أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلًا على جهة المناقضية لسلب واحد ، وذكرنا ما هما ، وأن المتضادين غيرهما ، وأنه ليس كل مناقضة فهى صادقة أو كاذبة ، ومن قَبْلِ أى شىء ، ومتى تكون صادقة أو كاذبة .

٨

<وحدة القضايا وتعديدها — القضايا المشتركة وتقابليها >

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل على شىء واحد على شىء واحد: إنما كل على معنى كل ، وإنما لا على مثال واحد ؛ مثل ذلك : ”كل إنسان أبيض“ ، ”ليس كل إنسان أبيض“ ؛ ”الإنسان هو أبيض“ ، ”الإنسان ليس هو أبيض“ ؛ و ”لا إنسان واحداً أبيض“ ، ”قد يكون إنسان مأبْيَض“ — هذا إن كان قولنا ”أبْيَض“ إنما يدل على معنى واحد. فاما إن كان قد وضع لمعنين اسم واحد فن قَبْلِ المعنين اللذين [١٨٢ ب] (١) لها صار ليس بوحد لا يكون الإيجاب واحدا ، مثل ذلك أنه إن وضع واضح للفرس والإنسان اسمًا واحدا كقولك : ”ثوب“ مثلا ، فإن قوله

(١) ص : واحد .

حينئذ إن ”الثوب أبيض“ لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك أنه لافرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : ”الفرس والإنسان أبيض“ .
ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : ”الفرس أبيض“ ، ”والإنسان أبيض“ .
وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد، وكانا أكثر من واحد، فنالبيّن
أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً، وإما ألا يكون يدل على شيء .
وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجبُ ألا يكون في مثل ذلك
أيضاً أحدُ ما في المناقضة صادقاً والآخرُ كاذباً .

٢٥

٩

< تقابل المستقبلات المكنة >

ونقول إن المعانى الموجودة الآن أو التي قد كانت فيها مضى فواجبُ
ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما
في الكلية على معنى كل فأحدهما أبداً صادقُ ، والآخرُ كاذبُ . وكذلك
في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كل فليس ذلك
واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

٣٠

فأما المعانى الجزئية المستقبلة فليس يحرى الأمر فيها على هذا المثال .
وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجبُ
في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من
الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فنالبيّن أنه يجب ضرورةً

٣٥

أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ، وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن <كان> صادقاً فواجب ضرورةً أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صدقاً ، وإن لم يكن فكذباً . وإن كان كذلك فليس هو ؟ فواجب إذاً ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد [١٨٣] الأمرين اللذين لا يخلو شيءٌ منها أيهما كان ، ولا شيءٌ من الأشياء مُزمع^(١) بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي من الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي من الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك .

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه ”سيصير أبيض“ صادقاً ، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكون - أيها كان - بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد

(١) مزمع بأن يكون = سيكون في المستقبل ؛ أي ممكن مستقبل .

كان داماً حقاً، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ولا يصير موجوداً.

وما كان لا يمكن إلا يصير موجوداً فمن الحال إلا يصير موجوداً . والشيء

الذى من الحال إلا يصير موجوداً فواجِبٌ ضرورةً أن يكون . بمعنى

الأشياء إذا المزمعة بالوجود فواجِبٌ ضرورةً أن تكون . فليس يكون إذا

شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان

شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورةً .^(١)

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً؛ لأنك

قلت : القول بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون –

أما أولاً فلا نه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب – وهو كذب – سلبه

غير صادق ، والسلب – وهو كذب – إيجابه غير صادق . ثم مع ذلك فإنه

إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً، فيجب أن يكون

الشيء الأمرين جميماً . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غير صادقاً

فواجِبٌ أن يصير كذلك في غير . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك

وليس لا يصير كذلك في غير حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق . [١٨٣ ب]

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا إلا تكون .

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلة ، أي التي ستوجد في المستقبل ، وهي المستقبلات الممكنة .

(٢) أي ليس منه ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدقه .

فهذا ما يلزم من الأمور الشُّنيعة وغِيرُه مَا أشبهه إن كان كل إيجاب
٢٥ وسلب — إما مَا يقال كلياً على معنى كُلّي ، وإما مَا يقال جزئياً — فواجِبٌ
ضرورةً أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث
٣٠ ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها
واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليس بـنا حاجة إلى أن نُرَوَّى في شيءٍ
ولا أن نستعد له أو نأخذ أهْبَةً ، لأننا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ؛ وإن
لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل
في شيءٍ من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً ، ويقول آخر إنه
٤٥ لا يكون ، فيصبح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون
صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين آلاً يقال ،
وذلك أنه من البَيْن أن الأمور تجري مجرىها وإن لم يُوجَب مُوجِب شيئاً
منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أولاً لا يكون ، من قبل
أنه قد أُوجِبَ أو قد سُلِّبَ ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد
٥١٩ زمان آخر كـمقداره . فإن كانت حالة في الزمان كـهـ حالـاً يـصـدقـ فيـهـ
معها أحد القولين دون الآخر فواجِبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى
يكون كـلـ واحدـ منـ الأـشـيـاءـ التـيـ تكونـ حـالـهـ أـبـدـاـ حـالـاـ ماـ يـكـونـ ضـرـورـةـ .
وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس
يمكن ألا يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذ كانت هذه الأشياء محالاً (لأننا قد نرى أموراً يحدث مبدئها من الروية فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل دائماً الإمكان لفعل شيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنتين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وهذا هنا أشياء كثيرة ^{وسيؤدي} بين من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتزق فلا يتزق ، بل يسبقه إليه البلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ^[١] لا [١٨٤] ^{١٥} يتزق ، فإنه لم يكن البلى ليس بسبق التزق إليه لو لم يكن إلا يتزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكون مما يقال على هذا الضرب من القوة) ، فظاهر إذاً أنه ليس جميع الأشياء موجودتها أو كونها ضرورة ، بل بعض الأشياء يجري على أي الأمرين اتفاق ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق ^(١) ^{٢٠} فيها ، وبعضاً أحد الأمرين دون الآخر أحري فيها وأكثر ، إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فقول الآن إن الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضروريّاً ، وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروريّ . وليس كل موجود فوجوده ضروريّ ، ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورةً

(١) في المكبات المكافقة (مثل ملاقاة صديق) .

(٢) في المكبات غير المكافقة (مثل حفر الأرض واكتشاف كنز) .

الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس موجود . وهذا بعينه قولنا في المقاومة
أيضاً . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجب ضرورةً ؟
ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجب ضرورةً . غير أنها إذا فصلنا فقلنا:
٢٠ أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورةً ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب
ستكون غداً أو لا تكون ، واجب ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ،
فليس بواجب ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجب ضرورةً . لكن
الواجب ضرورةً إنما هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت
الأقوال الصادقة إنما تجري على حسب ما عليه الأمور ، فمن الذين أن ما كان
منها يجري على أيِّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجب ضرورةً أن تكون
٢٥ المناقضة أيضاً تجري فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيها ليس وجوده
دائماً أو فيها ليس فقهه دائماً . فإن ما جرى هذا المجرى فواجب ضرورةً أن
يكون أحد جزئي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أحد
المشار إليه بعينه ، بل أحدهما اتفق . وربما كان أحد المتناقضين أحرى
بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً .
فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة
١٩ ب والآخر كاذب ضرورةً . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه
ممكِن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجري فيه على
ما وصفنا .

<التقابل في القضايا ذات الموضوعات المُحَصّلة وغير المُحَصّلة>

هـ ولما كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقال على شيء، وهذا الشيء هو اسم أو مala اسم له، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد، وكذا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدم، فقلنا إننا لا نسمى قولنا "لَا إِنْسَانٌ" اسمًا، بل نسمييه غير مُحَصّل، لأن الاسم غير المُحَصّل أيضاً إنما يدل من وجہ على شيء واحد؛ وكذلك أيضاً قولنا "لَا صَحٌ" ليس بكلمة بل كلامه غير مُحَصّل. فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير مُحَصّل أو كلامه غير مُحَصّل.

١٠ وليس يكون إيجاب ولا سلب خلواً من كلامه؛ فإن قولنا "كان" أو "يكون" أو "سيكون" أو "يصير" أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو ما قد وضع كلامة، وذلك أنه يدل، مع ما يدل عليه، على زمان.

١٥ فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا "الإنسان يوجد"، "الإنسان لا يوجد"، ثم بعده "لَا إِنْسَانٌ يوجد"، "لَا إِنْسَانٌ لا يوجد"؛ وأيضاً: "كل إنسان يوجد"، "ليس يوجد كل إنسان"، "كل لا إنسان يوجد"، "ليس يوجد كل لا إنسان". وهذا يعنيه قولنا في الأزمان التي حول ^(١) الزمان الحاضر.

(١) حول = خارج، عدا.

[م١٨٥] فاما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محولاً إلى ما يحمل ،

فإن التناقض حينئذ يقال على صدين . ومثال ذلك قولنا : ” يوجد إنسان عدلاً ” ، فقولنا ” يوجد ” شيء ثالث مقررون بها في هذا الإيجاب : إما اسم

وإما كملة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكون حالها في المزلة

عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ، والاثنان <الآخران>

ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا ” يوجد ” إما أن يُقرن ويضاف

إلى قولنا ” عدل ” أو إلى قولنا ” لا عدل ” ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير

أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسِّينا هذا :

<١>

<ب>

<١>

يوجد إنسان عدلاً

سلب هذا القول :

ليس يوجد إنسان عدلاً

<ـ>

<ـ>

يوجد إنسان لا عدلاً سلب هذا القول :

فإن قولنا في هذا الموضوع ” يوجد ” و ” لا يوجد ” قد أضيف إلى

قولنا ” عدل ” و ” لا عدل ” . فهذه الأقوال نُسقّت في هذا الموضوع على
ما تقال عليه في ^(١) كتبنا ” في التحليل بالقياس ” .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كل . ومثال ذلك :

(١) ” التحليلات الأولى ” م ٤٦ ف ١ ، ص ٥١ ب س ٣٦ — ص ٥٢ س ١٧ .

<٢>

<ب>

<أ>

كل إنسان يوجد عدلا سلب هذا القول: ليس كل إنسان يوجد عدلا

<د>

<ح>

ليس كل إنسان يوجد لا عدلا كل إنسان يوجد لا عدلا ٣٥

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق مع المقدمات التي على القطر؛ وإن كان قد يمكن أن تصدق المقاطرتان في حال من الأحوال. فهاتان اثنان متقابلتان . وهذا هنا اثنان آخران تحدثان من قولنا

”لا إنسان“ إذا جعلناه كالتالي الموضوع، فنقول :

<٣>

<ب>

<أ>

ليس يوجد لا إنسان عدلا يوجد لا إنسان عدلا ١٢٠

<د>

<ح>

ليس يوجد لا إنسان لا عدلا يوجد لا إنسان لا عدلا

وليس هاتان مذاقتين ^(٣) أكثر من هذه . وهاتان المقابلتان هما مفردتان بأنفسهما غير ما قبل ، لأن الذي استعمل فيها اسم غير محصل وهو قولنا ”لا إنسان“ .

(١) أى المقابلتين في اللوحة التي أمامنا .

(٢) ص : مقابلتين . (٣) أى التي يكون موضوعها غير محصل .

(٤) أى التي موضوعها محصل .

[١٨٥] وما كان منها لا يصح فيه كَلْمَةُ الْوِجُودِ مثلاً ما وقع فيه منها
 ٥ ”يَصِحُّ“ أو ”يَمْشِي“ فإن هذا الصنف من الْكَلْمَمِ يَفْعُلُ فيها إذا وُضِعَ هذا
 الوضعَ ذلك الفعلَ بعينه الذي كان يَفْعُلُه حرف ”يَوْجَد“ أو ما أُشْبِهَهُ لِوَقْرِنَ
 بِهَا . ومثال ذلك : ”كُلُّ إِنْسَانٍ يَمْشِي“ ، ”لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَمْشِي“ ،
 ”كُلُّ لَا إِنْسَانٍ يَمْشِي“ ، ”لَيْسَ كُلُّ لَا إِنْسَانٍ يَمْشِي“ . فإنه ليس يجوز
 أن يقال ”لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ“ بل إنما يَنْبَغِي أن يَوْضُعَ حرف السلب وهو
 قولنا ”لَا“ على قولنا ”إِنْسَانٍ“ ؟ فإن قولنا ”كُلُّ“ ليس يدلُّ على أن
 المعنى كُلِّيٌّ ، بل على أن الحَكْمَ كُلِّيٌّ . وقد تبيَّن ذلك من قولنا ”إِنْسَانٍ
 ١٠ يَمْشِي“ ، ”إِنْسَانٍ لَيْسَ يَمْشِي“ ، ”لَا إِنْسَانٍ يَمْشِي“ ، ”لَا إِنْسَانٍ لَيْسَ
 يَمْشِي“ ، فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحَكْمَ فِيهَا كُلِّيَاً . فقد
 بَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ قولنا ”كُلُّ“ أو قولنا ”لَا وَاحِدٌ“ ليس يَزِيدَانَ عَلَى أَنْ
 ١٥ يَدْلِيَ أَنَّ الإِيجَابَ وَالسلبَ لِلأَمْمَ كُلِّهِ ؛ فَأَمَّا الباقيُ فَيَجِبُ أَنْ تكونَ الزِيادةُ
 فِيهِ وَاحِدَةً بَعْنَاهَا .

ولما كان السلب الدال على أنه » ولا حيوان واحداً يوجد عدلاً «^(١)
 ضد الذي يقال به إن » كُلُّ حيوان يوجد عدلاً «^(٢) فمن البَيِّنِ أن هذين
 لا يَكُونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحدٍ بعينه .
 فَأَمَّا المُقَابِلَانِ لَهَا فَقد يَكُونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : » ليس
 كلَّ حيوان يوجد عدلاً « و » قد يوجد حيوان ما عدلاً « .

(١) ص : واحد .

(٢) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشرح باسم الداخلين تحت النضاد .

فَأَمَا الَّتِي تَلَمُ وَتَتَبَعُ فَهُوَ هَذُو : أَمَا قَوْلُنَا : « كُلُّ إِنْسَانٍ يَوْجُدُ عَدْلًا » ،
 فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ قَوْلُنَا : « وَلَا إِنْسَانٌ وَاحِدًا يَوْجُدُ عَدْلًا » ؟ وَأَمَا قَوْلُنَا : « قَدْ
 يَوْجُدُ إِنْسَانٌ مَا عَدْلًا » ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْمُقَابِلَ لَهُ وَهُوَ قَوْلُنَا : « لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٌ
 يَوْجُدُ لَا عَدْلًا » ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحْبُبُ ضَرُورَةً أَنْ يَوْجُدُ وَاحِدًا .

٢٥

وَمِنَ الْبَيْنِ أَيْضًا أَنَّا فِي الْأَشْخَاصِ إِذَا كَانَا صَادِقِينَ فِي الْجَوابِ عَنِ الْمُسْأَلَةِ
 بِالْإِيجَابِ بِالسَّلْبِ ، < صَدَقَتْ قَضِيَّةٌ مُوجَبَةٌ كَذَلِكَ > . وَمِثَالُ ذَلِكَ
 جَوابُنَا فِي الْمُسْأَلَةِ عَنْ سَقْرَاطَ : « هَلْ هُوَ عَدْلٌ ؟ » بَأْنَ نَقُولُ : « لَا » ،
 فَإِنَّا نَقُولُ : « فَسَقْرَاطٌ إِذَا لَا عَدْلٌ » . وَأَمَّا فِي الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ فَلَيْسَ مَا يَقُولُ
 فِيهِ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ حَقًا ، وَإِنَّا الصَّادِقُ فِي السَّلْبِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ : « أَكُلُّ
 إِنْسَانٍ حَكِيمٌ ؟ » « لَا » ، « فَكُلُّ إِنْسَانٌ إِذَا لَا حَكِيمٌ » ، فَإِنَّ هَذَا القَوْلُ
 كَذَبٌ ؛ وَالْقَوْلُ الصَّادِقُ إِنَّمَا هُوَ : « لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٌ إِذَا حَكِيمًا » . وَهَذَا
 الْقَوْلُ هُوَ الْقَابِلُ لِذَلِكَ القَوْلِ ؛ فَأَمَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُضَادُ لَهُ .

٣٠

فَأَمَا الْمُتَقَابِلَةُ مِنْ قِبَلِ الْأَسْمَاءِ وَالْكَلِمَاتِ غَيْرِ الْمُحَصَّلَةِ – وَمِثَالُ ذَلِكَ
 فِي قَوْلُنَا « لَا [١٨٦] إِنْسَانٌ » أَوْ « لَا عَدْلٌ » فَإِنَّهُ يَظْنُ بِهَا أَنَّهَا بِمِنْزَلَةِ
 السَّلْبِ مِنْ غَيْرِ اسْمٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ كَلِمةٍ ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَاجِبٌ
 ضَرُورَةً فِي السَّلْبِ أَنْ يَصْدُقُ أَوْ يَكَذِبُ . وَمِنْ قَالَ « لَا إِنْسَانٌ » فَلَيْسَ

(١) هنا يبحث أرسطو فيها يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) (ص) : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .

هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب من قال «إنسان» — مالم يضف إلى قوله شيئاً، بل هو دونه في ذلك .

وقولنا إن «كل لا إنسان يوجد عدلاً» ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا: «ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً» . فأما قولنا «كل لا إنسان يوجد لا عدلاً» «فإن يدل على مثل ما يدل عليه قولنا: «ليس يوجد شيء لا إنسان عدلاً» .

٤٠ والأسماء والكلم إذا بدلت أماكنتها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها .
٥ ومثال ذلك : «يوجد إنسان عدلاً» ، «يوجد عدلاً إنسان» . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوابع أكثر من واحدة . غير أنّا قد بيّنا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد، وذلك أن سلب قولنا: «يوجد إنسان عدلاً» هو قولنا «ليس يوجد إنسان عدلاً» .
٦ فأما سلب قولنا «يوجد عدلاً إنسان» إن لم يكن هذا القول وقولنا «يوجد إنسان عدلاً» واحداً بعينه فهو : إما قولنا «لا يوجد عدلاً لا إنسان» ، وإما قولنا «لا يوجد عدلاً إنسان» ، لكن الأول منها هو سلب قولنا «يوجد عدلاً لا إنسان» ، والثاني سلب قولنا «يوجد إنسان عدلاً» — فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبيان . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدللت
٧ أماكنتها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

<القضايا المركبة>

فأما الإيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن
ما يستدل عليه من الكثير معنى واحدا ، فليس يكون إيجابا واحدا أو سلبا
واحدا . وأعني بقولي « واحدا » ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا
ولم يكن الشيء الذى من تلك معنى واحدا ، مثل قولنا « الإنسان » مثلا
« حى ، ذورجلين ، آنس »^(١) ، فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدا أيضا .
فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشى » فليس
هو معنى واحدا . فليس يجب إذاً إن أوجب موجب لهذه شيئا واحدا
أن يكون القول إيجابا واحدا [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحدا ،
فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحدا كان الإيجاب واحدا ،
بل كثيرا على ذلك المثال .

فإذا كان السؤال المنطق يتضمن جوابا إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر
من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن
يكون الجواب عن هذه واحدا ، إذ كان السؤال أيضا ليس بوحد ولو كان
حقا . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في الموضع »^(٢) .

(١) أي متدين . (٢) راجع « الطوريقا » (في الموضع) ٣ ف ٧ . دراجع
أيضا « السوفسيقيا » ٦ م ١٦٩ ١٧ ٤ ٦ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ٤ ،
ص ١٨١ س ٣٦ وما يليه .

فع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو – ليس سؤالاً منطقياً ،
وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطق أن يختار المسئول
أحد جزئي المناقضة – أيهما شاء – حتى يحكم به . وقد ينبغي أن يكون
السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ،
٢٠ أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تُحمل فرادى ، بعضها تتحمل إذا جمعت حتى يكون
المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخbir بالفرق في ذلك .
فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فُرادى بأنه حى ، وأنه
ذو رجَّلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق
القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان
كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه
بأنه طبيب حقاً فواجِب أن يكون طبيباً بصـيرـاً . وذلك أنه إن كان لأن
كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً – لزم من
ذلك أشياء كثيرة شديدة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان
حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً
أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً^(١) ،
فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه
إنسان – أبيض – أبيض ... ، ويمز ذلك بلا نهاية . وقد يقال أيضاً عليه

(١) ص : صادق .

٤. بأنه طيب، وبأنه أبيض، وبأنه يُحب، فقد يجب أن تقال [١٨٧] هذه
عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ،
وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسان وكان ذا رجلين فهو .
إنسان ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنَّ من قال بأنَّ التأليف واجبٌ وجودُه
على الإطلاق ، فقد يلزمـه من ذلك أن يقول أشياء شنعة .
فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :
إنَّ ما كان من المعانى التي تُحْمَل ومن المعانى التي عليها يقع الحمل إنما
يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإنَّ هذه
ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسانٍ من الناس إنه أبيض
وطيب . فليـس قولنا إنه أبيض وإنـه طيب معنى واحداً ، وذلك أنهما
جيـعاً عَرَضـان لـحـقاـ شيئاً واحداً . وإنـ كان القول أيضاً بأنَّ الأـبيـض طـيـب
صادقاً ، فليـس يـحب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طـيـب ومعنى أنه أبيـض
معنى واحداً . وذلك أنَّ الطـيـب بطـريق العـرـض ما كان أبيـض ، فيـجب
من ذلك ألا يكون أنه أبيـض وأنـه طـيـب معنى واحداً . ومن قـبـيل ذلك
صار الطـيـب ليس بصـيراً على الإـطـلاق ، بل هو حـيٌّ ذو رـجـلين . وذلك أنَّ
هـذـين ليسـا بطـريق العـرـض ، ولا ما كانـ أـيـضاً الـواـحدـ منهـ مـحـصـورـاً فـالـآـخـرـ.
ولذلك كـثـيرـاً ما لا يـعـكـنـ أنـ يـقـالـ أـبـيـضـ ، ولاـ أـنـ يـقـالـ إـنـ إـنـسـانـ إـنـسـانـ
حيـ أوـ ذـوـ رـجـلـينـ . وذلك أنا قد حـصـرـناـ فـيـ قولـناـ إـنـ إـنـسـانـ إـنـهـ حـيـ ، وـأـنـهـ
ذـوـ رـجـلـينـ .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول

على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض .
٢٠ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان مخصوصاً في المزيد في القول شيء من
المقابل الذي تلزمُه مناقضةٌ فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن
يقال في الإنسان الميت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك ، فقد يصدق .
٢٥ بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ؟ ومتى لم يوجد فليس
أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أميروس موجود شيئاً ما » ، لأنك
٢٦ قلت : شاعراً . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه
على أميروس بطريق العَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعراً »
ولم نحمل « موجوداً » على أميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت

فيه الأقواب [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محولاً بذاته لا بطريق العَرَض ؟
٣٠ فإن القول فيها هذه سببه إنه شيءٌ على الإطلاق – صادق – . فأما ما ليس
بموجود فليس القول بأنه « شيءٌ موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد
مَتَوَهِّماً قوله صادقاً . وذلك أن التوهُّم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه
غير موجود .

(١) مثلاً في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً : بدل من : « شيئاً ما » .

< تقابل القضايا ذات الجهة >

وإذ قد نلخصنا هذه المعانى ، فقد ينبع أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في المتنع والضرورى . فإن في ذلك مواضع للشك .

٢٠

وذلك أنه إن كانت المناقضات فى الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها البعض فيما كان منها مبنينا على قولنا : موجود ولا موجود —

٢١

ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان » ؛ وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلاً ». لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الخشبة القول بأنها توجد إنساناً لا عدلاً . فإذا كانت المناقضات إنما ينبع أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لها يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلب قولنا « إنسان ليس يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » .

وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذ كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع، فينبغي أن يكون
 ١٠ أيضاً سلب قولنا "يمكن أن يوجد" قولنا "يمكن لا يوجد" لاقولنا
 لا "يمكن أن يوجد". غير أنه قد يظن أن قولنا "قد يمكن أن يوجد"
 لا "يمكن أن يوجد". وقد يمكن أن يوجد "معنى واحد" بعينه، وذلك أن كل ما كان
 ١٥ وقولنا "قد يمكن أن لا يوجد" يعني واحداً بعينه، وذلك أن كل ما كان
 ممكناً أن ينقطع أو أن ينتهي فيمكن أن لا ينقطع ولا ينتهي. والحقيقة في ذلك
 أن كل ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً يفعل؛ فلذلك قد يكون له
 ٢٠ السلب أيضاً. وذلك أنه قد يمكن أن لا ينتهي المساء، وألا يرى الرأي.
 إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمة المقابلان. فليس
 إذاً سلباً قولنا "قد [١٨٨] يمكن أن يكون" قولنا "قد يمكن أن لا يكون"
 لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً ممعنّا واحداً بعينه في معنى واحد
 بعينه؛ وإما أن تكون زيادة الواقع التي يشير بها القول إيجاباً أو سلباً
 ليس <أن> نلحق قولنا "يكون" أو "يوجد" أو قولنا "لا يكون"
 أو "لا يوجد". فإذا كان الأول من هذين ممتنعاً، فيجب أن يكون
 ٢٥ الثاني مؤثراً.

فالسلب إذا لقولنا "يمكن أن يوجد" إنما هو قولنا "لا يمكن أن يوجد". وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً "يتحتمل أن يوجد". وذلك
 أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا "لا يتحتمل أن يوجد". والأمر
 في الباقي يجري على هذا النحو، أعني في الواجب وفي الممتنع. فكما أنَّ في تلك
 ص : المرف . (٢) ص : ملحق . (٣) فوقها : مقبولاً ، مختاراً .

كان ما يُلْحِقُ فِي زادَ مِنْهَا قُولُنَا "يُوجَدُ" وَقُولُنَا "لَا يُوجَدُ". فَإِمَّا الْمَعْنَى
 المَوْضِعَةُ فَكَانَتْ مَرَّةً "الْأَبْيَضُ" وَمَرَّةً "الْإِنْسَانُ". كَذَلِكَ يَصِيرُ الْأَمْرُ
 هَاهُنَا، فَيَصِيرُ قُولُنَا "يُوجَدُ" كَالْمَوْضِعَةِ. فَإِمَّا قُولُنَا "يُمْكِنُ" وَ"يُخْتَمِلُ"
 فَيَصِيرُ زِيَادَاتٍ تَلْحِقُ لِيَحْتَدِدُ بِهَا كَمَا حَدَّدَ فِي تِلْكَ بِقُولُنَا "يُوجَدُ"
 وَ"لَا يُوجَدُ" الصَّدْقُ وَالْكَذْبُ؛ كَذَلِكَ يَحْتَدِدُ هَذِهِ مَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ
 وَمَا لَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ. فَإِنْ سَلَبْ قُولُنَا "يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُ" فَإِنَّهُ قُولُنَا "لَا يُمْكِنُ
 أَنْ يَكُونُ". فَإِمَّا سَلَبْ قُولُنَا "يُمْكِنُ أَلَا يَكُونُ" فَإِنَّهُ قُولُنَا "لَا يُمْكِنُ
 أَلَا يَكُونُ". وَلَذَلِكَ قَدْ نَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ بَعْضُهَا بَعْضًا مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا كَانَ مُمْكِنًا
 أَنْ يُوجَدَ فَمُمْكِنٌ أَلَا يُوجَدُ. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بِعِينِهِ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ
 يُوجَدُ وَأَلَا يُوجَدُ، لِأَنَّهُ ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهُهَا لَيْسَ مَنَاقِضَاتٍ. فَإِمَّا قُولُنَا "يُمْكِنُ
 أَنْ يُوجَدُ" وَقُولُنَا "لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدُ" فَلَا يَصِدُّقَانِ مَعًا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ
 بِعِينِهِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لِأَنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ؛ وَلَا قُولُنَا أَيْضًا "يُمْكِنُ أَلَا يُوجَدُ"
 يَصِدُّقَانِ مَعًا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

وَعَلَى هَذَا الْمَثَالِ سَلَبْ قُولُنَا : "وَاجِبٌ ضَرُورَةً أَنْ يُوجَدُ" لَيْسَ هُوَ
 قُولُنَا : "وَاجِبٌ ضَرُورَةً أَلَا يُوجَدُ" بَلْ قُولُنَا : "لَيْسَ وَاجِبًا ضَرُورَةً أَنْ يُوجَدُ".
 وَإِمَّا سَلَبْ قُولُنَا : "وَاجِبٌ ضَرُورَةً أَلَا يُوجَدُ" فَإِنَّهُ قُولُنَا : "لَيْسَ وَاجِبًا
 ضَرُورَةً أَلَا يُوجَدُ"؛ وَأَيْضًا سَلَبْ قُولُنَا : "مُمْتَنَعٌ أَنْ يُوجَدُ" لَيْسَ هُوَ قُولُنَا :

”مِنْتَعَ أَلَا يَوْجُد“ بَلْ قَوْلُنَا ”لَيْسَ مِنْتَعًا أَنْ يَوْجُد“ . فَأَمَّا سَلْبُ قَوْلُنَا ”مِنْتَعَ أَلَا يَوْجُد“ فَإِنَّهُ قَوْلُنَا ”لَيْسَ مِنْتَعًا أَلَا يَوْجُد“ .

وَبِالجملة، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي كَمَا قُلْنَا أَنْ يَتَنَزَّلَ قَوْلُنَا ”يَوْجُد“ وَ ”لَا يَوْجُد“ مِنْزَلَةَ المَوْضُوعِ، وَيَلْزَمُ الإِيجَابُ وَالسَّلْبُ هَذِهِ الْمَعْنَى [١٨٨ ب] : ثُمَّ تَقْرَنُ بِقَوْلُنَا ”يَوْجُد“ وَقَوْلُنَا ”لَا يَوْجُد“ .

فَإِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهَا الْأَحْكَامُ الْمُتَعَانِدَةُ :

مُمْكِنٌ ... لَا مُمْكِنٌ .

مُحْتَمِلٌ ... لَا مُحْتَمِلٌ .

مِنْتَعٌ ... لَا مِنْتَعٌ .
^(١)

وَاجِبٌ ... لَا وَاجِبٌ .

حَقٌّ ... لَا حَقٌّ .

١٣

<نَسْقُ الْمُوجَهَاتِ >

فَأَمَّا الْلَّوَازِمُ فَهَكُذَا يَحْرُى نَسْقُهَا :

إِذَا وُضِعَتْ : يَلْزَمُ مِنْ قَوْلُنَا ”مُمْكِنٌ أَنْ يَوْجُد“ — قَوْلُنَا ”مُحْتَمِلٌ أَنْ يَوْجُد“ ١٥
(وَهُذَا يَنْعَكِسُ عَلَى ذَلِكَ)، وَيَلْزَمُ مِنْهُ وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا — قَوْلُنَا ”لَيْسَ مِنْتَعًا أَنْ يَوْجُد“ وَقَوْلُنَا ”لَيْسَ وَاجِبًا أَنْ يَوْجُد“ . وَيَلْزَمُ قَوْلُنَا ”مُمْكِنٌ أَلَا يَوْجُد“ وَقَوْلُنَا ”مُحْتَمِلٌ أَلَا يَوْجُد“ — قَوْلُنَا ”لَيْسَ وَاجِبًا أَلَا يَوْجُد“ وَقَوْلُنَا ”لَيْسَ

(١) فَوْقَهَا : ضَرُورَةٌ .

ممتنا أن لا يوجد” . ويلزم قوله ”لا يمكن أن يوجد“ وقولنا ”لا يحتمل

أن يوجد“ — قوله <واجب> ^(١) لا يوجد ، وقولنا ”ممتنا أن يوجد“ .

ويلزم قوله ”لا يمكن أن لا يوجد“ وقولنا ”لا يحتمل أن لا يوجد“ — قوله

”واجب أن يوجد“ وقولنا ”ممتنا أن لا يوجد“ .

فتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذى نرسمه :

<الترتيب الثالث>

<الترتيب الأول>

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (١) ليس ممكناً أن يوجد . | (١) ممكن أن يوجد . |
| (٢) ليس محتملاً أن يوجد . | (٢) محتمل أن يوجد . |
| (٣) ممتنعاً أن يوجد . | (٣) ليس ممتنعاً أن يوجد . |
| (٤) واجب أن لا يوجد . | (٤) ليس واجباً أن يوجد . |

<الترتيب الرابع>

<الترتيب الثاني>

- | | |
|---------------------------|-----------------------------|
| (١) ليس ممكناً لا يوجد . | (١) ممكن لا يوجد . |
| (٢) ليس محتملاً لا يوجد . | (٢) محتمل لا يوجد . |
| (٣) ممتنعاً لا يوجد . | (٣) ليس ممتنعاً لا يوجد . |
| (٤) واجب أن لا يوجد . | (٤) ليس واجباً أن لا يوجد . |

فقولنا ”ممتنا“ وقولنا ”لاممتنا“ يلزمان قوله ”محتمل“ وقولنا

”لامحتمل“ وقولنا ”ممكنا“ وقولنا لا يمكن لزوم المقاضة ، إلا أن ذلك

(١) نافق في الأصل وأصلاحه بولك (Isidor Pollak) في نشرته .

(٢) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

على القلب؛ وذلك أن الذى يلزم قوله [١٨٩] "ممكن أن يوجد" سلب قوله "ممتنع أن يوجد" والذى يلزم سلب ذلك إيجاب هذا. وذلك أن الذى يلزم قوله "ليس ممكناً أن يوجد" إنما هو قوله "ممتنع أن يوجد" فإن قوله "ممتنع أن يوجد" هو إيجاب؛ وقولنا "ليس ممتنع" سلب. فاما الواجب، نفى الضرورى، فيبني أن تنظر كيف الحال فيه.

فإنه من البين أنه ليست هذه حالة، لأن الذى يتبع فيه إنما هو الأضداد.

فاما المناقضة فعل حيالها. وذلك أنه ليس سلب قوله "واجب لا يوجد" قوله "ليس واجباً أن يوجد" وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جياعاً في المعنى الواحد بعينه: فإن ما كان واجباً لا يوجد فليس واجباً أن يوجد. والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب. فإن كان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها — وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد، بل لا يوجد؛ وما كان ممتنعاً لا يوجد فواجب أن يوجد — فقد يجب، إن كانت تلك تجربى على مثال ما تجربى عليه التى لقولنا ممكن ولا ممكن، أن تكون هذه على الصد، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه، غير أن ذلك على جهة القلب.

أو نقول: إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذى وضعناه؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فلنكن أن يوجد؛ وإن

(١) أى عكس الوضع. (٢) فوقها: يعني متفرقاً.

لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن

لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذى هو واجب إذا أن يوجد ممتنع أن يوجد ،^(١)

وذلك خلف . وأيضاً فإن قولنا "ممكناً أن يوجد" يلزم قوله "ليس ممتنعاً^(٢)"

أن يوجد" ويلزم هذا قوله "ليس واجباً أن يوجد" فيجب من ذلك أن

يكون ما هو "واجب أن يوجد" "ليس واجباً أن يوجد" ، وذلك خلف .

وأيضاً فإنه ليس يلزم قوله "واجب أن يوجد" قوله "ممكناً أن يوجد"

ولا قوله "واجب لا يوجد" . وذلك أن القول الممكن قد يتحقق فيه الأمران

جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه

قد يمكن أن يوجد الشيء ولا يوجد . [١٨٠ ب] وإن كان واجباً أن يوجد

أو لا يوجد فليست يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بيَّنَ إذاً أن يكون

الذى يتبع قوله "ممكناً أن يوجد" إنما هو قوله "ليس واجباً لا يوجد" ،

فإن هذا قد يصدق أيضاً مع قوله : "واجب أن يوجد" . وذلك أنه

يصير تقبيضاً للقول اللازم لقولنا "ليس ممكناً أن يوجد" فإنه قد يلزم هذا

القول قوله "ممتنع أن يوجد" وقولنا "واجب لا يوجد" الذي سلبه

"ليس واجباً لا يوجد" . - فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا

الوجه الذى وصفناه ؛ وإذا وضعْتَ كذلك لم يتحقق ذلك شئ مُحال .

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقيها : مُحال ، شعن ، قبيح .

(٣) ص : الalarm .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قوله « واجب أن يوجد »

^(١)

قولنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزم فنقضه يتبعه وهو قوله

٢٠

« ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقض

ذلك ، فواجب أن يقول إن نقضه قوله « يمكن ألا يوجد » . والقولان

جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير أنّا قد نرى أيضاً أن الشّيء الواحد

بعينه يمكن > أن < يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؟

٢٥

فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا

أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أى في قوته أن يوجد

أو أن يمسي ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل هاهنا أشياء لا يصدق

فيها المقابل ، وأول ذلك في المكينة التي ليست قواها بُنطِقٌ ، ومثال ذلك

^(٢) « النار » تُسخّن كل مالقيتها ، وقوتها ليست بُنطِقٌ . فالقوى التي تكون

بُنطِقٌ هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فاما القوى التي

ليست بُنطِقٌ فليس كلها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك

أنه ليس ممكناً أن تُحرق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً .

إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معا

^(٣) المقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو لأشياء المقابلة

(١) ص : فيقضيه يتبعه . (٢) ص : عندانا . وقد أخطأ بولك Pollak حيناً أصلحه هكذا : عندنا .

(٣) بخط آخر فوتها : القدرة ، القوية .

(٤) أى عاقلة ؟ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ، راجع « المينا فيز يفا »

مقالة « الينا » ف ٢ .

(٥) فوقها بالآخر : قدرة ، قوة .

ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً^(١) في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشى ممكن له لأنه يمشي . وبالجملة قولنا في الشيء إن [١٩٠.] كذا ممكن له ، لأنّه بالفعل بالحال التي يقال إنها ممكنته . ومنه ما يقال ذلك فيه لأنّه شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنّه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فاما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشي وأنّه يمشي صادقاً فـ^(٢) هو دائب يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشى . فاما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكل لاحقاً^(٣) بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن تتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقيه هذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة

(١) ص : مشترك .

(٢) فوقها بالأحر : أي على معنى فرد .

(٣) ص : رأس . وقد أصلحها بولك هكذا : أرأيت ، لكن الصياغة ترجح ما افترضناه .

(٤) ص : لاحق .

فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة ، ومثال ذلك الجواهر الأولى ؛ وبعضها مع قوّة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشد تأثرا ؛ وبعضها ليس في حالٍ من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوّة فقط .

١٤

<تضاد القضايا>

وقد يبني أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب ضد الإيجاب ؛ وهل قولنا ”كل إنسان عَدْل“ هو ضد قولنا [و] ”لإنسان واحداً عَدْل“ ، وإنما هو ضد قولنا ”كل إنسان جائز“ ، كأنك قلت :

٣٠ ”^(٢) سocrates عَدْل“ ، ”^(٣) سocrates ليس بـعَدْل“ ، ”^(٣) سocrates جائز“ — أى الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضد — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائز — فواجب ضرورة أن يكون أيضا الحال في الإيجابيين اللذين يخرجان [١٩٠ ب] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد ضد هو الضد لم يكن أيضا الإيجاب

(١) فوقها بالأحر : الإمكان . (٢) ص : واحد .

(٣) في النص اليوناني : كاليلاس .

هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أى اعتقادٍ حقٌّ هو المضاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبٌ ، أو اعتقادنا وجودَ صدِّه ؟

- ٤٠ وأعني بذلك هـذا المعنى : هـا هنا عـدة صادق في خـير ، وهو أنه خـير ؛
 ٢٣ وعـقد آخر كاذب وهو أنه ليس بخـير ؛ وعـقد غيره وهو أنه شـر — فـأى هـذين ،
 ليـت شـعـري ، هو ضـد العـقد الصـادـق ؟ وإن كان واحدـا (أى إن كان معـناـهما
 ٤١ واحدـا) فـالمـضـادـةـ فـأـيـهـماـ هوـ . فـنـقـولـ : إـنـ ظـنـنـاـ أـنـ العـقـدـيـنـ المـتـضـادـيـنـ
 إـنـماـ يـحـدـانـ بـأـنـهـماـ لـسـبـيـنـ مـتـضـادـيـنـ ، باـطـلـ ؛ وـذـلـكـ أـنـ الـاعـتـقـادـ فـيـ خـيرـ آنـهـ
 ٤٢ خـيرـ ، والـاعـتـقـادـ فـيـ شـرـ آنـهـ شـرـ خـلـيقـ أـنـ يـكـونـ وـاحـدـاـ بـعـيـنهـ ، بلـ هـوـ حـقـ ؛
 ٤٣ وـاحـدـاـ كـانـ أـوـ أـكـثـرـ مـنـ وـاحـدـ ؛ بلـ مـنـ قـبـيلـ أـنـهـماـ بـحـالـ تـضـادـ : — فـإـذـ كـانـ
 ٤٤ هـاـنـاـ عـقـدـ فـيـ خـيرـ ، آنـهـ خـيرـ ؛ وـعـقدـ آنـهـ ليسـ بـخـيرـ ، وـعـقدـ آنـهـ شـيـءـ آخـرـ لـيـسـ
 ٤٥ هـوـ مـوـجـودـ وـلـاـ يـكـنـ أـنـ يـوـجـدـ — فـلـيـسـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـوـضـعـ الضـدـ وـاحـدـاـ مـنـ
 ٤٦ تـلـكـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ الـاعـتـقـادـ فـيـهـاـ لـيـسـ بـمـوـجـودـ ، أـوـ فـيـهـاـ هـوـ
 ٤٧ مـوـجـودـ بـأـنـهـ لـيـسـ بـمـوـجـودـ . وـذـلـكـ أـنـ الصـفـيـنـ جـمـيعـاـ بـلـ نـهاـيـهـ ، أـنـعـنـىـ ماـ يـقـعـ
 ٤٨ فـيـهـ مـنـهـ الـاعـتـقـادـ فـيـهـاـ لـيـسـ بـمـوـجـودـ ، وـمـاـ يـقـعـ فـيـهـ مـنـهـ الـاعـتـقـادـ

(١) عـقدـ : حـكـمـ .

(٢) بـيـنـ قـوـسـيـنـ فـيـ النـصـ .

(٣) صـ : وـاحـدـ .

(٤) أـىـ عـلـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـماـ بـحـالـ تـضـادـ .

فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشُّبَهَة . وما تقع فيه الشُّبَهَة هو ما منه يكون أيضا التكُون . والتكون إنما يكون من المُتَقَابِلَات . فن هذه إذاً تدخل الشُّبَهَة .
(١)

فإذا كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشر، وكان الأول له بذاته، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عَرَض له أن يكون ليس بـشـرـاً ، وكان العَقْد الذاتي في كل واحدٍ من المعانى أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلًا ، وكان العقد في خـيرـاً ما أنه ليس بـخـيرـاً عـقـدـاً باطـلاـمـاً ذـاتـيـاً ، والعـقـدـ فيـهـ أـنـهـ شـرـ عـقـدـاـ باـطـلاـ لأـمـرـ عـرـضـيـاً – فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضـدـه ؛ والذى هو أخرى بالكذب في كل واحدٍ من المعانى هو المعتقد لـضـدـه [١٩١] ، وذلك أن الضـدـينـ هـماـ الـمـخـلـفـانـ غـايـةـ الـاـخـلـافـ فيـ الـمـعـنـىـ الـوـاحـدـ بـعـيـنـهـ . فإذا كان الضـدـ هو أحد هـذـيـنـ ، وكان النـقـيـضـ أـشـدـ مـضـبـاطـةـ ، فـنـ الـبـيـنـ أـنـ هـذـاـ هوـ الضـدـ . فـأـمـاـ الـاعـقـادـ فيـ الـخـيرـ أـنـهـ شـرـ ، فإـنـهـ اـعـقـادـ مـقـرـونـ بـغـيرـهـ ، لأنـ الـمـعـقـدـ لـذـكـ فـهـوـ لـأـحـالـةـ خـلـيقـ أـنـ يـحـطـرـ بـالـهـ أـيـضاـ فيـهـ أـنـهـ ليس بـخـيرـ .

وأـيـضاـ فإنـ كـانـ وـاجـجاـ فيـ غـيرـ ماـ ذـكـرـناـ أـنـ يـحرـىـ الـأـمـرـ عـلـىـ هـذـاـ المـثالـ ، فقد يـرـىـ أـنـ مـاـ قـيـلـ فـذـكـ صـوـابـ ، وذلك أـنـهـ قدـ يـجـبـ إـمـاـ أـنـ يـكـونـ اـعـقـادـ النـقـيـضـ هـوـ الضـدـ فـكـلـ مـوـضـعـ ؛ وـإـمـاـ أـلـاـ يـكـونـ فـمـوـضـعـ مـنـ

(١) ص : خـيرـ .

٣٠ الموضع ضدًا . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضد أصلًا ، فإن الكذب فيها إنما هو العَقد المُعَانِد للحق ، ومثال ذلك من ظن بـإنسانٍ أنه ليس بـإنسان فقد ظن ظناً كاذباً . فـإن كان هذان الاعتقادان هما الضدين ، فسائر الاعتقادات إنما الضد فيها هو اعتقاد التقيض .

٣٥ وأيضاً فإن العقد فيها هو خير أنه خير ، والعـقد فيها ليس بـخير أنه ليس بـخير يحرّيان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العـقد فيها هو خير أنه ليس بـخير ، والعـقد فيها ليس بـخير أنه خير ، والعـقد فيها ليس بـخير أنه ليس بـخير ، وهو عـقد حـق ، أي عـقد ، ليـت شـعـرى ، هو ضـدـه ! فإـنه ليس بـجوز أن يـقال إن ضـدـه اـعـتـقـاد أنه شـر . وذـلك أنه قد يـمـكـن في حالـ من الأحوال أن يـصـدقـاـ مـعـاـ من قـبـلـ أنـ منـ الأـشـيـاءـ ماـ لـيـسـ بـخـيرـ وـهـوـ شـرـ ، فـيلـزمـ فيـ ذـكـ الشـيـءـ أـنـ يـكـونـ صـادـقـينـ مـعـاـ ؛ وـلـاـ ضـدـهـ أـنـ لـيـسـ بـشـرـ ، فـإنـ هـذـاـ أـيـضاـ صـدـقـ . فـقدـ بـقـيـ إـذـاـ أـنـ يـكـونـ ضـدـ العـقدـ فـيـهـ لـيـسـ بـخـيرـ أنهـ لـيـسـ بـخـيرـ العـقدـ فـيـهـ لـيـسـ بـخـيرـ أنهـ خـيرـ . وـذـلكـ أـنـ هـذـاـ باـطـلـ . فـيـجـبـ منـ ذـكـ أـنـ يـكـونـ ضـدـ العـقدـ فـيـهـ هوـ خـيرـ أنهـ العـقدـ فـيـهـ هوـ خـيرـ أنهـ لـيـسـ بـخـيرـ .
(١)

٤٠ ومنـ الـبـيـنـ أـنـ لـاـ فـرـقـ فـيـ ذـكـ ، وـإـنـ جـعـلـنـاـ الإـيجـابـ كـلـيـاـ ؛ وـذـلكـ أـنـ
٤١ الضـدـ يـكـونـ حـيـثـ ذـلـكـ السـلـبـ الـكـلـىـ . وـمـثالـ ذـلـكـ أـنـ ضـدـ العـقدـ : أـنـ كـلـ مـاـ هـوـ
٤٢ خـيرـ فـهـوـ خـيرـ . العـقدـ أـنـهـ وـلـاـ وـاحـدـ مـنـ الـخـيـرـاتـ خـيرـ . وـذـلكـ أـنـ العـقدـ فـيـ الـخـيـرـ
٤٣ أـنـهـ خـيرـ . الـذـىـ يـعـدـ الـخـيـرـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ الـكـلـىـ هـوـ العـقدـ بـعـيـنـهـ فـأـيـ خـيرـ
(١) أـيـ : حـتـىـ لـوـ جـعـلـنـاـ الإـيجـابـ كـلـيـاـ .

كان أنه خير، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن كل ما كان خيرا فهو خير .
وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضا فيما ليس بخير .

فإذ كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب ٢٤
في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن **البيّن** أن ضد الإيجاب أيضا إنما هو
السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلى . ومثال ذلك ، أن ضد قولنا :
”كل خير فهو خير“ أو قولنا : ”كل إنسان خير“ قولنا : ”ولا خير
واحد“ ، أو قولنا : ”ولا إنسان واحد“ . فأما نقيضه < فهو > قولنا :
”ليس كل خير“ أو ”ليس كل إنسان“ < خيرا > .

ومن **البيّن** أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق : لا رأى لرأى ؟
ولا نقيض لنقيض ؟ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المقابلة . غير أنه
قد يمكن في هذه أن يصدق المقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس
يمكن أن يوجدا معا في شيء واحد بعينه .

[تم كتاب أرسطوطاليس ”بارى أرمينيس“ أى ”في العبارة“ .
نقل إسحاق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من
من نسخة يحيى بن عدى التي قابل بها دستور إسحاق وبخطه . قبل به نسخة
كتبت من خط عيسى بن إسحاق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدى
المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حنين ، فكان موافقاً .]

(١) ص : فان . (٢) تضاف إلى المثالين السابقين أيضا .

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أَنْوَلُوطِيقَا الْأُولِي ، نَقْلٌ تَذَارِي
 الْمَقَالَةُ الْأُولِي

< نَظَرِيَّةُ الْقِيَاسِ >

١

< المُقْدَمَةُ . الْحَدُّ . الْقِيَاسُ وَأَنْواعُهُ . مَقَالَةُ الْكِلَّ وَاللَّاشِيءِ >

إِنْ أَوْلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ نَذْكُرَ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي عَنْهُ فَخَصَّنَا هَاهُنَا وَالْغَرْضُ
 الَّذِي إِلَيْهِ قَصَدْنَا . فَأَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي عَنْهُ نَفْحَصُ فَهُوَ الْبَرَهَانُ ، وَغَرَضُنَا
 الْعِلْمُ الْبَرَهَانِيُّ .

(١) ت : لَا أَرَادُ أَنْ يُشَوَّقَ إِلَى عِلْمِ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ صَرَحُ أَوْلًا بِغَرْضِهِ فِيهِ لَتِينَ مِنْفَعَتِهِ ،
 وَكَانَهُ جَمِيعُ هَذَا الْكِتَابِ وَكِتابِ الْبَرَهَانِ وَصِيرَتِهِ مِثْلُ كِتَابِ وَاحِدٍ .

(٢) ت : يَجِبُ أَنْ يَفْهَمُ قَوْلَهُ هَا هَنَا : “يَنْبَغِي” أَنْ أُورَدَهُ عَلَى الْمُعْمُومِ عَلَى الْمُقْدَمَةِ وَعَلَى
 الْحَدِّ وَعَلَى الْقِيَاسِ . فَكَانَهُ يَقُولُ : يَنْبَغِي أَنْ نَذْكُرَ مَا غَرَضَنَا وَأَنْ نَقُولَ مَا الْمُقْدَمَةُ وَمَا الْحَدُّ .

(٣) ت : الْبَيْنُوسُ : الْبَرَهَانُ هُوَ الْقِيَاسُ الْمُؤْلَفُ الْيَقِينِيُّ وَهُوَ مَا يَخْرُجُ بِالصَّوْتِ ، وَالْعِلْمُ
 الْبَرَهَانِيُّ هُوَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ فِي النَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَاسِ . فَغَرْضُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْبَرَهَانُ ، وَالْغَرْضُ
 فِي الْبَرَهَانِ هُوَ الْعِلْمُ الْبَرَهَانِيُّ .

(٤) ت : فِي النَّقُولِ السَّرِيَانِيَّةِ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقْدَمَةِ الْبَرَهَانِيَّةِ وَبَيْنَ الْجَدِيلَةِ أَنَّ الْمُقْدَمَةَ
 الْبَرَهَانِيَّةَ هِيَ اقْتَضَابُ أَحَدِ جُزُئَيِ التَّنَاقْضِ ؟ فَإِنَّ الْبَرَهَنَ لَيْسَ يَسْأَلُ سُؤَالًا ، بَلْ يَقْتَضِبُ اقْتَضَابًا
 (فَوْقَهَا : يَأْخُذُ أَخْذًا) ، وَأَنَّ الْجَدِيلَةَ هِيَ مَسْأَلَةٌ عَنِ التَّنَاقْضِ .

ومن بعد ذلك فلتين ما المقدمة، وما الحد، وما السلوجسموس، وأى
 السلوجسموسات^(٢) كامل، وأيها غير كامل .

١٥

ومن بعد ذلك : ما الحمول على كل الشيء، أو ليس بمحمول على شيء منه .

^(٣) فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء، أو سالب شيئاً عن شيء . وهي إما كافية، وإما جزئية، وإما مهملة . وأعني بالكلي ما قبل على كل الشيء

(١) فوقها : القياس الجامع (ص : معة) .

(٢) فوقها : القياسات ؟ وبالآخر فرق ”كامل“ : أى تام .

(٣) ت : مابين هاتين العلامتين :

هو في التقول السريانية على هذه الحكمة : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد، وما الحمول على كل شيء، أو ليس بمحمول على شيء منه .

(٤) ت : نسخة : ما القول في كل الشيء، أو ليس بمحمول في شيء منه .

(٥) ف (= فوقها) : المقول كامل أى تام .

(٦) ف : شيء .

(٧) ف : بمحمول .

(٨) ف : بته .

(٩) ف : وهو .

(١٠) ص : كلي : جزئي ... مهملة .

(١١) قال الفاضل يحيى بن عدى : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول الفاضل : المقدمة على الإطلاق ، تصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره ف تكون الألف واللام داخلتين للتعرير ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول الفاضل : الشاعر ، وهو يريد أميروس ، أو النطيفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله هنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المسئولة على القياس التي بها قوامة ، وهذه لا تكون إلا كافية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً أبداً .

أولم يُقْلَ على واحد منه . والجزئي ما قيل على بعض الشيء ، أولم يُقْلَ على بعضه ، أولم يقل على كل الشيء . والمهملي ما قيل على الشيء أولم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد ،
٢٠ وقولك إن اللذة ليست خيراً .

والفرق ^(٦) بين المقدمة الأفودقطيقية وهي البرهانية ، وبين المقدمة الديالىقطيقية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن المبرهن ^(٧)
ليس يقصد للجمل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن الجدلية هي مسئلة عن جزئي التناقض . وليس ^(٨) بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه
٢٥

(١) كل الشيء... منه : فوقها بالأخر : الكل ولا على واحد .

(٢) ت : نقله تأوفلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أوليس لكل .

(٣) ف : شيء .

(٤) ف بالأخر : يعني أن عليهم يدرك معًا .

(٥) ف : بغير .

(٦) ت : إنما أورد الفرق بين المقدمات لأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٧) ت : والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في الفطح مخرج مسئلة صحيحة وليست مسئلة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي التناقض كقولك : الإنسان حي . فأما الذي شأنه الجدل فإن سببه أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منها ، ف يجعله مقدمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذنه صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقة أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(٨) ت : نقل حنين في السرياني : لافرق في كون القياس من كل واحدة منها .

قد يكون من صنف كل واحد منها سليجسوس^(١) . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس كل واحد منها إذا أخذ شيئاً مقولاً ، على شيءٍ أو غير مقول ، فيكون إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة موجبة شيئاً^(٢) أو سالبة شيئاً عن شيءٍ . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق مأخوذةً من الأوائل ، وتكون المقدمة الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئي التناقض^(٣) ؛ وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأى محمود كا قد بين^(٤) في كتاب « طوبيقاً » ، وهو كتاب صناعة الجدل . وستقول فيها نسأتف من القول ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة القياسية والمقدمة البرهانية والمقدمة

(١) ف : قياس .

(٢) فوقها بالأحرم : أي يؤلف فياساً .

(٣) ت : نقل تاويفل : إذا أخذ شيئاً (فوقها : أخذ شيء) مقولاً على شيءٍ إما بالإيجاب وإما بالسلب .

(٤) ف : على الاطلاق .

(٥) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولاً على شيءٍ على النحو الذي قلنا . (ونتحتها شرح للقول الأخير : يعني إما كلى ، وإما جزئي ، وإما غير محدود — وفرق اللفظ الأخير : مهملاً) .

(٦) ف : البيان محمود .

(٧) ت : يريد بالرأى مارآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدم بالبرهان من هذه الأوائل . والمحمود الظاهر من الآراء مارآه الناس (والإشارة في « الطوبيقاً » إلى ١٣ ف ١ ص ١٠٠؛ ٢٩١٠٤؛ ٣١ ف ١٠ ص ٤١٠٤) .

(٨) ف بالأحرم : أي من الكتب المنطقية .

الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت
١٥ فقد نكتفى بما قلنا من ذا .^(١)^(٢)

فالذى نسميه الحد هو ما إليه تتحل المقدمة ، وذلك كالمقول . والذى
يقال عليه المقول إما بزيادة ولا توجّد ، أو بانقسام يوجد ولا يوجد .^(٣)^(٤)
^(٦)^(٧)^(٨)

(١) بالأحرف : الآن .

(٢) ت : قال الحسن : غرض أرسطو طاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل هو قوله وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه أن يتكلم في عشرة معانٍ هي كالأصول والمبادئ ، لعلم ما في هذا الكتاب بأمره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فال الأول منها هو الشيء الذي تفحص عنه ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي تفحص عنه ما هو ٣ والثالث المقدمة ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو وهذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه تفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الفرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهان . ولما كان عرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مثلاً (ص : مثلك) من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مكونة من محول وموضع ، التي هي المحدود ، احتاج إلى أن يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفاته . ولما كان القياس لابد من أن تلون فيه مقدمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيها هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن والتاسع والعشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعانٍ التي أوردها في صدر كتابه .

(٣) ت : إنما قال هذا لأنّه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غالباً ما تتحل إلى المقادير . (٤) ف : تنقسم . (٥) أحرف : مثل المقول .

(٦) ت : نسخة بزيادة : يوجد ، إذ يتحققان يوجد أو باتفاقهما أو مع اتفاقهما .

(٧) ت : يعني ينفصل بهما . (٨) ت : نسخة : فاما السلوجوسيوس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير نسطريوس : ا وجود تلك الأشياء .

٢٠

فاما القياس فهو قول إذا وضعْت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها .^(١)

٢٥

وأعني : « بذاتها » أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذى ليس بكمال هو الذى يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء مما هو واجب عن مقدماتى ^(٤) إلى ^(٥) مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء مما هو واجب عن مقدماتى ^(٦) إلى ^(٧) مقدماته غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة .

٣٠

وإنما يقال إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة شيء لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه .^(٦)

(١) ت : في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم فوقها بالأحرى : عرض) شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحرى : عرض) ، وأعني من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحرى : عرض) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة هو من خارج في أن يكون ضروريا .

(٢) ف : قى . (٣) ف : يقول — أي : بقول « بذاتها » ...

(٤) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة الازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .

(٥) ت : في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : قوله إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا — هو واحد بعينه .

(٦) فوقها بالأحرى : وقول .

(٧) ت : الكلام في عكس المقدمات .

٢

< عَكْسُ الْقُضَايَا الْمُطْلَقَة >

وكل مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل

١٢٥ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة والطالبة كل واحدة منها إما أن تكون كافية وإما جزئية وإما مهملة .

ومن المقدمات المطلقة — فإن السالبة الكلية تتعكس بحدودها وكهيئتها لا حالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خيرا ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تتعكس أيضا لا حالة ، غير أنها لا تتعكس كهيئتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان [٦٧] : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تتعكس لا حالة جزئية ، لأنه إن كان بعض اللذة خيرا ، وبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا حالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان . فلتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة ١ (فرس) بـ (إنسان)؛ فإن كان لا شيء من ١ـ (إنسان) بـ (فرس) فلا شيء من ١ـ بـ ، لأنـه إنـ كانـ بعضـ ١ـ (فرس) بـ (إنسان) وكانـ ذلكـ البعضـ مثلاـ حـ (الناس) ،

(١) ت : في القول السرياني : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضروروية . (٢) فوقها بالأحرى : و (الموجبة) .

(٣) ف : أي الوجودية . (٤) ف : إلا .

(٥) وردت في الأصل مكررة . (٦) ف : في المثل .

فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من A لأن H هي بعض A . وإن كانت كل B فإن بعض A ، لأنه إن كان لا شيء من A ، فإنه لا شيء من B ، وقد كان الموضوع (1) أن كل B . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية، لأنه إن كان بعض B فإن بعض A لا محالة، لأنه إن كان لا شيء من A فلا شيء من B . فإن كان بعض B ليس A (2) وليس بالضرورة أن بعض A ليس B . كما أنه إن كان في موضع B : «حي»، وفي موضع A : «إنسان»، فإنه : ليس كل حي إنساناً، وكل إنسان حي.

٣

< عكس القضايا ذات الوجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية، لأن الكلية السالبة تعكس كلية . فاما الموجبات فكل واحدة منها تعكس جزئية ، لأنه إن كان باضطرار : لا شيء من B فباضطرار : لا شيء من A — لأنه إن جاز أن يكون بعض A فقد يجوز أن يكون بعض B . وإن كان باضطرار أن كل B أو بعضها A ، فباضطرار بعض A B ، لأنه إن كان بعض A B بلا اضطرار ، فإن بعض B A بلا اضطرار .

(١) أي المفترض . (٢) ف : فإنه لا شيء . (٣) ف : الموجبات ... منها ...

(٤) ت : وجدت هنا النص في نقل ثاويفل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء B A ، وقد كان موضوعاً أن A على كل B لاعلي بعضاً .

(٥) ف : لا من الاضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تتعكس للعلة التي ذكرنا فيها تقدم . ٢٥

فأما المقدمات المكنة فلأن^(١) المكن يقال على ضروب كثيرة : على

الاضطرارى وعلى المطلق^(٢) . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة في جميع هذه الضروب التي يقال عليها المكن تعكس انعكاسا واحدا على

مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بـ <هو> أـ أو بعض بـ <هو> أـ ٤٠

بالإمكان ، فإن بعض أـ بإمكان ، لأنه إن كان لا شيء من أـ <هو> بـ ،

ولا شيء من بـ <هو> أـ : وقد [٦٧ بـ] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال^(٥) ما تقدم . ولكن كل ما يقال

إنه مكن — مما هو باضطرار ليس موجود أو مما هو بالإطلاق ليس موجود —

فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من

الناس فرساً^(٨) ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض — فإن أحد

هذين القولين باضطرار ليس موجود . وأما الآخر فالاضطرار وعلى نحو

(١) ف : قان .

(٢) ف نسخة : المطلق (يعنى بدلا من : على المطلق) . وعليها تعليق هو : تأوفيل : والذى ليس من الاضطرار .

(٣) ف : الواجبة .

(٤) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

(٥) ف : مثل .

(٦) ف : موجود .

(٧) ت : في السرياني : أـ وفيها ليس من الاضطرار موجود . <أـ

(٨) ت : قوله : ممكن ألا ... فإن أحد ... سرياني <في> عدة تقول : وأما ما يقال

من المكن على جهة الأكبر وفيها يمكن على نحو تحديدا المكن فإنه لا ينعكس .

(٩) ف : عن اضطرار .

١٠ . ما تقدم تتعكس^(١) المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس فَرَسا فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

١٥ فاما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف فيما تقدم .
وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء الطبيعية على نحو تحديد الممكن فإنه لا يتعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ، ولكن المقدمة الكلية لا تعكس . وأما الجزئية فتعكس^(٢) . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبني مع ما قد قيل : إن قول القائل ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قوله ”ممكن“ في شكل قوله : ”يوجد“ . وكل قول يضاف إليه : ”يوجد“ ، فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخيار أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا وهذا . ونبين ذلك فيما نستأنف .
٢٠ وأما في الانعكاس فهو شبيهات بتلك الأخرى .

(١) ت : نقل تاوفيلا : وعلى ذلك المثال تعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لانعكss .

(٢) ف : وصفت . (٣) ت : ليس في السريان : الأشياء الطبيعية

(٤) ت : أعني الأشياء التي في الكون والفساد .

(٥) ت : في ترجمة ابن البارقي : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٦) فوقها : ليس .

<القياس الجملى من الشكل الأول>

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأى ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد ذلك ينبغي أن نتكلّم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى ^(١) بـ أن يقدّم من أجل أن القياس أعم ^(٢) من البرهان ، لأن البرهان هو أولى ^(٣) بأن يقدّم من أجل أن القياس أعم ^(٤) من البرهان .

فإذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض [١٦٨] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجودا في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجودا ^(٥) في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياس كامل ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن Δ إن كانت مقولته على كل B وكانت B تقال على كل A ، فمن الاضطرار أن تقال A على كل H . وقد وصفنا ما يقال على كل H ، فمن الاضطرار أن تقال A على كل H . وقد وصفنا ما يقال على كل H فيما تقدم .

(١) ف : فقد . (٢) ف : ومن بعد . (٣) ف : لأجل .

(٤) ت : نقل ثاوفيل : وإذا قد ميزت هذه وفضلت ، فلنقل الآن بأى ومتى وكيف يكون كل قياس . وأولاً يجب أن نتكلّم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أنس ، وحنين موافق لنزارى . (٥) ف : فيه . (٦) ت : نقل أنس : على كل شيء من B — يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء . أو مساوله ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبة إلى الأوسط .

١٢٦

وأيضاً إن كانت A غير مقولة على كل شيء من B وكانت B تقال على كل C ، فإن A لا تقال على شيء من C .

٥

١٠

٢٥

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه لا يؤلف منها شيء باضطرار. وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير، فليس يكون منها قياس باضطرار، لا جزئي ولا كلي . خدود الموجود في الكل : الحى والإنسان والفرس ؛ وحدود ما ليس موجود في شيء : الحى والإنسان والجسر . فالحياة في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل ، والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً الحياة في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة . وكذلك إذا لم يوجد الأول في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير، لا يكون قياس . خدود الموجود في الكل : النطق والفرس والإنسان ؛ وما ليس موجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل الأول فقد بیننا متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الضرر أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

(١) ت : هكذا هو في سائر القول السريانية . (٢) ت : في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : فلا نهلا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس . (٣) ت : الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقين) لم أجده في شيء من القول السريانية . (٤) ت : في السرياني : العلم والخلط والطب ، وما ليس به موجود : العلم والخلط والوحدة . (٥) تحتها : قد.

[٦٨ ب] وأما إذا وُجِدَ أَحَدُ الْحَدُودِ كُلَّيًّا وَالآخَرُ جُزْئيًّا ، وَكَانَ الْكُلُّ^(١)
هو الرأس الكبير : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس
الصغير و كان موجباً ، فن الاضطرار أن يكون قياساً كاملـ . وأما إذا كان
٢٠ الكلـ هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فيليس
يمكن أن يكون قياسـ . والرأس الكبيرـ هو المقول على الأوسـط ، والصغيرـ
هو المقول عليه الأوسـط . ومثال ذلك أن Δ موجودـة في كلـ بـ ، وبـ^(٢)
في بعضـ Δ . فإنـ كان ما قبل أولاـ في الحدود الكلـية جائزاـ ، فن الاضطرار
٢٥ أن تكون Δ موجودـة لبعضـ Δ . وأيضاـ إن لم تكن Δ موجودـة في شيءـ من
بـ وكانت بـ موجودـة في بعضـ Δ ، فن الاضطرار أن تكون Δ غير مقولـة
على بعضـ Δ .

^(٣) وقد حـدـدـ القـوـلـ فيما لا يـقـالـ عـلـىـ شـيـءـ ، فـيـكـوـنـ هـذـاـ إـذـاـ قـيـاسـاـ
كـامـلاـ . — وـعـلـىـ هـذـاـ المـثـالـ أـيـضاـ إـنـ كـانـ بـ Δ مـهـمـلـةـ غـيرـ مـحـدـودـةـ

(١) تـ : في السـريـانـ : وكانـ الجـزـئـيـ عندـ الـأـخـيـرـ .

(٢) تـ : ثـاوـفـيلـ : «وـمـيـ كـانـ الـكـلـيـ عـنـ الـطـرـفـ الـأـصـفـرـ أـوـ سـالـبـاـ ، أـوـ كـانـ الـحـدـودـ عـلـىـ
غـيرـ مـاـ ذـكـرـنـاـ فـلـيـسـ يـعـكـنـ» — أـيـ : أنـ يـكـونـ قـيـاسـاـ .

(٣) فـوقـهاـ : الـأـكـبـرـ .

(٤) تـ : ثـاوـفـيلـ : «إـذـاـ إـنـ كـانـ الـمـقـولـ عـلـىـ الـكـلـ الـمـذـكـورـ آنـاـ مـوـجـدـاـ ، فـنـ الـاضـطـرـارـ أـنـ
تـكـونـ Δ مـوـجـدـةـ لـبـعـضـ Δ — موـافـقـ لـنـقـلـ أـنـالـسـ فـيـ الـمـعـنـىـ .

(٥) مـضـمـوـنـةـ الـحـاءـ فـيـ الـأـصـلـ .

(٦) صـ : قـيـاسـ كـامـلـ .

وكانَت موجبة ، لأنَّ القياس في الجزئية والمهملة واحد: وذلك إنْ كانت ^(١)
 + آ موجودة في كل بـ ، وكانت بـ في حـ وغير محدودة ، فإن آ في حـ
 + وغير محدودة . — وأيضاً إنْ كانت آ غير موجودة في شيء من بـ ، وكانت
 + بـ في حـ وغير محدودة ، فإن آ لا في حـ وغير محدودة . فالقياس إذا
 + سواء استعملت غير المحدودة أو الجزئية .

٣٠ فاما إذا كان الحد الكلـي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، وكان
 (٢) الرأس الأخير غير محدود أو جزئياً : سالباً كان أو موجباً ، فليعنـ يكون قياس .
 ومثال ذلك أن آ موجودة في بعض بـ ، وبـ في كل حـ ، خـدود المـوجود
 (٣) في الكل : الخـير والـقـيـنة والـحـكـمة ، وما ليس بهـ موجود في شيء : الخـير والـقـيـنة
 والـجـهـل . وأيضاً إنْ كانت بـ غير موجودة لشيء من حـ و آ موجودة
 البعض بـ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكلـ ، فلنـ يكون من
 ذلك قياس . خـدود المـوجود : الأـبـيـض والـفـرـس وـقـنـس ، وما ليس
 (٤) بـ موجود : الأـبـيـض والـفـرـس والـغـرـاب . وكذلك إنـ كانت آ بـ غير محدودة .

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره بهذه العلامة (أى ما بين الرقين) وقد علم عليه
 في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من التقول السريانية .

(٢) ت : هذا الفصل هو شديد الاختلاف في التقول السريانية ، وهـى في نقل ثـاـوـفـيل وـأـنـالـس
 على هذه الصفة : «فاما إذا كان الحـدـ الكلـيـ مـوضـوعـاـ عـنـ الـطـرـفـ الأـصـفـ : مـوجـبـاـ كانـ
 أوـ سـالـبـاـ ، فإـنـهـ لاـ يـكـونـ قـيـاسـ ، أـىـ لـاـ تـكـونـ مـنـهـ نـتـيـجـةـ لـاـ سـالـبـةـ وـلـاـ مـوجـبـةـ وـلـاـ مـهـمـلـةـ
 وـلـاـ جـزـئـيـةـ» . وهو في نقل حـنـينـ على هذه الصفة : «فاما إذا كانـ الحـدـ الكلـيـ هوـ الرأسـ الصـغـيرـ :
 مـوجـبـاـ كانـ أوـ سـالـبـاـ ، فإـنـهـ لاـ يـكـونـ قـيـاسـ ، لـاـ إـنـ كـانـ الـجـزـئـيـةـ مـوجـبـةـ وـلـاـ سـالـبـةـ وـلـاـ مـهـمـلـةـ» .
 (٣) فـ : الـآـخـرـ . (٤) فـ : فـلـنـ . (٥) الـقـيـنةـ : الـحـالـةـ الـمـكـتـبـةـ .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحد الكلّي هو [١٦٩] الرأس الكبير :
 موجّبًا كان أو سالبًا، وكان الرأس الصغير سالبًا جزئيًّا، — كان الشيء لا يوجد
 فيه الحد الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحد الأكبر ولا يوجد في شيء منه .
 ومثال ذلك أنَّ موجودة في كلِّ بَ ، وبَ غير موجودة لبعض بَ أو غير
 موجودة لكلِّ بَ ، خدود ذلك : الحى والإنسان والبياض . ثم المأمور
 من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن ذلك قفنوس والثابج . فالحى
 مقول على كلِّ هذا، وغير مقول على شيء من ذلك، فإنَّ يكون إذا قياس . —
 وأيضاً غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ غير موجودة في بعض بَ ،
 خدود ذلك : غير النامى والإنسان والأبيض . ثم ليؤخذ من الأبيض^(١)
 ما لا يقال عليه الإنسان مثل قفنوس والثابج، فيصير غير النامى مقولًا على كلِّ
 هذا وغير مقول على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . — ولأنَّ الواضحة
 أنَّ بَ ليست بموجودة لبعض بَ ، فهي غير محدودة ، لأنَّه جائز أن تكون
 التي ليست بموجودة لبعض ليست بموجودة لشيء بتَّه ، أو ليست بموجودة
 لكلَّه . وقد تبين فيما تقدَّم من القول أنه إذا كانت حدود كهذه الحدود
 ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منها ، فلن يكون قياس . فبَّين أنه إذا

(١) ف : البياض . (٢) ت : يعني به قوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتنافرين . ففي المادة المكنته قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فما في المادة المتنعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي تقىض الإيجاب الجزئي .

(٣) راجع قبل ف ١ ص ٢١٢٦ (٤) أى أن تكون الصفرى سالبة كلية .

٢٠ كانت المحدود على هذه الصفة لم يكن قياسًّا أيضًا . — وقد يُستدلُّ على

ذلك الذي تقدم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبيتين ،

أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية
والآخر غير محدودة ، أو كانتا جميًعا غير محدودتين ، فلن يكون قياسًّا أبداً .

فالحدود العامة لجميعها : ^(١) أَمَا مَا هو موجود في الكل : فالحي والأبيض

^(٢) والإنسان ؛ وأَمَا مَا ليس هو موجوداً في شيء : فالحي والأبيض والمحير .

٢٥

فقد استبان أن جمِيع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ،

لأن جميعها تبين من المقدمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك

المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي : الكل ،

ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنما نسمى ما كان كذلك الشكل الأول .

٥

الشكل الثاني

٣٥ وإذا كان شيء واحدٌ يعنيه مقولاً على شيء بكنته وغير مقولٍ على آخر

أبنة ، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإنما نسمى ما كان مثل

هذا الشكل الثاني ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ، والذين يقال هذا

(٢) ص : موجوداً .

(١) ف : خدود الموجود العامة .

(٣) ف : محمولاً .

عليهما : الرأسين ، وأفرض الكبير من الرأسين الموضع عند الأوسط ، والصغير بعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً في الموضع على الرأسين .
وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبته ؟ وقد يوجد فيه القياس إذا
كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فاما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن B ليست موجودة في شيء من A موجودة في كل شيء من H ، فليست A في شيء من H .
ومن أجل أن B مفروضة ليست في شيء من A والسابق التكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست A في شيء من B ، وبـ مفروضة في كل شيء من H ، فليس A في شيء من H . وقد وضح هذا بما قدمناه من القول في الشكل الأول . وأيضا إن كانت B موجودة في كل شيء من A وغير موجودة في شيء من H ، فإن H غير موجودة في شيء من A لأن H غير موجودة في شيء من B ، وبـ موجودة في كل A . فليس H في شيء من A ، وقد رجع هذا أيضا إلى الشكل الأول . ولأن السالب التكلي

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : متقدم .

(٤) ف : الوضع .

قد يتکافأ، فتصير Δ غير موجودة في شيء من H . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

< ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى الحال > .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [١٧٠] الحدود على ما قلت .

ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البداء ، ولكن باخر يوجد باضطرار من الآتي في البداء . فإن قيلت B على كل شيء من A ومن H ، فلن يكون قياس . خدود الموجود : الجوهر واللحى والإنسان — وغير الموجود : الجوهر واللحى والمحجر ؛ والأوسط منها الجوهر . — وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن B مقولـة على شيء من A ، ولا من H .

خدود الموجود : الخلط واللحى والإنسان — وغير الموجود : الخلط واللحى والمحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية وُجِدَ القياس ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياساً باضطرار .

فاما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منها : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفـاً للكبير في شكله (أعني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً) ، وإن كان الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياساً جزئياً .

مثال ذلك أنه إن كانت B غير موجودـة في شيء من A ، موجودـة في بعض H ، فمن الاضطرار أن تكون A غير موجودـة في بعض H ، لأن

٢٥ ١ غير موجودة في شيء من بـ ، وبـ في بعض حـ ، فان يوجد أـ في بعض حـ : فرجـ هذا القياس ^(١) أيضا إلى الشكل الأول .

وأيضا إن كانت بـ موجودة في كل شيء من أـ وغير موجودة في بعض حـ ، فمن الاضطرار أن تكون أـ غير موجودة في بعض حـ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً أـ موجودة في كل حـ ، وقد فرضت بـ موجودة في كل أـ . فقد وجـ إذاً أن تكون بـ موجودة في كل حـ ، وقد كان فرضـ أن بـ غير موجودة في بعض حـ . وأيضا إن كانت بـ موجودة في كل أـ وغير موجودة في كل حـ فقد يكون قياسـ أن أـ غير موجودة في كل حـ [٧٠ بـ] . والبرهان على ذلك مثلـ الذى قبلـه . فإن كانت بـ غير موجودة في كل أـ موجودة في كل حـ ، لم يكن قياسـ . خدودـ الموجـود : الحـى والجـوهـر والغـراب — وحدودـ الغـير الموجـود : الحـى والأـبـض والغـراب . ولن يكون القياس أيضا إذا كانت بـ موجودة في بعض أـ وغير موجودة في شيء من حـ . خدودـ الموجـود : الحـى والجـوهـر والجـذر — وحدودـ الغـير الموجـود : الحـى والجـوهـر والعلم .

١. وأما إذا كان الكلـ من الرأسين مخالفاـ الحـزـئـيـ في شـكلـه ، فقد تـيـن متـى يـكون قـيـاسـ ، ومتـى لاـ يـكونـ . فاما إذا كـانـا مـتـشـابـهـينـ في الشـكـلـ ، وذـلكـ أنـ يـكونـا جـمـيعـاـ سـالـبـيـنـ أوـ مـوـجـبـيـنـ ، فـلنـ يـكونـ قـيـاسـ أـلـبـتـةـ . فـليـكونـا أـوـلـاـ سـالـبـيـنـ ،

(١) مضمومة السينـ في الأصل . (٢) صـ : مـخـالـفـ .

ول يكن الكل هو الرأس الكبير، ف تكون بـ غير موجودة في شيء من أـ وغير موجودة في بعض حـ ، فلن يكون قياسـ ، لأنـ قد يُستطاع أن تكون أـ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . خدود غير الموجود : الأسود والثابج والحي ، وأما حدود الموجود في كل فلن يوجد^(١) ، إذ صارت بـ غير موجودة في بعض حـ . وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت أـ توجد في كل حـ وقد فرضتـ بـ غير موجودة في شيء من أـ لكانـ بـ غير موجودة في شيء من حـ ، ولكنـ بـ قد يجوز – إذـ كانتـ بـ مفروضةـ غير موجودـةـ في بعض حـ – أن تكونـ موجودـةـ في بعضـ حـ ، وأـ لا تكونـ موجودـةـ في شيءـ منها . فلنـ يستطاعـ أنـ يُؤتـى بـ حدودـ المـوجـودـ فيـ كـلـ ، ولكنـ يـعـرـفـ أنهـ لاـ يـكـونـ قـيـاسـ .
منـ قـبـلـ أنهاـ غيرـ مـحـدـودـةـ ، لأنـ قدـ يـجـوزـ أنـ تكونـ بـ مـوـجـودـةـ فيـ بعضـ حـ وـغـيرـ مـوـجـودـةـ فيـ شيءـ منهاـ . وهـيـ إـذـ لمـ تـكـنـ فيـ شيءـ منهاـ لمـ يـكـنـ قـيـاسـ .
فـبـيـنـ أنهـ لاـ يـكـونـ الآـنـ أـيـضاـ قـيـاسـ باـضـطـارـ .

(١) تـ: إنـاـ لمـ تـوـجـدـ حدـودـ الـمـقـدـمـاتـ سـالـبـانـ: كـبـرـىـ كـلـيـةـ وـصـغـرـىـ جـزـيـةـ ، وـيـنـجـ منـهاـ: كـلـ وـلـاـ وـاحـدـ ، لأنـ هـذـاـ الـاقـرـانـ شـبـهـ بـالـاقـرـانـ الـقـيـاسـ ، وـهـوـ السـكـانـ منـ كـبـرـىـ سـالـبـةـ كـلـيـةـ ، وـصـغـرـىـ مـوـجـةـ جـزـيـةـ : منـ قـبـلـ أنـ السـالـبـةـ الـجـزـيـةـ قدـ تـصـدـقـ معـ الـمـوـجـةـ الـجـزـيـةـ ، فـيـصـيـرـ لـذـلـكـ هـذـاـ الـاقـرـانـ مـسـاـوـيـاـ لـالـاقـرـانـ الـكـانـ منـ سـالـبـةـ كـلـيـةـ وـمـوـجـةـ جـزـيـةـ .

(٢) تـ: إنـاـ لمـ يـكـنـ أنـ تـوـجـدـ حدـودـ تـبـيـنـ بـهـاـ هـذـهـ الـقـرـيـةـ الـتـيـ مـنـ سـالـبـيـنـ: الـعـظـمـىـ كـلـيـةـ وـالـصـغـرـىـ جـزـيـةـ - لـشـيـئـينـ: وـاحـدـ مـنـهاـ أـنـاـ إـذـ نـظـرـنـاـ إـلـىـ الصـغـرـىـ وـهـيـ الـجـزـيـةـ وـفـهـمـنـاـ بـدـلـ: لـيـسـ كـلـ - بعضـ ، جـاءـتـ تـبـيـةـ هـذـاـ ضـدـ طـلـبـنـاـ ، أـعـنـ أـنـ: لـاـ كـلـ ، وـهـوـ التـبـيـةـ ، فـقـيـضـ: كـلـ ، الـذـىـ نـحـنـ فـيـ طـلـبـهـ . وـالـآـتـرـ أـنـاـ إـذـ وـضـعـنـاـ فـقـيـضـ قـوـلـنـاـ: وـهـوـ أـنـهـ تـبـيـأـ حدـودـ تـنـهـ: كـلـ ، وـوـضـعـنـاـ أـعـلـىـ كـلـ حـ ، وـأـلـفـنـاـ مـنـ هـذـهـ وـمـنـ الـعـظـمـىـ الـتـيـ فـيـ تـلـكـ الـقـرـيـةـ سـوـلـجـسـوـسـ ، فـإـنـهـ يـنـجـ فـقـيـضـ الـمـقـدـمـةـ الصـغـرـىـ عـلـىـ هـذـاـ الـتـنـالـ .

فليكونا موجبين ول يكن الكل هو الرأس الكبير أيضا [١٧١] ف تكون بـ موجودة في بعض حـ فلن يكون قياس ، لأنه يُستطيع أن تكون أـ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . خدود غير الموجود : اليابس وقفنـ والجـر . فأما المـوجود في كل شيء فلا سـبيل إلى أن يـؤتـى بها للـسبـب الذي ذـكرـنا بـعـينـه . ولكن يستـبيـن ذلك من أنها غير مـحدودـة . فإن كان الكلـ هو الرأس الصـغير وكانت بـ غير موجودـة في شيء من حـ وغير موجودـة في بعض أـ ، فقد يـُستطيع أن يوجد أـ في كل حـ وأـلا يوجد في شيء منها . خدود المـوجود : الأـبيضـ والـحـيـ والـغـرابـ ؛ وما ليس بـمـوجودـ : الأـبيضـ والـجـرـ والـغـرابـ . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسـانـ مـوجـبينـ ، خـدـودـ المـوجودـ : الأـبيضـ والـحـيـ والـقـفـنـ ، وما ليس بـمـوجودـ : الأـبيضـ والـحـيـ والـثـلـجـ .

فقد وـضـعـ أنه إذا كانت المـقدـمتـانـ مـتشـابـهـينـ في هـذـاـ الشـكـلـ وكانت إـحـداـهـماـ كـلـيـةـ وـالـأـخـرـ جـزـئـيـةـ ، أنه لا يـكونـ قـيـاسـ الـبـتـةـ ، لا ولا يـكونـ أـيـضاـ إذا كان الأـوـسـطـ مـوجـودـاـ فيـ الـبعـضـ فيـ كـلـ وـاحـدـ منـ الرـأـسـينـ أوـغـيرـ مـوجـودـ (١)ـ فيـ الـبعـضـ مـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ ، أوـ مـوجـودـاـ فيـ الـبعـضـ مـنـ أحـدـهـماـ وـغـيرـ مـوجـودـ فيـ بـعـضـ الـآـخـرـ أوـغـيرـ مـحدودـ . وـحدـودـ المـوجودـ العـامـةـ فيـ كـلـهاـ : الأـبيضـ والـحـيـ وـالـإـنـسـانـ — وـحدـودـ غـيرـ المـوجودـ : الأـبيضـ والـحـيـ وـغـيرـ السـائـيـ .

(١) فـ : منـ . (٢) صـ : مـوجـودـ .

١٢٨ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجد القياس فن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فن الاضطرار أن يكون القياس . وقد عُرف أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، وإنما يمكن إذا أحق فيها أشياء : إما مَا يوجد باضطرار من الحدود الموضوقة ، وإما من شريطة توضع عند استعمال البرهان على جهة الخلاف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثاني] .

٦

<الشكل الثالث>

١٠ فإن كانا جميعاً مقولين على شيءٍ واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فإني أسمى هذا الشكل الثالث . — والأوسط هو الذي يقالان عليه **بـ** والرأasan <هما> المقولان ، والكثير منهما أبعد من الأوسط ، والصغير أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . — وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

(١) ف : كما . (٢) مضمة المهمزة في الأصل .

(٣) ت : يعني أنا نشرط عند ما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلاف — بأن نقول : إنه إن كانت كذلك فليوضع أن تقضي صدق ، — وهذا هو اشتراط .

(٤) ت : يعني عند ما نلتمس أن نبين نتيجةنا بالقياس السابق إلى الكذب .

فإذا كانت كلية وكانت $\forall A$ و $\exists B$ موجودتين في كل B ، فن الاضطرار أن

تكون $\exists A$ في بعض H ، لأن الموجب قد يرجع ، فن تكون $\exists B$ موجودة في بعض H — وقد كانت $\exists A$ موجودة في كل B ، فن الاضطرار أن تكون $\exists A$ موجودة في بعض H ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما نفع . فإنهم إذا كانتا موجودتين في كل B وأخذنا بعض B وهو H ، فإن $\exists A$ و $\exists B$ موجودتان ^(١) فيه . فقد صارت $\exists A$ موجودة في بعض H .
٢٥

وإن كانت $\exists A$ موجودة في كل B و $\exists A$ غير موجودة في شيء منها ، فإنه قد يكون قياس ^(٤) أن $\exists A$ غير موجودة في بعض H اضطراراً . وقد يبين ذلك إذا قيئت مقدمة $\exists B$. ويستبين ذلك أيضا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأول ^(٥) .

٣٠ فاما إن كانت $\exists A$ غير موجودة في شيء من B و $\exists A$ موجودة في كل شيء منها ، فلن يكون حينئذ قياس . خدود الموجود في الكل : الحى والفرس والإنسان — وما ليس به وجود [١٧٢] في شيء : الحى وغير النامى

(١) ف : وبالافتراض . — ترجمة لكلمة *απόλεσμα* وهى عملية برءة فيها يوضع جزء من تصور محول عليه تصور آخر سلبا أو إيجابا ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين . (٣) ت : في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — <لاندرى أين الفلط ، إذ هو مطابق للنص اليونانى ومفهوم — الناشر> .

(٤) ف : نجد . (٥) وذلك بأخذ تقبيصة النتيجة (كل H هي A) كبرى في قياس من الضرب الأول في الشكل الأول ، ينتج : كل H هي A ؛ كل B هي H ؛ كل B هي H — وهذه النتيجة تقبيص الكبرى : لا واحد من H هو A .

والإنسان . وكذلك أيضا إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بـ فإنه لا يكون قياس . خدود الموجود : الحى والفرس وغير النامى — وما ليس

٣٥ بـ موجود : الإنسان والفرس وغير النامى . والأوسط منها غير النامى .

فقد وضع أيضا في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس ، إذ الرأس الأول موجود في بعض الرأس الآخر ؟ فاما إذا كانا سالبين ، فلا يَأْتُون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً وكان الكبير منها هو السالب ، فقد يكون قياس أن الرأس الأول ليس موجود في بعض الرأس الآخر . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياس . فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت حـ موجودة في كل بـ وـ آ موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن يكون آ في بعض حـ ، لأنه قد يرجع الموجب ؟ فتكون بـ موجودة في بعض آ وـ وقد كانت حـ موجودة في كل بـ ، ف تكون حـ في بعض آ فإذاً موجودة في بعض حـ . وأيضاً إن كانت حـ موجودة في بعض بـ وكانت آ موجودة في كل شيء من بـ ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة في بعض حـ . وبيان ذلك هو بيانُ الذى قبله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن

وبالوضع على ما بَيَّنَا فيها تقدّم .

(١) ص : كليهما .

فاما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منها هو الكل ، فإن كان الصغير منها هو الموجب ، فككون قياس . وذلك إن كانت حـ موجودة في كل بـ وكانت أـ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون أـ [٧٢ بـ] غير موجودة في بعض حـ . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها وحـ موجودة في كل بـ ، فـ إذاً موجودة في كل بـ ، وليس كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى
 الإحالة ^(١) إذا أخذـ شيءـ هو بعض بـ مما لا يوجد في أـ .

فإن كان الكبير منها هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت أـ موجودة في كل بـ وحـ غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس .
 خود الموجود في كل ^(٢) : النامي والإنسان والحي . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت حـ قد توجد في بعض بـ ولا توجد في بعض . وإذا كانت أـ موجودة في كل بـ وحـ موجودة في بعضها ، فإن أـ موجودة في بعض حـ ، فلن يجوز إذاً أن تُوصف أنها غير موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها غير محدودة . فقد وضح أنه لا يكون قياس .

(١) فـ : الاستحالة .

(٢) فـ : الكل . — أـ في الحال الكل .

(٣) تـ : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : « تركت الحدود » . — (لا وجاهة لهذا التصحح — الناشر) .

فاما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان الكبير منها هو السالب فقد يكون قياس . وذلك إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب و ح موجودة في بعضها ، فإن أ غير موجودة في بعض ح . ويتبين ذلك ويصير إلى الشكل الأقل إذا قلبت مقدمة ح ب . — وإن كان الصغير منها هو السالب

٣٥

^(١) فلن يكون قياس . خدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ، وحدود غير الموجود ^(٢) الحي ^(٣) والعلم والمائي ولن يكون قياس إذا كانا كلاهما سالبين ^(٤) وأحد هما كلياً ^(٥) والآخر جزئي . خدود غير الموجود إذا كان الصغير منها كلياً عن الأوسط : الحي والعلم والمائي ، وحدود الموجود : الحي والإنسان ^(٦) والمائي ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منها هو الكلي : الغراب والثديج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت ح قد توجد في بعض ؟ ولا توجد في بعض ، وإذا كانت أ موجودة في كل ح و ح موجودة في بعض ب [١٧٣] تصيراً موجودة في بعض ب وقد وضعنا بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قبل أنها غير محدودة كما وصفنا .

وإذا كل واحد منها موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين أو كان أحد هما موجوداً والآخر غير موجود أو كان أحد هما موجودا

(١) ص : تكون قيمة — ويصبح أيضاً .

(٢) ف : البحري . (وفي الأصل اليوناني : البرى — الناشر) .

(٣) ف : ولا . (٤) ص : كلاهما . (٥) أي محولاً على الأوسط حلاً كلياً .

(٦) ت : سرياني : البرى . (وهو الأقرب إلى اليوناني — الناشر) .

في بعض والآخر ليس موجود في الكل ، أو كانا غير محدودين^(١) ، فلن يكون قياس أللية . خود الموجود العامة لها : الحى والإنسان والبياض ، وحدود غير الموجود : الحى وغير الناجي والبياض^(٢) .

١٠

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ؟ وتبين أنه إذا كانت الحدود على ما وصفتُ فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياس فالحدود على ما وصفتُ اضطراراً . وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد فيها .

١٥

وتبين أنه لاسبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلٍّ : لا سالب ، ولا موجب .

٧

<الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة . — رد الأقiseة>

وقد وضح في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفنا — موجبين كان الحدان العاليان جزئين ، أو سالبين — فلن يجحب شيء باضطرار . فإنه إذا كان كلا الحدين مهملين أو سالبين أو جزئين لا يكون

٢٠

(١) ف : موجودين . (٢) ف : الأبيض .

(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض .

(٤) ت : بخط أبي بكر : شيء آخر .

(٥) ت : يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقتراحات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس : موجبين كانت المقتمتين أو سالبين ، إذا كانتا جزئيين أو مهملين ؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية .

(٦) ص : الحدين العاليين . (٧) ص : كلي .

منها قياس باضطرار ؛ وإنه إذا كان أحد الحدين موجباً والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد يكون قياساً في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير، وذلك إن كانت A موجودة في كل B أو بعضها ، وبـ غير موجودة في شيء من B ، فإن المقدمتين إذا قُلْبَتا صارت B غير موجودة لبعض A (١) اضطراراً . وعلى هذا المثال الشكلان الآتيان .

٢٥

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعینها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

٣٠

وتبيّن أن القياسات التي ليست بكافلة إنما تتكلّل إذا صُرِّحت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول جزم [٧٣ بـ] وإما بالخالف . وكالها بالقول الجزم كما تتكلّل بالانعكاس ؛ وكالها بالखلف كما تتكلّل بوضع الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الآخر : إن كان A و B موجودتين في كل B ، فإن A موجودة في بعض B . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض B فهي غير موجودة في شيء منها ، وبـ موجودة في كل B فتصير A غير موجودة في شيء من B وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياس إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

٣٥

(١) ص : الشكلين الآترين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أي أنه يقصد الرد المباشر . — الناشر) .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل ٢٩

الأول، لأنه قد وضح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة

من الشكل الأول؛ وليس على نحو واحد، بل بعضها إلى الكل وبعضها

إلى الجزئي. فاما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها، وقد يمكن

أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة. وذلك أنه إن كانت

A موجودة في كل B و B موجودة في شيء منها $\rightarrow A$ موجودة في كل B ،

فإن B غير موجودة في شيء من A وليست كذلك. وعلى هذا المثال

يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت A غير موجودة

في شيء من B و B موجودة في بعض A ، فإن A غير موجودة في بعض

A . فإن لم تكن كذلك، فلتكن موجودة في كل شيء من A ، وهي غير

موجودة في شيء من B ، فتصير B غير موجودة في شيء من A . فهذا

أيضا إنما عُرف من الشكل الثاني، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني

ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ م] الأول. وقد تبين

أن القياسات الجزئية التي في الشكل ^(١) الأول ترفع إلى هذه من الشكل الثاني.

فيَّن إذاً أن هذه الجزئية تُرفع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول.

وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية

فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول، وهذه قد رُفعت إلى الكلية

من الشكل الأول.

(١) ف : من الشكل ...

٢٥

فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيءٍ والتي توجب فَهْيَ
شيءٌ ، وَبَيَّنَا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكلٍ
غير الشكل الذي هو منه ^(١) .

[] انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ
الحدثُ من الإسكندرانيين ؟ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءُ غير
المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذات الجهة []

٨

في تأليف القياسات

< القياسات ذات الجهة – الأقيسة ذات المقدمتين الاضطراريتين >

٣٠

ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضًا –
وذلك أن أشياءً كثيرةً موجودةٌ غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياءٌ
أخرى ليست بمقدرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون –
فتبيَّنَ أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدمات مختلفة ، وليس
حدودها واحدةٌ ، ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية
[٧٤ ب] ، والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

٣٥

(١) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى
وبخطه في هذا الموضع ما هذِه حكايته : استتممت قراءة هذه ثلاثة الأشكال يوم السبت
لأربع ليالٍ بقين من شهر ربیع الأول سنة سبع عشرة وتلثاً . والحمد لله ولی العدل وواهب العقل
کا هو أهله ومستحقه بياناً ملخصه على جميع خلقه » .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة، لأنها يجدها واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرارية . والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون . والفرق بينهما أن في الاضطرارية يُزاد اسمُ الاضطرار على الحدود . وأما المطلقة فإنها ^(١) تقال من غير زيادة شيء . ^(٢)

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدُّ فيما المعقول على الكل ولا على شيء ، وفي سائر أنحاء الأشكال تتبين بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبينه فيما نتيجة القياس المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبين نتيجة القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الم موضوع في المقدمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حد لا يكون المحمول مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه ، لأنه يكون اضطرارياً على هذه المقدمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فرض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

(١) ص : قياس .

(٢) تحتماً : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي المأمور : بخط أبي بكر رحمه الله .

(٤) فوقها : بهذه .

تأليف الوجودي والاضطرارى في الشكل الأول^(١)

وقد يعرض أن تكون النتيجة أحياناً اضطرارية إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية، غير أنه ليس أيهما إنفق أن يكون كذلك، بل الكبرى، كالقول بأن \exists باضطرار في كل B ، أو ليس في شيء منها، وبـ \forall كل A ، فإذا \exists المقدمات هكذا، تكون \exists باضطرار في كل A ، أو ليس في [١٧٥]^(٢) شيء منها. فلأن \exists باضطرار في كل B أو ليس في شيء منه، و \forall واحد من B — هو \exists أن \exists باضطرار تقال على A أولاً تقال. فإن لم تكن مقدمة \exists B اضطرارية، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية. لأنه إن كانت هكذا، يعرض أن تكون \exists في بعض B بالضرورة، ويبيّن ذلك في الشكل الأول والثالث. وذلك كذب، لأنه قد يجوز أن يكون B من الأشياء التي يمكن ألا تكون \exists في شيء منها. وأيضاً هو \exists من الحدود أن النتيجة ليست باضطرارية، مثل أنه إن كان \exists متحركاً وبـ \exists حياً و \exists إنساناً — فإن [كان]^(٣) الإنسان هو حي بالضرورة، والحي متحرك لا بالضرورة، وليس الإنسان متحركاً بالضرورة.

(١) الوجودي = التقريري.
 (٢) موجودة بالهامش.
 (٣) ضيقها : فيه (شيء منها).
 (٤) فوقها : فيه.
 (٥) في الهامش : « الفاضل يحيى قال : أظنه : كل إنسان ».
 (٦) ص : حبا.

وكذلك يُعرض إن كانت مقدمة آب سالبة، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدم .

وأما في المقايس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية :

- ٣٠ واجبَةً كانت الكلية أو سالبة . — فلتكن أولاً الكلية اضطرارية بأن تكون آ في كل بـ باضطرار ، و بـ في بعض حـ مطلقاً . فإذاً آ بالضرورة في بعض حـ ، لأن حـ موضوعة لـ بـ ، و آ هي في كل بـ باضطرار .
- ٤٠ وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن
- ٥٠ كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطراريةً — محالٌ ؛ كما أنه ولا في المقايس الكلية،
- ٦٠ وكذلك في المقايس السالبة . وأما الحدود : فتحرك وحـ وأيضاً .

١٠

< أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

- [٧٥ بـ] فاما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية . وإن كانت الواجبة اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً السالبة اضطراريةً . ول يكن كون آ في كل

(١) فوقها : فهي متحرك .

شيء من بـ غير ممكن ، وليكن أيضاً في كل حـ مطلقاً—فلائن السالبة ترجع ، فإن بـ غير ممكنة أن تكون في شيء من أـ . وأـ هي في كل حـ ، فإذاً بـ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـ ، لأن حـ موضوعة أـ . وكذلك يعرض إن صيغة مقدمة حـ سالبة ، لأنه إن لم تكن أـ في شيء من حـ فإنه لا يمكن أن تكون حـ في شيء من أـ . وأما أـ فهى كل بـ . فإذاً ليس يمكن أن تكون حـ في شيء من بـ ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول . فإذاً ولا بـ يمكن أن تكون في شيء من حـ ، لأن السالبة ترجع . فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية ، فليس النتيجة اضطرارية .

٢٠ فليكن أـ في كل بـ بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من حـ ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول ، وقد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذاً ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . على أنه إن وضع أنها اضطرارية يعرض أحـ بالضرورة أن لا تكون في بعض أـ ، لأنه إن كانت بـ بالضرورة ليست في شيء من حـ ، فالحـ بالضرورة ليست في شيء من بـ ، وبـ هي في بعض أـ بالضرورة إذ كانت أـ هي في كل بـ بالضرورة . فإذاً حـ بالضرورة ليس هي في بعض أـ . وليكن ليس بممتنع أن تكون أـ من الأشياء التي يمكن أن تكون حـ في كلها ؛ وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها تحدث عن المقدمات

(١) فوقها : نجـ .

باضطرار . فلتكن A حيًا ، وبـ إنساناً وـ B أبيض ؛ ول يكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات A بـ H ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ؟ فإذا ذن : الإنسان ليس في شيء من [١٧٦] الأبيض ؟ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس ^(١) مadam الحي في شيء من الأبيض . فإذا إذا ^(٢) نظمت هذه المقدمات صارت النتيجةُ اضطرارية . فاما وحدها ، فلا .

وعلى هذا المثال تكون نتيجةُ المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمات السالبة كافية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كافية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن أولاً السالبة كافية واضطرارية ، وذلك أن تكون A باضطرار ليس في شيء من B ، وفي بعض H . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون B في شيء من A و A في بعض H . فإذا ذن B بالضرورة ليس في بعض H . وأيضاً : لتكن الواجبة كافية واضطرارية ، ولتكن المقدمة A بـ B الواجبة ، فإن كانت A في كل B بالضرورة ، وأـ B ليس في بعض H ، فيـ

(١) ت : يعني قوله : ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، قوله : إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، إلى أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدمات هذا التأليف . فاما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٢) ف : على الاطلاق .

أن $\neg p$ ليس في بعض $\neg q$ ، لكن ليس باضطرار ^(١) . والحدود التي بها يتبع
ذلك هي التي بها يبيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً
إذا كانت السالبة اضطرارية ^و وجزئية النتيجة اضطرارية ^و . وبيان ذلك من
الحدود التي تقدمت .

١٥

١١

> أقيسة الشكل الثالث

التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية <

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كلية واجبة، فإنها إذا كانت

^(٢) اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة،

وكانَت السالبة اضطرارية ^و، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت

^(٣) الواجبة اضطرارية ^و، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً كلتا المقدمتين

واجبيتين ، وذلك لأن تكون $\neg A \wedge \neg B$ في كل $\neg q$ ، ولتكن مقدمة $\neg q$

اضطرارية ^و، فلأن $\neg B$ في كل $\neg q$ ، فإن $\neg q$ في بعض B من أجل أن الكلية

الواجبة ترجع جزئية ^واجبة . فإذا ، إن كان $\neg A$ في كل $\neg q$ بالضرورة ، و $\neg q$

(١) فوقها : بضرورة .

(٢) ت : أى إن كانت إحداها ضرورة : أيهما كانت ، وهى تكون الكبرى على ما أى
به من مثاها .

(٣) ص : كل .

(٤) ت : إذا كان إحدى المقدمتين ضروريًا (ص : ضروري) — عكس أسطو غير
الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

فـ بـ عـ بـ ، كـ أـ بـ الـ ضـ روـ رـةـ فـ بـ عـ بـ لـ أـ نـ بـ مـ وـ سـوـ عـ لـ حـ وـ يـ كـ وـنـ
 ٢٠ [٧٦] الشـ كـ لـ الـ أـ لـ وـلـ . كـ ذـ لـ يـ تـ بـ إـنـ كـ اـ نـ مـ قـ دـ مـةـ بـ حـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ،
 لـ أـ نـ مـ قـ دـ مـةـ حـ اـ تـ رـ جـ جـ زـ يـةـ وـ تـ صـ . حـ فـ بـ عـ بـ اـ وـ بـ فـ كـ لـ حـ
 بـ الـ ضـ روـ رـةـ . فـ إـذـ نـ بـ فـ بـ عـ بـ اـ بـ الـ ضـ روـ رـةـ . وـ لـ تـ كـ اـنـ أـ يـ صـاـ مـ قـ دـ مـةـ اـ حـ
 سـالـ بـ ، وـ مـ قـ دـ مـةـ بـ حـ وـاجـ بـةـ ، وـ لـ تـ كـ اـنـ السـالـ بـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ، فـ لـ اـ نـ حـ تـ رـ جـ
 ٣٥ عـلـىـ بـعـضـ بـ وـ اـ بـ الـ ضـ روـ رـةـ لـ يـسـ فـ شـىـءـ مـنـ حـ ، فـ إـذـ نـ اـ بـ الـ ضـ روـ رـةـ لـ يـسـ
 فـ بـعـضـ بـ ، لـ أـ نـ بـ مـ قـ دـ مـةـ لـ حـ . إـنـ كـ اـنـ الـ اوـاجـ بـهـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ، فـ اـ يـسـتـ
 نـتـيـجـهـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ . فـ لـ تـ كـ اـنـ مـ قـ دـ مـةـ بـ حـ وـاجـ بـهـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ، وـ مـ قـ دـ مـةـ
 اـ حـ سـالـ بـ وـغـرـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ، فـ لـ اـ نـ الـ اوـاجـ بـهـ تـ رـ جـ جـ زـ يـةـ تـ كـ وـنـ حـ فـ بـعـضـ
 ٤٠ بـ بـالـ ضـ روـ رـةـ . إـنـ كـ اـنـ اـ لـ يـسـ فـ شـىـءـ مـنـ حـ ، وـ حـ فـ بـعـضـ بـ
 بـالـ ضـ روـ رـةـ ، فـإـنـ اـ لـ يـسـ فـ بـعـضـ بـ ، وـ لـ تـ كـ اـنـ لـ يـسـ بـالـ ضـ روـ رـةـ ، لـأـ نـهـ
 ٥١ قـدـ تـ بـيـنـ فـ الشـ كـ لـ الـ أـ لـ وـلـ . إـذـاـ لمـ تـ كـ اـنـ المـ قـ دـ مـةـ السـالـ بـهـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ ، فـإـنـ
 النـتـيـجـهـ لـاـ تـ كـ وـنـ اـ ضـ طـ رـ اـ يـةـ .

(١) وأـيـضاـ قـدـ يـتـيـنـ ذـلـكـ مـنـ الـ حدـودـ . فـ لـ تـ كـ اـ خـيرـاـ وـ بـ حـيـاـ وـ حـ فـرـسـاـ .
 فـانـخـيـرـ لـيـسـ فـ شـىـءـ مـنـ الفـرـسـ ، وـالـحـيـ فـ كـلـ فـرـسـ بـالـ ضـ روـ رـةـ ، وـلـكـنـ
 لـيـسـ بـالـ ضـ روـ رـةـ : بـعـضـ الـحـيـ لـيـسـ خـيرـاـ — إـنـ كـانـ مـمـكـاـ أـنـ يـكـونـ كـلـ حـيـ
 خـيرـاـ . فـإـنـ لـمـ يـكـنـ ذـلـكـ مـمـكـاـ أـنـ يـكـونـ كـلـ حـيـ خـيرـاـ ، فـلـيـصـيـرـ الـحدـ إـمـاـ نـائـماـ
 وـإـمـاـ مـسـيـقـظـاـ ، لـأـنـ كـلـ حـيـ قـابـلـ لـهـذـينـ .

(١) تـحـتـها : تـبـيـنـ .

- فقد باـن إذن أنه إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية
 فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين^(١) ، فإنه إن كانت
 الكلية اضطرارـية فالنتيـجة اضـطـرـارـية . وبرهـان ذـلـك هو بـرهـان ما تـقـدـم ،
 لأنـ الـجزـئـيةـ المـوـجـبـةـ تـرـجـعـ . فإذاـ كانـ بـ فـ كـلـ حـ بالـضـرـورـةـ ، وـ أـ
 مـوـضـوـعـ لـ حـ ، فإذاـ بـ فـ بـعـضـ أـ بـالـضـرـورـةـ . وـ بـالـرجـوعـ تـكـونـ أـ
 فـ بـعـضـ بـ بـالـضـرـورـةـ . وكـذـلـكـ إـنـ كـانـتـ مـقـدـمـةـ حـ كـلـيةـ وـ اـضـطـرـارـيةـ ،
 [١٧٧] لأنـ بـ مـوـضـوـعـ لـ حـ . فإنـ كـانـتـ الـجزـئـيةـ اـضـطـرـارـيةـ ،
 فـليـسـ النـتـيـجـةـ اـضـطـرـارـيةـ . فـلتـكـنـ مـقـدـمـةـ بـ حـ جـزـئـيةـ وـ اـضـطـرـارـيةـ ،
 ولـتـكـنـ أـ فـ كـلـ حـ لـاـ بـالـضـرـورـةـ . فإذاـ رـجـعـتـ مـقـدـمـةـ بـ حـ يـكـونـ
 الشـكـلـ الـأـوـلـ وـتـكـونـ مـقـدـمـةـ الـكـلـيـةـ فـيـهـ لـاـ اـضـطـرـارـيةـ ، وـ الـجزـئـيةـ
 اـضـطـرـارـيةـ . وقدـ تـبـيـنـ أـنـهـ إـذـ كـانـتـ مـقـدـمـاتـ فـيـ الشـكـلـ تـكـونـ النـتـيـجـةـ
 لـاـ تـكـونـ النـتـيـجـةـ اـضـطـرـارـيةـ . فإذاـ : ولاـ فـ هـذـاـ الشـكـلـ تـكـونـ النـتـيـجـةـ
 اـضـطـرـارـيةـ . وـذـلـكـ يـتـبـيـنـ مـنـ الـحـدـودـ : فـليـكـنـ أـ مـسـتـيقـظـاـ وـ بـ ذـاـ رـجـلـينـ
 وـ حـ حـيـاـ – فـ بـ بـالـضـرـورـةـ فـ بـعـضـ حـ وـ أـ فـ كـلـ حـ ، وـلـيـسـ أـ فـ بـ
 بـالـضـرـورـةـ ، لأنـهـ لـيـسـ بـالـضـرـورـةـ بـعـضـ ذـيـ الرـجـلـيـنـ مـسـتـيقـظـاـ . وـذـلـكـ
 يـتـبـيـنـ مـنـ هـذـهـ الـحـدـودـ أـنـ إـنـ كـانـتـ مـقـدـمـةـ حـ جـزـئـيةـ وـ اـضـطـرـارـيةـ ،
 فـليـسـ النـتـيـجـةـ اـضـطـرـارـيةـ . فإنـ كـانـتـ إـحـدـىـ الـمـقـدـمـتـيـنـ وـاجـبـةـ ، وـالـأـخـرىـ
 سـالـبـةـ ، وـكـانـتـ الـكـلـيـةـ سـالـبـةـ وـ اـضـطـرـارـيةـ فـالـنـتـيـجـةـ اـضـطـرـارـيةـ ، لأنـهـ إـنـ
 كـانـتـ أـ لـيـسـ يـمـكـنـ أـنـ تـكـونـ فـشـيـعـةـ مـنـ حـ وـ بـ هـمـاـ فـ بـعـضـ حـ فإنـ أـ
 (١) فـوقـهاـ : وـاجـبـتـيـنـ . (٢) فـوقـهاـ : الـوـاجـبـةـ .

بالضرورة ليس في بعض بـ . فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرارية هي : يقطن وحـي إنسان ؛ والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هي : يقطن وحـي وأبيض ، لأن الحـي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، وليس بالضرورة اليقطان ليس في بعض الحـي . فإذا كانت الجـزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحـدود مثل : ذـي الرـجلين والمـتحرك والـحي . ولـيـكـنـ الحـدـ الأـوـسـطـ ذـاـ الرـجـلـينـ .

١٢

< مقارنة بين الأقيسة الجملية وبين الأقيسة

ذات الجهة الاـضـطـرـارـيـةـ >

(٤) (٣) (٢)

فـهـوـ بـيـنـ أـنـ لـاـ يـكـونـ قـيـاسـ يـنـتـجـ القـوـلـ المـطـلـقـ [٧٧ بـ] مـنـ غـيرـ أـنـ تـكـونـ كـلـاـنـاـ المـقـدـمـتـيـنـ مـطـلـقـتـيـنـ . فـإـنـ القـوـلـ الـاضـطـرـارـيـ قدـ يـنـتـجـهـ قـيـاسـ

(١) فوقها بـقـلـ أـخـرـ : الحـيوـانـ . (٢) تـ : قال الفاضل يـحيـيـ : وـجـدـتـ فـيـ نـقـلـ قـدـيمـ هـذـاـ المـوـضـعـ عـلـىـ هـذـهـ السـكـاكـيـةـ : " فـقـدـ ظـهـرـ أـنـ النـتـيـجـةـ لـاـ تـكـونـ وـجـوـدـيـةـ لـاـ مـحـالـةـ إـذـاـ لـمـ تـكـنـ كـلـاـنـاـ المـقـدـمـتـيـنـ مـوـجـوـدـيـنـ . فـأـمـاـ المـضـطـرـارـ فـقـدـ تـكـونـ " .

وـقـلـ آخـرـ : " فـظـاهـرـ إـذـنـ أـنـ قـيـاسـ الـمـوـجـوـدـ لـيـسـ بـمـوـجـوـدـ إـنـ لـمـ تـكـنـ كـلـاـنـاـ المـقـدـمـتـيـنـ بـالـثـلـاثـةـ الـحـدـودـ بـمـاـ هـوـ بـمـوـجـوـدـ " .

(٣) تـ : وـأـيـضاـ فـظـاهـرـ إـذـنـ أـنـ مـاـ لـوـجـوـدـ فـلـيـسـ يـوـجـدـ قـيـاسـ إـنـ لـمـ تـكـنـ الـثـلـاثـةـ الـحـدـودـ كـلـاـنـاـ المـقـدـمـتـيـنـ (صـ : كـلـيـ) .

(٤) تـ : يـعـنـيـ أـنـ لـاـ يـكـونـ قـيـاسـ يـنـتـجـ نـتـيـجـةـ مـوـجـةـ إـلاـ أـنـ تـكـنـ المـقـدـمـتـانـ كـلـاـنـاـ مـوـجـيـتـيـنـ .

١٠ توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق: واجبة^(١)

١٠ كانت المقايس^(٢) أو سالبة، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة —

أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة مطلقة؛ وإن كانت اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذاً هو ^{بَيْنَ} أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق ، وما الفصل بينهما .

١٣

في الممکن

١٥ فلتتكلم الآن على الممکن متى يكون^(٤) عليه قیاس ، وكيف ، وبماذا .

٢٠ فأقول : إن الممکن هو الذي ليس باضطراري؛ ومتى وضع أنه موجود لم يعرض من ذلك مجال ، لأن الاضطراري إنما سبب الممکنا باشتراك الاسم . فاما أن يكون هذا الذي حددهنا هو الممکن فإنه ^{بَيْنَ} من القضايا الموجبة والسايبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومجال أن يكون ،

(١) ت : يعني في هذا الموضع بقوله : "المطلق" ، الموجب ؛ وإنما هذا القول خبره بالأشكال الثلاثة .

(٢) ص : كلى .

(٣) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أولًا الممکن .

(٤) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممکن كونها أولى من لا كونها .

(٥) ت : يعني : بأى ترتيب .

(٦) ت : يعني : بأى شرائط .

واضطرارى ألا يكون—إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه
صادقاً على بعض . فإذان والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ،
و ليس بمحالٍ أن يكون ، ولا اضطرارى أن لا يكون—إما أن يدل على معنى
واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء
إما أن تصدق عليه الموجبة^(١) وإما السالبة . فإذان الممكن غير اضطرارى ؟
وما هو غير اضطرارى فإنه ممكن .

٣٠ وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، لست
أعني : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً وجعت
[٧٨] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه يمكن أن يكون على القول بأنه ممكن
ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع
على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله .
والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن
ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن
غير اضطرارى ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون—فَبَيْنَ إِذْنِ أَنْ كَانَ
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَلَا فِي بَـ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَلَا يَكُونُ فِيهِ . وَإِنْ أَمْكِنَ أَنْ يَكُونَ
فِي كُلِّهِ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِّنْهُ . وَكَذَلِكَ يُعَرِّضُ فِي الْقَضَايَا الْجُزِئِيةِ
الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي

(١) فوقها : فإذا .

(٢) فوقها : يمكن .

٣٢ واجبة غير سالبة ، لأن قول القائل : « يمكن » ، يُصِيرَ القضية موجبةً على نحو ما يُصِيرُها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً .^(١)

إذا قد حددت هذه الأشياء ، فإننا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضررين :

الضرب الواحد : ما كان على الأكثروغير ثابت الا ضطرار ، مثل أن يتسبّب الإنسان أو يُتَبَّعُ أو ينْقُضُ — وفي الجملة ما كان مطبوعاً أن يكون ، لأن ذلك ليس ب دائم الا ضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باقي أبداً . فاما والانسان موجود ، فإن الشيء المطبوّع فيه إما أن يكون اضطرارياً ، وإما أن يكون على الأكثـر . والضرب الآخر هو غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثل ذلك : أن يمشي الحيوان ؟ أو : إذا مشى حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدّها .^(٢)

فكل واحد من صنفي الممكن قد ينعكس على المقدّمات المتناقضة .

غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الا ضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يتسبّب الإنسان . فاما غير المحدود فينعكس على الممكن^(٣)

(١) رابع قبل فصل ٣٢٥ ص ٢١ (ص ١١٢ س ١١) في هذا الكتاب . (٢) ص : أول .

(٣) فوقها : طبيعياً . (٤) فوقها : الطبيعي . (٥) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب علـى ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية بهذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيها وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدى وإنما نقله <> <> أعزه الله من نسخه ^(*) السريانى ^(*) وعارضت <> القلم ^(*) السريانى فوجدته فيه ، فينبغي أن يقرأ ولا يسقط .

(*) تمزيق في الورق .

الذى ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهانى ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة^(١) ،

وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص عن مثل هذا الممكن .

وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يعمد < إلى > طلبه .

وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس

من المقدمات الممكنة ؟ وما هو . فلا نقول أنه يمكن الشيء في الشيء —

قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً

أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ يمكن أن تكون مقوله على ب يدل على أحد

هذين : إما أن أ مقوله على ب ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو

بين أن قول القائل إن أ يمكن أن تكون في كل ب يكون على ضررين .

فلننقل أولاً — إن كان ب ممكناً في ح و أ ممكن في ب — أي قياس يكون^(٢) ؟

وما هو ؟ فإنه إذا أخذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت ب

موجودة في ح و أ ممكنة في ب تكون المقدمة الواحدة مطلقة والأخرى

ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشابهة مثل ما فعل في المقياس

الأخر .

(١) ت : يزيد الكلام والا < فحص > في الصناعات المهيأة وغير صناعة المطلق ، لأن المطلق يفحص فيه عن المكن المطلق .

(٢) تحتها : كان .

١٤

تأليف المكن في الشكل الأول

فإذا كانت \neg ممكناً في كل B ، وبـ \neg ممكناً في كل H يُكون قياساً
 تماماً أن \neg ممكناً في كل H . وذلك ^{بين}^(١) من حد المكن ، لأنه على نحو
 ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [١٧٩] . — وكذلك إن
 كانت \neg لا يمكن أن تكون ^(٢) في شيء من B ، وبـ \neg ممكناً في كل H ، فإن
 \neg يمكن ألا تكون في شيء من H ، لأنه \neg تكون \neg غير ممكناً فيها بـ فيه
 ممكناً هو أن تُنفي \neg عن جميع ما هو بإمكان موضوع B .

فإن كانت \neg ممكناً في كل B ، وبـ \neg ممكناً ألا تكون في شيء من H ،
 فإنه ولا قياس واحداً يكون من هذه المقدمات المأخذة . وأما إذا رجعت
 في الإمكان مقدمة B H ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت B ممكناً
 ألا تكون في شيء من H ، فإنه يمكن أن تكون في كل H . وذلك قد
 قيل فيما تقدم . فإذا إذا كانت B في كل H ، وأـ B في كل B يكون ذلك
 القياس الأول^(٣) . وكذلك إن كانت المقدمة سالبيتين ممكنتين ، أعني أنه
 إن كانت \neg ممكناً ألا تكون في شيء من B ، وبـ \neg ممكناً ألا تكون في شيء
 من H ، لأن بهذه المقدمات المأخذة ولا قياس واحداً يكون . فإذا رجعت

(١) فوقها بالأمر : يمكن ألا يكون . (٢) ص : واحد .

(٣) فوقها بالأمر : مثل . (٤) ص : واحد .

المقدمات يكون القياس . فهو يَبَيِّنُ أَنَّهُ إِذَا وُضِعَتْ المقدمةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عِنْدَ الْأَطْرَفِ
 الأَصْغَرِ سَالِبَةً أَوْ كَلَّا المقدمتين : <فـ> إِمَّا أَلَا يَكُونُ قِيَاسٌ ، وَإِمَّا أَنْ
 يَكُونَ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ تَامٍ ، لِأَنَّهُ إِنْمَا تَجُبُ النَّتْيَاجَةُ عِنْدَ الرَّجُوعِ ٢٠

فَإِنْ أَخِذَتْ إِحْدَى المــقدمتين كَلِيَّةً وَالْأُخْرَى جَزِئَةً ، وَكَانَتِ الْكَلِيَّةُ
 عِنْدَ الْأَطْرَفِ الْأَكْبَرِ ، يَكُونُ قِيَاسٌ تَامٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ أَمْمَكَنَةُ فِي كُلِّ بـ ،
 وَبـ مَمْكِنَةُ فِي بَعْضِ بـ ، فَإِنْ أَمْمَكَنَةُ فِي بَعْضِ بـ . وَذَلِكَ بَيْنُ أَيْضًا مِنْ
 حَدِّ الْمَمْكِنَةِ . وَأَيْضًا إِنْ أَمْمَكَنَ أَلَا تَكُونَ أَفـ فِي شَيْءٍ مِنْ بـ ، وَأَمْمَكَنُ أَنْ
 تَكُونَ بـ فِي بَعْضِ بـ ، فَإِنَّهُ ضَرُورَةً [٧٩ بـ] يَكُونُ أَلَا تَكُونَ أَفـ فِي بَعْضِ
 بـ . وَالبرهان عَلَى ذَلِكَ هُوَ الْبَرَهَانُ عَلَى مَا تَقْدِيمُ . فَإِنْ أَخِذَتْ المــقدمةُ
 الْجَزِئَيَّةُ سَالِبَةً وَالْكَلِيَّةُ مَوْجِيَّةً ، وَكَانَ وَضُعُّ الْحَدُودُ عَلَى نَحْوِ مَا تَقْدِيمُ ، كَمِثْلُ
 أَنْ أَمْمَكَنَةُ فِي كُلِّ بـ ، وَبـ يَكُونُ أَلَا تَكُونُ فِي بَعْضِ بـ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ
 قِيَاسٌ مِنْ هَذِهِ المقدماتِ الْمُأْخوذَةِ . فَأَمَّا إِذَا رَجَعَتْ المــقدمةُ الْجَزِئَيَّةُ
 وَوُضِعَتْ بـ مَمْكِنَةً فِي بَعْضِ بـ ، <فَإِنَّهُ> تَكُونُ النَّتْيَاجَةُ بَعْيِنَهَا الَّتِي كَانَتْ
 آنَفًا مِثْلُ مَا كَانَتْ تَكُونُ فِيهَا تَقْدِيمًا . ٣٥

فَإِنْ كَانَتِ المــقدمةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عِنْدَ الْأَطْرَفِ الْأَكْبَرِ جَزِئَةً وَالْمُتَقَدِّمَةُ عِنْدَ الْأَطْرَفِ
 الْأَصْغَرِ كَلِيَّةً : وَاجْبَيْنِ كَانَتَا أَوْ سَالِبَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ ،

(١) ص : كلي .

(٢) ت : فِي السَّرِيَافِيِّ : إِمَّا أَلَا يَكُونُ قِيَاسٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ تَامًّا . وَذَلِكَ
 أَنَّ الْفَرْدَوْرِيِّ إِنْمَا يَكُونُ مِنْ الرَّجُوعِ الْأَضْطَرَارِيِّ .

أو كانتا جزئيتين أو مُرْسَلَتَيْن ، فإنه لا يكون قياسُ الْبَيْتَةَ ، لأنَّه ليس شَيْءٌ يَمْنَعُ أَنْ تَفَضُّلَ بَعْدَ عَلَى أَوْ تَقَالُ عَلَى أَكْثَرِ مَا تَقَالُ عَلَيْهِ أَوْ . فَلِكُنْ مَا بَهْ^(١) ٤٠
 تَفَضُّلُ بَعْدَ عَلَى أَوْ <هُوَ> حَدَّ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُمْكِنَةٍ فِي كُلِّ حَدَّ ، وَلَا بِمُمْكِنَةٍ^(٢) ٢٣
 أَنْ لَا تَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا مُمْكِنَةٍ أَنْ تَكُونَ فِي بَعْضِهِ ، أَوْ لَا تَكُونَ —
 إِذْ كَانَتِ الْمُقَدَّمَاتِ الْمُمْكِنَةُ تَرْجِعُ وَكَانَتْ بَعْدَ مُمْكِنَةً أَنْ تَكُونَ فِي أَكْثَرِ مَا
 يَعْكِنُ فِيهِ أَوْ . وَأَيْضًا هُوَ بَيْنَ مِنَ الْحَدَّوْدَهُ أَنْهُ إِذَا كَانَتِ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا
 يَكُونُ الْحَدَّ الْأَوْلَى أَحْيَا نَا غَيْرَ مُمْكِنٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْآخِيرِ ، وَيَكُونُ أَحْيَا نَا فِي كُلِّهِ
 بِالاضطْرَارِ . فَالْحَدَّوْدَهُ الَّتِي تَعْمَلُ هَذِهِ كُلُّهَا أَمَّا لِمَا هُوَ بِالاضطْرَارِ : فِي ، وَأَيْضًا ،
 وَإِنْسَانٌ ؛ وَأَمَّا لِمَا لَا يَعْكِنُ أَنْ يَكُونُ : فِي ، وَأَيْضًا ، وَنُوبَ . فَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ
 إِذَا كَانَتِ الْحَدَّوْدَهُ هَكَذَا ، لَا يَكُونُ قياسُ الْبَيْتَةَ ، لَأَنَّ كُلَّ قياسٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ^(٣)
 لِمَا هُوَ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوجَدًا لِمَا هُوَ بِالاضطْرَارِ ، وَإِمَّا لِمَا هُوَ مُمْكِنٌ . ١٠
 فَهُوَ بَيْنَ أَنْهُ لَيْسَ يَكُونُ عَنِ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ قياسٌ لِمَا هُوَ مُمْكِنٌ وَلَا لِمَا هُوَ
 بِالاضطْرَارِ ، لَأَنَّ الْقِيَاسَ الْوَاجِبَ يُبَطِّلُ الْقِيَاسَ السَّالِبَ ، وَالسَّالِبَ يُبَطِّلُ
 الْوَاجِبَ ، فَقَدْ بَقَى [١٨٠] أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ عَنْهَا لِمَا هُوَ مُمْكِنٌ ، وَذَلِكَ^(٤) ١٥
 أَيْضًا محالٌ ، لَأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْحَدَّوْدَهُ هَكَذَا ، فَإِنَّ الْأَطْرَفَ الْأَوْلَى
 أَحْيَا نَا يَكُونُ بِالاضطْرَارِ فِي كُلِّ الْآخِيرِ ، وَيَكُونُ أَحْيَا نَا غَيْرَ مُمْكِنٍ فِي شَيْءٍ
 مِنْهُ . فَإِذَا لَيْسَ يَكُونُ قياسٌ لِمَا هُوَ مُمْكِنٌ ، لَأَنَّ الاضطْرَارِيَّ لَيْسَ هُوَ مُمْكِنًا .

(١) المرسلة هي مهملة السور، وشأنها عند أرسسطو شأن الجرعة.

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ص : يتلو) ذلك من

(٣) فوقها : الآخر .

وهو يَبْيَنُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَدْوُدُ كُلِّيًّا فِي الْمُقَدَّمَاتِ الْمُمْكِنَةِ، أَبْدًا يَكُونُ
 ٢٠ قِيَاسُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ : مُوجَبًا كَانَتْ أَوْ سَالِبَةٍ . غَيْرَ أَنَّ الْقِيَاسَ
 يَكُونُ عَنِ الْمُقَدَّمَاتِ الْمُوجَبَةِ تَامًا، وَعَنِ السَّالِبَةِ غَيْرَ تَامًا . وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذُ
 (١) الْمُمْكِنُ فِي غَيْرِ الاضطِرَارِيَّاتِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا حَدَّدْنَا : لِأَنَّهُ قَدْ
 (٢) يُغْفَلُ ذَلِكَ أَحيَانًا .

١٥

تألِيفُ الْمُمْكِنِ وَالْوَجُودِيِّ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ

فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ مَطْلَقَةً وَالْأُخْرَى مُمْكِنَةً، وَكَانَ الْمُمْكِنَةُ
 ٢٥ عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ تَكُونُ الْقِيَاسَاتُ كُلُّهَا تَامَةً وَتَكُونُ النَّتِيْجَةُ مُمْكِنَةً عَلَى
 نَحْوِ مَا حَدَّدْنَا الْمُمْكِنَ . فَإِذَا كَانَتِ الْمُقَدَّمَةُ الَّتِي عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَصْغَرِ مُمْكِنَةً،
 تَكُونُ الْمُقَايِيسُ كُلُّهَا غَيْرَ تَامَةً وَتَكُونُ نَتِيْجَةُ الْمُقَايِيسِ السَّالِبَةُ لَيْسَ عَلَى نَحْوِ
 ٣٠ مَا حَدَّدْنَا الْمُمْكِنَ، وَلَكِنْ تَكُونُ النَّتِيْجَةُ أَنَّ الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِّنْ
 الْأَصْغَرِ بِالضَّرُورَةِ أَوْ لَيْسَ فِي كُلِّهِ . لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْحَمْوُلُ بِالضَّرُورَةِ فِي شَيْءٍ
 مِّنْ الْمَوْضِعِ وَعَوْنَى أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كُلِّهِ، يَقُولُ إِنَّهُ يَكُونُ أَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِّنْهُ،
 وَيَكُونُ أَلَا يَكُونُ فِي كُلِّهِ . فَلَتَكُنْ أَمُمْكِنَةً فِي كُلِّ بَـ، وَلَتَكُنْ بَـ مُوجَبَةً
 ٤٥ فِي كُلِّ حَـ، فَلَاءِنْ حَـ مَوْضِعَةٌ لِبَـ وَأَمُمْكِنَةٌ فِي كُلِّ بَـ هُوَ يَبْيَنُ أَنَّ
 أَمُمْكِنَةً فِي كُلِّ حَـ، وَالْقِيَاسُ فِي ذَلِكَ تَامٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ مُقَدَّمَةً أَمُمْكِنَةً

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكنا المشتركة مع الضروري في الاسم ،

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ١٨٢٢ (ص ٩٦٤ ص ٩٦٩ هـ) .

بـ سالبة وكانت مقدمة بـ حـ موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة مطلقة فإن [٨٠ بـ] القياس يكون تاماً أنـ أـ يمكن ألا تكون في شيء من حـ . وهو بين ^{سـ} أنه إذا صـيـرـتـ المـقـدـمـةـ المـطـلـقـةـ عـنـدـ الـطـرـفـ الأـصـغـرـ تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن ^{نـبـيـنـ} أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَعَ الكلام إلى الحال . وفي ذلك ما ^{يُبـيـنـ} أن المقاييس غير تامة، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات الموجودة فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أـ موجودة، بالضرورة بـ موجودة .
 فـأـمـاـ <ـانـ> كانت أـ ممكـنةـ فإنـ بـ بالـضـرـورـةـ مـمـكـنةـ . فإذا كانت الحـدـودـ علىـ ماـ ذـكـرـتـ منـ النـظـامـ فـلـتـكـنـ أـ مـمـكـنةـ وـبـ غـيرـ مـمـكـنةـ . فإذا كانـ المـمـكـنـ فيـ وـقـتـ ماـ هوـ مـمـكـأـ يـجـوـزـ أـنـ يـكـونـ ، وـغـيرـ المـمـكـنـ فيـ وـقـتـ ماـ هوـ غـيرـ مـمـكـنةـ ، فـإـنـ لاـ يـجـوـزـ أـنـ يـكـونـ ، وـكـانـ أـ مـمـكـنةـ وـبـ فيـ تـلـكـ الـحـالـ غـيرـ مـمـكـنةـ ، فـإـنـ يـكـنـ أـنـ تـكـونـ أـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـكـونـ بـ . وإنـ أـمـكـنـ أـنـ تـكـونـ أـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـكـونـ بـ ، فـيـجـوـزـ أـنـ تـصـيـرـ أـ إـلـىـ الـوـجـودـ . لأنـ الشـيـءـ الـذـىـ كـانـ فيـ وـقـتـ ماـ ، كـانـ هوـ مـوـجـودـ . فيـنـبـيـنـ أـنـ يـؤـخـذـ المـمـكـنـ وـغـيرـ المـمـكـنـ لـيـسـ فـيـ الـكـوـنـ قـطـ ، لـكـنـ وـفـيـ الـحـقـيقـةـ وـالـوـجـودـ فـسـائـرـ أـنـحـاءـ ماـ يـقـالـ عـلـيـهـ

(١) فوقـهاـ : المـأـخـوذـةـ .

(٢) فوقـهاـ : إـذـاـ .

(٣) فوقـهاـ بـالـأـحـرـ كـشـحـ : أـىـ مـنـ أـنـ يـكـونـ الـتـبـعـ يـلـزـمـ التـابـعـ .

(٤) صـ : مـمـكـنـ . (٥) صـ : مـوـجـودـ .

الممكـن وغـير المـمكـن ، لأنـ جـيـع أـنـجـاهـا فـذـلـك وـاحـدـ . وـليـس يـنـبـغـي أنـ
 ١٥ يـفـهـمـ منـ قـولـنـا إـنـه إـذـا كـانـت آـمـوـجـودـةـ فإنـ بـ تـكـونـ مـوـجـودـةـ آـشـيـءـ
 وـاحـدـ ، وـآنـ هـذـا الشـيـءـ الـواـحـدـ يـوـجـبـ شـيـئـاـ آـخـرـ ، لـآـنـه لـيـس يـحـبـ شـيـءـ
 بالـضـرـورـةـ عـنـ وـجـودـ شـيـءـ آـحـدـ^(١)؛ وـلـكـنـ أـقـلـ مـاـ يـمـكـنـ عـنـ اـثـنـيـنـ ، مـثـلـ مـاـ إـذـا
 كـانـ الـمـقـدـمـاتـ عـلـىـ مـاـ قـيـلـتـ فـيـ الـقـيـاسـ ، لـآـنـه إـنـ كـانـتـ حـ مـقـولـةـ عـلـىـ ذـ
 ٢٠ وـ حـ مـقـولـةـ عـلـىـ نـ فـ حـ مـقـولـةـ عـلـىـ نـ بالـضـرـورـةـ . وـإـنـ كـانـتـا كـلـاـهـمـاـ مـمـكـتـيـنـ
 فإنـ النـتـيـجـةـ تـكـونـ مـمـكـنـةـ . وـإـنـ صـيـرـ أـحـدـ الـمـقـدـمـيـنـ [١٨١] آـ وـالـنـتـيـجـةـ بـ،
 فـانـه لـيـسـ فـقـطـ إـذـاـكـانـتـ آـاضـطـرـارـيـةـ تـكـونـ بـ اـضـطـرـارـيـةـ ، لـكـنـ وـإـذـاـ
 كـانـ آـمـمـكـنـةـ تـكـونـ بـ مـمـكـنـةـ .

٢٥ وـإـذـ قـدـ أـتـيـنـاـ عـلـىـ ذـلـكـ فـهـ وـبـيـنـ آـنـهـ إـذـاـ وـضـعـ كـذـبـ غـيرـ مـحـالـ فإنـ
 الشـيـءـ الـذـىـ يـعـرـضـ عـنـ الـمـوـضـوعـ يـكـونـ كـذـبـ غـيرـ مـحـالـ ، مـثـلـ مـاـ إـنـ كـانـ آـ
 كـذـبـ غـيرـ مـحـالـ ، وـبـوـجـودـ آـ تـوـجـدـ بـ فإنـ بـ أـيـضاـ كـذـبـ غـيرـ مـحـالـ . فـلـأـنـهـ
 ٣٠ قـدـ تـبـيـنـ آـنـهـ إـذـاـكـانـتـ آـمـوـجـودـةـ فـتـكـونـ بـ مـوـجـودـةـ ، وـإـذـاـكـانـتـ آـمـمـكـنـةـ
 تـكـونـ بـ مـمـكـنـةـ . وـمـوـضـوـعـنـاـ آـنـ آـمـمـكـنـةـ فـ بـ إـذـنـ مـمـكـنـةـ؛ لـآـنـهـ إـنـ كـانـ
 غـيرـ مـمـكـنـةـ يـكـونـ الشـيـءـ الـواـحـدـ مـمـكـنـاـ وـغـيرـ مـمـكـنـ .

فـإـذـ قـدـ حـدـدـتـ هـذـهـ الـأـشـيـاءـ:ـ لـتـكـنـ آـمـوـجـودـةـ فـ كـلـ بـ ، وـ بـ مـمـكـنـةـ
 ٤٥ فـ كـلـ حـ ، فـإـذـنـ بـالـضـرـورـةـ آـمـمـكـنـةـ فـ كـلـ حـ ، وـإـلاـ فـلـتـكـنـ آـغـيرـ مـمـكـنـةـ

(١) فـوقـهاـ:ـ وـاحـدـ .

(٢) فـوقـهاـ:ـ الـمـقـدـمـاتـ .

فِي كُلِّ حَ ، وَلِتَوْضُعُ بَ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَ ، وَذَلِكَ كَذَلِكَ — إِلَّا أَنَّهُ
غَيْرُ مُحَالٍ . فَإِنْ كَانَتْ أَ غَيْرَ مُمْكِنَةً فِي كُلِّ حَ وَبَ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَ ،
فَإِنْ أَ لَيْسَ مُمْكِنَةً فِي كُلِّ بَ . وَالْقِيَاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ .
وَلَكِنْ قَدْ كَانَ مُوضُوعًا أَنَّ أَ مُمْكِنَةً فِي كُلِّ بَ ، فَإِذَا بِالضُّرُورَةِ يُمْكِنُ أَنْ
تَكُونَ أَ فِي كُلِّ حَ ، لَأَنَّهُ لَمَّا وُضِعَ كَذِبٌ غَيْرُ مُحَالٍ عَرَضَ مِنْهُ مُحَالٌ .
وَقَدْ يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَنْتَجَ الْمُحَالُ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ إِذَا وُضِعَ أَنَّ بَ مُوجَودَةً
فِي كُلِّ حَ ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ بَ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَ وَأَ مُمْكِنَةً فِي كُلِّ بَ ،
فَإِنْ أَ مُمْكِنَةً فِي كُلِّ حَ . وَلَكِنْ قَدْ كَانَ مُوضُوعًا أَنَّ أَ لَيْسَ مُمْكِنَةً
فِي كُلِّ حَ ؛ وَيَنْبُغِي أَنْ تُؤْخَذَ الْمُقَدَّمَاتُ الْمُوجَودَةُ فِي الْكُلِّ فِي غَيْرِ زَمَانٍ
مُحَدُّودٍ ، مُثْلَ الْآَنِ ، أَوْ زَمَانٍ [٨١ بٌ] مَا يُشَارُ إِلَيْهِ ، وَلَكِنْ مُرْسَلٌ^(١) ، لَأَنَّ
بِمِثْلِ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ تُعَمَّلُ الْمَقَايِيسُ ، لَأَنَّهُ إِنْ أَخْدِيَتِ الْمُقَدَّمَاتُ مُوجَودَةً
فِي وَقْتٍ مُحَدُّودٍ لَا يَكُونُ قِيَاسٌ ، لَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءًا يَنْعَزُ أَنْ يَكُونَ إِنْسَانٌ
وَقَتًا مَا مُوجَودًا فِي كُلِّ مُتَحِرِّكٍ ، إِذَا لَمْ يَتَحِرِّكْ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَالْمُتَحِرِّكُ مُمْكِنٌ
فِي كُلِّ فَرْسٍ ، وَلَكِنِ الْإِنْسَانُ غَيْرُ مُمْكِنٌ فِي شَيْءٍ مِنْ الْفَرَسِ . وَأَيْضًا لَيْكَنْ
الْطَّرْفُ^(٢) الْأَوَّلُ حَيَا ، وَالْأَوْسَطُ مُتَحِرِّكًا ، وَالْأَخِيرُ إِنْسَانًا ، وَلَيْكَنِ الْمُقَدَّمَاتُ
هَذِهِ الْحَدُودُ مُثْلَ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ فَإِنِّي نَتْبَغِي تَكُونَ اضْطَرَارِيَّةً لَا مُمْكِنَةً ، لَأَنَّ

(١) مُرْسَلٌ = بِدُونِ تَحْدِيدٍ زَمَانِيٍّ .

(٢) فَوْقَهَا : يَعْنِي فِي زَمَانٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ .

الإنسان بالضرورة حَّ؟ فهو بَينَ أنه ينبغي أن يوجد الكل في زمان مرسل.
 فلتكن أيضًا الكلية السالبة أَبَ، ولتوخذ أَ غير موجودة في شيء من بَ،
 ولتكن بَ ممكنة في كل حَ، فإذاً أَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ،
 وإلا فلتكن غير ممكنة . ولتوضع بَ موجودة في كل حَ مثل ما فعلنا آنفًا.
 فإذاً أَ بالضرورة موجودة في بعض بَ . والقياس على ذلك في الشكل
 الثالث ، وذلك محال . فإذاً يمكن ألا يكون أَ في شيء من حَ ، لأنه لمَّا
 وضع كذبٌ غير محالٍ عَرض منه محالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو
 ما حَدَّدنا الممكن ، ولكن تكون أَ ليس بالضرورة في شيء من حَ ، لأن هذه
 تقىض المقدمة التي وضعت ، لأنه وضع أَ بالضرورة في بعض حَ ،
 والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى الحال يوجب أبداً تقىض المقدمة
 الموضوعة . وهو أيضاً بَينَ من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن أَ
 غرابة وبَ مفكراً و حَ إنساناً ، فـ أَ ليس في شيء من بَ ، لأنه ليس مفكراً
 واحد غرابةً . وأما بَ فممكنة في كل حَ لأن المفكري كل إنسان .
 ولكن أَ بالضرورة ليس في شيء من حَ . فليس إذن النتيجة ممكنةً ، ولا

(١) نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٢) ت : أى بالضرورة أن يكون في البعض يضع تقىض النتيجة .

(٣) ت : يريد بقوله مثل مافعل آنفًا ، أى نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذباً
 غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبين .

(٤) تحتها : تقىضة .

(٥) فوقها : التفكير .

أبداً اضطرارياً . وبيان ذلك أن يكون A متتحركاً وبـ \forall عالماً وـ \exists إنساناً ،
 فـ A ليس في شيء من B ، وبـ \exists ممكنة في كل \forall ، والنتيجة [١٨٢] ليست
 اضطرارياً ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنسان واحداً متتحركاً ، ولا بالضرورة :
 ٤٠ \exists إنسان \forall ما متتحرك . فهو بين أن النتيجة هي أن A ليست بالضرورة في شيء
 من \forall ، وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه . فإن صيغة السالبة
 عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون من هذه المقدمات قياس
 ألبتة . فإذا انعكست المقدمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقايس
 المتقدمة ، ولتكن A موجودة في كل B وبـ \exists ممكنة ألا تكون في شيء من
 \forall . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليس يعرض شيء بالضرورة . فإن
 ٥ انعكست مقدمة B وأخذت B ممكنة في كل \forall يكون قياساً مثل
 ما تقدم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . وكذلك يعرض
 ١٠ وإن كانت كالتا المقدمتين سالبيتين وكانت مقدمة A مطلقة ومقدمة B حـ
 ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء بـ اضطرار . فإذا
 ١٥ انعكست المقدمة الممكنة يكون قياساً . فلتؤخذ A غير موجودة في شيء
 من B ، وبـ \exists ممكنة ألا تكون في شيء من \forall ، فمن هذه ليس يكون
 شيء بـ اضطرار . فإن أخذت B ممكنة في كل \forall إذ كان حقاً وترك A مقدمة
 ٢٠ A على حالها ، يكون أيضاً القياس القياس الذي تقدم . فإن وضعت
 B غير موجودة في شيء \forall أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياساً

(١) ص : كانتا كلتا المقدمتين ...

أُلْبَتَةً : سالبةٌ كَانَتْ مَقْدَمَةً أَبَّاً أَوْ مَوْجِبَةً . والحدود الَّتِي تَوْجِبُ مَا هُوَ
بِالضَّرُورَةِ : أَبِيسْ وَحْيٌ وَثَلَاجٌ . وَأَمَّا مَا يَنْتَجُ مَا لَا يَعْكُنُ أَنْ يَكُونُ : فَأَبِيسْ
وَحْيٌ وَقِيرٌ . فَهُوَ بَيْنَ أَنْهُ إِذَا كَانَتْ الْحَدُودُ كُلْيَّةً ، وَكَانَتْ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ
مَطْلَقَةً وَالْأُخْرَى مُمْكِنَةً ، وَكَانَتْ [٨٢ بـ] الْمَقْدَمَةُ الَّتِي عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَصْغَرِ
مُمْكِنَةً ، يَكُونُ قِيَاسُ أَبِيداً . غَيْرَ أَنَّهُ أَحْيَا نَا تَكُونُ النَّتِيْجَةُ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ
الْمَأْخُوذَةِ ، وَأَحْيَا إِذَا انْكَسَتْ الْمَقْدَمَةُ . وَأَمَّا مَتَى يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
هَذِينَ ، وَلَأَيِّ عَلَةٍ ، فَقَدْ قَلَنَا . فَإِنْ أَخْدَتْ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ جَزِئَيْةً ،
وَالْأُخْرَى كُلِّيَّةً ، وَكَانَتْ الْمَقْدَمَةُ الَّتِي عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ مُمْكِنَةً : سالبةٌ كَانَتْ
أَوْ مَوْجِبَةً ، وَالْجَزِئَيْةُ مَوْجِبَةٌ مَطْلَقَةً ، يَكُونُ قِيَاسُ ثَامِّ عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ
يَكُونُ إِذَا كَانَتْ الْحَدُودُ كُلْيَّةً . وَالبرهانُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ كَالَّذِي تَقْدَمَ .

فَإِنْ صَبَرَتْ الْمَقْدَمَةُ عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ كُلِّيَّةً وَمَطْلَقَةً غَيْرَ مُمْكِنَةً ،
وَصَبَرَتْ الْمَقْدَمَةُ الَّتِي عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَصْغَرِ جَزِئَيْةً مُمْكِنَةً سالبةً ، كَانَتْ
الْمَقْدَمَاتُ أَوْ مَوْجِبَةً ، أَوْ وَاحِدَةٌ سالبةٌ وَالْأُخْرَى مَوْجِبَةً ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِالضَّرُورَةِ
قِيَاسُ غَيْرِ تَامَةٍ . إِلَّا أَنْ مِنْهَا مَا يَتَبَيَّنُ بِرُفعِ الْكَلَامِ إِلَى الْحَالِ ، وَمِنْهَا بِالْعَكَسِ
الْمُمْكِنِ ، كَمِثْلِ مَا فَعَلَ فِيهَا تَقْدَمٌ مِنَ الْمَقْايِيسِ . وَأَمَّا الْقِيَاسُ الَّذِي يَتَبَيَّنُ
بِالْعَكَسِ فَهُوَ إِذَا كَانَتْ الْمَقْدَمَةُ الَّتِي عِنْدَ الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ كُلِّيَّةً مَطْلَقَةً ،
وَكَانَتْ الْجَزِئَيْةُ سالبةٌ مُمْكِنَةً : مِثْلُ مَا إِنْ كَانَتْ أَمْ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ بَّ ، أَوْ غَيْرِهِ .

(١) فَوْهَاهَا : وَاجِبَةٌ . (٢) فَوْهَاهَا : تَنْتَجُ . (٣) تَحْتَاهَا : الْكُلِّيَّةُ .

(٤) كَذَا : «أَوْ» ، بَدْلًا مِنْ «إِما» ، وَلَعْلَهُ بِتَأْثِيرِ الْأَصْلِ الْمَرْجُومُ عَنْهُ .

موجودة في شيء منه ، وبـ ممكـنة ألا تكون في بعض حـ ، وارجـعت
مقدمة بـ حـ — في الإمكان يكون قياس . فـما إذا كانت مقدمة بـ حـ
جزئـية سـالـبة مـطـلـقة < فـ > ليس يكون قياس . والحدود التي تـنـتـجـ نـتـيـجـةـ
مـطـلـقةـ مـوجـبـةـ : أبيضـ وـحـىـ وـثـلـجـ . وأـماـ الـتـىـ تـنـتـجـ نـتـيـجـةـ مـطـلـقةـ سـالـبةـ
فـأـبـيـضـ وـحـىـ وـقـيرـ . وـيـنـبـغـىـ أـنـ يـؤـخـذـ الـبـرـهـانـ مـنـ مـقـدـمـاتـ مـهـمـلـةـ .

فـإـنـ صـيـرـتـ المـقـدـمـةـ الـكـلـيـةـ عـنـدـ الـطـرـفـ الـأـصـغـرـ : سـالـبةـ كـانـتـ أـوـ مـوجـبـةـ ،
وـمـكـنـةـ أـمـ مـطـلـقةـ . فـإـنـهـ وـلـاعـلـىـ وـاحـدـةـ مـنـ الـجـهـتـيـنـ يـكـونـ قـيـاسـ أـلـبـةـ . وـلـاـ إـذـاـ كـانـتـ
المـقـدـمـاتـ جـزـئـيةـ أـوـ مـهـمـلـةـ : مـكـنـةـ [١٨٣] كـانـتـ أـوـ مـطـلـقةـ ، يـكـونـ قـيـاسـ أـلـبـةـ .
وـالـبـرـهـانـ فـذـلـكـ هـوـ الـبـرـهـانـ فـيـاـ يـتـقـدـمـ . والـحـدـودـ الـتـىـ تـنـتـجـ نـتـيـجـةـ اـضـطـرـارـيـةـ
مـوجـبـةـ : حـىـ وـأـبـيـضـ وـإـنـسـانـ . وـأـماـ الـتـىـ تـنـتـجـ "ـمـاـ لـاـ يـكـنـ أـنـ يـكـونـ"ـ :
حـىـ وـأـبـيـضـ وـنـوبـ . فـهـوـ بـيـنـ مـعـنـىـ أـنـ إـذـاـ صـيـرـتـ المـقـدـمـةـ الـكـلـيـةـ عـنـدـ الـطـرـفـ
الـأـكـبـرـ ، أـبـدـاـ يـكـونـ قـيـاسـ . وـأـماـ إـذـاـ صـيـرـتـ عـنـدـ الـطـرـفـ الـأـصـغـرـ فـإـنـهـ لـاـ يـكـونـ
قـيـاسـ لـشـيـءـ أـلـبـةـ .

(١) فـوـقـهـاـ : وـاجـبـةـ .

(٢) تـ : يـعـنـىـ أـنـ الـبـرـهـانـ يـؤـخـذـ مـنـ مـقـدـمـاتـ مـهـمـلـةـ .

(٣) تـ : قالـ أـبـوـ بشـرـ : إـنـمـاـ قـالـ ذـلـكـ لـأـنـهـ أـنـىـ يـحدـدـ الـأـرـسـطـ فـيـاـ — وـهـوـ : حـىـ
مـسـلـوبـ مـنـ الـأـصـغـرـ — وـهـوـ الثـلـجـ — مـنـ الـاضـطـرـارـ ، — قـالـ إـنـهـ يـنـبـغـىـ أـنـ يـؤـخـذـ الـبـرـهـانـ ، يـعـنـىـ
المـقـدـمـاتـ الـتـىـ بـيـنـ بـهـاـ أـنـ الـاقـرـانـ غـيرـ قـيـاسـ ، مـنـ مـقـدـمـاتـ مـهـمـلـةـ ، أـىـ تـصـدـقـ مـعـ المـقـدـمـةـ
وـقـيـضـتـهاـ . فـذـلـكـ هـيـ غـيرـ مـحـدـودـةـ وـمـهـمـلـةـ . . .

١٦

تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول

فاما إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن
القياس يكون على نحو ما كان تكون القياسات التي ذكرنا آنفا . ويكون تاماً
إذا صرّحت المقدمة الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون
ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة : كلية كانت أم غير كلية .

فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة
اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كلية كانت المقدمات
أم غير كلية . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدم
أولاً؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تجحب النتيجة عنه . والذى
ليس هو باضطرار غير الذى «باضطرار ليس هو» . وهو يبين أنه إذا كانت
المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون
أولاً بالضرورة في كل بـ ، وبـ ممكنة في كل حـ ، فيكون قياس غير تمام :
أن حـ ممكنة في كل حـ . وأما أنه غير تمام فهو يبين من البرهان ، لأنه على نحو
ما تبين فيما تقدم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً ممكنة في كل بـ ،
ولتكن بـ بالضرورة في كل حـ ، فيكون من ذلك قياسٌ تمام [٨٣] .
أن حـ ممكنة في كل حـ لا موجودة . وذلك يتبين من المقدمات الأولى
المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلاً في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبةُ
اضطراريةً بأن تكون $\neg p$ غير ممكنة في شيءٍ من p وبـ $\neg q$ ممكنة في كل $\neg h$ ،
فيجب ألا توجد $\neg h$ في شيءٍ من h . وإلا فالتواضع $\neg h$ موجودة: إما في كل $\neg h$
وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن $\neg p$ غير ممكنة في شيءٍ من p ؛
فلأن السالبة تتعكس هو بين أن $\neg p$ غير ممكنة في $\neg h$ و $\neg h$ موجودة في كل $\neg h$
أو في بعضها . فإذا $\neg p$ غير ممكنة وأن تكون في شيءٍ من $\neg h$ أو غير
ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن $\neg p$ في كل $\neg h$ ، وهو بين
أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة
قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن
تكون $\neg h$ ممكنة ألا تكون في شيءٍ من p وبـ $\neg q$ بالضرورة موجودة في كل $\neg h$ ،
والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست $\neg h$ ^(١) ليس هو موجوداً ، ولكن
ما يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أخذت .
وليس يمكن بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وضعتم $\neg h$ غير
موجودة في شيءٍ من $\neg h$ ، وقد وضعتم $\neg h$ ممكنة ألا تكون في شيءٍ من p
فإنه ليس يعرض من ذلك مجال . وإن صررت المقدمة السالبة عند الطرف
الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدم .
وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانت جميعاً سالبتين
بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتهي ما هو

(١) فوقها : بما .

٢٠ موجود هي : أبيض وحى وثلج . [١٨٤] وأما التي تنتج ما ليس موجود ،
أعنى نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحى وقير . وكذلك يعرض في المقايس
الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون
النتيجة بما ليس موجودا ، أعنى سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت A غير ممكنة
أن تكون في شيء من B وبـ ممكنة أن تكون في بعض H ، فإن A يجب أن
تكون ليست في بعض H ؛ لأنه إن كانت A موجودة في كل H وـ A غير
ممكنة في شيء من B ، فإن B غير ممكنة في شيء من A . وإذا كانت A
 \downarrow موجودة في كل H ، فإن B غير ممكنة في شيء من H ؛ ولكن قد كان
موضوعا ^(١) أن B ممكنة في بعض H . وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة
في القياس السالب اضطرارية مثل مقدمة B وـ H ، أو كانت الكلية التي
٤٠ في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة A بـ ، $<F>$ ليس تكون النتيجة
٥٦ مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . فإن صيغت الكلية عند الطرف
الأصغر : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس
يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حى
وأبيض و إنسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية : فـ خى وأبيض
وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة

الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة :

في وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : في

وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية

موجبة : في وأبيض وقُبُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني

سالبة اضطرارية ، في وأبيض وثابع ، وكذلك لا يكون قياساً إذا أخذت

المقدّمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة

موجبة : في وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : في وأبيض

وغير متنفس ، لأن الحى في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير

المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة

اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذا نفذ هذه الحدود نافعة في جميع هذه

النتائج . فهو ^{يَسِّرُ} بين ما قد قيل أن المقادير تكون أولاً تكون بحالات واحدة

من حالات الحدود إذا كانت المقادير مركبة من مقدّمات ممكنة ومطلقة ،

أو مركبة من مقدّمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقادير المركبة من

موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في المقادير التي السالبة

فيها اضطرارية ^{فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة} . وهو ^{يَسِّرُ} أن

هذه المقادير ^(١) كلها غير شاملة ، وأنها تم بالمقادير التي ذُكرت قبلها .

(١) ت : يعني المقادير التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

١٧

تأليف المكن في الشكل الثاني

وأما في الشكل الثاني: إذا أخذت كلنا^(١) المقدمتين ممكنتين ليس يكون قياس^٢: موجبيتين كانتا أم سالبتيين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [١٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون أدلة^٣ . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس يكون أبداً . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدة اضطرارية^٤ والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم أن المكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم .

وينبغي أن نُبين أن المقدمة الكلية السالبة الممكنة ليس تتعكس ، مثل أنه إن كانت أـ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ ، فليس بالضرورة بـ ممكنة ألا تكون في شيء من أـ . وإلا فليوضع ذلك ، ولتكن ألا تكون بـ في شيء من أـ فلأن المقدمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدمات السالبة: فـ المتضادة منها والمتناقصة ، وكانت بـ ممكنة ألا تكون في شيء من أـ . فإنه يـ أن بـ ممكنة أن تكون في كل أـ ، وذلك كذب ، لأنه ليس – وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع – يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذاً ليس تتعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بممتنع إذا أمكن أـ ألا تكون في شيء من بـ أن تكون بـ بالضرورة ليس في بعض أـ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه

(١) ص : كلى . (٢) ت : أى نفهم أنه يريد المكن الذى <هو> لا اضطرارى ، وإن وضع أنه موجود لم يتم الحال . (٣) فوقها : يمتنع .

يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً ^(١) أن يقال إن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولاً أن الاضطرارى [٨٥ ب] ليس بمحضه ، وأيضاً ليس يتبين ، برفع الكلام إلى الحال ، أنها تتعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن $\neg p$ يمكن ألا تكون في شيء من A كذباً ، ^(٢) فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون $\neg p$ في شيء من A صدقاً ، لأن إدراهما موجبة والأخرى سالبة . وإن ^(٣) كانت هذه حقاً ، فإن $\neg p$ بالضرورة في بعض A . فإذا ذُكر : و A بالضرورة في بعض $\neg p$ ، ولكن ^(٤) هذا الحال « ؟ لأنه ليس إذا كانت $\neg p$ ليست ممكناً ^(٥) ألا تكون في شيء من A ، فإن $\neg p$ بالضرورة في بعض A . لأن القول أن $\neg p$ ليست ممكناً ألا تكون في شيء من A على ضربين : أحدهما أن $\neg p$ في بعض A بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذى بالضرورة ليس في بعض A ليس في كل A يمكن ألا يكون ، كما أنه ولا الذى في بعض الشيء بالضرورة هو ممكن في كله . فإذا كانت القضية بأنه إذا كانت $\neg p$ غير ممكناً في كل $\neg p$ فإنها بالضرورة ليست في بعض $\neg p$ كذباً ، لأنه قد يجوء $\neg p$ \rightarrow بأن تكون $\neg p$ في كل $\neg p$ ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها

(١) ص : صدق .

(٢) ص : أحديهما .

(٣) فوقها : أي متناقضتين . (٤) ت : يعني هذه الطريق التي ساقت إلى التخلف الحال .

(٥) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ... (٦) فوقها : ليس بالإمكان .

غير ممكنة في كلها . فإذا ذكر القول إن الشيء يمكن في كل الشيء ينافي
 ٢٥ أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول
 أنه يمكن ألا يكون في شيء منه ينافي هاتين الجزئيتين . فهو بين أنه على
 هذا الممكِن الذي هو على نحو ما حددنا لا ينبغي أن تُوجَد النقيضة أن : الشيء
 [١٨٦] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه .
 فإذا أخذ ذلك ليس يعرض حال البتة . فإذا ذكر لا قياس يمكن . فهو بين
 ٣٠ مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تتعكس .

فإذا قد تبين ذلك ، فلتوضَع ^١ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ ، وممكنة
 أن تكون في كل بـ ، فإذا فعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل
 ٣٥ إن هذه المقدمة ليس تتعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ؛ لأنه
 إن وضع أن بـ ممكنة في كل بـ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن ^٢ أـ
 يمكن أن تكون في كل بـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن
 كان قياس فهو وبين أنه لا يكون إلا قياس الممك من جهة أنه ولا واحدة
 من المقدمتين أخذت مطلقة . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ، وليس
 ٤٠ يمكن أن يكون واحداً منها ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبيَّن من الحدود أن
 ٣٧ النتيجة اضطرارياً سالبة . وإن كانت سالبة ، فتبيَّن منها أيضاً أن النتيجة
 اضطرارياً موجبة . فلتكن أـ أبيض وبـ إنساناً و بـ فرساً ، فـ أـ هي ممكنة

(١) مهلة النقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان يمكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

أن تكون في أحد الحدين كلية، ومكانة ألا تكون في شيء من الآخر. ولكن بـ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـ، وليس يمكن ألا تكون فيه؛ وهو بين أن بـ محال أن توجد في حـ، لأنـه ولا فرس واحداً إنسانـ. وهو أيضاً بين أن بـ ليس يمكن ألا تكون في حـ، لأنه بالضرورة : ولا فرس واحداً إنسانـ.^(١)

وقد تبين فيما تقدم أن الاضطراري ليس هو ممكناً، فليس يكون إذن قياسـ . وكذلك يتبيـن وإن غير مكانـ السالبة أو إن أخذـت كلـا المقدمـتين موجـتين أو سالـبيـن . والبرـهـانـ في ذلكـ بهذهـ الحـدـودـ . <وإذا كانتـ إـحدـىـ المـقدمـتينـ كلـيـةـ والأـخـرـ جـزـئـيـةـ، أوـ إـذاـ كـانـ كـلـاـهـماـ جـزـئـيـتـينـ أوـ مـهـمـلـتـينـ، أوـ عـلـىـ نـحـوـ كـانـ تعـديـلـ المـقدمـاتـ، كـانـ البرـهـانـ بـتـلـكـ الحـدـودـ> .^(٢)
فـهوـ بيـنـ أنهـ إـذاـ كـانـ كـلـاـهـماـ مـمـكـتـيـنـ، فـليـسـ يـكونـ قـيـاسـ أـلـبـيـةـ .^(٣)

١٨

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني

فـإنـ كـانـ إـحدـىـ المـقدمـتينـ مـطـلـقـةـ والأـخـرـ مـمـكـنـةـ؛ وـكـانـ المـوجـبةـ مـطـلـقـةـ وـالـسـالـبـيـةـ مـمـكـنـةـ، فـإـنـهـ لاـ يـكـونـ قـيـاسـ أـبـداـ : كـلـيـةـ كـانـ المـقدمـاتـ أـمـ جـزـئـيـةـ . والـبرـهـانـ عـلـىـ ذـلـكـ هـوـ الـبرـهـانـ عـلـىـ ماـ تـقـدـمـ وـبـتـلـكـ الحـدـودـ .

(١) صـ : واحدـ . (٢) صـ : أـخـذـ كـلـيـ .

(٣) الـزيـادـةـ نـقـلـاـعـنـ الـأـصـلـ الـيـونـانـيـ . (٤) صـ : لـيـسـ .

فإذا كانت المقدمة الموجبة ممكنة والسلبية مطلقة ، يكون قياس .

٠٥ وبيان ذلك أن تكون $\neg A$ غير موجودة في شيء من B وممكنة في كل A . فإذا انعكست السالبة تكون B غير موجودة في شيء من A ، وأمكنته في كل A . فيكون قياس بالشكل الأول أن B يمكن ألا تكون في شيء من A . وكذلك يعرض إن صيرت السالبة عند A . وأما إن كانت كلتا المقدمتين سالبتين ، وكانت الواحدة ممكنة والأخرى مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس أن B يمكن ألا تكون في شيء من A كما كان يعرض فيما تقدم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . فإن صيرتا كلتا هما موجبتين ، ليس يكون قياس .
٣٥ أما الحدود التي تُنْتَج نتائج موجبة مطلقة فهي : صحة وهي وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقايس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة :

٤٠ كلية كانت أم جزئية ، $\neg F \rightarrow$ ليس يكون قياس ألبتة . وذلك يتبيّن كما يتبيّن في المقايس التي قبل هذه وبتلك الحدود .
١٣٨

(١) ص : كلتي .

(٢) فوقها : إحداها .

(٣) تحتها : فان .

(٤) ص : كلتيما .

(٥) فوقها : بتلك .

وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقة <ف> يكون قياس بالانعكاس ،
 كما كان الأمر في المقايس التي قبل . وأيضا إن كانت كلتا المقدمتين سالبتين
 وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات المأخوذة
 شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس ، كما يكون فيها
 تقدم من المقايس . فإن أخذت المقدمة السالبة مطلقة جزئية ، فإنه ليس
 يكون قياس : موجبة [١٨٧] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك
 لا يكون قياس إذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتيں کانتا
 أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبذلك الحدود .

١٩

تأليف المكن والضروري في الشكل الثاني

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت
 السالبة اضطرارية ، يكون قياس ليس « أنه يمكن إلا يكون » فقط ، ولكن
 « أنه ليس موجودا فيه » . فاما إذا كانت الموجبة اضطرارية فليس يكون
 قياس . وبيان ذلك أن تكون أ بالضرورة غير موجودة في شيء من ب

(١) ص : كلني . (٢) فوقها : كان .

(٣) فوقها : بيتك . (٤) فوقها : الاضطراري .

(٥) فوقها : ولكنه . (٦) ص : موجود .

(٧) ص : ليس .

ويمكنه في كل حـ . فإذا انعكست السالبة تكون بـ بالضرورة غير موجودة في شيء من آ ، وأـ ممكنة في كل حـ ، فيكون قياسُ أيضاً بالشكل الأول أن بـ ممكنة ألا تكون في شيء من حـ . وهو بين مع بيان ذلك أن بـ غير موجودة في شيء من حـ . وإنما فلتوضع بـ موجودة في بعض حـ وأـ غير ممكنة في شيء من بـ . فإذا ذكرنا أـ غير ممكنة في بعض حـ ، ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل حـ . وعلى هذا النحو يتبيّن ذلك [ف] إن صيغة السالبة عند حـ . ولتكن أيضاً الموجبة اضطراريه والأخرى ممكنة، مثل أن آ يمكن أن لا تكون في شيء من بـ ، ولتكن آ في كل حـ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياسُ ألبتة ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون بـ بالضرورة غير موجودة في حـ . وبيان ذلك أن تكون آ أليس مـ بـ إنساناً حـ قـ فـ نـ ، فالإ匕ض في كل قـ فـ نـ بالضرورة ، ويمكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان بالضرورة ليس في شيء من القـ فـ نـ . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجةً ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطراريه ، لأن الاضطراريه إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين أو إذا كانت السالبة [٨٧ بـ] اضطراريه . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه

(١) تقرأ في الأصل : مكون ، والفاء مهملة النقطة .

(٢) فوقها : يمكن .

(٣) فوقها بالقلم الأخر : ولتكن آ ممكنة ألا

(٤) تحـها : والأبيض إنسان بالضرورة (٥) .ص : وإنما .

للحدود ، وتكون $\neg p$ موجودة في $\neg A$ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون $\neg A$
موضعية لـ $\neg p$ وتكون $\neg A$ ممكنة في كل $\neg p$ موجودة في كل $\neg A$ بالضرورة ،
٤٠ مثل أنه إن كانت $\neg A$ يقظان ، وبـ $\neg A$ وـ $\neg p$ متحركا ، فالتحرك في كل
٣٨ يقظان بالضرورة ويمكن في كل $\neg A$ ، وكل يقظان $\neg A$. فهو يبين أنه ليست
ت تكون نتيجة سالبة مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها
قد تكون أحيانا موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه
السواب تجحب ، فإذاً ليس يكون قياساً أليته .

وكذلك يتبين [و] إن $\neg A$ هي مقدمة الموجبة . فإن كانت المقدمتان
متشاركتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياساً أبداً إذا انعكست المقدمة الممكنة ،
كما كان يعرض فيما تقدم . وبيان ذلك أن توجد $\neg A$ غير ممكنة في $\neg p$ ، وممكنة
١٠ إلا تكون في $\neg A$. وإذا انعكست المقدمتان حتى تكون $\neg p$ غير ممكنة في شيء
من $\neg A$ ، وأن $\neg A$ ممكنة في كل $\neg A$ يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت
١١ السالبة هي مقدمة $\neg A$. — فإن وضعنا المقدمتين موجبتين فليس يكون قياسا ،
لأنه يبين أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه
لم توجد مقدمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليس أيضا ممكنة
١٥ سالبة ، لأنه قد تكون أحيانا سالبة اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت $\neg A$ أياً من
٢٠ سالبة ، لأن $\neg A$ قد تكون أحيانا سالبة اضطرارية ، وبـ $\neg A$ وـ $\neg p$ متحركا ، فالتحرك في كل
وبـ $\neg p$ وـ $\neg A$ إنسان . ولا واحدة من السوابات المناقضة لهذه الموجبات

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحرى : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السواب .

تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن بـ بالضرورة ليس في شيء من حـ ، فإذا
ليس يكون قياس أبنة .

وكذلك يعرض في المقايس الحزئية ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية
اضطرارية فإنه يكون قياس أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة .
٢٥
وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدمة الموجبة اضطرارية ،
فإنه ليس يكون قياس أبنة ، لأن ذلك يتبيّن على نحو ما يتبيّن في المقايس
الكلية [١٨٨] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس ، [و] إذا أخذت
المقدمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدّم في المقايس الكلية . — فإذا
٣٠
^(١)
كانت كلتا المقدمتين سالبتين وكانت إحداهما كلية اضطرارية ، فإنه ليس
يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس كما كان
يكون فيما تقدّم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدمتان مهملتين
٤٥ أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحـ حدود .
 فهو بين مما قيل أنه إذا وضع المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون
القياس أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أى سالبة ممكنة ، لكن
٤٠
^(٢)
لـ ما هو غير موجود ، أى سالبة مطلقة . فأما إذا ^(٤)
وضع المقدمة الموجبة اضطرارية
٤٥ فلا يكون قياس أبنة .

(١) ص : كفى . (٢) ص : إحدىهما .

(٣) فوقها : قياس . (٤) فوقها : وإذا .

(٥) ص : لا .

وهو ^(١) بين أنه بترتيب واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون. وهو ^(٢) بين أن هذه المقاييس كلها غير تامة.

٢٠

تأليف المكن في الشكل الثالث

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ،
 أو كانت إحداها ممكنته . فإذا كانت المقدمتان ممكنته ^(٣) فالحرى ^(٤) النتيجة ممكنة ^(٥) . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداها ممكنة والأخرية مطلقة . فإن صيرت ^(٦) إحداها اضطرارية وكانت موجبة ، فإن النتيجة ليست تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة ^(٧) مطلقة كما كانت تكون فيها تقدم . وينبغي أن يؤخذ المكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أولاً فيها .

فلتكن المقدمتات أولاً ممكنته بأن يكون كلاً A و B ممكناً أن يوجد في كل A . فلأن الواجبة تعكس [٨٨ ب] جزئية وكانت B ممكنته أن توجد في كل A ، فإن A ممكنته ^(٨) في بعض B . فإذا إن كانت A ممكنته في كل A و A ممكنته في بعض B ، فإن A ممكنته في بعض B لأنه يكون

(١) ص : أن . (٢) مهملة النقط كلها في الأصل .

(٣) ص : إحداها . (٤) هاتان الكلمتان مطموستان شيئاً .

(٥) ص : «إحداها» ، فوقها : «الواحدة» .

(٦) ص : إحداها . (٧) فوقها : ممكنته . (٨) ص : ممكنته .

الشكل الأول . فإن كانت $\neg A$ ممكناً ألا تكون في شيء من $\neg B$ وكانت $\neg B$
 ممكناً في كل $\neg A$ ، فإنه يجب أن تكون $\neg A$ يمكن ألا تكون في بعض $\neg B$ ، لأنه
 يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس . فإن وضع المقدمتان سالبتين ، فإنه
 ليس يجب عنهما شيء ضرورة . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان
^(١) يكون فيها تقدّم . لأنه إن كان $\neg A \neg B$ ممكناً ألا يكون في شيء من $\neg A$
^(٢) يكون فيها تقدّم . وإن كانت المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون
 أولاً على نحو ما كان يكون في المقايس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون $\neg A$ ممكناً
 في كل $\neg A$ وبـ $\neg B$ ممكناً في بعض $\neg A$ ، فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست
 المقدمة الجزئية ، لأنه إن كانت $\neg A$ ممكناً في كل $\neg A$ و $\neg B$ ممكناً في بعض $\neg B$ ،
 فإن $\neg A$ ممكناً في بعض $\neg B$. وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة $\neg B$ كلية .
 وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة $\neg A$ $\neg B$ سالبة ، ومقدمة $\neg B$ موجبة ،
 لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس . فإن صيرت المقدمتان سالبتين
 وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . ٣٩
 فإذا انعكست المقدمات يكون قياس كما كان يكون فيها تقدّم .

(١) فوقها : عنها .

(٢) بص : بكل .

(٣) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : أحديهما .

وأما إذا أخذت المقدمتان مهماًتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون \mathbf{A} بالضرورة في كل \mathbf{B} وغير ممكنة في شيء منها . أما حدود النتيجة الموجبة : فيـ وإنسان وأبيض . وأما حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .

[١٨٩]

٢١

تأليف المكن و الواقع في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيها تقدم من ترتيب الحدود . فلتكن $A \rightarrow B$ المقدمة موجبة ، ولتكن $C \rightarrow D$ موجودة في كل C ، وبـ ممكنة أن توجد في كل D . فإذا انعكست مقدمة $B \rightarrow A$ يكون الشـكل الأول وتكون النتيجة أن $A \rightarrow C$ ممكنة في بعض B ، لأنـه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشـكل الأول ممكنة ، كانت تكون النتيجة ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدمة $A \rightarrow D$ سالبة ، وكانت مقدمة $B \rightarrow C$ واجبة ، وكانت أيـها اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة ، لأنـه يكون أيضاً الشـكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى المقدمتين ممكنة في هذا الشـكل ، تكون النتيجة ممكنة . فإن صـيرـت المقدمة السالبة ممكنة عند الطرف الأصغر ،

(١) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة $B \rightarrow C$ مطلقة وكانت $A \rightarrow D$ ممكنة .

(٢) ت : مصلح من السريانى .

أو صيرتا كلَّا هما سالبيَن، فإنه يكون من هذه المقدَّمات الموضوقة قياس .^(١)

وأما إذا قُلْبَت الصغرى فيكون كَا كان يكُون فِيمَا تقدَّم .^(٢) فإنَّ كانت إحدى

المقدَّمتين كُلية والأُخْرَى جزئية : واجبَت كاتتا أو الكلية سالبة والجزئية

موجبة، فإنَّ القياس يكون على هذا النحو . لأنَّها كلَّها تم بالشكل الأقل .^(٣)

فإذن هو بَيْن أن نتَّيجة هذا القياس ممكنة، ليست مطلقة. فإنَّ كانت الموجبة كُلية ، والسائلة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى الحال .

فلتكن بَ موجودة في كل حـ ، ولتكن [٨٩ بـ] أـ ممكنة ألا تكون

في بعض حـ . إذن هو واجبُ ضرورةً أن أـ ممكنة ألا تكون في بعض بـ ،

لأنَّ إن كان أـ في كل بـ بالضرورة ، وكانت بـ موجودة في كل حـ ،

فإن أـ بالضرورة في كل حـ ، لأنَّ ذلك قد تبيَّن بدءاً ، ولكن قد كان

موضوعاً أن أـ ممكنة ألا تكون في بعض حـ .^(٤)

فإن أـ خَدَّت المقدَّمتان مهمليَن أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس .

وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

(١) ص : كلَّتهما .

(٢) ص : يكون .

(٣) تـ : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : ” وإن صيرت المقدَّمة المطلقة عند الطرف الأصفر فإنه ليس يكون قياس كـ لم يكن فـ تقدَّم ..“ وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها ” .“

(٤) ص : لأنـ .

٢٢

تأليف المكن والمضروري في الشكل الثالث^(١)

فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتاً^(٢) المقدمتين موجبتين ، فيكون قياسُ أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، سالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أولاً موجبتين بأن تكون \perp في كل \perp بالضرورة ، وبـ ممكنة في كل \perp ؛ فلأن \perp بالضرورة في كل \perp ، وبـ ممكنة في بعض \perp ، فإن \perp تكون بالإمكان في بعض \perp ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبيّن إن وضع مقدمة \perp \perp اضطرارية ومقدمة \perp \perp ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولكن الموجبة اضطرارية بأن تكون \perp ممكنة ولا في شيء من \perp ، وبـ في كل \perp باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبيّن أنه إذا كانت المقدمات [١٩٠] هكذا في الشكل

(١) فوقها : الاضطراري . (٢) ص : كلتى . (٣) ص : يكون .

- الأول ، فإن النتيجة تكون ممكناً . — فإن كانت المقدمات السالبة
 ٢٥ اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكناً وسالبة مطلقة . وبيان ذلك
 أن تكون A بالضرورة غير موجودة في شيء من B وبـ ممكناً في كل B .
 فإذا ارتبعت مقدمة B الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه
 ٣٠ المقدمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدمات فيه هكذا ،
 كانت A غير موجودة في بعض B وممكناً ألا تكون في بعضها . فإذا A
 غير موجودة في بعض B . — فإن صيرت المقدمة التي عند الطرف
 ٣٥ الأصغر سالبة ، فإنها إن كانت ممكناً تكون قياساً باعكاس المقدمة الممكناً ،
 كما كان يكون فيها تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه
 قد يعرض أحياناً أن تكون A في كل B بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة
 غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتائج موجبة كلية هي : فرس
 ونائم وإنسان نائم . وأما التي تجمع نتائج سالبة كلية : ففرس ويقطان
 وإنسان نائم .
- وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، لأنه
 ٤٠ (٢)
 إن كانت كلتا المقدمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكناً لا مطلقة .
 إن كانت كلتا المقدمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكناً لا مطلقة .
 وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت
 ٤٤ .
 الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية فإن النتيجة تكون سالبة
 مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل
-
- (١) فوقها : المقدمة . (٢) ص : كاتي .

الأول ضرورةً تم هذه المقايسُ . فإذا ذُكر عرض في تلك المقايس ، كذلك
وفي هذه بالضرورة يُعرض . فإن صُيُور السالبة الكلية عند الطرف الأصغر
فإنها إن كانت ممكنة تكون قياسا بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس
 تكون قياسا . ويُبين ذلك على نحو ما يُبين في المقايس الكلية وبتلك الحدود .
 فهو ^(١) بَيْن في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون ، ومتى لا يكون ،
ومتى تجتمع نتيجة [٩٠ ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضا بَيْن أن هذه
المقايس كلها غير تامة ، وأنها تم بالشكل الأول .

[[تم القول في تأليف القياسات]]

٢٣

< التطبيق الكلي للأشكال . – الرد إلى الشكل الأول >

فهو ^(٢) بَيْن ما قد قيل أن المقايس التي في هذه الأشكال تم بالمقايس
الكلية التي في الشكل الأول وإليها تتعلّم . وأما أن كل قياس في الجملة
هكذا هو فالآن يتبيّن إذا تبيّن أن كل قياس إنما يكون بواديٍ من هذه
الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يُبيّن أن الشكل موجود وإما غير موجود .
 وهذا إما أن يكون كليا أو جزئيا ، وإما أن يكون جزما أو بشرط .
 وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى الحال فهو جزء من القياس الذي يكون

(١) ت : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

(٢) فوقها : مقاييس .

بشرية . فلتسلم أولاً على المعايير الخزئية ، لأنه إذا ثبتت هذه ثبتت المعايير التي تكون برجع الكلام إلى الحال ، وفي الجملة المعايير التي تكون عن شريطة .

- ٣٠ فإن احتج أن يقاس أن A مقول على H أو غير مقول فيجب ضرورة أن يوجد شيء مقول على شيء ، فإن أخذ أن A مقول على B ، يكون المأمور هو المطلوب أولاً . — فإن أخذت A مقولة على H و H غير مقولة على شيء ، ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على A ، فإنه لا يكون قياس ^(١) البة ، لأنه بصفة شيء واحد على شيء واحد لا يعرض شيء باضطرار . فإذا ذهب أن تضاف إلى ذلك مقدمة أخرى . فإن أخذت A مقولة على شيء آخر أو أخذ شيء آخر مقولا على A أو على H ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياس ؛ ولكنه لا يكون القياس على B بهذه المقدمات المأموردة .
- ٤٠ وكذلك لا يكون القياس على B [و] إذا كانت H في شيء آخر ، وذلك الشيء في آخر ، وذلك أيضا في آخر ، وكان ذلك غير متصل بـ B . لأننا نقول في الجملة إنه ولا قياس واحدا يمكن ^(٢) البة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما وسيط مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل من مقدمات .

(١) صفة = حل . (٢) ص : قياس .

(٣) ص : واحد . (٤) فوقها : وسط .

(٥) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء بعيته من أي شيء ، كان فإنما يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعيته على شيء بعيته فمن المقدمات التي لهذا على هذا .

فاما القياس الذى على هذا الشىء فن المقدمات الى على ذلك الشىء [١٩١] .

واما القياس الذى لهذا الشىء على هذا الشىء فن المقدمات الى لهذا على

هذا . فحال أن توجد مقدمة على بـ إذا لم يوجد شىء مقول عليها أو مسلوب

عنها . وأيضاً محال أن توجد مقدمات أـ بـ على حـ إن لم يوجد شىء واحد

مشتركاً لها ، ولكن لكل واحد منها (١) (٢) (٣) أشياء يقال عليها خاصة أو يسلب عنها .

إذن ينبغي أن يؤخذ شىء واحد وسيطاً بينهما يكون موصلاً للصفات

إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورة أن يوجد

شىء مشتركاً لها – وذلك يمكن على ثلاثة جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل أـ

على حـ و حـ على بـ ، أو بأن تحمل حـ على كلتيهما ، أو بأن (٤) تـ تحمل كلتا هـما

(١) تـ : يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يمكن أيضاً ما يحمل على أحدهما موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحد هـما محمولاً على الآخر .

(٢) فوقها : منها .

(٣) فوقها : شيئاً .

(٤) صـ : كلتيهما . – تـ : والمطلوب الأول هو مثل ذلك تطلب أن تتبين أن الحيوان على كل إنسان ، فنضع تقىض المطلوب على حسب ما يفعل في برهان الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فإذاً مقدمة مقرـ (صـ : مقررـ) بها وهي الحيوان على كل ناطق ؛ فبتـجـ لها من : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، موجود في كل ناطق – من الضرب الرابع من الشكل الثاني – : الناطق غير موجود في بعض الإنسان – وذلك كذـ . فإن الكذـ نتيجة من قياس جزـىـ . والمطلوب الأول لما بطل تقـيـضـه صـ هو . فذلك شـرـطـ إذا كان متـ بـطلـ هذا صـدقـ هذا .

على ^{حـ} ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا . فهو ^{يـ} أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة ^{٢٠} أن ^{أـ} على ^{بـ} ، فإن ذلك الشكل يعنيه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون كما يكون بوسط واحد .

وهو ^{يـ} أن المقايس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تم . وأما المقايس ^(١)
التي بُرِعَ الكلام إلى الحال فإنما تم بواحدة من هذه الأشكال . فهو ^{يـ}
ما نقول : كل المقايس التي تكون بُرِعَ الكلام إلى الحال أما الكذب
^(٢) فنتيجة جزما ، وأما المطلوب الأول فتوجبه شرطاً إذا عرض شيء محال ^{٢٥}
بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والصلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع
ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساويا للعدد الفرد . فالذى ينتج جزما
هو أن الزوج مساو للفرد . وأما الذى يتبع شرطا فهو أنه ليس للقطر
والصلع مقدار مشترك ، لأنه يحب عن نقيضه هذا القول الكذب ، لأن ^{٣٠}
هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذى يرفع إلى الحال أن ينتج شيء
محال بالنقيضة الموضوعة . فإذا ذكرنا جزما يكون على الكذب في المقايس
التي ترفع إلى الحال . وأما المطلوب الأول [٩١ ب] فتبيّن شرطا . وقد قلنا ^(٤)
^{٣٥} فيما تقدم إن المقايس الجزئية بهذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر

(١) ص : إنما .

(٢) ت : أما قوله جزما ، فمعنى ذلك نتيجة بقياس جزء ، أى حل؛ ومعنى الكذب .

(٣) ص : مساوى . (٤) فوقها : فيبين .

المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدمة المحولة فيها .
 أبدا يكون القياسُ الجزم . وأما المطلوب الأول فإنه يجب إما عن اصطلاح
 ٤٠ و إما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس
 ٤١ إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل
 إنما يكون إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية .
 ٤٢

٤

<الكيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة ومقدمة كافية ؛ لأنه
 بلا مقدمة كافية [و] إنما ألا يكون قياس ، وإنما أن يكون — غير أنه ليس
 على المطلوب ، وإنما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب ، — فليكن الشيء
 المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد
 ١٠ في قوله : ” كل ” — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة
 وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلوب .
 فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدمة .
 وبيان ذلك في الأشكال أكثر، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين
 ١٥ عند القاعدة متساويتان . فلنخرج إلى المركز خطى آ ب . فإنأخذ أحد
 عذور

(١) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبيين وهو القسم الأول من هذه الأقسام
 الثلاثة التي ذكرها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ؛ وأفسد ذلك
 بخلافه كل ولا واحد .

زاوية $\alpha + \beta$ مساوية لزاوية γ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضا إنأخذ زاوية γ مساوية لزاوية $\alpha + \beta$ من غير أن ^(١) تأخذ الزاوية كلها التي تقطع الدائرة ، وإنه إذا أخذ من زوايا متساوية تبقى منها زوايا متساوية وهي γ ^(٢) فإنه قد تقدم في قوله المطلوب الأقل .
 فهو إذن ^(٣) بين أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدمات كلية يتبع ، فإن الجزئي قد يتبع من مقدمات كلية ، وقد يتبع من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذا كان النتيجة كلية [١٩٢]
 في ينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية فقد يمكن ^(٤) أن لا تكون النتيجة كلية . وهو ^(٥) بين أن في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي

(١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .

(٢) ت : تبين أن زاويتي α و β وهما على قاعدة مثلث A و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا أنصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبق الباقية متساوية . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط ℓ وهو أحد قطرى الدائرة ، والقوس الذى تقدرها من الدائرة وهى التي عند مساوية للزاوية التى عند B التي يحيط بها قطر AB والقوس الذى تقدرها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منها زاوية وهى γ وهى التي تحيط بها قاعدة مثلث A وقوس γ متساوية $\alpha + \beta$ وهى التي تحيط بها أيضا قوس ℓ وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتان قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا $\alpha + \beta$ و γ وهما زاويتان اللتان على قاعدة المثلث متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أى نقص . (٤) ص : أن . (٥) ص : كفى .

أن تفقد سائر الصفات . وهو ^(١) ^(٢) ^(٣) متى يكون قياس مرسلاً ومتى لا يكون،
ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياساً فبالضرورة تكون
الحدود على نحوٍ من الأشكاء التي ذكرنا .

٣٥

٢٥

< تعين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو ^{٤٠} ^{٤٢} ^{٤٤} أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر > و < إن لم
تكن النتيجة الواحدة تبين بأوساط مختلفة ، مثل أن $h = t + b$ بمقدمة t
 $+ b$ وبمقدمة $h - d$ أو بمقدمة $h - a$ وبمقدمة a ، لأنه ليس
شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة ، فإذا كان ذلك ، فإن
المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة
من مقدمة $a + b$ بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة t بمقدمة $h - a$ وأيضاً
مقدمة b بمقدمة $z - t$ أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً والأخرى
قياساً . لكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة

(١) ت : يعني المكن الذي ليس على الأكثروالأقل ، والتساوي .

(٢) ت : يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم النام والناقص .

(٣) ت : أي ليس على شيء غيره قياس مطلق .

(٤) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا
كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان بأبيض ،
والأسود والإنسان الأسود هو الوسط . (٥) التقاطاً = بالاستقرار .

وهي $A \cdot B \cdot H$. فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة واحدة بحدود كثيرة . وأما على نحو ما تنتج $A \cdot H$ من $A \cdot B$ ف الحال ، وإلا فلتكن H متجة من $A \cdot B \cdot H$. فإذا بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياس B بالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن $A \cdot W \cdot B$ على هذه النسبة ، فإذا تكون منها نتيجة إما H وإما إحدى H و D أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . — فإن كانت النتيجة H فإن القياس يكون من مقدمتي $A \cdot B$. و H أيضاً ، إن كانت نسبة إحداها إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً ١٥ منها نتيجة : وهي إما H وإما إحدى $A \cdot B$ وإما شيء آخر غير هذه . فإذا كانت النتيجة H أو إحدى $A \cdot B$ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط ^(١) كثيرة . فإذا كانت النتيجة غير H فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها البعض . فإذا لم تكن نسبة H إلى D نسبة يكون منها قياس B ، فإن أحداها يكون باطل ، اللهم إلا أن تكون مأخوذه من أجل شيء ما مثل التقاط ^(٢) أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشابه لهذه . — فإذا كانت من مقدمتي $A \cdot B$ نتيجة غير H ، ومن ٢٥ مقدمتي H إما إحدى $A \cdot B$ أو شيء غيرهما ، فإن المقاييس تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على H .

(١) فوقها : بحدود .

(٢) التقاط = استقراء .

فإن لم يكن من مقدمتي حـدَّ نتـيـجـة، فإنـه يـعـرـضـ أنـيـكـوـنـ أـحـدـهـمـ باـطـلـاـ
والـآـخـرـ يـكـوـنـ قـيـاسـاـ عـلـىـ الـمـطـلـوـبـ الـأـوـلـ . ٣٠

فـإـذـنـ هـوـ بـيـنـ أـنـ كـلـ بـرهـانـ وـكـلـ قـيـاسـ بـثـلـانـةـ حدـودـ فـقـطـ . فـإـذـ كانـ
ذـلـكـ بـيـنـاـ فـإـنـهـ بـيـنـ أـنـ كـلـ قـيـاسـ إـنـمـاـ يـكـوـنـ مـقـدـمـتـيـنـ لـأـكـثـرـ ، لـأـنـ
الـثـلـانـةـ الحـدـودـ هـيـ مـقـدـمـاتـ ، إـلـاـنـ يـضـافـ إـلـيـهـمـ شـئـ لـتـعـيمـ الـقـيـاسـاتـ

كـمـ قـيـلـ فـيـاـ تـقـدـمـ . فـهـوـ بـيـنـ أـىـ قـوـلـ قـيـاسـيـ لـاـ تـكـوـنـ الـمـقـدـمـاتـ إـلـيـهـ
تـكـوـنـ النـتـيـجـةـ المـطـلـوـبـةـ أـزـواـجـاـ . وـذـلـكـ أـنـ بـعـضـ التـائـجـ إـلـيـهـ ذـكـرـتـ قـبـلـ
قـدـ يـجـبـ ضـرـورـةـ أـنـ تـكـوـنـ مـقـدـمـةـ . فـإـنـ هـذـاـ القـوـلـ إـلـاـ يـوـجـبـ شـيـئـاـ

بـاـضـطـرـارـ أـوـ يـكـوـنـ فـيـهـ شـئـ لـيـحـتـاجـ إـلـيـهـ فـيـ بـيـانـ الـمـطـلـوـبـ . فـإـنـ أـخـذـتـ
الـمـقـاـيـسـ بـالـمـقـدـمـاتـ الـمـتـصـلـةـ الـحـتـاجـ إـلـيـهـ فـيـ الـمـطـلـoـbـ الـأـوـlـ ، فـإـنـ يـكـوـنـ

كـلـ قـيـاسـ مـنـ مـقـدـمـاتـ أـزـواـجـ وـمـنـ حـدـودـ أـفـرـادـ ، لـأـنـ الحـدـودـ أـكـثـرـ مـنـ

الـمـقـدـمـاتـ بـوـاـحـدـ ، وـتـكـوـنـ التـائـجـ نـصـفـ الـمـقـدـمـاتـ فـيـ الـعـدـدـ . فـإـذـاـ أـنـتـجـ

[١٩٣] الشـئـ الـمـطـلـoـbـ مـنـ مـقـdـmـاتـ مـأـخـوذـةـ مـنـ مـقـaـiـsـ قـبـلـهاـ ، أـوـ أـنـتـجـ

مـنـ أـوسـاطـ كـثـيرـةـ مـتـصـلـةـ كـهـلـلـ ١ـ بـ بـأـوسـاطـ حـدـدـ . فـإـنـ كـثـرـةـ الـحـدـودـ تـزـيدـ

عـلـ الـمـقـdـmـاتـ وـاحـدـاـ ، لـأـنـ الـحـدـ الزـائـدـ عـلـ الـحـدـودـ إـلـاـ يـكـوـنـ فـيـ الـوـسـطـ

أـوـ خـارـجـاـ مـنـهـاـ . وـعـلـ كـلـتـيـنـ يـعـرـضـ أـنـ تـكـوـنـ الـمـقـdـmـاتـ بـوـاـحـدـ أـقـلـ

مـنـ الـحـدـودـ . إـلـاـ أـنـهـ لـيـسـ تـكـوـنـ أـبـداـ أـزـواـجـاـ وـالـحـدـودـ أـفـرـادـ ، لـكـنـهـ قـدـ

(١) فـوقـهـاـ : أـىـ اـثـنـيـنـ .

(٢) صـ : كـلـتـيـ .

تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجا ، فإن الحدود أفراد . وإذا
 ١٠ كانت الحدود أزواجا فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة
 أيها وضع الحد . فإذا إن كانت المقدمات أزواجا والحدود أفراداً وزيد
 ١٥ عليها حد ، فالضرورة يتبدل عدهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود
 والمقدمات كما كانت المقاديس الأخرى ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج
 أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيـد بواحد ، لأنـه لا يجتمع من الحد
 المـزيـد ومن الحـد الأـخـيـر الـذـى قـبـلـه نـتـيـجـة . وأـمـا مـنـه وـمـنـ سـائـرـ الـحـدـودـ الـأـخـيـرـ
 ٢٠ فـكـوـنـ نـتـيـجـةـ . وـمـثـالـ ذـلـكـ أـنـ تـزـادـ دـ علىـ حـدـودـ آـ بـ حـ . فـإـنـ إـذاـ زـيـدـ
 يـعـرـضـ أـنـ تـزـادـ نـتـيـجـاتـانـ ، وـهـمـاـ نـتـيـجـةـ آـ دـ وـنـتـيـجـةـ بـ حـ ؛ وـكـذـلـكـ
 وـفـيـ سـائـرـ هـذـاـ ، إـذـاـ زـيـدـتـ تـحـتـ حـ . فـإـنـ جـعـلـتـ فـوـقـ آـ بـ حـ نـتـيـجـةـ
 دـ بـ وـ دـ حـ . وـإـنـ جـعـلـتـ بـعـدـ آـ حـدـثـتـ نـتـيـجـةـ آـ بـ وـنـتـيـجـةـ دـ بـ
 ٢٥ وـكـذـلـكـ الـحـدـودـ . فـإـنـ زـيـدـ الـحـدـ فيـ الـوـسـطـ ، فـإـلهـ عـلـيـ هـذـاـ مـلـاـلـ تـكـوـنـ زـيـادـةـ
 التـائـجـ ، لأنـ الـحـدـ الـمـزيـدـ يـعـملـ مـعـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـحـدـودـ قـيـاسـاـ مـاـخـلـاـ حـدـاـ
 وـاحـدـاـ ، فـإـنـ لـاـ يـعـملـ مـعـهـ قـيـاسـاـ . فـإـذـنـ التـائـجـ تـكـثـرـ أـكـثـرـ مـنـ الـحـدـودـ
 وـمـنـ الـمـقـدـمـاتـ .

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين <الرقين> (في الأصل : المضروب عليه بجزء) لم يوجد في السريانى
 بقل الحق .

(٣) ص : حد واحد .

٢٦

< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلائن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة، وأيما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبيّن، فإنه أيضاً بيّن لنا أي المطلوب يكون القياس فيه صعباً، وأيما يكون القياس فيه هيناً.

٣٠ لأن الذي يتبيّن في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما

الذى يتبيّن بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب . والكلى الموجب يتبيّن بالشكل الأول فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد .

وأما الكلى السالب فيتبيّن بالأول والثانى : بالأول على ضرب واحد ؛ وأما بالثانى فعلى ضربين . وأما الجزئى الموجب فيتبيّن بالشكل الأول والثالث :

أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة ضرب . وأما الجزئى السالب فإنه يتبيّن في كل الأشكال ، إلا أنه يتبيّن في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثانى فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة ضرب .

٤٤٣ فهو بيّن إذاً أن إيجاب الكلى الموجب صعب جداً ، وإبطاله هين .

وبالجملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبيّن أن المطلوب سالب كلى أو سالب جزئى يبطل أنه موجب كلى . والساالب الجزئى يتبيّن في كل الأشكال . وأما السالب الكلى ففي شكلين . وكذلك يعرض

في إبطال السالب الكلى ، لأنه إن تبيّن أن المطلوب كلى موجب أو جزئى موجب ، يبطل أنه كلى سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما إبطال

الجزئيات فعل ضرب واحد، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلى سالب . وأما إيجاب المطلوبات الجزئية ^(١) فسهل ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضرورة كثيرة . وبالجملة، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون بعضها لبعض، أى إبطال كلى بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلى . وأما إيجاب الكلى فحال أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلى . وفي ذلك ما يتبع أن الإبطال أسهل من الإيجاب .

١٥ فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حدّ وكم مقدمة ، وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضاً أى مطلوب يتبع في أى شكل ، وأيّما في أشكال كثيرة ، وأيّما في أشكال قليلة .

٢٧

<قواعد عامة للقياسية الجملية>

الفصل الثاني

على اكتساب المقدمات

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع مقاييس ، وبأى سبيل نأخذ أوائل كل شيء؛ لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوّة على أن يعملها .

(١) فوقها : فهين .

٢٥

فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء أبلته فولاً حقيقاً كلياً مثل
 (١) **<قليون>** وفياس وكل شيء جزئ محسوس وأشياء آخر تحمل على هذه .
 وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً . ومنها ما يقال
 على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحي على الإنسان ،
 وهو يبين أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات
 على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعرض ، لأننا قد نقول أحياناً
 ذلك الأبيض سocrates وذلك الحائطي قلياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء
 المفولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من
 الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليه مقول آخر إلا على جهة الرأى
 الحمود ، وأما الأشياء الحزئية فإنها لا تقال على آخر ، ولكن تقال عليها آخر . وأما
 (٢) الأوساط فيمكن فيها الجهتان ، لأنها تقال على آخر ويقال عليها آخر . وأكثر
 ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

٣٠

٣٥

٤٠

٤٣

فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة : بأن يؤخذ
 المطلوب أولاً فيوضع وينظر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء وخصائصه ، ثم من بعد
 ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ
 في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ ، من جهة أن
 الكلية السالبة ترجع . وينبغي أن تميز أيما من اللوحق يقال بماذا ، وأيما منها

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين . (٣) تحتها : قسم .

خواص للشيء، وإنما منها يقال مع الشيء بالعرض. وينبغي أيضاً أن نميز إنما من هذه يقال بالرأي المحمود، وإنما منها يقال بالحقيقة، لأنه كلما أكثر أحد من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة. وكلما أكثر من ١٠ اكتساب الحق كان أجدره في أن يرهن. وينبغي أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي، ولكن اللاحقة لكل الشيء، مثل أنه لا ينبغي أن يختار ما هو لاحق لإنسان ما، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان، لأن القياس إنما يكون ٢٠ بالخدمات الكلية. فإن كانت المقدمة مهملة، فإنه غير بين أنها كلية. وإذا حددت المقدمة بالكل بـأن أنها كلية. وكذلك ينبغي أن يختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت. وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي ٣٥ أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن الإنسان يلحقه كل الحى، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم. ولكن ينبغي أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلاً وكما هو جارٍ في القول، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حى وأن العدل هو كل خير: ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع. فإن كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحاته محااطاً بشيء، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن ٤٠ الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط، لأن كل مالحق الحى فهو لا حق لالإنسان. وكذلك مالا يلحق الحى. وينبغي أن تؤخذ

(١) في المأمور بنفس القلم: «نسخة: بالقلن».

(٢) ص: جارى.

(٣) فوقها: بنى.

(١)

خواص كل شيء لأن النوع خواص دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الآخر تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات الحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحى محيطا [٢٩٥] بالإنسان فهو لاحق لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثروما يلحق لأن قياس الشيء الذى هو على الأكثرينما يكون من مقدمات على الأكثرينما كلها وإما بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس ، وسبعين علة ذلك فيما نستأنف .

٣٥

٢٨

<قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحالات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولو احتج الموضوع شيئاً واحداً ، وبالضرورة يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن نترج ليس موجبه كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا ^(٢) الطرفين . فإن كان شيئاً واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر . فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكل .

أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس :
 أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فإن
 ٥ كان بعض هذه شيئاً أحدا على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير
 مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل
 الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب
 أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيها
 ١٠ يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه
 شيئاً أحدا ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبيّن كل واحدٍ
 مما قلناه ^(١) بـ $\{ \text{هي} \}$: لتكن لواحق $\{ \text{هي} \}$ $\{ \text{بـ} ٩٥ \}$ [وموضوعاتها $\{ \text{هـ} \}$] ،
 وما لا يمكن أن يكون في $\{ \text{هـ} \}$ فليكن $\{ \text{هـ} \}$. وأيضاً لتكن لواحق $\{ \text{هـ} \}$ $\{ \text{هي} \}$ $\{ \text{زـ} \}$
 ١٥ وموضوعاتها $\{ \text{هـ} \}$ ، وما لا يمكن أن يكون فيها $\{ \text{هـ} \}$ ، فإن أصبحت من $\{ \text{هـ} \}$ و $\{ \text{زـ} \}$ شيئاً
 واحداً ^(٢) ، فإن $\{ \text{هـ} \}$ بالضرورة يكون في كل $\{ \text{هـ} \}$ ، لأن $\{ \text{زـ} \}$ في كل $\{ \text{هـ} \}$ و $\{ \text{هـ} \}$ في كل
 $\{ \text{هـ} \}$ ، فإذا ذكرنا $\{ \text{هـ} \}$ في كل $\{ \text{هـ} \}$. فإن أصبحت من $\{ \text{هـ} \}$ و $\{ \text{زـ} \}$ شيئاً واحداً فإنه
 ٢٠ بالضرورة يكون $\{ \text{هـ} \}$ في بعض $\{ \text{هـ} \}$ ، لأن $\{ \text{هـ} \}$ موجودة في $\{ \text{هـ} \}$ و $\{ \text{هـ} \}$ في كل
 $\{ \text{هـ} \}$. فإن أصبحت من $\{ \text{زـ} \}$ و $\{ \text{هـ} \}$ شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون $\{ \text{هـ} \}$ غير
 موجودة في شيء من $\{ \text{هـ} \}$ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترجع و $\{ \text{زـ} \}$ و $\{ \text{هـ} \}$
 ٢٥ هما شيء أحد ، فإذا $\{ \text{هـ} \}$ غير موجودة في شيء من $\{ \text{زـ} \}$ و $\{ \text{هـ} \}$ في كل $\{ \text{هـ} \}$. وأيضاً
 إن أصبحت من $\{ \text{بـ} \}$ و $\{ \text{ثـ} \}$ شيئاً أحداً فإن $\{ \text{هـ} \}$ تكون غير موجودة في شيء من

(١) فوقها : على هذا المثال . (٢) فوقها : أحدا .

هـ ، لأن بـ موجودة في كل أـ وغير موجودة في شيء من هـ ، لأن بـ هي ثـ . وقد كانت ثـ غير موجودة في شيء من هـ . فإن أصبحت من بـ وىـ شيئاً أحـدا ، فإن أـ تكون غير موجودة في بعض هـ ، لأنها غير موجودة في يـ . وذلك لأنـها ولا في دـ موجودة وىـ موضوعـة لهـ .

٣٠ فإنـ أـ غير موجودـة في بعض هـ . فإنـ أصبحـت من يـ وبـ شيئاً أحـدا فإنه يكونـ القياسـ باـنـعـكـاسـ النـتيـجـةـ ، لأنـ يـ تكونـ مـوـجـودـةـ فيـ كـلـ أـ ، لأنـ بـ مـوـجـودـةـ فيـ كـلـ أـ وأـمـاـ هـ فـمـوـجـودـةـ فيـ كـلـ يـ^(١) ، لأنـ يـ هـيـ بـ . وأـمـاـ أـ فـانـهـ لـيـسـ بـالـضـرـورـةـ فيـ كـلـ هـ ، ولـكـنـهـ فـيـ بـعـضـهـاـ بـالـضـرـورـةـ مـنـ جـهـةـ أـنـ الـكـلـيـةـ الـمـوـجـبةـ تـرـجـعـ جـزـئـيـةـ .

٤٠ فهوـ يـبـينـ أـنـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـتـفـقـدـ مـاـ ذـكـرـنـاـ فـيـ حـدـىـ كـلـ مـطـلـوبـ ، لأنـ بـهـذـهـ تكونـ جـمـيعـ الـمـقـايـيسـ . وـيـنـبـغـيـ أـنـ نـقـصـدـ مـنـ الـلـواـحـقـ وـالـمـوـضـوعـاتـ إـلـىـ الأـوـاـئـ وـالـكـلـيـةـ جـدـاـ ، مـثـلـمـاـ إـذـاـ قـصـدـنـاـ إـلـىـ [١٩٦]ـ لـواـحـقـ هـ فـهـوـ أـوـلـىـ

٤٤ـ بـ (٢)ـ أـنـ نـنـظـرـفـ وـدـ مـنـ أـنـ نـنـظـرـفـ دـ فـقـطـ . وـإـذـاـ نـنـظـرـفـ لـواـحـقـ أـ فـهـوـ أـوـلـىـ

٤٤ـ بـ (٣)ـ أـنـ نـنـظـرـفـ وـحـ مـنـ أـنـ نـنـظـرـفـ حـ ، لأنـهـ إـنـ كـانـتـ أـ مـوـجـودـةـ فيـ وـ دـ

فـانـهـاـ وـفـ زـ مـوـجـودـةـ ، وـفـ هـ . فإنـ كـانـتـ أـ لـيـسـ لـاحـقـةـ لـ وـ دـ فـقـدـ

يمـكـنـ أـنـ تـكـونـ لـاحـقـةـ لـ دـ .

(١) فوقـهاـ : بـ . (٢) فـيـ الـهـامـشـ بـالـأـسـوـدـ : «ـ مـثـلـ : الـحـيـ »ـ .

(٣) فـيـ الـهـامـشـ بـالـأـسـوـدـ : «ـ مـثـلـ : الـنـاطـقـ »ـ .

(٤) فـيـ الـهـامـشـ بـالـأـسـوـدـ : «ـ يـعـنـيـ بـقـولـهـ ماـ يـلـعـقـ : مـوـضـعـاتـهـ »ـ .

وكذلك ينبغي أن تفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء <أ> ، لأنه إن كان لاحقا له أوائل ، فإنه لاحق لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس لاحقا للآوائل فقد يمكن أن يكون لاحقا لما تحتها .

وهو ^{يَبْيَنُ} أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدمتين . فإن المقايس كلها تكون في الأشكال التي ذُكرت . لأنه يتبيّن أن ^أ موجودة في كل هـ إذا أخذ شيء من هـ وزـ شيئاً واحداً . ويكون هذا المأخذ الحد الأوسط و تكون الأطراف ^(١) ^أ و هـ : فيكون الشكل الأول . – وتبين أن ^أ موجودة في بعض هـ إذا أخذ من هـ و زـ شيئاً واحداً : ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط ^أ . – وتبين أن ^أ غير موجودة في شيء من هـ إذا أخذ دـ وزـ شيئاً واحداً ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلا ^أ غير موجودة في شيء من زـ إذ كانت ترجع السالبة وزـ موجودة في كل هـ ؛ وأما الشكل الثاني فلا ^أ دـ غير موجودة في شيء من ^أ و موجودة في كل هـ . – وتبين أن ^أ غير موجودة في بعض هـ إذا كان زـ شيئاً واحداً ، – وذلك الشكل الثالث ، لأن ^أ تكون غير موجودة في شيء من ^أ و تكون هـ موجودة في كل ^أ .

فهو إذن ^{يَبْيَنُ} [٩٦ ب] أن المقايس كلها إنما تكون بالأشكال التي ذُكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمتات ما يلحق كلاً الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياسُ البتة ، لأنه في الجملة ليس بوجوب

(١) فوقها : أحدا . (٢) ص : كلـ .

شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسلَّب شيء من لواحق الطرفين ، لأنَّه ينْبَغِي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في الواحد وغير موجود في الآخر.

وهو يَبْيَّنُ أنَّ سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياساً : مثل

أنَّه إنْ كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً ، وإذا كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هـ شيئاً واحداً . وأيضاً إنْ كان مـا لا يمكن أن يكون في كل واحد منها شيء أحد فإنه لا يمكن قياسُ عن ذلك .

لأنَّه إنْ كانت لواحق الطرفين شيئاً أحداً مثل بـ زـ ، يكون الشكل الثاني

وتكون مقدماته موجبة . — فإنَّ كانت موضوعات آ وما لا يمكن أن يكون في هـ شيئاً واحداً مثل حـ ثـ ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى فيه سالبة . — فإنَّ كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منها شيئاً أحداً مثل دـ ثـ فإنَّ كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياسُ ألبته .

وهو يَبْيَّنُ أنه إنما ينْبَغِي أنَّ يؤخذ في النظر شيء واحد ؛ وأنَّه ليس ينْبَغِي أنَّ يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإنَّ النظر إنما يكون من أجل

الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينْبَغِي أنَّ يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عَرَض بأنَّ توجد أضداد

وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإنَّ ذلك القياس يَحُلُّ إلى أحد هذه الأثناء التي ذكرنا ، [١٩٧] مثل أنه إنْ كانت بـ و نـ أضداداً وغير

(١) فوقها : أحداً .

٢٥

٣٠

٣٥

٤٠

٤٥

ممكناً أن تكون في شيء واحد . فإنه يكون قياس عن ذلك أن Δ غير موجودة في شيء من H . فإذاً بالضرورة تكون B و T شيئاً أحدهما . وأيضاً إن كانت B Δ لا يمكن أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن Δ غير موجودة في بعض H ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني لأن B موجودة في كل Δ وغير موجودة في شيء من H . فإذاً بالضرورة تكون B و T شيئاً أحدهما ، لأنه لا فرق بين أن تكون B و T غير ممكناً في شيء واحد وأن تكون B و T شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون في H .

فهو بين أن من هذا النظر ليس يكون قياساً أولته ، لأنه إن أخذت B و T ضداداً فإن القياس إنما يكون بأن B و T شيء واحد . ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطراريه من جهة أنهم يعقلون أن B و T شيء واحد .

- (١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون في شيء واحد — جمع به جميع المقابلات ، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل مقابلين منها في شيء واحد . وحقاً إن القياس على أن Δ موجودة في بعض H يمكن في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت B و T إلى هـ موضوع هـ مقابلتين ، ومن الدين أن T إذا كانت أخص من H فهو غير موجودة في بعض H . وكل مبين لهـ أى مبادلة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمى T ، فيكون حينئذ B و T شيئاً أحدهما و B هي محول Δ و T هي مبادلة لهـ : إلا أن مبادلتها جزئية . فقد تقومت لنا مقدمتان : إحداهما القابلة B على كل Δ ، والأخرى B التي هي T غير موجودة في بعض H . وهذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن Δ غير موجودة في بعض H .
- (٢) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلىأخذ الأروسط ضداداً ليس تتعهـ نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محولة وموضوعة ، يمكن بقياس آخر يوجه ذلك .

٢٩

< فقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى الحال ،
وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذات الجهة >

- ٢٥ وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى الحال ، لأن هذه كلها إنما تكون بالواحد التي للطرفين وبالتالي يتحققها الطرفان . والنظر في القياس الجزئي والرافع إلى الحال واحد : لأن الشيء الذي يبين جزماً يكون أن يتبيّن برفع الكلام إلى الحال وبحدود واحدة ، والذي يتبيّن برفع الكلام إلى الحال يكون أن يتبيّن جزماً : مثل أن \exists غير موجودة في شيء من H . وإن فلتكن موجودة في بعضها . ولأن \exists موجودة في كل A ، $\exists A$ موجودة في بعض H ، فإن \exists موجودة في بعض H ، ولكن كانت \exists غير موجودة في شيء من H . وأيضاً أن \exists موجودة في بعض H . لأنه إن كانت \exists غير [٩٧] موجودة في شيء من H ، وكانت H موجودة في كل E . وإن \exists غير موجودة في شيء من E ، ولكن قد كانت موجودة في كل H . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون بفتح الكلام إلى الحال من لواحق الطرفين وما يتحققها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذى تقىس جزماً أو بفتح الكلام إلى الحال ، لأن كلاً البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبيّن أن \exists غير موجودة في شيء من H ، لأنه إذا صُبِرَت
-
- (١) ص : كلـ .

موجودة في بعضها كانت بـ موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن
 أخذت بـ غير موجودة في شيء من هـ موجودة في كل آـ ، فإنه يتبيـن
 جزـماً أن آـ غير موجودة في شيء من هـ . وأيضاً أن يتبيـن جـزاً غير
 موجودة في شيء من هـ ، فإن ذلك أيضاً يتبيـن بـرفع الكلام إلى المحـال
 لأن وضعـت آـ موجودـة في بعض هـ . وكذلك يعرضـ في سـائر المـطلوبـات
 لأنه يجبـ في كل المقـاييس التي تكون بـرفع الكلام إلى المحـال أن يوجدـ حدـ
 آخر مشـترك لـلقيـاس الـجزـمي والـرافـع إلى المحـال . فإذا ارـتـجـعت هذه المقـدـمة
 وبـقـيت الأـخـرى على حـالـها يـكون الـقـيـاس جـزـمـياً وبـتـلك الحـدـود بـعـينـها التي
 بها يـكون الـقـيـاس الـرافـع إلى المحـال ، لأن الـقـيـاس الـجزـمي يـنـفـصـل من الـرافـع
 إلى المحـال بـأن كـلـتاً المقـدـمتـين تـوـجـدـ في الـجزـمي حقـاً . وأـمـا في الـرافـع إلى المحـال
 فإن الـواحدـة تـوـجـدـ كـذـباً .

وسـبـين ذلك فـيـها نـسـتأـنـفـ بـيـانـاً كـثـرـ إذا نـحـنـ تـكـلـمـنا على المحـال .
 وأـمـا الآـنـ ، فـليـكـنـ ذلك بـيـاناً أنه في أـشـيـاء وـاحـدـة يـنـبغـي أن يـنـظـرـ القـائـسـ
 جـزـماً وـالـقـائـسـ بـرفعـ الكلامـ إلىـ المحـالـ . وأـمـا فيـ سـائـرـ المقـايـيسـ الشـرـطـيـةـ
 مـثـلـ التيـ تكونـ بـتحـويـلـ القـوـلـ أوـ بـكـيـفـيـةـ ، فإنـ النـظـرـ لـيـسـ يـكـونـ
 فيـ [١٩٨]ـ المـقـدـمـاتـ الشـرـطـيـةـ مـنـهـ ، ولـكـنـ فيـ القـوـلـ الـمحـوـلـ . وـالـنظـرـ

(١) تـ : معـنى اـرـتـجـعـتـ ، أـىـ أـخـذـتـ نـقـيـضـهاـ الـذـىـ كانـ أـقـلـهـ إـلـىـ الـكـذـبـ .

(٢) صـ : كـلـىـ .

(٣) فـوقـهاـ : الـقـيـاسـ .

- في ذلك يكون على نحو ما يكون في المعاييس الحزمية . وينبغي أن تتفقـ
 ٢٠ ونفـ^(١) على كـم ضرب تكون المعاييس الشرطـية . فعلـى هذا النحو يتـبين
 كل مطلوب . ومن المطلوبـات ما يتـبين على نحو آخر مثلـ ما تـبيـن الأشيـاء
 الكلـية بـشرط من النـظر فيـ الأشيـاء الحـزمـية ، لأنـه إنـ كانت هـ وـىـ شيئاـ
 واحدـاـ ، وكانت هـ موجودـة فيـ فقط ، فإنـ آ مـوجـودـة فيـ كلـ هـ .
 وأيـضاـ إنـ كانت دـ وـىـ شيئاـ واحدـاـ وكانت هـ مـقولـة علىـ فقط ، فإنـ آ
 غير مـقولـة علىـ شـيء منـ هـ . فهو بيـن أنه علىـ هذه الجـهة يـنبـغـي أنـ نـظرـ
 وعلىـ هذا النـحو يـكون النـظر فيـ الأشيـاء الـاضـطـارـيـة والمـكـنـة ، لأنـ النـظرـ
 فيـ قـيـاسـ المـطلـوبـ المـطلـقـ أوـ المـطلـوبـ المـكـنـ واحدـ وـبـحدـودـ وـاحـدةـ
 فيـ التـرتـيبـ يـكونـ . وـيـنبـغـي أنـ يـؤـخـذـ فيـ الأشيـاءـ المـكـنـةـ ماـ لـيـسـ بـمـوـجـودـ
 ولـكـنـ يـمـكـنـ أنـ يـوـجـدـ ، لأنـه قدـ بيـنـ أنـ بهـذهـ يـكونـ قـيـاسـ المـكـنـ . وـكـذـلكـ
 ٣٠ فـيـ سـائـرـ الصـفـاتـ .

- فـهوـ بيـنـ ماـ قـيـلـ أنـ لـيـسـ فـقطـ بـهـذهـ السـبـيلـ يـمـكـنـ أنـ تكونـ كلـ
 المـعـايـيسـ ، لـكـنـ وـمـحـالـ أنـ تكونـ بـغـيرـهاـ ، لأنـه قدـ بيـنـ أنـ كلـ قـيـاسـ إـنـماـ
 يـكـونـ بـواـحـدـ مـنـ الـأـشـكـالـ الـتـيـ ذـكـرـتـ فـيـاـ تـقـدـمـ . وـهـذـهـ الـأـشـكـالـ مـحـالـ أنـ
 تكونـ إـلاـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـلـاحـقـةـ أوـ مـنـ الـمـلـحـوـقـةـ ، لأنـ مـنـ هـذـهـ تكونـ الـمـقـدـمـاتـ
 ٤٠ وـاـكتـسـابـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ . فـإـذـنـ لـيـسـ يـمـكـنـ أنـ يـكـونـ قـيـاسـ بـأشـيـاءـ أـخـرـ

<البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات>

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والـ هـ فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحو ما ، وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقـةـ ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس البحدلية ، فمن المقدمات المأخوذـةـ من الرأـيـ المـحـمـودـ .

- ١٠ وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي أن تكتسب . لكن لانقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب^(١) على الكل أو على الجزء ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لـكـ تـقـصـدـ إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغـىـ أن نختار في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات خاصة مثـلـاـ إنـ كانـ المـطـلـوبـ خـيرـاـ أوـ عـلـماـ ، فإنـ أـكـثـرـ المـقـدـمـاتـ فيـ كـلـ صـنـاعـةـ خـاصـةـ لـتـلـكـ الصـنـاعـةـ ؟ـ ولـذـلـكـ يـحـتـاجـ فيـ مـعـرـفـةـ أوـأـلـ كلـ شـيـءـ إـلـىـ التـجـربـةـ كـمـاـ يـحـتـاجـ فيـ عـلـمـ النـجـومـ إلىـ التـجـربـةـ بـأـمـورـ النـجـومـ ، لأنـهـ لـمـ اـعـلـمـ الـظـاهـرـاتـ عـلـمـاـ كـافـيـاـ حـيـثـنـذـ وـجـدـتـ الـبـراـهـيـنـ النـجـومـيـةـ .ـ وـكـذـلـكـ يـعـرـضـ فيـ كـلـ صـنـاعـةـ وـكـلـ عـلـمـ .ـ فـإـذـنـ
- ٢٠

(١) فوقـهاـ :ـ إـيجـابـ الـكـلـ ...ـ الـجـزـءـ .

(٢) فوقـهاـ :ـ مـقـدـمـاتـ .

٢٥

إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تظهر البراهين حينئذ بسهولة ، لأنه إن لم يختلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإننا نقول إننا نجد برهان كل ماله برهان ، وما ليس له برهان يتبيّن ذلك فيه .

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تختار المقدمات . أما بالاستقصاء فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل » .

٣٠

٣١

< القسمة >

٣٥

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزء صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يعرف ، لأن القسمة [١٩٩] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبدا شيئا فوقانيا . أما أولا فهذا يعنيه أغفله كل المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذا ذُهِّبوا مستعملون للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء يمكن أن يتبيّن قياسا ، ولا أن ما يتبيّن بالقياس هكذا يتبيّن على نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتجج أن يتبيّن شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد

٤٠

(١) ص : إن .

(٢) راجع خصوصا : " الطوبقا " ١٤ ف ٣ .

(٣) ص : شيء فوقاني .

(٤) ص : مستعملوا .

(٥) ص : إيش الذي . — وقد أصلاحنا هذه اللغة العامية .

الأوسط الذى به يكون القياس أصغر أبداً من الحد الأول . وأما في القسمة ٤٦ بـ فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فيكون الحال أـ والمائة بـ والأذى حـ ؛ وأما الإنسان الذى ينبعى أن يوخذ حده فيكون دـ ، فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حى إما أن يكون مائتا أو أزيداً . وذلك هو أن كل أـ إما أن يكون بـ أو حـ . وأيضاً يضع أن الإنسان "حي" هـ في قسمته ، ثم يأخذ أن أـ مجموع على دـ . فالقياس هو أن كل دـ إما أن يكون بـ ، أو حـ ، فإذاً الإنسان بالضرورة إما أن يكون مائتا أو أزيداً ؛ وأما حيا مائتا ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذى ١٠ كان ينبعى أن يبرهنـه . وأيضاً إذ نضع أن أـ هو حى مائتـ ، وذو الأرجل بـ وغير ذى الأرجل حـ ، والإنسان دـ ، فإنه يأخذ أن أـ إما أن تكون في بـ أو في حـ ؛ لأن كل حى مائـة إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير ذى أرجل ، ويأخذ أـ مقولـة على دـ ، لأنه أخذـ أن الإنسان حـ مائـة . فإذاً بالضرورة الإنسان هو حـ ذو أرجل أو غير ذى أرجل . وأما ذو أرجل ليس بالضرورة ، ولكن يأخذـ ذلك . وهذا أيضاً الذى كان يجب أن يبرهنـ . وعلى ١٥ هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرضـ أن يكونـ الحدـ الأكبرـ هوـ الأوسطـ . وأما الفصولـ والحدـ الذى كانـ يجبـ أنـ يكونـ عليهـ البرهـانـ فـ تكونـ أـ طـرـافـاً . [٩٩ بـ] وأخذـ ذلكـ أنـ هذاـ هوـ الإـنسـانـ أوـ ماـ كانـ الشـيءـ المـطلـوبـ ، ٢٥ وليسـ يقولـونـ شيئاًـ بيـنـاـ أـلـيـةـ حـقـىـ إـنـهـ يـعـرـضـ مـنـهـ آـخـرـ باـضـطـرـارـ . ولاـ يـتوـهـونـ

(١) ص : أمـرافـ .

أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ماقيل . فهو ^{يَبْيَنْ} أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس في العَرَض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجهل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والضلوع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن يكون له مقدار مشترك أولاً يكون له ، وأن القطر طول ، فهو يتبع أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذا ذُكرت للقسمة أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وبهذه السبيل ليس يتبيّن شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك ^أ والطول ^{بـ} والقطير ^{حـ} .

فهو ^{يَبْيَنْ} أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعاً .

فهو ^{يَبْيَنْ} مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقايس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن تقصد في كل مطلوب .

٣٢

<قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقايس إلى الأشكال التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقايس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان

منها إلى الأشكال التي ذكرنا، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض ما سنتكلم فيه الآن من حل المقايس إلى الأشكال أن تتحقق ما قبل أولاً ويكون أبين هكذا كما قيل: لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتتفقاً من كل جهة.

١٠ فينبغي أولاً أن نتعاطى أحد مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك ينبع أن نفحص أيما [١١٠] المقدمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويستكتوا عن الصغرى ، وذلك إما في المسائلة وإما في الكتب . وإنما أن يقدموا الصغرى ويستكتوا عن المقدمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

١٥

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أخذَ في القياس شيء لا يحتاج إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون أن يرد الكلام إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويطعن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء

(١) ص : شيئاً .

(٢) في الماش بالأسود : ” قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فأنهم يذكرون الكبرى ويلفون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؟ وما يستعمله الطلبة ، فإنهم يذكرون الصغرى ويلفون الكبرى — بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب ” .

اضطرارى ، مثل أنه إن قدم أن ببطلان غير جوهـر ليس ببطل جوهـر ،
٢٥ و ببطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنـه إذا قدم ذلك فإنه يعرض
أن يكون جـزء الجـواهر بالـضرورـة جـوهـرـا ، غيرـأنـذلكـليسـهوـجـمـعـاـمنـ
هـذـهـالـمـقـدـمـاتـ،ـولـكـنـتـنـقـصـهـمـقـدـمـاتــ.ـوـأـيـضاـإـنـكـانـإـنـسـانـمـوـجـودـاـ،ـ
فـيـمـوـجـودــ.ـوـإـنـكـانـحـيـمـوـجـودـاـ،ـبـخـوـهـرـمـوـجـودــ.ـفـإـنـكـانـإـنـسـانـ
مـوـجـودـاـبـخـوـهـرـمـوـجـودـبـالـضـرـورـةـ،ـغـيرـأـنـغـيرـجـمـعـبـعـدـمـهـذـهـالـمـقـدـمـاتـ
لـأـنـلـيـسـتـنـاسـبـالـمـقـدـمـاتـكـاـقـلـنـاـفـيـماـتـقـدـمــ.ـوـتـعـرـضـلـنـاـالـخـدـعـةـفـيـهـذـاـ
الـكـلـامـمـنـجـهـةـأـنـيـعـرـضـشـيـءـاضـطـرـارـىـمـنـالـمـوـضـوـعـاتـفـيـهـ،ـلـأـنـ
الـقـيـاسـهـوـاـضـطـرـارـىـ،ـولـكـنـاـضـطـرـارـىـيـذـهـبـعـلـىـأـكـثـرـمـاـيـذـهـبـعـلـىـهـ
الـقـيـاسـ،ـلـأـنـكـلـقـيـاسـاـضـطـرـارـىـ،ـولـيـسـكـلـاـضـطـرـارـىـقـيـاســ.ـفـإـذـاـ
لـيـسـيـحـبـإـذـاـعـرـضـشـيـءـبـالـضـرـورـةـبـوـضـعـأـشـيـاءـيـنـبـغـيـأـنـنـتـعـاطـىـرـفـعـ
ذـلـكـإـلـىـشـكـلـ؛ـولـكـنـيـنـبـغـيـأـنـتـؤـخـذـأـوـلـاـالـمـقـدـمـاتـانـ،ـوـمـنـبـعـدـذـلـكـ
يـنـبـغـيـأـنـنـقـسـمـهـاـإـلـىـالـحـدـودـ.ـوـيـنـبـغـيـأـنـيـضـيـرـالـحـدـالـأـوـسـطـمـنـالـمـقـولـ

(١) في الماهمش بالأسود : "الـذـىـيـلـزـمـهـاتـيـنـالـمـقـدـمـتـيـنـبـالـقـيـاسـهـوـأـنـأـجـزـءـالـجـواـهـرـ
ليـسـلاـجـوهـرـ،ـوـتـلـزـمـهـذـهـالـتـيـجـةـ،ـلـبـقـيـاسـأـنـأـجـزـءـالـجـواـهـرـجـوهـرـ،ـوـإـنـلـزـمـذـلـكـمـنـ
قـبـلـأـنـمـاـلـمـيـكـنـلاـجـوهـرـاـفـهـوـجـوهـرــ".ـ

(٢) في الماهمش بالأسود : "حقـاـهـذـاـقـوـلـفـأـنـالـلـازـمـلـيـسـلـزـمـهـبـقـيـاسـأـشـدـ
وـأـخـمـضـمـنـالـمـتـالـأـوـلــ.ـوـذـلـكـأـنـفـيـهـقـوـلـنـفـيـمـاـحـدـوـسـطـوـهـوـالـجـيـوـانــ.ـوـيـتـبـيـنـأـنـالـلـازـمـ
لـيـسـبـقـيـاسـبـأـنـقـدـيـكـنـأـنـتـجـعـلـالـمـقـدـمـتـيـنـمـقـدـمـةـوـاحـدـةـبـأـنـيـقـالـ:ـإـنـكـانـالـجـيـوـانـالـلـازـمـ
لـلـأـنـسـاـنـمـوـجـودـاـ،ـفـاـلـجـوهـرـمـوـجـودــ".ـ

فـ كـلـتـا المـقـدـمـتـين ، لأنـ الحـدـ الـأـوـسـطـ بـالـضـرـورـةـ مـوـجـودـ فـ كـلـتـا المـقـدـمـتـين
٤٠ [١٠٠] في كل الأشكال .

فـ إـنـ كـانـ الحـدـ الـأـوـسـطـ مـحـمـولـ فـيـ الـمـقـدـمـةـ الـواـحـدـةـ ، وـ آـخـرـ مـحـمـولـ عـلـيـهـ
فـ الـأـخـرـىـ ، فـإـنـهـ يـكـونـ الشـكـلـ الـأـوـلـ . فـإـنـ كـانـ الحـدـ الـأـوـسـطـ مـحـمـولـ
فـيـ الـواـحـدـةـ مـسـلـوـبـاـ فـيـ الـأـخـرـىـ ، فـإـنـهـ يـكـونـ الشـكـلـ الـأـوـسـطـ ؛ فـإـنـ كـانـ
الـحـدـانـ مـحـمـولـيـنـ عـلـىـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ أـوـ الـواـحـدـ مـحـمـولـ وـ الـأـخـرـ مـسـلـوـبـاـ ، فـإـنـهـ
يـكـونـ الشـكـلـ الـأـخـرـىـ ؛ لـأـنـ هـكـذـاـ كـانـتـ نـسـبـةـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ فـيـ كـلـ شـكـلـ .
وـكـذـكـ وـإـنـ لـمـ تـكـنـ الـمـقـدـمـاتـ كـلـيـةـ ، لـأـنـ تـحـدـيـدـاـ وـاحـدـاـ يـكـونـ للـحـدـ الـأـوـسـطـ .
فـهـوـ بـيـنـ أـنـ أـىـ كـلـامـ لـاـ يـوـجـدـ فـيـ شـىـءـ وـاحـدـ مـرـتـيـنـ فـإـنـهـ لـيـسـ قـيـاسـاـ ، لـأـنـهـ
لـمـ يـوـجـدـ فـيـ حـدـ أـوـسـطـ ، فـلـأـنـهـ مـعـلـومـ عـنـدـنـاـ أـيـمـاـ مـنـ الـمـطـلـوـبـاتـ يـتـبـيـنـ فـيـ كـلـ
وـاحـدـ مـنـ الـأـشـكـالـ ، وـفـيـ أـيـمـاـ يـتـبـيـنـ الـكـلـىـ ، وـفـيـ أـيـمـاـ يـتـبـيـنـ الـجـزـئـىـ ، فـإـنـهـ
بـيـنـ أـنـهـ لـاـ يـنـبـغـىـ أـنـ تـنـظـرـ فـيـ جـمـيعـ الـأـشـكـالـ ، وـلـكـنـ لـكـلـ مـطـلـوـبـ فـيـ الشـكـلـ
الـخـاصـ بـهـ . فـكـلـ ماـ كـانـ مـنـ الـمـطـلـوـبـاتـ يـتـبـيـنـ بـأـشـكـالـ كـثـيرـةـ فـإـنـاـ إـنـمـاـ نـعـرـفـ
الـشـكـلـ الـذـىـ بـهـ يـتـبـيـنـ الـمـطـلـوـبـ بـوـضـعـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ .

٣٣

< الـكـمـ فـيـ الـمـقـدـمـاتـ >

فـقـدـ يـعـرـضـ أـنـ تـخـتـدـعـ مـرـاـراـ كـثـيرـةـ فـيـ الـمـقـاـيـيسـ مـنـ جـهـةـ أـنـهـ يـعـرـضـ
شـىـءـ اـضـطـرـارـىـ كـاـقـيلـ أـوـلـاـ . وـقـدـ تـعـرـضـ أـحـيـاـنـاـ الـخـذـلـعـةـ مـنـ تـشـابـهـ وـضـعـ

الحدود الذى لا ينبغى أن نغفله ، مثل أنه إن كانت α مقولة على B ، وبـ
مقوله على H ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياس α ، ولكنه
ليس يكون عن ذلك شيء اضطرارى البتة ولا قياس α . فليكن α أزليا ،
وبـ A رسطومانس متواهما وـ H رسطومانس ، فهو حق أن تكون B في B ،
لأن رسطومانس هو متواهم أبدا ، وهو حق أن تكون B في H ، لأن
رسطومانس هو رسطومانس متواهما . وأما α ^(١) فغير موجودة في H لأن
رسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على
هذه النسبة ، لكن كان ينبغى أن تؤخذ مقدمة α بـ كلية ، ولكن هو كذب
أن يُقضى بأن كل رسطومانس متواهم هو أبدا ، إذ كان رسطومانس
في طبيعته أن يتلف . — وأيضا فليكن H ميكالوس ، ولكن B ميكالوس
موسيقوس ، وـ α إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن B [١١٠١] على H ،
لأن ميكالوس هو موسيقوس ميكالوس . وهو حق أيضا أن يقال α على H فهو
كذلك . وهذا المثال والمثال الذى قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن
كل ميكالوس موسيقوس يتلف غدا ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير
أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخُسْدَعَة تكون من الفصل الخفى اليسير : لأنه : « إذ كان هذا
في هذا موجودا » ^(٢) ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا في كل هذا
موجود » — يسلم أن يكون قياس α .

(١) ص : غير . (٢) ص : موجود .

(٣) أى أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

٣٤

<الحدود المجزدة والحدود العينية>

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت A صحة وكانت B مرضًا وحـ إنسانا ، فهو حق أن يقال إن A ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من B ، لأنـه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن B في كل $\{A\}$ (لأنـه ليس كل إنسان قابلاً للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلـ ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنـه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : مثل أنه إن وضع بدل «الصحة» : «صحيحاً» > ، وبدل «المـرض» : «مـريضاً» . لأنـه ليس حـقاً أن يقال أنه من المستحيل على المـريض أن يـصبح > . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للمـمكن ، وذلك ليس بمحـال ، لأنـه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . > وأما في الشـكل الثاني ، فالـكذب يـعرض بالطـريقة عـينها : ليس من المـمكن أن تـوجد الصـحة في بعض المـرض ، لكنـ من المـمكن أن تـوجد في كل إنسان ؛ وإنـ فـالـمـرض ليس في واحد من الناس > . — وأما في الشـكل الثالث فيـعرض الكـذب في المـكن ، لأنـ الصـحة والمـرض والمـعلم والـجهل وفي الجـملـة الأـضـداد يمكن

(١) ص : لأنـ .

(٢) ص : قـابلـ .

أن تكون في شيء واحد ، وحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير ٢٠

موافق لما قد قيل فيها تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد
كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو ^{يَبْيَنُ} أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع الحدود ،

لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يعرض كذب البتة

٢٥ [١٠١ ب] . فهو ^{يَبْيَنُ} أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال

بدل الحال ويصير حدا .

٣٥

<الحدود المركبة>

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيرا

أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعب ^أ أن ترفع هذه المقايس

إلى الأشكال . وقد يخدع أحياناً من أجل ذلك ^(١) ويُظن أنه قد يكون قياس

فيما لا وسط فيه . فلتكن A قائمتين وبـ M مثلث وـ H متساوي الساقين ، فـ A

٣٥ موجودة في H من أجل B ، موجودة في B ليس من أجل شيء آخر ،

لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذا ^(٢)نليس L بـ B وسط ، إذ هو مبرهن .

فهو ^{يَبْيَنُ} أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد ، ولكن

قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

(١) فرقها : يعني من أمثل هذه . (٢) ت : في السريان : وهو مبرهن

(٣) ت : يعني كاسم واحد .

٣٦

< المحدود في مختلف الأحوال >

- وأما القول أن الطرف الأول موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنساء ومعانها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأصداد علم واحد فيها . فلتكن α علماً واحداً وبـ الأصداد ، فـ α هي موجودة في بـ ، ليس أن الأصداد هي علم واحد ، ولكن أنه α صدق أن يقال على الأصداد إن فيها علماً واحداً .
- وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً . فاما الخير فيليس هو علماً ، وأما الحكمة فإنها علم . — وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط ، مثل أنه إن كان في كلّ ضد أو كل كافية علم ، والخير ضد أو كافية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً ، وليس الخير علماً ، ولا الكافية ، ولا الضد ، ولكن الخير هو هذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفةً لل الأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحياناً غير صفة له مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة شيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها البعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ، مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ، وللهذة كون ، فليس إذا اللذة كونا . — (١) وأيضاً إن للضحك علامه ، وليس للعلامة علامه ، فإذاً ليس الضحك علامه . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها سالبة بأن يقال : الحد الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضاً إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً إليه ، لأن للإله وقتاً وليس للإله زماناً محتاجاً إليه من جهة أنه ليس للشيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتاً ، وزماناً محتاجاً إليه ، وإنما . وأما المقدمات فينبغي أن تقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول كل أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ،

(١) ص : كون .

(٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

١٤٩ مثل إنسان أو خير أو أضداد ، لا : لإنسان ، ونخير ، ولأضداد .
وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا
ضعف لهذا ، وهذا من هذا — وما شاكل ذلك .

٣٧

<أنواع الحمل>

ه وإنما أن يكون هذا موجوداً في هذا ، وأن يكون هذا صدقاً على هذا
فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إنما أن يقال مرسلاً أو من
جهة ؛ وإنما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على
الشيء . فينبغي أن تُنْفَقَ هذه الأشياء وتحدد كما ي ينبغي .

٣٨

<تكرار حـدـدـ بـعـيـنـهـ>

١٥ وأما الحـدـ المـكـرـرـ فيـ الـمـقـدـمـاتـ فإـنـهـ يـنـبـغـيـ أنـ يـقـالـ معـ الحـدـ الأـكـبـرـ،
لـاـ معـ الـأـوـسـطـ، أـعـنـيـ أـنـهـ إـنـ كـانـ قـيـاسـ أـنـ العـدـ يـعـلـمـ أـنـهـ خـيرـ، فـإـنـهـ خـيرـ
يـنـبـغـيـ أـنـ يـقـالـ معـ الطـرـفـ الـأـوـلـ . وـبـيـانـ ذـلـكـ أـنـ يـكـونـ ١ـ يـعـلـمـ أـنـهـ خـيرـ
وـبـ خـيرـ وـحـ عـدـلـ، فـهـوـ صـدـقـ أـنـ يـقـالـ إـنـ ١ـ عـلـىـ بـ، لـأـنـ الخـيرـ يـعـلـمـ
أـنـهـ خـيرـ [١٠٢ـ بـ] . وـأـيـضاـ بـ صـدـقـ أـنـ يـقـالـ عـلـىـ حـ، لـأـنـ العـدـلـ خـيرـ .
٢ـ فـعـلـ هـذـهـ الـجـهـةـ يـكـونـ أـنـ يـحـلـ الـقـيـاسـ . فـإـنـ وـضـعـ أـنـهـ خـيرـ معـ بـ، فـإـنـهـ

(١) تـ : بما هو خـيرـ .

لا يدخل القياس أليمة لأنه صدق أن يقال A على B . وأما بـ فغير صدق أن يقال على H ، لأنه A . يقال إن العدل خير أنه خير — كذب وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه خير أو أن غير — A ∞ متوجه ∞ من جهة أنه ليس ، أو أن الإنسان ليتلف من جهة أنه محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغي فيها الحد المكر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأول .

٢٥

وليس وضع الحدود واحدا إذا تبين الشيء مرسلا أو غير مرسلا ، أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن يبين مرسلا أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموجود حداً أو سط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجودا ما . فليكن A يعلم أن موجودا ما ، وبـ موجوداما ، و H خير ؟ فإذا تكون نتيجة أن الخير ∞ يعلم أنه خير ، لأن موجودا ما هو علامه للذات الخاصية . فإن صير الموجود حداً أو سط وقيل مرسلا على الطرف الأصفر ، فإنه لا يكون قياسا أن الخير ∞ يعلم أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن A ∞ يعلم أنه موجود خير ، وبـ موجود ، و H خير .

٣٠

٣٥

٤٩

(١) ت : بما خير .

(٢) ت : أى هو متوجه أنه ليس بموجود .

(٣) ت : أى بما هو محسوس .

(٤) ت : بما هو خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المعاييس التي
تُحْمَل النتيجة فيها غير مرسل .

٣٩

< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناها واحداً ، والأخبار
بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون
لو ضعف الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول : المظنون ليس هو
جنساً للتوجه ، وبين القول : المتوجه ليس هو بمظنون (لأن معنى
الاسم هاهنا هو ومعنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تُعدّ الحدود : مظنونا
ومتوجهما .

٤٠

< استعمال الأداة >

فلا لأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي
الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون ضعف الحدود على نحو واحد . ولكن إن
كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان
القياس أن اللذة خير فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء

[١١٠٣]

(١) ص : واحد .

(٢) ص : خيراً .

٤١

< تفسير بعض العبارات >

- وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بـ في كله يوجد آـ ،
وأن يقال في كل الذي يوجد في بـ يوجد في آـ ولا معناهما واحد ، لأنه
ليس شيء يمنع أن تكون بـ في آـ ولا في كله . فلتكن بـ خيرا ، ولتكن
آـ أبىض فإن كان يوجد في أبىض ما ، خير فهو حق أن يقال إن الأبىض
خير ^(١) . غير أنه ليس كل أبىض يجب أن يكون خيرا . فإن كانت آـ في بـ ،
وكانت آـ لانتقال على كل ما تقال عليه بـ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون
آـ ليس فقط لا في كل آـ ، ولكن ولا في آـ أبنتها يجب أن تكون : < سواء >
كانت بـ مقوله على كل آـ أو كانت مقوله على آـ فقط . — فإن كانت آـ
تقال على كل ما تقال عليه بـ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بـ على شيء
كله أن يقال آـ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت آـ على الذي على كل تقال
بـ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بـ مقوله على آـ ألا تكون آـ مقوله على
كل آـ أولاً تكون مقوله على آـ أبنتها . فهو بين في الشلاتهحدود أنه
إن كانت بـ مقوله على كل الشيء ، فإن آـ تكون مقوله على كل الشيء ، أعني

(١) فرقها : جيد .

(٢) بـ : في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بـ .

(٣) بـ : في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه بـ كل كله ، فإنه أي أن ما يوجد
له بـ يوجد آـ لكله .

أن جميع الأشياء التي يقال عليها \exists يقال على كلها \forall . فإن كانت \exists على الكل \forall أيضاً هكذا . فإن كانت \exists ليست مقولة على كل الشيء، فليس بالضرورة \forall مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يُتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأننا ^{٣٥} ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل المندس الذي يسمى خطأ قديماً وخطأ مستقى لا عرض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنة في الجملة إذا لم يكن شيء نسبة إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبة إلى هذا كنسبة كل إلى جزء ، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبين ولا يكون قياس ^(١) ^(٢) ^{١٥٠} البتة . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للتعلم ، لا أنه محال أن يتبين شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبع الشيء من الأشياء التي يكون فيها القياس . ولا ينبغي أن في القياس الواحد ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه الآخر ، فهو ^٣ يَّعنِ أن حل المقايس كذلك .

(١) فوقها : المتبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت : مثل أن من مقدمتين كليتين تبين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين ، وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة ، وجزئية في الثالث .

٤٢

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه ليس كل مسئلة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ،
 فـ^(١) من النتيجة في أى شكل ينبغي أن يطلب .

٤٣

< رد الحدود >

وكل ما كان مناقضا لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذى نقص من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبيّن أن الماء ليس مشروبا ، فإنه ينبغي أن تصير الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

١٠

١٥

٤٤

< حل البرهان بالرفع إلى الحال وبقية الأقيسة الشرطية >

وأيضا ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقايس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبيّن ما بينه بقياس ، ولكن على تواطؤ يقتربها كلها ، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة واحدة ما ليست للاءضداد ولا علم واحد للاءضداد ، ثم بعد ذلك تبيّن أن ليس قوة

٢٠

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فقل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوة .

لِلْأَضْدَاد^(١) مُثْلِ الصَّحِيحِ وَالْمُرْيِضِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ سِكُونُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ صَحِيحًا مُرْيِضًا . فَإِنْ لَا تَكُونَ لِلْأَضْدَادِ كُلُّهَا قُوَّةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ ذَلِكَ قَدْ تَبَيَّنَ قِيَاسًا . وَأَمَّا أَلَا يَكُونَ لِلْأَضْدَادِ كُلُّهَا عِلْمًا وَاحِدًا فَإِنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ قِيَاسًا ، وَإِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُنْقَرِّبَ بِهِ ضَرُورَةً ، وَلَكِنْ لَيْسَ قِيَاسًا ، بَلْ عَنْ شَرِيعَةٍ . فَهَذَا القَوْلُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَحْلَّ . وَأَمَّا أَنْ لَيْسَ لِلْأَضْدَادِ قُوَّةً وَاحِدَةً فِي حَلٍّ ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لِذَلِكَ قِيَاسًا . وَأَمَّا القَوْلُ الْآخَرُ فَشَرِيعَةٌ .

وَكَذَلِكَ القَوْلُ الَّذِي يُرْفَعُ إِلَى الْمَحَالِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَحْلَّ كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْقِيَاسُ الَّذِي يَنْتَجُ الْمَحَالَ يُمْكِنُ أَنْ يَحْلَّ لِأَنَّهُ قِيَاسًا يَتَبَيَّنُ . وَأَمَّا الْجُزْءُ الْآخَرُ مِنْهُ ، فَلَا ، لِأَنَّهُ عَنْ شَرِيعَةٍ يَتَبَيَّنُ . وَيَنْفَصِلُ القَوْلُ الَّذِي يُرْفَعُ إِلَى الْمَحَالِ مِنْ الْمَقَايِيسِ الشَّرِطِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا مِنْ قَبْلِهِ أَنْ فِي تِيكِ الْمَقَايِيسِ [١١٠٤] يَنْبَغِي أَنْ يَوَاطِأَ الْمُكَلِّمَ وَيَقْتَرِرَ إِنْ كَانَ يَرَادُ مِنْهُ الْإِقْرَارُ ، مُثْلِ أَنَّهُ إِنْ تَبَيَّنَ لِلْأَضْدَادِ قُوَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَكُونَ لِلْأَضْدَادِ عِلْمًا وَاحِدًا . وَأَمَّا فِي الْمَقَايِيسِ الَّتِي تُتَرَّفَعُ إِلَى الْمَحَالِ فَإِنَّهُ بِلَا تَوَاطُؤٍ وَلَا تَقْرِيرٍ يَقْرُونَ النَّتْيُوجَةَ مِنْ جَهَةِ أَنَّ الْكَذْبَ يَكُونَ بَيْنَاهُ ، مُثْلِ مَا إِذَا صُرِّيَّ مَقْدَارٌ مُشَرَّكٌ لِلضَّلْعِ وَالْقَطْرِ يُعرَضُ أَنَّ تَكُونَ الْأَعْدَادُ الْفَرْدُ مُسَاوِيَةً لِلزَّوْجِ .

وَقِيَاسَاتٌ أَخْرَى كَثِيرَةٌ تَبَيَّنُ عَنْ شَرِيعَةٍ ، وَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ تُتَفَقَّدَ وَتُتَعَلَّمَ تَعْلِمًا يَقِينًا . وَأَمَّا مَا فَصُولَ هـذِهِ الْمَقَايِيسِ الشَّرِطِيَّةِ وَعَلَى كُمْ جَهَةٍ تَكُونُ ،

(١) فَوْقُهَا : الأَضْدَادُ .

(٢) فَوْقُهَا : تَوْضِعُ .

(٣) فَوْقُهَا : تَقْرِيرٌ .

هـ فـ فـ سـ تـ كـ لـ مـ فـ يـا نـ سـ تـ اـ نـفـ . وـ أـ مـا الـ آـنـ ، فـ لـ يـكـنـ هـذـا بـيـنـا أـنـ لـيـسـ يـكـونـ أـنـ تـحـلـ هـذـهـ الـمـقـايـيسـ إـلـىـ الـأـشـكـالـ . وـ قـدـ قـلـنـاـ لـأـىـ عـلـةـ .

٤٥

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

فـ كـلـ مـا كـانـ مـنـ الـمـطـلـوـبـاتـ يـتـبـيـنـ فـأـشـكـالـ كـثـيرـةـ فـإـنـهـ إـنـ كـانـ قـيـسـ فـيـ وـاحـدـ مـنـ الـأـشـكـالـ ، < فـ > قـدـ تـكـوـنـ أـنـ يـحـلـ إـلـىـ شـكـلـ آـخـرـ : مـثـلـ الـقـيـاسـ السـالـبـ الـكـلـيـ فـالـشـكـلـ الـأـوـلـ قـدـ يـحـلـ إـلـىـ الشـكـلـ الثـانـيـ ، وـالـذـيـ فـيـ الـشـكـلـ الثـانـيـ قـدـ يـحـلـ إـلـىـ الـأـوـلـ ؛ وـلـيـسـ ذـلـكـ أـبـداـ ، وـلـكـنـ أـحـيـاـنـاـ ؛ وـسـبـيـنـ ذـلـكـ فـيـا نـسـتـأـنـفـ . — لـأـنـ إـنـ كـانـ أـغـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ بـ وـبـ مـوـجـودـةـ فـكـلـ حـ ، فـإـنـ أـغـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ حـ وـيـكـونـ عـلـىـ هـذـهـ الـجـهـةـ الـشـكـلـ الـأـوـلـ . فـإـنـ رـجـعـتـ الـمـقـدـمـةـ السـالـبـةـ يـكـونـ الشـكـلـ الـأـوـسـطـ ، لـأـنـ بـ غـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ أـ وـمـوـجـودـةـ فـكـلـ حـ . — وـكـذـلـكـ يـعـرـضـ وـإـنـ كـانـ الـقـيـاسـ جـزـئـيـاـ مـثـلـ مـا إـذـا كـانـ أـغـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ بـ وـبـ فـيـ بـعـضـ حـ ، لـأـنـهـ إـذـا رـجـعـتـ الـمـقـدـمـةـ السـالـبـةـ يـكـونـ الشـكـلـ الـأـوـسـطـ .

وـأـمـاـ الـمـقـايـيسـ الـكـلـيـةـ الـتـيـ فـيـ الـشـكـلـ الثـانـيـ فـإـنـهـ تـحـلـ إـلـىـ الـشـكـلـ الـأـوـلـ . وـأـمـاـ الـجـزـئـيـةـ فـواـحـدـ مـنـهـ فـقـطـ يـنـحـلـ إـلـىـ الـأـوـلـ . وـبـيـانـ ذـلـكـ أـنـ تـكـوـنـ أـغـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ بـ وـمـوـجـودـةـ فـكـلـ حـ ، فـإـذـا رـجـعـتـ الـمـقـدـمـةـ السـالـبـةـ يـكـونـ الشـكـلـ الـأـوـلـ ، لـأـنـ بـ تـكـوـنـ غـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ شـئـ مـنـ أـ وـأـ

موجودة في كل $\neg [B \rightarrow A]$. فإن كانت الموجبة عند \neg وال والسالبة عند \neg فينبغي أن يصير الحد الأول \neg لأنها غير موجودة في شيء من A وأ موجودة في كل B ، فإذا ذهب \neg غير موجودة في شيء من B . فإذا ذهب \neg ليست موجودة في شيء من \neg لأن السالبة ترجع .

٢٥ فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأول مثل ما إذا كانت \neg غير موجودة في شيء من B و موجودة في بعض \neg ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول لأن \neg تكون غير موجودة في شيء من A وأ موجودة في بعض \neg . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول : مثل ما إذا كانت \neg موجودة في كل B وغير موجودة في كل \neg لأن مقدمة $\neg B$ ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تحمل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقاييس الشكل الأول فكلها تحمل إلى الشكل الثالث .

٣٥ وبيان ذلك أن تكون \neg موجودة في كل B ، وبـ \neg في بعض \neg لأن الجزئية الموجبة ترجع : تكون \neg في بعض B ، وكانت \neg في كلها . فإذا ذهب \neg يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذا ذهب \neg غير موجودة في شيء من B ، و \neg موجودة في بعض B .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كافية . وأما الباقي كلها فتنحل .
وي بيان ذلك أن تقال A وبـ على كل H ، فإذا H ترجع على كل واحد منها رجوعا جزئيا . فإذا H في بعض B ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت A في كل H و H في بعض B .
وإذا كانت A في كل H وبـ في بعضها لأن B على H . فإن [١١٥]
كانت B في كل H و A في بعض H فإن الحد الأول ينبغي أن يوجد بـ ، لأن B في كل H ، و H في بعض A . فإذا B في بعض A ، ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن A تكون في بعض B . — وكذلك ينبغي أن نفعل إذا كان القياس سالبا كليا . وي بيان ذلك أن تكون B موجودة في كل H ، وأـ غير موجودة في شيء منها ، فإذا H تكون بالرجوع في بعض B ، وأـ غير موجودة في شيء من H ، فإذا يكون الحد الأوسط H . وكذلك أيضا إذا كانت المقدمة السالبة كافية والموجبة جزئية لأن A تكون غير موجودة في شيء من H و H بالرجوع تكون في بعض B . فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت B موجودة في كل H وأـ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتبعت مقدمة B H تصير كلنا (١) المقاييس جزئيتين .

(١) ص : كلني .

وهو ^{يبين}^{٢٥} أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي

أن تتعكس في ^(١) كلاً الشكلين، لأن بعكس هذه كانت تكون ^{الثقلة}.

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل

الثالث، وأما الآخر فلا ينحل، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تحمل .-

لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B موجودة في بعض H فإن

^{٣٠} كلاً B H يرجعان على A . فإذا تكون B غير موجودة في شيء من A ،

و H في بعض A ، فإذا الحد الأوسط A . - فإذا كانت A موجودة في كل

B وغير موجودة في كل H ، فإن القياس لا ينحل، لأنه ولا واحدة من

المقدمتين تكون كلية بالرجوع.

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب]

^{٤٥} الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت A غير موجودة في شيء

من H و B موجودة في كل H أو في بعض H ، لأن H بالرجوع تكون غير

موجودة في شيء من A موجودة في بعض B . فإن كانت المقدمة السالبة

جزئية، فإن القياس لا ينحل، لأن السالبة الجزئية ليس تتعكس.

^{٤٠} وهو ^{يبين}^{٤٥} أن مقاييس واحدة ^{بأعيانها} في هذه الأشكال ليس لها انحلال

ولا التي في الشكل كانت تحمل، وسائر المقاييس كلها تحمل إلى الشكل

الأول. فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى الحال.

وهو يَبْيَنُ مَا قد قيلَ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ تَحْلِي الْمَقَايِيسُ وَأَنَّ الْأَسْكَالَ يَخْلُ
بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ .

٤٦

<الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة في الأقيسة>

وقد يَغْفِلُ اختلافاً — في أن يَقْاسِ على الشيءِ بِإِيجاب أو سلب —
المتَوَهِّمُ بِأَنَّ القَوْلَ : "لِيْسُ هُوَ هَذَا" وَالْقَوْلُ : "هُوَ لَا هَذَا" — يَدْلِ
عَلَى معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القَوْلَ : "لِيْسُ هُوَ أَبْيَضُ" ،
"هُوَ لَا أَبْيَضُ" ، لأنَّ هَذِينَ القَوْلَيْنِ لِيْسَ يَدْلَانَ عَلَى معنى واحد ولِيْسَ
سَالِبَ : هُوَ أَبْيَضُ ، القَوْلُ : هُوَ لَا أَبْيَضُ ، وَلَكِنْ : لِيْسُ هُوَ أَبْيَضُ .
وَقِيَاسُ ذَلِكَ هُوَ أَنْ نَسْبَةً : "يَمْكُنُ أَنْ يَمْشِي" إِلَى "يَمْكُنُ أَلَا يَمْشِي" ،
كَنْسَبَةً "هُوَ أَبْيَضُ" إِلَى "هُوَ لَا أَبْيَضُ" ، وَكَنْسَبَةً "يَعْلَمُ خَيْرًا" إِلَى
"يَعْلَمُ لَا خَيْرًا" وَمَعْنَى القَوْلِ إِنَّهُ "يَعْلَمُ الْخَيْرَ" وَهُوَ عَالَمٌ بِالْخَيْرِ" وَاحِدٌ —
وَكَذَلِكَ "يَقْدِرُ أَنْ يَمْشِي" وَ"هُوَ قَادِرٌ أَنْ يَمْشِي" . فَإِذْنُ ، وَمَعْنَى الْأَقْوَالِ
الْمُنَاقَضَةِ هَذِهِ وَاحِدٌ : "لِيْسُ يَقْدِرُ أَنْ يَمْشِي" ، "وَلِيْسُ هُوَ قَادِرًا أَنْ
يَمْشِي" . فَإِنْ كَانَ القَوْلُ أَنَّ "لِيْسُ هُوَ قَادِرًا أَنْ يَمْشِي" يَدْلِيْ عَلَى مَا يَدْلِيْ
عَلَيْهِ "هُوَ قَادِرٌ أَنْ لَا يَمْشِي" ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَفَقَّا مَعًا فِي شَيْءٍ أَحَدٌ ،
لأنَّ الإِنْسَانَ الْوَاحِدَ يَمْكُنُ أَنْ يَمْشِي وَأَلَا يَمْشِي . وَأَيْضًا : "هُوَ عَالَمٌ بِالْخَيْرِ"
"وَعَالَمٌ لَا بِالْخَيْرِ" . فَأَمَّا الْمَوْجَةُ وَالسَّالِبَةُ الْمُتَنَاقِضَتَانُ فَلِيْسَ يَمْكُنُ أَنْ يَتَفَقَّا

(١) ص : اختلاف . — وَالْمَعْنَى أَنَّ المَتَوَهِّمَ يَغْفِلُ هَذَا الاختلافَ بَيْنَ هَذِينَ القَوْلَيْنِ :
"لِيْسُ هُوَ هَذَا" وَ"هُوَ لَا هَذَا" .

فِي شَيْءٍ وَاحِدٌ مَعًا . فَكَلَّا أَنِ القُولُ : « لِيْس يَعْلَم خَيْرًا » « وَيَعْلَم لَا خَيْرًا »
 لِيْس هُوَ شَيْئًا وَاحِدًا ، كَذَلِكَ لِيْس هُوَ شَيْئًا وَاحِدًا القُولُ : « لِيْس هُوَ خَيْرًا »
 وَ« هُوَ [١٠٦] لَا خَيْرًا » ، لِأَنَّ الْأَشْيَاء الَّتِي فِي نَسْبَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ كَانَ بَعْضُهَا
 مُخْتَلِفًا بَعْضُهَا مُخْتَلِفٌ . وَكَذَلِكَ لِيْس القُولُ : « هُوَ لَا مَسَاوٍ » وَ « لِيْس هُوَ
 مَسَاوٍ يَا » شَيْئًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ القُولُ : « هُوَ لَا مَسَاوٍ » ، يَقْعُدُ عَلَى شَيْءٍ مَا
 مُوْضُوْعٌ وَهُوَ : غَيْر مَسَاوٍ . فَأَمَّا الْقُولُ : « لِيْس هُوَ مَسَاوٍ يَا » فَلِيْس لَهُ شَيْءٌ مُوْضُوْعٌ . وَلَذَلِكَ لِيْس كُلَّ شَيْءٍ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَسَاوٍ يَا أَوْ لَا يَكُونَ مَسَاوٍ يَا .
 وَالْقُولُ أَيْضًا إِنْ « هَذَا هُوَ عُودٌ لِيْس بِأَيْضٍ » وَ « لِيْس هُوَ عُودًا أَيْضٍ »
 لِيْس يَتَفَقَّدُ مَعًا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عُودًا لِيْس بِأَيْضٍ فَهُوَ عُودٌ ،
 وَإِنْ كَانَ لِيْس هُوَ عُودًا أَيْضٍ فَلِيْس هُوَ بِالضَّرُورَةِ عُودًا . فَإِذَنْ هُوَ بَيْنَ
 أَنْ لِيْس سَالِبَ الْقُولُ « هُوَ خَيْرًا » الْقُولُ « هُوَ لَا خَيْرًا » . فَإِذَ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْأَشْيَاء إِمَّا أَنْ تَصْدُقَ عَلَيْهِ الْمَوْجِبَةُ أَوِ السَّالِبَةُ ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ سَالِبَةً ،
 فَبَيْنَ أَنْهَا مَوْجِبَةٌ ، وَلِكُلِّ مَوْجِبَةٍ سَالِبَةٌ ، فَإِذَنْ سَالِبَةُ هَذِهِ : « لِيْس هُوَ
 لَا خَيْرًا » ؛ وَلَبَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ نَسْبَةً عَلَى تَرْتِيْبٍ .

وَبِيَانِ ذَلِكَ أَنْ تَكُونُ عَلَاقَةً « هُوَ خَيْرًا » : أَ ، وَ « لِيْس هُوَ خَيْرًا » :
 بَ ، وَ « هُوَ لَا خَيْرًا » : حَ ؛ وَلَتَكُنْ حَ تَحْتَ بَ . وَأَمَّا عَلَامَةُ « لِيْس هُوَ
 خَيْرًا » فَدَ ، وَلَتَكُنْ دَ تَحْتَ أَ . فَكُلُّ شَيْءٍ إِمَّا أَنْ تَوْجَدْ فِيهِ أَ وَإِمَّا

(١) ص : شَيْءٌ وَاحِدٌ . (٢) تَحْتَهَا : فَامِا .

(٣) ص : عُودٌ . (٤) ص : خَيْرٌ .

٤٠ بـ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإنما حـ وإنما دـ وليس يجتمعان معاً في شيء واحد، والذى يوجد فيه حـ بالضرورة يوجد في كلهـ ؟ ١٥٢ لأنه إن كان حقاً أن يقال إن هذا لا أبيض، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض، لأنه الحال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض، أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذا ذكرت أن لم تكن الموجبة فالسابقة . وليس أبداً حـ في بـ ، لأن ما لم يكن عوداً آلة، فليس هو عوداً ليس بأبيض ^(١) . وبالعكس الذى يوجد فيه أـ في كله يوجد دـ [١٠٦ بـ] ، لأنه إنما أن يكون فيه حـ أو دـ ، فلا أنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن دـ تكون فيما فيه أـ موجودة، لأنه صدق ^(٢) أن يقال على ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وإنما أـ فيقال ليس على كل دـ لأن أـ ليس هي صدقاً أن يقال على ما ليس هو عوداً آلة إنه عود أبيض . فإذا ذكرت دـ صدق . وإنما أـ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو بين أنه ليس يجتمع أـ وحـ في شيء واحد . وإنما بـ و دـ فقد يجتمعان في شيء واحد .

١٥ وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن أـ : هو مساواً ، وحـ : ليس هو مساواً ^(٢) و حـ : هو لا مساواً ، و دـ : ليس هو لا مساواً .

(١) فوقها بالأحرى : لا أبيض .

(٢) ص : مساواً .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض، فإن السالبة^(١) تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض. وأما أن كل واحد منها لا أبيض وكلها لا أبيض فكذب. وكذلك ليس سالبة: كل حي أبيض هي: كل حي لا أبيض، لأن كليهما كذب، ولكن ليس كل حي أبيض، فلا لأن القول «هولا أبيض» يدل على غير ما يدل عليه «ليس هو أبيض»، وكان القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة. فإنه بين أنه ليس نحو برهانها واحداً، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض، أو يمكن لا يكون أبيض، فـقـ أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو الإيجاب. وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول. فإن القول بأنه حق هو ترتيب على مثل ترتيب الموجود، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض، لكن القائل إنه ليس صدق أن يقال إنه أبيض. فإن كان صدقأً أن يقال: [١١٠٧] إن كل إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس، فينبغي أن يؤخذ كل حي هو موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن. وأما أن ليس

(١) بالأحرف الهمش: «الجزئية، وليس هو في السر يانى».

(٢) فوقها: كذب. (٣) يمكن أن تقرأ: ليس تجويزها بها واحداً.

(٤) فوقها: ما هو.

(٥) فوقها بالأمر: إن ما هو حيوان.

(٦) فوقها: يتبين بياناً. وبالأحرف الهمش: افهم من خارج بإيجاب.

واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن سلبا على الثلاثة الضروب
التي ذكرنا .^(١)

٤٠ وف الجملة ، إذا كانت أَبَ هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معا
٤٥ فشيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدتها بالضرورة ،
وكان أيضاً دَ على هذه الجهة ، وكانت أَ لاحقة لـ دَ وغير راجعة عليها ،
فإن دَ تكون لاحقة لـ بَ غير راجعة عليها ، ويمكن أن تجتمع أَ دَ في شيء
٥٠ واحد ، وأما دَ **< فلا يجتمعان >** في شيء واحد . — فليبيَّنْ أولاً أن دَ
٥٥ لاحقة لـ بَ ، فلا نَ كُل واحد < من دَ و دَ >^(٢) بالضرورة ليس يخلو منه
٦٠ إحدى دَ والذى فيه يوجد بَ لا يكون فيه دَ موجودة من جهة أن أَ
٦٥ تحصر في دَ و أَ بَ **< لا يمكن >**^(٣) أن يجتمعان في شيء واحد معاً ، فإنه
٧٠ بين أن دَ لاحقة لـ بَ . . وأيضاً لأن دَ غير راجعة على أَ وكل واحد
٧٥ من الأشياء إما أن يوجد فيه دَ أو دَ ، فإن أَ دَ يمكن أن يكونا في شيء
٨٠ واحد . — وأما دَ ف الحال أن يجتمعان في شيء واحد معاً بل إن أَ
٨٥ منحصرة في دَ ، وإذا عرض من ذلك محال . فهو إذن بين أن بَ غير
٩٠ راجعة على دَ لأنه يمكن أن تجتمع دَ أَ معاً في شيء واحد .

٩٥ فقد عرض أحياناً أن يُخْتَدَعَ في هذا الترتيب من أجل أنه
١٠ لا يوجد المتناقضان على الصواب الذى ليس يخلو من أحدتها واحد من

(١) فوقها : يتبرهن .

(٢) خرم في الأصل .

(٣) ص : يخلوا .

الأشياء ، مثل أنه إن كان الحال أن تجتمع $A \cap B$ في شيء واحد^(١) ، والذى يوجد فيه إحداها بالضرورة لا توجد فيه الأخرى . وكذلك أيضا حـ وـ والذى يوجد فيه حـ ففى كله يوجد $A \cap B$ لأنـ يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون B موجودة في الذى توجد فيه دـ ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد زـ سالبة $A \cap B$ وـ سالبة حـ دـ . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه دـ أو دـ ، لأنـ إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضا في كل شيء إما أن توجد حـ وـ إما أن توجد حـ وـ إما أن توجد دـ ، لأنـ موجبة وسالبة وكان موضوعاً أنـ موجودة في كل ما يوجد فيه حـ . فإذا ذكر الذى يوجد فيه دـ في كله يوجد بـ . وأيضا لأنـ كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زـ بـ ، وكذلك ولا من إحدى دـ وكانت بـ لاحقة لـ فإنـ بـ ٢٥ لاحقة لـ دـ ، لأنـ ذلك هو عندنا معلوم . فإذا ذكر إنـ كانت < $A \cap B$ > فإنـ بـ لاحقة لـ دـ . — وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك < قلنا إنـ هناك قلباً في > تناسبها هكذا . لأنـ ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه دـ أو دـ ، ولا > ^(٢) أيضـ دـ لأنـ دـ ليس هي سالبة A ، لأنـ سالبة « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ولا « لا — خير » ؟ ٣٠ وـ سالبة الشر هي « ليس شرًّا » وليس هي « لا شر » ، ولا « لا — شر » . وكذلك يعرض في حـ دـ لأنـ السوالـ المأخوذة اثنانـ .

(١) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكرراً في الأصل وضرب فوقه بخط حراء .

(٢) خـ في الأصل . (٣) ص : شـ . (٤) ص : اثنينـ .

ممت المقالة الأولى من أنالوجيا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن
ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدى بخطه هذا سنة تسعة وأربعين ^(١) ...
قوبل به نسخة كتبت أيضا من خط يحيى بن عدى ، وقوبل بها عليها
وقرئت بحضوره فكان موافقا لها ^(٢) .

(١) هذه العبارة : نقلت... وأربعاء ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٢) بخط آخر غير السابق .

[١١٠٨]

٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المقالة الثانية من أنا لو طبقاً الأولى

< خصائص القياس . - التأرجح الكاذبة . - أنواع الاستدلال
الشبيهة بالقياس . >

١

< تعدد النتائج في الأقىسة >

قد يتبنا في كم شكل ، وبأى مقدمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل
 قياس ؛ وأيضا ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ،
 ٤٠
 وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أى صناعة ؛ وأيضا بأى سبيل
 نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقايس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً
 ١٥٣
 تجمع أشياء كثيرة ؛ وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة
 فانها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدمات الأخرى تعكس . وأما السالبة فليس
 ٥
 تعكس ، والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقايس الآخر إذن تجمع
 ٦
 أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن A مقوله على كل B أو على بعضها ، فإن B
 بالضرورة تكون مقوله على بعض A ، وإن لم تكن A مقوله على شيء من B
 ٧
 فإن B لا تكون مقوله على شيء من A ، وذلك بخلاف ما تقدّم . فإن
 ٨
 لم تكن A في بعض B ، فليس بالضرورة B غير موجودة في بعض A ، لأنه
 ٩
 قد يمكن أن تكون في كلها .

فهذه علة عامية لكل المقاييس الكلية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم
في المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياسا واحدا يكون في الحدود
الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت $\forall H$ نتيجة بتوسط
ـ بـ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بـ أو $\forall H$ فبلاضطرار على كله يقال
ـ أـ ، لأنه إن كانت بـ مقوله على دـ ، وـ أـ مقوله على كل بـ ، فإن أـ تكون
ـ مقوله على كل دـ . وأيضا [١٠٨] إن كانت $\forall H$ مقوله على كل هـ وـ أـ
ـ مقوله على كل H ، فإن أـ مقوله على كل هـ . وكذلك يعرض إذا كان القياس
ـ سالبا . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة
ـ فقط ، مثل أنه إن لم تكن أـ مقوله على شيء من بـ ومقوله على كل H فإن
ـ النتيجة أن بـ ليست مقوله على شيء من H . فإن كانت دـ موضوعة لـ H
ـ فإنه يتبيّن أن بـ ليست مقوله على شيء من دـ . وأما أن بـ ليست مقوله
ـ على ما هو موضوع لـ A ، فإنه ليس يتبيّن بقياس . وإن كانت بـ ليست
ـ مقوله على هـ ، إذ كانت هـ موضوعة لـ A : ولكن أن بـ ليست مقوله على
ـ شيء من H قد يبيّن بقياس ، وأما أن لا تكون أـ مقوله على بـ فإن ذلك
ـ خـ بلا برهان . فإذاً ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بـ
ـ مقوله على هـ .

فاما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء
ـ باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إن
ـ كان موضوعا لل الأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل القياس

مثل أنه إن كانت A مقولة على كل B \rightarrow B مقولة على بعض A
فإن ما كان موضوعا لـ A ليس عليه قياس ، وما كان موضوعا لـ B يكون
عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدم . وكذلك يعرض في سائر
الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعا للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛
وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات .
وفي القياسات الكلية كان يتبيّن ما كان موضوعا للحد الأوسط من مقدمة
غير مبرهنة . فإذاً إما لا يكون ثمة قياس ، وإما ثمّ وهذا هنا .

٢

**< الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق
من مقدمات كاذبة – في الشكل الأول >**

وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جائعاً صدقاً ،
وأحياناً جائعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً ، وأما النتيجة
فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً .

أما من مقدمات صادقة فليس يمكن أن يجتمع كذب . وأما من
مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعلة المقدمات ،
لأنه لا تكون القياسات لعلة المقدمات إذا كانت كذباً . وستقول فيما نسألك
لأى علة يعرض ذلك . [١٠٩] وهو يبيّن من هنا أنه لا يمكن أن يجتمع

(١) خرم في الأصل .

كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كانت موضوحاً أنه إذا كانت $\neg A$ موجودة فبالاضطرار تكون B موجودة . فإنه إذا لم تكن B موجودة ، فبالاضطرار أن تكون A غير موجودة ، وأنه إن كانت A صدقاً فمن الاضطرار أن تكون B صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن $\neg A$ حدد واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجحب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون A مقوله على كل B ، وبـ مقوله على كل $\neg B$ ، وبالضرورة تكون $\neg A$ مقوله على كل $\neg B$ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن $\neg A$ كما وضعت هي مقدمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون أن يتبيّن كذب من مقدمات صادقة .

وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أبداً اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدمتين . وبيان ذلك أن تكون $\neg A$ مقوله على كل $\neg B$ وغير مقوله على شيء من B ، وبـ غير مقوله على $\neg B$ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحى غير مقول على كل شيء من الجحارة ، والجحر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت $\neg A$ مقوله على كل B وبـ مقوله على كل

ـ ، فإن \forall تكون مقولة على كل \exists . فإذا تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا المقدمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات \exists \forall ، لأنه قد يجوز أن تكون \forall غير مقولة على شيء من \exists ، وبـ غير مقولة على شيء من \exists ، وـ \forall مقولة على كل \exists ، مثل أنه إن أخذت حدود وصيير الإنسان الحد الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الجمارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الجمارة ، والحي مقول على كل إنسان .
 فإذا إن أخذنا ما هو مقول على كل الشيء فإنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدمتين — \exists \forall وهى كذب — نتيجة صادقة .

وكذلك يتبيّن [و] إن أخذ كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب [\exists \forall] . فإن كانت الواحدة كذباً واتفق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة \exists \forall ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة \exists كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلها كذباً المقدمة التي يوجد الصدق في ضدها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .
 وبيان ذلك أن تكون \forall غير موجودة في شيء من \exists ، وبـ موجودة في كل \exists . فإن نحن أخذنا مقدمة \exists \forall صدقاً ومقدمة \exists \forall كلها كذباً
 بأن تؤخذ \forall مقولة على كل \exists فحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن \forall كانت

غير موجودة في \forall ، إذ كان ما يوجد فيه \exists لا يوجد في شيء منه \exists ، وبـ ١٠
موجودة في كل \forall . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقا إذا كانت \exists موجودة
في كل \exists ، وبـ \forall في كل \forall وأخذت مقدمة \exists صدقا ومقدمة \exists بـ
كذبا كلها لأن تؤخذ \exists غير مقوله على شيء من \exists ، لأن \exists تكون غير
موجودة في \forall إذ كان ما توجد فيه \exists ففي كله يوجد \exists ، وبـ موجودة
في كل \forall . فهو إذن يبين أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذبا : موجبة
١٥ كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقا ، فإن النتيجة لا تكون صدقا .

فإن لم تؤخذ كلها كذبا فقد تكون النتيجة صدقا ، لأنه إن كانت \exists موجودة
في كل \forall وفي بعض \exists ، وبـ \forall في كل \forall ، مثل أن الحى موجود في كل
٢٠ قُنْس ، موجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي كل قُنْس ، فإنه
إن أخذت \exists موجودة في كل \exists ، وبـ موجودة في كل \forall تكون \exists
موجودة في كل \forall حقا ، لأن كل قُنْس حي . وكذلك يعرض [و] إن
٢٥ كانت مقدمة \exists بـ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون \exists موجودة في بعض \exists
وغير موجودة في شيء من \forall وتكون \exists موجودة في كل \forall : مثل أن الحى
موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلوج ، والأبيض في كل
ثلج . فإن أخذت \exists غير موجودة في شيء من \exists ، وبـ \forall في كل \forall ، فإن \exists
تكون غير موجودة في شيء من \forall .

فإن أخذت مقدمة \exists بـ كلها صدقا ، ومقدمة \exists كلها كذبا ، فإن
٣٠ النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدمة \exists كلها كذبا . وكذلك يعرض

إذا كانت مقدمة $\neg p$ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون $\neg A$ غير [١١٠] موجودة ٣٥
 في شيء من $\neg q$ مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي ،
 فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب .
 فإذا أخذت $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg p$ ، و $\neg p$ موجودة في كل $\neg q$ ، ٥٤
 فإن النتيجة تكون صدقا .

وإن لم تكن مقدمة $\neg q$ كلها كذبا ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضا تكون صدقا لأنه ليس شيء يمنع أن تكون $\neg A$ موجودة في كل واحد من $\neg q$ وتكون $\neg p$ موجودة في بعض $\neg q$ مثل الجنس في النوع والفصل ، ٥
 كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لافي كلها . فإذا $\neg A$ إن كانت موجودة في كل $\neg p$ ، وأخذت $\neg p$ موجودة في كل $\neg q$ ، فإن $\neg A$ تكون موجودة في كل $\neg q$ ، ١٠
 وذلك قد كان حقا . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة $\neg p$ سالبة ، لأنه يمكن ألا تكون $\neg A$ موجودة في شيء من $\neg q$ وتكون $\neg p$ موجودة في بعض $\neg q$:
 مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحي فإنه لا يوجد في شيء من العقل ولا في شيء من الفكرى ، فاما العقل فإنه موجود في بعض الفكرى . ١٥
 فإذا $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg p$ وأخذت $\neg p$ موجودة في كل $\neg q$ ، فإن $\neg A$ تكون غير موجودة في شيء من $\neg q$ — وذلك قد كان حقا .
 وأما في القياسات الجزرية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذبا
 والأخرى كلها صدقا — أن تكون النتيجة صدقا . وقد يمكن أيضا أن تكون

- ٢٠ النتيجة صدقا إذا كان بعض المقدمة الأولى كذبا وبعض الأخرى صدقا .
وقد يعرض أيضا ذلك إذا كانتا جيئا كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون A
غير موجودة في شيء من B موجودة في بعض H : مثل الحى ، فإنه غير
موجود في شيء من الثلوج موجود في بعض الأبيض ، والثلوج موجود في بعض
الأبيض . فإن وضع الحد الأوسط ثلجا ، والطرف الأول حيا ، وأخذت A
موجودة في كل B ، وبـ موجودة في بعض H ، فإن مقدمة A B تكون
كلها كذبا ومقدمة B H صدقا ، وتكون النتيجة حقا . وكذلك يعرض إذا
كانت مقدمة A B سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون A موجودة في كل B
وغير موجودة في بعض H وتكون B موجودة في بعض H ، كالحي فإنه
موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان موجود
في بعض الأبيض . فإذا إن وضع الإنسان حدا أو سط وأخذت A غير
موجودة في شيء من B وبـ في بعض H وكانت مقدمة A H كلها كذبا ،
فإن النتيجة تكون صدقا [١١٠ ب] . ٣٠
- ٤٥ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة A B بعضها كذبا ، لأنه ليس
شيء يمنع أن تكون A في بعض B وفي بعض H وتكون B موجودة
في بعض H : كالحي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ،
وابالجيد موجود في بعض الكبير . فإذا إن أخذت A موجودة في كل B ،
وبـ موجودة في بعض H ، وكان بعض مقدمة A B كذباً ومقدمة B H

صادقاً، فإن النتيجة تكون صدقاً . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة $A \rightarrow B$ سالبة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبنحو ما أخذت .

وأيضاً إن كانت مقدمة $A \rightarrow B$ صدقاً (١) ومقدمة $B \rightarrow \neg A$ كذباً، فإن النتيجة

- ٥ تكون صدقاً، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون A موجودة في كل B موجودة في بعض $\neg A$ وتكون B غير موجودة في شيء من $\neg A$: كالحى، فإنه موجود في كل قنُس وفي بعض الأسود، والقنُس غير موجود في شيء من الأسود، فإذاً إذا أخذت A موجودة في كل B ، وبـ في بعض $\neg A$ ، فإن النتيجة
- ١٠ تكون صدقاً إذا كانت مقدمة $B \rightarrow \neg A$ كذباً . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة $A \rightarrow B$ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون A غير موجودة في شيء من $\neg A$ مثل الجنس في النوع الذى من جنس آخر والعرض الذى لأنواع الجنس كالحى فإنه غير موجود في شيء من العدد موجود في بعض الأبيض . وأما العدد
- ١٥ فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وضع العدد حداً أو سط وأخذت A غير موجودة في شيء من B وبـ في بعض $\neg A$ فإن A تكون غير موجودة في بعض $\neg A$ وذلك قد كان حقاً . ومقدمة $A \rightarrow B$ حق ، وبـ $\neg A$ كذب .
- ٢٠ وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة $A \rightarrow \neg A$ كذباً ومقدمة $B \rightarrow \neg A$ كذباً، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون A موجودة في بعض B وفي بعض

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

حَ وَتَكُونُ بَ غَيْرَ مَوْجُودَةِ فِي شَيْءٍ مِّنْ حَ ، مَثْلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ بَ ضَدَ حَ وَكَانَتْ جَمِيعًا عَرَضَيْنِ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ كَالْحَى ، فَإِنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَبْيَضِ ٢٥ وَفِي بَعْضِ الْأَسْوَدِ . وَأَمَّا الْأَبْيَضُ فَغَيْرُ مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِّنْ الْأَسْوَدِ . فَإِذَا نَفَدْنَا إِذَا أَخْدَتْ أَ مَوْجُودَةً فِي كُلِّ بَ وَبَ مَوْجُودَةً فِي بَعْضِ حَ ، فَإِنَّ النَّتْيُوجَةَ تَكُونُ حَقًا . وَكَذَلِكَ يَعْرُضُ [و] إِنْ أَخْدَتْ مَقْدِمَةً أَ بَ سَالِبَةً . وَبِيَانِ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحَدُودِ الَّتِي تَقْدَمَتْ وَبِنَحْوِ مَا وُضِعَتْ .

وَأَيْضًا إِنْ كَانَتْ كُلُّنَا الْمَقْدَمَتَيْنِ كَذَبًا فَقَدْ تَكُونُ النَّتْيُوجَةُ صَدَقًا ، لِأَنَّهُ ٣٠ قَدْ يَكُنُ أَنْ تَكُونَ أَ غَيْرَ مَوْجُودَةِ فِي شَيْءٍ مِّنْ حَ مَثْلَ الْجَنْسِ [١١١] فِي النَّوْعِ الَّذِي مِنْ جَنْسٍ آخَرُ فِي الْعَرَضِ الَّذِي لَا تَوَاعِهُ : مَثْلُ الْحَى ، فَإِنَّهُ ٣٥ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِّنْ الْعَدْدِ وَمَوْجُودٌ فِي بَعْضِ الْأَبْيَضِ وَالْعَدْدِ غَيْرُ مَوْجُودٌ فِي شَيْءٍ مِّنْ الْأَبْيَضِ . فَإِنْ أَخْدَتْ أَ مَوْجُودَةً فِي كُلِّ بَ وَبَ فِي بَعْضِ حَ ، فَإِنَّ النَّتْيُوجَةَ تَكُونُ صَدَقًا وَالْمَقْدَمَتَانِ جَمِيعًا كَذَبُّ . — وَكَذَلِكَ يَعْرُضُ إِذَا ٤٠ كَانَتْ مَقْدِمَةً أَ بَ سَالِبَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ أَ مَوْجُودَةً فِي كُلِّ بَ وَغَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي بَعْضِ حَ وَتَكُونُ بَ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِّنْ حَ : ٤٥ كَالْحَى ، فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ قُقُنْسٍ وَغَيْرُ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ الْأَسْوَدِ ، وَالْقُقُنْسُ ٥٥ غَيْرُ مَوْجُودٌ فِي شَيْءٍ مِّنْ الْأَسْوَدِ . فَإِذَا نَفَدْنَا إِذَا أَخْدَتْ أَ غَيْرَ مَوْجُودَةً فِي شَيْءٍ مِّنْ بَ وَبَ مَوْجُودَةً فِي بَعْضِ حَ ، فَإِنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي بَعْضِ حَ ، فَالنَّتْيُوجَةُ صَدَقًا وَالْمَقْدَمَاتِ كَذَبٌ .

٣

<الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة، في الشكل الثاني>

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : <سواء> كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً : أيما منها اتفق ، أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً^(١) . وذلك يكون إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

- لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B موجودة في كل A ،
فإن B تكون غير موجودة في شيء من A : كالحلي ، فإنه غير موجود في شيء من الحمارة موجود في كل فرس . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد
ما هي بأن تؤخذ A موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من A فإن
النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك يعرض إن كانت
 A موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من A ، لأن القياس في ذلك
واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها
صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون A موجودة في كل واحد من B $\neg A$
وتكون B غير موجودة في شيء من A : كالجنس في الأنواع التي ليس بعضها
تحت بعض ، مثل الحلي فإنه موجود في كل إنسان وفي كل فرس ، والفرس
غير موجود في واحد من الناس . فإن أخذ الحلي موجوداً في الواحد ، غير

(١) ص : كذب .

موجود في الآخر، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذبا والأخرى كلها صدقا،

وتكون النتيجة كلها صدقا: في أي ناحية ^{صيّر}ت السالبة . وكذلك يعرض إن

كان بعض المقدمة الواحدة [١١١ ب] كذبا وكل الأخرى صدقا ، لأنه

قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بـ وفي كل حـ . وأما بـ فغير موجودة

٢٥

في شيء من حـ : كالحـى ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غـراب ،

والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت آ غير موجودة

في شيء من بـ موجودة في كل حـ ، فإن مقدمة آ بـ يكون بعضها كذبا

.

وكل مقدمة آ حـ صدقا ؛ وأما النتيجة فصدق في أي ناحية ^{صيّر}ت السالبة .

والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن كان

٣٠

بعض المقدمة الموجبة كذبا والسايبة صدقا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون

آ موجودة في بعض بـ وغير موجودة في شيء من حـ وتكون بـ غير موجودة

٣٥

في شيء من حـ : مثل الحـى ، فإنه في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من

القـير ، والأبيض غير موجود في شيء من القـير . فإذاً إن أخذت آ موجودة

في كل بـ وغير موجودة في شيء من حـ فإن بعض مقدمة آ بـ حق ، وأما

.

النتيجة حق . وكذلك يعرض إن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذبا ،

لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض بـ وبعض حـ وتكون بـ غير

٤٠

موجودة في شيء من حـ : مثل الحـى ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض

الأسود ، وأما الأبيض غير موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت آ

٤٥٦

موجودة في كل بـ وغير موجودة في شيء من حـ ، فكل واحدة من المقدمتين

بعضُها كذبٌ والنتيجة صدقٌ، وكذلك يعرض وإن حُوّلت السالبةُ . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنَّه ليس شيءٍ يمنع من أن تكون A موجودة في كل B وبعض H وتكون B غير موجودة في بعض H : كالمي ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض . فإنَّ أخذت A غير موجودة في شيءٍ من B وموجودة في بعض H ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً . وأما النتيجة فصدق . وكذلك يعرض إذا صُرِّئت مقدمة A بـ موجبة ، لأنَّه قد يمكن أن تكون A غير موجودة في شيءٍ من B وغير موجودة في بعض H وتكون B غير موجودة في بعض H : مثل المي ، فإنه ليس به موجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس به موجود في [١١٢] بعض الأبيض . فإنَّ وضعت A موجودة في كل B وغير موجودة في بعض H فإنَّ مقدمة A بـ الكلية كلها كذب ، ومقدمة A H صدق ، وأما النتيجة فتكون صدقاً .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنَّه لا شيءٍ يمنع أن تكون A غير موجودة في شيءٍ من B H وتكون B غير موجودة في بعض H : كالمي ، فإنه ليس به موجود في واحد من الأعداد ولا في غير المتنفس ، والعدد ليس به موجود في بعض ما هو غير متنفس . فإنَّ وضعت

١٠ غير موجودة في شيء من ب > موجودة في بعض ح فإن > النتيجة
والقديمة الكلية تكونان صدقا ، والمقدمة الجزئية كذبا .

٢٥ وكذلك يعرض إن وضعت المقدمة الكلية واجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون

٣٠ أ موجودة في كل واحدة من ب ح وتكون ب غير موجودة في بعض ح
كابجلس في النوع والفصل : مثل الحى ، فإنه موجود في كل إنسان وكل
مشاء ، والإنسان غير موجود في كل مشاء . فإذا إن أخذت أ موجودة
في كل ب وغير موجودة في بعض ح فإن المقدمة الكلية تكون صدقا
والجزئية كذبا . وأما النتيجة ف تكون صدقا . وهو يبين أنه إذا كانت المقدمتان

٣٥ كذبا ، فقد تكون النتيجة صدقا ، إذ كان يمكن أن تكون أ موجودة

٤٠ في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، وتكون ب غير موجودة في بعض

٤٥ ح . لأنه إذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب موجودة في بعض ح ،
فإن كلياً المقدمتين تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

٤٦ وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه

قد يمكن أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب موجودة في كل ح وتكون

٤٧ ب غير موجودة في بعض ح : كالمى ، فإنه غير موجود في شيء من العلم

٤٨ موجود في كل إنسان ، وأما العلم فهو موجود في كل إنسان . فإن

٤٩ أخذت أ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ح ، فإن كلياً المقدمتين

٥٠ تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

(١) تصحيف بالطامش . (٢) ص : كلقي .

٤

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدمتان

كلاهما كذباً ، أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلاها صدقاً والأخرى كذباً ،

أو كان بعض الواحدة كلاها كذباً والأخرى كلاها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما

يمكن أن تُغيّر المقدماتُ ، لأنَّه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من A بـ

غير موجودة في شيء من H . وأما A فتكون موجودة في بعض بـ مثل

الإنسان والمشاء ، فإنَّهما ليسا موجودين في واحدٍ مما هو غير متنفس ،

وأما الإنسان فوجوده في بعض المشاء . فإنَّ أخذت A وبـ موجودتين

في كل H ، فإنَّ كل واحدة من المقدمتين تكون كلاها كذباً ، وأما النتيجة

فصدق .

[١١٢ بـ] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ،

لأنَّه قد يمكن أن تكون بـ غير موجودة في شيء من H وـ A موجودة في كل

H وتكون A غير موجودة في بعض بـ : مثل أن الأسود غير موجود

في شيء من القُنُس ، والحي موجود في كل قُنُس ، فالحي غير موجود

في كل شيء أسود . فإذاً إن أخذت B موجودة في كل H وـ A غير موجودة

في شيء من H فإنَّ A تكون غير موجودة في بعض بـ ، والنتيجة صدق

والمقدمتان جيعاً كذب .

- فإن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا α و β موجودتين في بعض γ وتكون α موجودة في بعض γ كالأبيض والجيد فإنهما موجودان في بعض γ ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وضعنا كلتا α و β موجودتين في كل γ فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً .
- وكذلك يعرض إن وضعنا مقدمة α γ سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون α غير موجودة في بعض γ وتكون β موجودة في بعض γ وتكون α غير موجودة في كل γ ، كالجيد فإنه غير موجود في بعض الجيد . وأما الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذاً إن أخذت α غير موجودة في شيء من γ و β موجودة في كل γ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا α و β موجودتين في كل γ وتكون α غير موجودة في بعض γ ، كالجيد والأبيض : فإنهما موجودان في كل قُنْسٍ ، والجيد غير موجود في كل أبيض .
- فإذاً قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت β موجودة في كل γ و α غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة β γ تكون كلها صدقاً ومقدمة α γ كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق .
- وكذلك يعرض إن كانت مقدمة β γ كذباً ومقدمة α γ صدقاً ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وقُنْسٌ ، وغير متنفس .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يُعْرَضُ إِذَا أَخْذَنَا كُلَّا المَقْدَمَتَيْنِ مُوجِبَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ
١٥٧ يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ بَـ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَـ وَتَكُونَ أَـ مُوجَودَةً فِي بَعْضِ بَـ :
كَالْحَىٰ ، فَإِنَّهُ مُوجَودٌ فِي كُلِّ قُفْنُسٍ ، وَالْأَسْوَدُ غَيْرُ مُوجَودٍ فِي وَاحِدٍ مِّنْ
الْقُفْنُسِ ، وَالْأَسْوَدُ مُوجَودٌ فِي بَعْضِ الْحَىٰ . فَإِذْنَ إِنْ أَخْذَتْ أَـ وَبَـ
مُوجَودَيْنِ فِي كُلِّ حَـ ، فَإِنْ مَقْدَمَةً بَـ حَـ تَكُونُ كُلَّهَا صَدِقًا وَمَقْدَمَةً أَـ حَـ
كُلَّهَا كَذِبًا ، وَأَمَّا النَّتْيَاجَةُ فَصَدِيقٌ .

وَكَذَلِكَ يُعْرَضُ إِنْ حَوَّلَتْ مَقْدَمَةً أَـ حَـ صَدِيقًا [١١٣] ، لِأَنَّ الْبَرَهَانَ
عَلَى ذَلِكَ بِهَذِهِ الْحَدُودِ الَّتِي تَقْدَمَتْ . وَكَذَلِكَ قَدْ تَكُونُ النَّتْيَاجَةُ صَدِيقًا إِذَا
١٠ كَانَتْ مَقْدَمَةً الْوَاحِدَةُ كُلَّهَا صَدِيقًا وَبَعْضُ الْأَنْوَرِيَّ كَذِبًا ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ
أَنْ تَكُونَ بَـ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَـ وَتَكُونَ أَـ مُوجَودَةً فِي بَعْضِ حَـ . وَأَمَّا
أَـ فَوْجَودُهُ فِي بَعْضِ بَـ : مِثْلُ ذَيِ الرَّجْلَيْنِ ، فَإِنَّهُ مُوجَودٌ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ ،
وَالْجَيْدُ غَيْرُ مُوجَودٍ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ ، وَالْجَيْدُ مُوجَودٌ فِي بَعْضِ ذَيِ الرَّجْلَيْنِ .
فَإِنْ أَخْذَتْ أَـ وَبَـ مُوجَودَيْنِ فِي كُلِّ حَـ ، فَإِنْ مَقْدَمَةً بَـ حَـ تَكُونُ
١٥ كُلَّهَا صَدِيقًا ، وَبَعْضُ مَقْدَمَةً أَـ حَـ كَذِبًا ، وَأَمَّا النَّتْيَاجَةُ فَصَدِيقٌ .

وَكَذَلِكَ يُعْرَضُ إِنْ أَخْذَتْ مَقْدَمَةً أَـ حَـ صَدِيقًا وَمَقْدَمَةً بَـ حَـ كَذِبًا ،
لِأَنَّ الْبَيَانَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا حَوَّلَتْ الْمَقْدَمَاتَ بِهَذِهِ الْحَدُودِ الَّتِي تَقْدَمَتْ .

وَكَذَلِكَ يُعْرَضُ إِذَا أَخْذَتْ الْمَقْدَمَةَ الْوَاحِدَةَ سَالِبَةَ وَالْأَنْوَرِيَّ مُوجِبَةً ؟
٢٠ فَلَأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بَـ مُوجَودَةً فِي كُلِّ حَـ وَأَـ مُوجَودَةً فِي بَعْضِ حَـ ،

فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون $\neg A$ غير موجودة في كل B . فإن $\neg A$ موجدة في كل $\neg B$ و $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg B$ ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذبا ويكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضا النتيجة صدقا . فلأنه قد تبين أنه إذا كانت $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg B$ وبـ A موجدة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون $\neg A$ غير موجودة في بعض B ، فإنه بين أنه إذا كانت مقدمة $\neg B$ كلها صدقا ، وبعض مقدمة B كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg B$ وبـ A موجدة في كل $\neg B$ ، فإن مقدمة $\neg B$ تكون كلها صدقا وبعض مقدمة B حـ كذب .

وهو بين في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبع بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع وأخذ موجودا في كلها ، أو كان موجودا في بعضه فأخذ موجودا في كلها .

فهو بين أنه إذا كانت النتيجة كذبا وبالضرورة يكون بعض المقدمات كذبا أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقا ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير أن تؤخذ في القياسات مقدمة صدق ، ولكن ليس باضطرار . والعلة

٢٥

٣٠

٣٥

٤٠

في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لها هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجودا ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجودا ، فليس بالاضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فحال أن يكون الآخر بعينه موجودا بالاضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت آأبيض بـ بالضرورة تكون بـ عظيمـ ، وإذا لم تكن آأبيض بالضرورة تكون بـ عظيمـ ، لأنـ إذا كان شيءـ ما آأبيض وهو آـ ، فإنـ شيئاـ ما بالضرورة يكون عظيمـ وهو بـ . وإذا كانت بـ عظيمـ فإنـ لا يـ تكون آأبيض ، فيتحقق بالاضطرار إذا كانت آأبيض ألا تكون حـ آأبيض . فإذا كان اثنان وكان بـ يوجد أحدهما يوجد الآخر بالاضـ طرار ، وإذا لم يكن الآخر بالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بـ عظيمـ ، فليس يمكن أن يكون آأبيض ؟ فإنـ كان إذا لم يكن آأبيض يتحقق بالاضطرار أن يكون بـ عظيمـ ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن بـ عظيمـ أن تكون بـ بعينها عظيمـ ، وذلك مـحال : لأنه إن لم تكن بـ عظيمـ فإنـ آـ لا تكون آأبيض بالضرورة ، وكان يـظنـ أنه يجب إذا لم تكن آأبيض أن تكون بـ عظيمـ ، فإنـ آـ لا يكون آأبيض بالضرورة ، وكان يـظنـ أنه يجب إذا لم تكن آأبيض أن تكون بـ عظيمـ ؟ فإنه يعرض إذا لم تكن بـ عظيمـ أن تكون بـ بعينها عظيمـ كما تبين بالثلاثة الحروف .

< البرهان الدّورى في الشكل الأول >

وأما التبَيِّن الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين فتُجمع منها المقدمة الباقيَة المأخوذة في القياس الأول . مثل أنه إن احتجَ أن يتبَيَّن أن A موجودة في كل H ، ثم تَبَيَّن ذلك B ، فإن أخذت A موجودة في كل H و H موجودة في كل B ، فإن A تكون موجودة في كل B . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس أن B موجودة في كل H ، فإن احتجَ أن تَبَيَّن أن B موجودة في كل H فإن ذلك يتبَيَّن إذا أخذت A مقولَة على كل H التي كانت نتْيَجَة ؛ وأخذت B مقولَة على كل A التي كانت أولاً مأخوذة بالعكس أن A مقولَة على كل B وليس يكون أن B تَبَيَّن القضايا بعضاً من بعض على غير هذه الجهة . لأنَّه إن أخذ H آخرً وسطاً ، فإن التبَيِّن لا يكون بالدور ، لأنَّه لا يوجد على هذه الجهة أشياء بـ H يكون كل واحد منها مستعملاً في تَبَيَّن الآخر ؛ وإن أخذ من المقدمات شيء بالضرورة يكون المأخذ مقدمة واحدة ، لأنَّه إن أخذتا جميعاً ، رجَعَت النتيجة الأولى ، ولكن يُنْبَغِي [١١٤] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تتعكَس ، فإن مقدمة القياس الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنَّه لا يكون أن تَبَيَّن بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأول . وأما في المتعكَسة فقد تَبَيَّن كل قضايا

القياس بعضها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود A B C منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية A B مبرهنة بتوسط B وأيضاً قضية A B بالنتيجة وعكس مقدمة B C . وكذلك تبين قضية B C بالنتيجة وعكس مقدمة A B . وينبغي أن تبين مقدمتا A B ، B C لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت B موجودة في كل C و C في كل A ، يكون قياس A إلى A ، وأيضاً إن أخذت C موجودة في كل A و A موجودة في كل B ، فإن C بالضرورة تكون موجودة في كل B . ففي ^(١) كلا هذه القياسين أخذت مقدمة C غير مبرهنة ، لأن المقدمات الأخرى مبرهنة . فإذاً إن نحن برهنا هذه القضية يكون ميسع القضايا M بعضها بعض . فإن أخذت C موجودة في كل B ، وبـ C في كل A ، فإن كلتا المقدمتين توجد مبرهنتين ، وتكون C بالضرورة موجودة في كل A . فهو إذن يَّعنِ أن في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فاما في الآخر فلا تكون كما قلنا أعلا .

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدمة في تبيين ما كان يُبرهن ^(٢) . وأما في القياسات السالبة فهكذا تبين القضايا بعضها من بعض . ولتكن B موجودة في كل C ، وأـ C غير موجودة

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : مُصلح من السريانى .

في شيء من بـ ، فالنتيجة أن آ غير موجودة في شيء من حـ . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبين أن آ غير موجودة في شيء من بـ التي كانت أولاً مقدمة ، فلتكن آ غير موجودة في شيء من حـ و حـ موجودة في كل بـ لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن تبرهن أن بـ موجودة في كل حـ ، فيليس ينبغي أن تعكس مقدمة آ بـ كمثل الآخر ، لأن القول إن : ”بـ غير موجودة في شيء من آ“ و ”آ غير موجودة في شيء من بـ“ — مقدمة واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد آ في شيء منه ، بـ موجودة في كلـه . فلتكن آ غير موجودة في شيء من حـ التي كانت نتيجة ، ولتكن بـ موجودة في كل ما لا يوجد آ في شيء منه . فإذا نـ بـ موجودة في كل حـ بالضرورة . فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين بالعكس فتنتج منهما المقدمة الباقيـة .

وأما في القياسات الجزئية ، فيليس يكون أن تبرهن المقدمة الكلية من المقدمات الأخرى ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو ^{بين} أنه لا يمكن أن تبرهن الكلية ، لأن الشيء الكلـي إنما يتـبيـن من المقدمـات الكلـية ، والنـتيـجة ليست كـلـية ؛ والـبرـهـانـ يـبـغـيـ أنـ يـكـونـ منـ النـتـيـجـةـ وإـحـدـىـ المـقـدـمـتـينـ . ومن بعد فإنه لا يكون قياس الـبـتـةـ إذا أـخـدـتـ المـقـدـمـةـ الصـغـرـىـ منـعـكـسـةـ ، لأنـ ^(١) المـقـدـمـتـينـ تـكـونـانـ جـزـيـتـيـنـ . وأـمـاـ المـقـدـمـةـ الصـغـرـىـ قدـ

(١) ص : كـلـيـ .

تبهـن . فـتـبـهـن أـنـهـاـ مـقـوـلـةـ عـلـىـ بـعـضـ حـبـتوـسـطـ بـ ، فـإـنـ أـخـذـتـ بـ
مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ أـ وـبـقـيـتـ النـتـيـجـةـ عـلـىـ حـالـهـاـ ، فـإـنـ بـ تـكـوـنـ مـوـجـوـدـةـ
فـبـعـضـ جـ وـيـكـوـنـ الشـكـلـ الـأـوـلـ ، وـالـحـدـ الـأـوـسـطـ أـ . وـإـذـاـ كـانـ الـقـيـاسـ
هـ سـالـبـاـ فـإـيـكـنـ أـنـ تـبـهـنـ الـمـقـدـمـةـ الـكـلـيـةـ لـلـعـلـةـ الـتـىـ قـلـنـاـ أـقـلـاـ . وـأـمـاـ
الـجـزـئـيـةـ فـبـهـنـ إـنـ اـنـعـكـسـتـ مـقـدـمـةـ أـ بـ كـثـيـرـاـ مـاـ فـيـ الـقـيـاسـاتـ الـكـلـيـةـ ،
كـقـولـنـاـ : كـلـ مـاـ لـيـسـ يـوـجـدـ أـ فـيـ بـعـضـهـ ، فـإـنـ بـ تـوـجـدـ فـيـ بـعـضـهـ ، لـأـنـهـ
لـاـ يـكـوـنـ قـيـاسـ عـلـىـ جـهـةـ أـخـرـىـ ، لـأـنـ الـمـقـدـمـةـ الصـغـرـىـ سـالـبـةـ .

ג

<البرهان الدورى في الشكل الثانى>

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلنا المقدّمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن بموجبتين . وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن A موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من $\neg B$ ، فالنتيجة أن B غير موجودة في شيء من $\neg A$ ويكون الشكل الثاني والخط الأوسط B .

فإن أخذت مقدمة $A - B$ سالبة والأخرى موجبة، يكون الشكل الأول،
لأن H موجودة في كل $A - B$ ، غير موجودة في شيء من H ، فإذا نظرنا إلى B غير

(۱) ص : کتی .

- ٢٥ موجودة في شيء من $\{A\}$ فإذا غير موجودة في شيء من $\{B\}$ وليس يكون قياس من النتيجة وإحدى المقدمتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .
- ٣٠ فإن لم يكن القياس كليا ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعملة التي قلنا أولا . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن A موجودة في كل B وغير موجودة في بعض B ، فالنتيجة أن B غير موجودة [١١٥] في بعض B . فإن أخذت B موجودة في كل A وغير موجودة في كل B ، فإن A تكون غير موجودة في بعض B والحد الأوسط B .
- ٤٠ فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تبرهن مقدمة A $\neg B$ إذا انعكست مقدمة $\neg A$ $\neg B$ ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتان المقدمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذاً ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون B غير موجودة في بعضه ، فإن A تكون موجودة في بعضه .

٧

< البرهان الدورى في الشكل الثالث >

- ٤٠ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتان المقدمتين كليتين ، فليس يمكن أن نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ، والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية ، فإذاً هو بين في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن

(١) ص : كلتي .

المقدمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهانٌ ، وأحياناً لا يكون . فإذا كانت كلتا المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياسٌ . وأما إذا كانت الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياسٌ . وبيان ذلك أن تكون $\neg A$ موجودة في كل $\neg H$ ، وبـ $\neg A$ في بعض $\neg H$ ، والنتيجة $\neg A \neg B$. فإن أخذت $\neg H$ موجودة في كل $\neg A$. فقد تبين أن $\neg H$ موجودة في بعض $\neg B$ ، وأما أن $\neg B$ في بعض $\neg H$ فلم يتبيّن ، وإن كان لازماً بالضرورة إذا كان $\neg H$ في $\neg B$ أن يكون $\neg B$ في بعض $\neg H$. ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجوداً في آخر وآخر في شيء يعكس القول . ولكن ينبغي أن يزداد في القول أنه كل شيء موجود في آخر، فإن الآخر موجود في الشيء . فإذا زيد ذلك، ليس يكون ١٠ القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . — فإن كانت $\neg B$ موجودة في كل $\neg H$ ، و $\neg A$ في بعض $\neg H$ ، فإن نتيجة $\neg H$ تكون $\neg B$ إذا أخذت $\neg H$ موجودة في كل $\neg B$ و $\neg A$ في بعض $\neg B$ ، لأنه يلزم ضرورة أن تكون $\neg A$ في بعض $\neg H$ ، إذ كان الحد الأوسط $\neg B$ والحدود $\neg A \neg H$. — وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة كلية، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون $\neg B$ موجودة في كل $\neg H$ و $\neg A$ غير موجودة في كل $\neg H$ ، فالنتيجة أن $\neg A$ غير موجودة في كل $\neg B$. فإن أخذ مع النتيجة أن $\neg H$ موجودة في كل $\neg B$ ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل $\neg A$ غير موجودة في بعض $\neg H$ إذا كانت $\neg B$ [١١٥] واسطة . — وأما إذا كانت ١٥

السابقة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبل إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود فيه ، مثل ما أن تكون $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg A \wedge B$ في بعض $\neg A$ ، والنتيجة أن $\neg A$ غير موجودة في بعض B . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ $\neg A$ في بعضه فإذا $\neg A$ موجودة في بعضه ، فإنه يجب أن تكون $\neg A$ موجودة في بعض B ، وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدمة الكلية فبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبين بالشكل الأول . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن مالا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كلها . وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان يكون به في المقابلين كلها . وهو أيضاً يبيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقابلين التي لا تتبين بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة .

٨

< انعكاس القياس في الشكل الأول >

وأما انعكاس القياس فهو أن نبين ^(١) بانعكاس نتائج القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس موجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس موجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها

(١) نختها : بينما .

إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة ^(١) .
تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتصاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد يكون
بكل الأنعكاسين ؛ وذلك يتبيّن فيما يتلو من القول . والتناقضات هي : كل
١٠ ولا كل ، وبعض ولا واحد ؛ والمتضادات هي : كل ولا واحد ، وبعض
ولا بعض . فليكن $\text{بـ} \text{بـ} \text{بـ}$ ^(٢) أن ـ مقوله على كل ـ بـ توسط ـ ، فإن $\text{أـ} \text{خـ} \text{ذـ} \text{أـ}$
غير مقوله على شيء من من ـ و مقوله على كل ـ تكون غير مقوله على شيء
من ـ . فإن كانت ـ غير مقوله على شيء من ـ ، و ـ مـ قولـهـ علىـ كلـ
١٥ ـ ، فإن ـ غير مقوله على بعض ـ وليس غير مقوله على شيء منه ، لأنـهـ
لا يمكن تبيـنـ العـالـمـ ^(٣) بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنتقض
المقدمة الكبرى تقضـاـ عـامـياـ باـنـعـكـاسـ النـتـيـجـةـ ، لأنـهاـ أـبـدـاـ تـنـقـضـ بالـشـكـلـ
٢٠ ـ الثالث ، وذلك $\text{أـ} \text{نـ} \text{أـ} \text{بـ} \text{بـ}$ ^(٤) ـ أن ـ كـلـاـ المـقـدـمـتـيـنـ لـاـ حـالـةـ تكونـ عـلـىـ الـطـرـفـ
الأـصـغـرـ .ـ وـكـذـلـكـ يـعـرـضـ فـيـ المـقـاـبـيسـ السـالـبـةـ :ـ فـلـيـكـنـ $\text{بـ} \text{بـ} \text{بـ}$ ^(٥) ـ أـنـ ـ غيرـ مـوـجـودـةـ
فـيـ شـيـءـ مـنـ ـ بـ تـوـسـطـ ـ ،ـ فـإـنـ $\text{أـ} \text{خـ} \text{ذـ} \text{أـ}$ مـوـجـودـةـ فـيـ كـلـ ـ وـغـيرـ مـوـجـودـةـ

(١) أى لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدمة الأخرى .

(٢) ص : بكل .

(٣) = الكل .

(٤) ص : بنـاكـتـيـ .

(٥) ص : بين .

فِي شَيْءٍ مِّن بَـ، فَإِن بَـ [١١٦] غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِّن حَـ . وَإِن كَانَتْ أَـ وَبَـ فِي كُلِّ حَـ، فَإِن أَـ فِي بَعْضِ بَـ، وَلَكِن لَمْ تَكُنْ فِي شَيْءٍ مِّنْهَا .

٢٥

فَإِنْ انْعَكَسَتِ النَّتْيُوقَةُ بِالْتَّنَاقْضِ، فَإِنَّ الْمَقَايِيسَ تَكُونُ مَتَنَاقِضَةً وَلَيْسَ بِعَاقِيَّةٍ، لَأَنَّ إِحْدَى الْمَقَدَّمَتَيْنَ تَكُونُ جَزِئِيَّةً، فَإِذْنَ فَالنَّتْيُوقَةُ تَكُونُ جَزِئِيَّةً .

٣٠

فَلَيْكَنْ قِيَاسُ مُوجِبٌ، وَلَيَرْجِعَ هَكُذا . فَإِذْنَ إِنْ كَانَتْ أَـ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي كُلِّ حَـ . وَإِنْ

٣٥

كَانَتْ أَـ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي كُلِّ حَـ، فَإِنْ أَـ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي كُلِّ بَـ .— وَكَذَلِكَ

٤٥

يُعَرَّضُ فِي الْقِيَاسِ السَّالِبِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَـ مُوجُودَةٍ فِي بَعْضِ حَـ وَغَيْرِ مُوجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِّن بَـ، فَإِنْ بَـ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي بَعْضِ حَـ، لَيْسَ وَلَا فِي شَيْءٍ مِّنْهَا .

وَأَيْضًا إِنْ كَانَتْ أَـ فِي بَعْضِ حَـ وَبَـ فِي كُلِّ حَـ كَمَا أَخْذَتْ فِي الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ أَـ تَكُونُ فِي بَعْضِ بَـ .

٤٦٠

وَأَمَّا فِي الْمَقَايِيسِ الْحَزِئِيَّةِ إِذَا ارْتَجَعَتِ النَّتْيُوقَةُ بِالْتَّنَاقْضِ، فَإِنْ كُلَّا

الْمَقَدَّمَتَيْنَ تَبْطِلَانِ . وَأَمَّا إِذَا ارْتَجَعَتِ بِالْتَّضَادِ فَإِنَّهُ وَلَا وَاحِدَةٌ مِّنْهُمَا تَبْطِلُ،

لَأَنَّهُ لَيْسَ يُعَرَّضُ فِيهَا كَنْهُهُ مَا يُعَرَّضُ فِي الْمَقَايِيسِ الْعَاقِيَّةِ مِنْ إِبْطَالِ الْمَقَدَّمَاتِ بِانْعَكَسِ النَّتْيُوقَةِ . فَلَيْكَنْ مُتَتِّجًا أَنْ أَـ مَقْولَةٌ عَلَى بَعْضِ حَـ، فَإِنْ أَـ غَيْرِ مُوجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِّن بَـ . وَإِنْ كَانَتْ أَـ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِّن حَـ،

وموجودة في كل بـ ، فإن بـ غير موجودة في شيء من حـ . فإذاً كتنا المقدمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس بطل ولا واحدة من المقدمتين ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حـ موجودة في كل بـ ، فإن بـ غير موجودة في بعض حـ ، ولكن ليس بطل المقدمة الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بـ في بعض حـ ، ويمكن ألا تكون . وأما على مقدمة آ بـ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت آ غير موجودة في بعض حـ ، وبـ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات بطل . — وكذلك إن كان القياس سالبا ، لأنه إن أخذت آ موجودة في كل حـ بطل كتنا المقدمتين . فإن كانت آ موجودة في بعض حـ ، فإنه ولا واحدة منها بطل . والبرهان على ذلك قد تقدم .

٩

< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ بـ] المقدمة الكبرى بالتضاد كيما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياس عامي . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تتعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل بـ وغير موجودة

فـ $\neg p$ من $\neg q$ ، والنتيجة : $p \wedge \neg p$ على شـء من $\neg q$. فإن أخذت p موجودة في كل $\neg q$ وأضيف إليها مقدمة $\neg p$ ، فإن $\neg p$ تكون موجودة في كل $\neg q$ ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت p موجودة في كل $\neg q$ ، وأـ غير موجودة في كل $\neg q$ ، فإن $\neg p$ ليست موجودة في كل $\neg q$ ، والقياس في الشكل الثالث . — فإن انعكست نتيجة $p \wedge \neg p$ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت p موجودة في بعض $\neg q$ ، وأـ ليست بموجودة في شـء من $\neg q$ ، فإن $\neg p$ ليست بموجودة في بعض p . وأيضاً إن كانت p موجودة في بعض $\neg q$ ، وأـ في كل $\neg q$ ، فإن $\neg p$ في بعض $\neg q$. فهو ^(١) بين أن المقياس مناقضة . — وكذلك يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول ^(٢) . فإن كان انعكاس النتيجة بالتناقض ، فكلتا المـقدمـتين تـبـطل . وبيان ذلك أن توضع $\neg p$ ليست موجودة في شـء من p ، وموجودة في بعض $\neg q$ ، والنتيجة $p \wedge \neg p$ ، فإن وضعت أن p في بعض $\neg q$ ، وأضيف إلى ذلك مقدمة $\neg p$ ، تكون النتيجة أن $\neg p$ ليست بموجودة في بعض $\neg q$ ، وغير موجودة في بعضها . وأيضاً إن كانت p موجودة في بعض $\neg q$ ، وأـ في بعض $\neg q$ ، فإنه ليس

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأول .

(١) ص : يمكننا .
(٣) ص : تـبـطـلـان .

يكون قياس ، لأنـه ولا واحدة من المقدمتين أـخذـت كـلـية . فإذاـن لـيـس تـبـطـل مـقـدـمة آـبـ . فإذاـن انـعـكـسـت النـتـيـجـة بـالـتـنـاقـض ، فإذاـن كـلـاـنـا المـقـدـمـيـن تـبـطـل ، لأنـه إـن وـُـصـعـت بـ مـوـجـودـة فـ كـلـ حـ ، وـآـلـيـس فـ شـيءـ من بـ ، فإذاـن آـلـيـس فـ شـيءـ من حـ ، وـقـدـ كـانـت فـ بـعـضـ حـ . وأـيـضاـ إنـ كـانـت بـ فـ كـلـ حـ ، وـآـفـ بـعـضـ حـ ، فإذاـن آـتـكـونـ فـ بـعـضـ بـ .
وـكـذـلـكـ يـعـكـنـا أـنـ نـبـيـنـ فـ الـقـيـاسـ الـذـىـ كـلـيـتـهـ مـوـجـبـةـ .

١٠

< انـعـكـسـ الـقـيـاسـ فـ الشـكـلـ الثـالـثـ >

[١١٧] وأـمـاـ فـ الشـكـلـ الثـالـثـ إـذـاـ انـعـكـسـتـ النـتـيـجـةـ بـالـتـضـادـ ، فإذاـنـهـ ولاـ وـاحـدـةـ مـنـ المـقـدـمـيـنـ تـنـقـضـ ، وـذـلـكـ فـ كـلـ مـقـاـيـيسـهـ . فإذاـنـعـكـسـتـ النـتـيـجـةـ بـالـتـنـاقـضـ اـنـقـضـتـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـ المـقـدـمـيـنـ فـ كـلـ المـقـاـيـيسـ .
فـلـيـنـبـيـنـ أـنـ ١ـ فـ بـعـضـ بـ مـوـجـودـةـ ، وـلـئـخـذـ حـ وـاسـطـةـ ، وـلـكـنـ المـقـدـمـاتـ كـلـيـةـ . فإذاـنـ أـخـذـتـ آـغـيرـمـوـجـودـةـ فـ بـعـضـ بـ ، وـبـ فـ كـلـ حـ ، فإذاـنـ لـيـسـ يـجـمـعـ مـنـ ذـلـكـ شـيءـ عـلـىـ آـ وـ حـ . وـلـأـيـضاـ إـنـ أـخـذـتـ آـغـيرـمـوـجـودـةـ فـ بـعـضـ بـ ، وـمـوـجـودـةـ فـ كـلـ حـ يـكـونـ قـيـاسـ عـلـىـ بـ وـ حـ . وـكـذـلـكـ يـتـبـيـنـ فـ الـمـقـدـمـاتـ الـتـىـ لـيـسـ كـلـيـةـ ؛ لأنـهـ < فـ الـقـيـاسـ الـمـعـكـوسـ > النـتـيـجـةـ

(١) ص : كـانـىـ ...ـ بـطـلـانـ . (٢) ص : يـعـكـنـا .

(٣) خـرـمـ فـ الـأـصـلـ بـقـدـارـ ٣ـ كـلـيـاتـ .

إما أن تكون كلتا المقدمتين جزئيتين لا حالة ، وإما أن تكون المقدمة التي

عند الطرف الأصغر كافية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل

الأول ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل

واحدة من المقدمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن A موجودة في شيء من B

B موجودة في كل A ، فإن A لا تكون موجودة في شيء من B .

وأيضاً إن كانت A غير موجودة في شيء من B موجودة في كل A ، فإن

B غير موجودة في شيء من A . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين

جزئية ، لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B ، وب موجودة

في بعض A ، فإن A غير موجودة في بعض B . فإن كانت A غير موجودة

في شيء من B موجودة في كل A ، فإن B غير موجودة في شيء من A .

وكذلك يعرض في القياس السادس . وبيان ذلك أن تبرهن A أنها

غير موجودة في بعض B ، وأن تكون مقدمة B موجبة ، ومقدمة

A سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضد النتيجة

B \neq ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت A في بعض B ، وب

في كل A ، فإنه لا يكون قياس على A و B ، ولا إذا كانت A في بعض

B وغير موجودة في شيء من A يكون قياس على B و A . فإذا ليس

تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . وأما إذا عكست على التناقض ،

فإن المقدمات تبطل ، لأنه إن كانت A موجودة في كل B ، وب

في كل A ، فإن A موجودة في كل B ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

من $\neg A$. وأيضاً إن كانت A موجودة في كل B ، وغير موجودة في شيء من $\neg B$ ، فإن B غير موجودة في شيء من $\neg A$ ^(١) ، ولكنها كانت موجودة في كل $\neg B$ [١١٧ ب] . وكذلك يتبيّن في المقدّمات التي ليست كليّة، لأن مقدّمة $A \neg A$ تكون كليّة سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت A موجودة في كل B و B في بعض $\neg A$ ، فإن A تكون في بعض $\neg B$ ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من $\neg A$. وأيضاً إن كانت A موجودة في كل B ، وغير موجودة في شيء من $\neg A$ ، فإن B غير موجودة في شيء من $\neg \neg A$ ، فإن B غير موجودة في شيء من $\neg \neg \neg A$ ؛ فإن كانت A موجودة في بعض B و B في بعض $\neg A$ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت A موجودة في بعض B وغير موجودة في شيء من $\neg B$ يكون قياس . فهو بين أن على الجهة الأولى تتقدّم \langle المقدّمات \rangle . وأما على هذه الجهة فإنها لا تتقدّم .

فقد تبيّن مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل ، إذا انعكست النتيجة ؛ ومتي يكون مضاداً للمقدّمة ، ومتي يكون مناقضاً ؛ وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

(٢) خرم في الأصل .

(٣) في الهاشمي : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

الأَكْبَرْ فَإِنَّهَا تُبْطَلُ بِالشَّكْلِ الثَّالِثْ ؛ وَأَنَّ الْمَقَايِيسَ الَّتِي فِي الشَّكْلِ الثَّانِي
تَكُونُ إِذَا انْعَكَسَتِ النَّتِيْجَةُ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ ؛ وَأَنَّ الْمَقْدِمَةَ الَّتِي عِنْدَ
الْطَّرْفِ الْأَصْغَرِ مِنْهُ أَبْدًا تُنْفَضُ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا الَّتِي عِنْدَ الطَّرْفِ
الْأَكْبَرِ فَإِنَّهَا تُنْفَضُ بِالشَّكْلِ الثَّالِثِ ؛ وَأَنَّ الْمَقَايِيسَ الَّتِي فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ
فَإِنَّهَا تَكُونُ بِالْانْعَكَاسِ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ وَأَنَّ الْمَقْدِمَةَ الَّتِي عِنْدَ
الْطَّرْفِ الْأَكْبَرِ مِنْهُ تُنْفَضُ أَبْدًا بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا الَّتِي عِنْدَ الطَّرْفِ
الْأَصْغَرِ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي تُنْفَضُ .

١٥

فَقَدْ تَبَيَّنَ مَا الْانْعَكَاسُ فِي الْمَقَايِيسِ ، وَكَيْفَ يَكُونُ قِيَاسٌ ، وَأَيُّهَا فِي كُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْكَالِ .

١١

< الرُّفعُ إِلَى الْحَالِ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ >

وَأَمَّا الْقِيَاسُ الَّذِي يَكُونُ بِالْخَلْفِ فَإِنَّهُ يَبَيِّنُ إِذَا وُضِعَتْ نَقِيَّضَةُ النَّتِيْجَةِ
وَأُضِيفَ إِلَيْهَا مَقْدِمَةً أُخْرَى . وَيَكُونُ فِي الْأَشْكَالِ كُلُّهَا ، لِأَنَّهُ شَبِيهُ
بِالْقِيَاسِ الْمَعْكَسِ ، غَيْرَ أَنَّ الفَصْلِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْقِيَاسَ الْمَعْكَسِ يَكُونُ بَعْدَ
كُونِ قِيَاسٍ قَبْلَهُ وَإِحْدَى كُلَّ^(١) الْمَقْدِمَتَيْنِ . وَأَمَّا الْقِيَاسُ الَّذِي يَكُونُ
بِالْخَلْفِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ بَعْدَ قِيَاسٍ قَبْلَهُ ، وَلَا بَعْدَ إِقْرَارِ بِنَقِيَّضَةِ
مَا فِيهِ مِنَ الْحَالِ ، لِمَا فِي نَقِيَّضَةِ الْحَالِ مِنْ بَيْانِ الصَّدْقِ . وَأَمَّا الْحَدُودُ

٢٠

٢٥

(١) ص : كَلْتَى .

فـ كـلـ الـقـيـاسـيـن فـعـلـ نـحـيـوـ وـاحـدـ يـجـرـى ، [١١٨] وـالـمـقـدـمـات فـيـهـمـا غـيرـ مـخـتـلـفـة ، مـثـلـ أـنـ تـكـوـنـ أـ مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ بـ بـتـوـسـطـ حـ . فـإـنـ وـضـعـتـ أـ :
 إـمـاـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ بـ ، وـإـمـاـ وـلـاـ فـشـيـءـ مـنـ بـ ؛ وـكـانـ أـ مـوـجـوـدـةـ
 فـكـلـ حـ بـالـحـقـيقـةـ ، فـإـنـهـ يـلـزـمـ ضـرـورـةـ أـنـ تـكـوـنـ حـ : إـمـاـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ
 فـشـيـءـ مـنـ بـ ، وـإـمـاـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ بـ ، وـذـلـكـ مـحـالـ . فـإـذـنـ الـمـوـضـوعـ
 كـذـبـ ؛ فـنـقـيـصـةـ الـمـوـضـوعـ إـذـنـ صـدـقـ . — وـكـذـلـكـ يـكـوـنـ فـيـ سـائـرـ الـأـشـكـالـ ،
 لـأـنـ كـلـ مـاـ قـبـلـ مـاـ قـبـلـ مـاـ قـبـلـ الـانـعـكـاسـ ، فـإـنـهـ قـابـلـ لـلـقـيـاسـ الـذـيـ بـالـخـلـفـ .
 فـكـلـ الـمـسـائـلـ تـبـيـنـ بـالـخـلـفـ فـيـ كـلـ الـأـشـكـالـ ، مـاـ خـلـاـ الـكـلـيـةـ الـمـوـجـبـةـ ، فـإـنـهاـ
 تـبـيـنـ فـيـ الـشـكـلـ الثـانـيـ وـالـثـالـثـ فـقـطـ ؛ فـأـمـاـ فـيـ الـأـقـلـ ، فـلـاـ . وـبـيـانـ ذـلـكـ
 أـنـ تـوـضـعـ أـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ بـ أـوـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـشـيـءـ مـنـ بـ ، فـإـنـ
 تـضـافـ إـلـيـهـ مـقـدـمـةـ أـخـرىـ مـنـ أـىـ النـاحـيـتـيـنـ اـتـفـقـ : إـمـاـ بـأـنـ تـكـوـنـ حـ
 مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ أـ ، وـإـمـاـ بـأـنـ تـكـوـنـ بـ مـوـجـوـدـةـ فـكـلـ حـ ، لـأـنـ عـلـىـ هـذـهـ
 الـجـهـةـ يـكـوـنـ الشـكـلـ الـأـقـلـ . فـإـنـ كـانـ مـوـضـوعـنـاـ أـنـ أـ لـيـسـ بـمـوـجـوـدـةـ
 فـكـلـ بـ ، ثـمـ أـضـيـفـ إـلـيـهـ مـقـدـمـةـ أـخـرىـ مـنـ أـىـ النـاحـيـتـيـنـ اـتـفـقـ ، فـإـنـهـ
 لـأـيـكـونـ قـيـاسـ . فـإـنـ كـانـ الـمـوـضـوعـ أـنـ أـ لـيـسـ مـوـجـوـدـةـ فـشـيـءـ مـنـ بـ ،
 ثـمـ أـضـيـفـ إـلـىـ ذـلـكـ مـقـدـمـةـ بـ حـ ، فـإـنـهـ يـكـوـنـ قـيـاسـ عـلـىـ الـكـذـبـ ؛ وـأـمـاـ
 عـلـىـ الـمـوـضـوعـ ، فـلـاـ ؛ لـأـنـهـ إـنـ كـانـتـ أـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـشـيـءـ مـنـ بـ ، وـبـ
 فـكـلـ حـ ، فـإـنـ أـ غـيرـ مـوـجـوـدـةـ فـشـيـءـ مـنـ حـ ، وـذـلـكـ مـحـالـ . فـإـذـنـ القـوـلـ

(١) صـ : كـلـ .

هـ
بأن $\neg A$ ليست في شيء من B ، كذب . ولكنها ليس متى كان هذا القول كذبا فضله صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة H ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضا إذا كان الموضوع أن $\neg A$ ليست في كل B . فإذان هو يَـين أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلاف في الشكل الأول .

١٠
وأما الجزئية الموجبة والسايبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلاف في الشكل الأول . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن $\neg A$ [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من B ، وأن توجد B موجودة في كل H أو في بعضها . فإذان يلزم ضرورة أن تكون A إما غير موجودة في شيء من H وإما غير موجودة في كل H ، وذلك محال ، لأن وجود A في كل H من الصدق .

١٥
فإن كان ذلك كذبا ، فإن $\neg A$ موجودة في بعض B . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند A ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضا إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضا قياس . فهو إذن يَـين أنه ينبغي أن توضع نقيضة مانزيل تبيينه .

٢٠
ولتكن أيضا موضوعنا أن تكون A موجودة في بعض B ، ولتحذف H موجودة في كل A . فإذان H موجودة في بعض B ، وذلك محال . فإذان الموضوع كذب . فإذا كان ذلك هكذا ، فإن A غير موجودة في شيء من B . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة A H -سايبة . فاما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة B ، فإنه لا يكون قياس . فإن وضع ضد ، فإنه يكون قياس ويعرض الحال .

٢٥
وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون A موجودة في كل B ، وأن تكون مقدمة H كلية موجبة . فإذان يلزم ضرورة أن تكون H موجودة

٣٠ في كل $\neg p$ ، وذلك محال . فإذاً هو محال أن يقال إن $\neg A$ موجودة في كل $\neg p$ ، ولكن ليس متى كان ذلك كذبا وجوب ضرورةً أن يكون ضده صدقا ، أعني بالضد أن تكون $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg p$. وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند $\neg p$ ، لأنه يكون قياس وينتج الحال ؛ وأما (١) الموضوع فإنه لا يصح . فإذاً ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ، لأنه إن كانت $\neg A$ في كل $\neg p$ ، وكانت $\neg A$ موجودة في كل $\neg A$ ، فإن $\neg A$ موجودة في كل $\neg p$. فإذاً كان ذلك محالا فإن موضوعنا محال .

وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند $\neg p$ ، وأيضا كذلك يعرض إن أخذت مقدمة $\neg A$ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإن كانت المقدمة السالبة عند $\neg p$ ، فإنه ليس ينتج شيء بتة . فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ، ولكن كلية [١١٩] سالبة ، لأنه إن كانت $\neg A$ موجودة في بعض $\neg p$ ، و $\neg A$ موجودة في كل $\neg A$ ، فإن $\neg A$ موجودة في بعض $\neg p$. فإذاً كان ذلك محالا ، فإنه كذب أن يقال إن $\neg A$ موجودة في بعض $\neg p$. فهو إذن صدق أن يقال إن $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg p$. فإذاً تبين أن $\neg A$ غير موجودة في شيء من $\neg p$ فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن $\neg A$ موجودة في بعض $\neg p$ وغير موجودة في بعضاها .

(١) فالمامش : « نسخة أخرى : لأن لا يكون قياس ، وينتج الحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

وأيضاً ليس من قبل الموضوع عَرَضَ الحالُ ، لأن الموضوع صدق ،
ومن الصدق لا يكون أن ينبع الكذب ، لأنَّ موجودة في بعض بـ
الحقيقة . فإذاً لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كليّة موجبة .

فهو إذن ^(١) يَبْيَنُ أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه > ، ولكن
نقىضه في كل المقادير ، لأن على هذه الجهة يلزم القول بالاضطرار ،
ويكون محموداً؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ،
فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقاً فالموجبة لا محالة صدق؛ وأيضاً إن
لم تكن الموجبة صدقاً ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدّمات المتصادمة فليست كذلك ، لأنَّه ليس يلزم ضرورةً إذا
كانت الكلية السالبة كذباً ، أن تكون الكلية الموجبة صدقاً؛ ولا هو أيضاً
من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذباً وأن تكون الأخرى صدقاً .

١٢

< الرفع إلى الحال في الشكل الثاني >

فقد ^{تَبَيَّنَ} أن كل المسائل ثبّتت في الشكل الأول بالخلاف ما خلا الكلية
الموجبة ، فإنها لا ثبّتت في هذا الشكل بالخلاف ، ولكنها ثبّتت في الشكل الثاني
والثالث . وبيان ذلك ألا تكون آمِّ موجودة في كل بـ ، وأن تكون آمِّ
موجودة في كل حـ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حـ غير

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

موجودة في كل \bar{B} ، وذلك الحال ، لأنه تبين أن \bar{H} موجودة في كل B .

فإذن الموضوع كذب ؟ فإذا نقيضه صدق : وهو أن A موجودة في كل \bar{B} . —

فإذن إن كان الموضوع ضدها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج الحال ؟

٣٠ غير أنه يتبيّن لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B

وموجودة في كل H ، فإن H غير موجودة في شيء من B ، وذلك الحال ،

فإذن هو كذب أن تكون A غير موجودة في شيء من B . ولكن ليس إذا كان

ذلك كذباً كان ضده صدقاً : أعني بذلك أن تكون A موجودة في كل B .

فإذا أردنا أن نبين أن A موجودة في بعض B ، فإنه ينبغي أن يكون

٤٥ موضوعنا أن A غير موجودة في شيء من B ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل H ؟

لأنه إذا أخذت هذه المقدّمات يجب أن تكون H غير موجودة [١١٩ ب]

في شيء من B . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون A

موجودة في بعض B . — فإن كان موضوعنا أن A غير موجودة في بعض B ،

فإنه يعرض ما عرض في الشكل الأول . — وأيضاً ، ليوضع أن A موجودة

في بعض B وغير موجودة في شيء من H ، فيلزم ضرورة أن تكون H غير

٤٠ موجودة في بعض B ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذا نسبنا

كذب . فإذا A غير موجودة في شيء من B .

فإذا أردنا أن نبين أن A غير موجودة في كل B ، فليكن موضوعنا

أن A في كل B ، وغير موجودة في شيء من H ، فيلزم ضرورة أن تكون H ٦٢ ب

غير موجودة في شيء من بـ . وذلك محال . فهو إذن صدق أن يقال إن آـ
غير موجودة في كل بـ .

فقد تبين أن جميع المعايير التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

١٣

< الرفع إلى الحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث .— وبيان ذلك أن تكون آـ غير موجودة
في بعض بـ ، وحـ موجودة في كل بـ ، فإذاً آـ موجودة في بعض حـ .
فإن كان ذلك محلاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن آـ غير موجودة في بعض بـ ،
وصدق أن يقال إن آـ موجودة في كل بـ .

فإن كان موضوعنا أن آـ غير موجودة في شيء من بـ ، فإنه يكون
قياساً ويعرض الحال ، ولكن ليس يتبيّن لنا ما نريد بيانه ، لأنّه إن كان
موضوعنا ضدّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلّ ما عرض فيها تقدّم من
الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن آـ موجودة في بعض بـ ، فإنه ينبغي أن
يكون موضوعنا أن آـ غير موجودة في شيء من بـ ، وحـ موجودة
في بعض بـ . فإذاً آـ غير موجودة في بعض حـ . فإنّ كان ذلك كذباً ،
فإنه صدّق أن تكون آـ موجودة في بعض بـ .— فإذا أردنا أن نبين أن آـ
غير موجودة في شيء من بـ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بـ .
ولتؤخذ حـ موجودة في كل بـ ، فإذاً يلزم ضرورةً أن تكون آـ موجودة

فـ بعض حـ ، ولكن لم يكن في شيء منها . فإذا ذُكـر أن يقال إن آ موجودة في بعض بـ . فإنـ كان مـوضـوعـنا آ موجودـة في كلـ بـ ، فإـنه لا يـتبـين لنا ما نـزـيدـ بـيانـه ، ولكنـ يـنـبـغـيـ أنـ يـكـونـ هـذاـ المـوضـوعـ إـذـاـ نـخـنـ أـرـدـنـاـ آـنـ نـتـبـينـ آـنـ آـغـيرـ مـوـجـودـةـ فيـ كـلـ بـ ، لأنـهـ إـنـ كـانـ آـ مـوـجـودـةـ فيـ كـلـ بـ ، وـحـ مـوـجـودـةـ فيـ بـعـضـ بـ ، فإنـ آـ تـكـوـنـ مـوـجـودـةـ فيـ بـعـضـ حـ ، > ولـكـاـ سـلـمـنـاـ آـنـ <ـذـلـكـ مـاـ لـيـسـ هوـ ، [١٢٠]ـ إـذـنـ ذـكـرـ آـنـ يـقـالـ آـ مـوـجـودـةـ فيـ كـلـ بـ ، وـصـدـقـ آـنـ يـقـالـ إـنـهاـ لـيـسـتـ فيـ كـلـ بـ .ـ فـإنـ كـانـ مـوضـوعـنا آـ مـوـجـودـةـ فيـ بـعـضـ بـ ، فإـنهـ يـعـرـضـ مـثـلـ الذـىـ عـرـضـ فـيـهاـ تـقـدـمـ .ـ

فـهـوـيـنـ فـيـ جـمـيعـ الـمـقـايـيسـ الـتـىـ بـالـخـلـفـ آـنـ يـنـبـغـيـ آـنـ تـوـضـعـ آـبـدـاـ نـقـيـضـةـ
ما نـزـيدـ بـيانـه ، وـهـوـيـنـ أـيـضـاـ آـنـ فـيـ الشـكـلـ الثـانـيـ قـدـ تـبـينـ الـمـوجـبـةـ منـ
جـهـيـةـ ؛ وـفـيـ الشـكـلـ الثـالـثـ قـدـ تـبـينـ الـكـلـيـةـ .ـ

١٤

< الفرق بين البرهان بالخلاف والبرهان المستقيم >

والفرقـ بـيـنـ الـبـرهـانـ الـمـسـتـقـيمـ وـالـذـىـ بـالـخـلـفـ آـنـ الذـىـ بـالـخـلـفـ يـضـعـ
ما نـزـيدـ إـبطـالـهـ ، إـذـ يـسـوقـ إـلـىـ كـذـبـ مـقـرـبـهـ ؛ وـأـمـاـ الـمـسـتـقـيمـ فإـنهـ يـتـسـدـىـ
منـ مـقـدـمـاتـ مـقـرـبـهـ صـدـقاـ (١)ـ .ـ وـكـلاـ الـبـرهـانـيـنـ منـ مـقـدـمـاتـ مـقـرـبـهـ ،
إـلـاـ آـنـ الـمـسـتـقـيمـ يـكـوـنـ يـكـوـنـ مـنـ الـمـقـدـمـاتـ الـتـىـ عـنـهـ الـقـيـاسـ ؛ وـأـمـاـ الذـىـ بـالـخـلـفـ
فـإـلـاـ مـقـدـمـيـهـ مـنـ مـقـدـمـاتـ الـقـيـاسـ الـمـسـتـقـيمـ ، وـالـأـنـرـىـ نـقـيـضـةـ النـيـجـةـ .ـ

(١) صـ : صـدـقـ .ـ

وفي المستقيم ليس يجب ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس .

وأما الذي بالخلاف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع تقديرها ، ولا فرق

في ذلك بين ^(١) أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة . وكل الذي يتبيّن باستقامة

القياس فقد يبيّن بالخلاف ؛ وكل الذي يتبيّن بالخلاف ، فقد يبيّن باستقامة

٤٠ القياس . وبحمودٍ واحدة .

١٦٣ وإذا كان القياس الذي بالخلاف في الشكل الأول ، فإن القياس المستقيم

يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ، وأما

الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلاف في الشكل الثاني ،

يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس

الذي بالخلاف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول

والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

١٠ وبيان ذلك أن نُبَيِّن في الشكل الأول بالخلاف أن أ ليست موجودة في شيء

من بـ ، أو ليست موجودة في كُلـ بـ ، فوضعينا أن أ في بعض بـ ، فعلى

هذه الجهة يعرض الحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل

الثاني ، وهو أن توجد حـ موجودة في كل أ وغير موجودة في شيء من بـ ؟

فإذن هو بـ أن أ غير موجودة في شيء من بـ . وكذلك [١٢٠] يعرض

إن تبيّن في الشكل الأول بالخلاف أن أ غير موجودة في كل بـ بوضعينا أنها

(١) ص : بأن تكون ... لعله تحرير صوابه ما أثبتناه .

(٢) في المامش : "نسخة : في بعض بـ" .

٢٠ موجودة في كل B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ A موجودة في كل A وغير موجودة في كل B . وكذلك يعرض إنأخذت مقدمة H سالبة . وأيضا يمكن منتجًا في الشكل الأول بالخلف أن A موجودة في بعض B بوضعنا أن A غير موجودة في شيء من B . فعلى هذه الجهة يعرض الحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ B موجودة في كل H ، وأ A في كل H أو في بعضها . فإذا A موجودة في بعض B . وكذلك يعرض إنأخذت B أو A موجودة في بعض H .

٢٥ وأيضا لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن A موجودة في كل B بوضعنا أن A ليست في كل B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ A موجودة في كل H ، و H في كل B ، فإذا A في كل B . وكذلك يعرض إن B في الشكل الثاني بالخلف أن A في بعض B بوضعنا أن A ليست في شيء من B ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الأول ، وهو أن A موجودة في كل H ، و H في بعض B . فإن كان القياس الذي بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن A موجودة في بعض B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن A غير موجودة في شيء من H ، و H في كل B . وكذلك يعرض أيضا وإن لم يكن القياس كليا ، مثل أن يبرهن <أن A غير موجودة في \supset > بعض B بوضعنا أن A موجودة في كل

(١) الزيادة تصحيح بالماهش .

بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن Δ غير موجودة في شيء من H ، و H في بعض بَ . وأيضاً ليتبين بالخلاف في الشكل الثالث أن Δ موجودة في كل بَ بوضعينا أن Δ ليست في كل بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض الحال . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن Δ موجودة في كل H ، و H في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعينا أن Δ غير موجودة في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن Δ موجودة في كل H ، و H في بعض بَ . فإن كان القياس الذي [١٢١] بالخلاف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن Δ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ H غير موجودة في شيء من Δ موجودة في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كلياً ، فالموضوع هو أن Δ موجودة في كل بَ ، وقياس ذلك المستقيم هو أن H غير موجودة في بعض بَ – وذلك الشكلُ الثاني .

فقد تبين أن كل المسائل التي تبرهن بالبراهين التي بالخلاف يمكن أن تبرهن ^(١) بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة ؛ وأن في كل الحدود التي

(١) في المा�مث : « معناه : تتبين » .

(٢) في المامث : « يعني : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

ما يسمى مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلاف إذا وُضِعَتْ قيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلاف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها . فإذا ذكرنا المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسئلة على كرتنا الجهتين تبرهن بالخلاف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفتقا .

١٥

< النتائج المستخلصة من مقدمات متناظرة >

وأما في أى شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متناظرة ، وفي أى شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

٢٥ والمتقابلات : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ؛ كل ، لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ؛ كقولنا : كل علم فاضل ، يضاد قوله : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابلهم تقابل تناقض .

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متناظرة قياس بستة : لا موجب ولا سالب ؛ أما موجب فلا يمكن من قبل أنه ينبغي أن تكون مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فوجبة وسالبة ؛

(١) ص : كرت .

٣٥

وأما قياس سالب فلا يمكن من قبل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه وتسليمه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلاً الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها .

٤٠
وهذه المقدمات ليست متقابلة .

٤٠

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضية . وبيان ذلك أن تكون \mathbf{A} فاضلاً ، وبـ \mathbf{H} علماء ^(٢) فإن قيل إن كل علم فاضل ، وأيضاً < قيل > : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن \mathbf{A} تكون موجودة في كل بـ [١٢١ بـ] وغير موجودة في شيء من حـ . فإذا ذكرت بـ غير موجودة في شيء من حـ ، أي : ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن \mathbf{A} تكون موجودة في كل بـ وغير موجودة في شيء من حـ ، فإذا ذكرت بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت \mathbf{A} موجودة في كل حـ ، وغير موجودة في شيء من بـ ، وكانت بـ علماً ، و \mathbf{H} صناعة الطب ، وكانت \mathbf{A} ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

٥
١٠

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : علم .

وقد تختلف حال المقياس في ارتجاع الحدود بالساب والوجوب ،
 لأن الوجوب يكون — مرّةً عندَ ، ومرةً عندَ . وكذلك إن
 إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن
 أحد الطرفين ، ومُوجِّبٌ على الآخر . فإذاً يمكن أن تُنْتَجِ المقابلات ، غير
 أنه ليس أبداً ولا بالضُرورة ، ولكن إذا كان الظرفان إما شيئاً واحداً ،
 وإما أحدهما جزءاً الآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنْتَجِ الم مقابلات ،
 لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضاداً ولا م مقابلة .

وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن تكون
 المقدمات م مقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان القياس
 سالياً ، فإنه قد يكون من مقدمات م مقابلة إذا كانت حدود القياس كلية .
 فلتكن بـ و حـ علماً ، ولتكن آـ طبـ ، فإن قيل إن : كل طبـ علم ، وأيضاً
 أن : ولا شيء من الطبـ علم — فإن بـ تكون في كل آـ ، و حـ غير موجودة
 في شيء من آـ . فإذاً يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا علماً ، وكان
 أيضاً : ولا شيء من الطبـ علم — يلزم ضرورةً أن يكون بعض العلوم لا علماً .

ب

(١) مكتوبة في النص هكذا : «الوجود» — أي : الوجود ، وفرقها : الوجوب .
 فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٢) ص : أضداد .

(٣) ص : لاعلم .

(٤) ص : علماً .

٣٠ فإذا كانت حدود القياس كافية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ تكون متناقضة .

٣٥ وينبغي أن يستقصى النظر فى أنه يمكن أن توجد المقابلات على نحو ما قلنا إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضاً أن لا واحد من العلوم فاضل ، أو أن ليس كل علم فاضلاً ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلان للوجبات ثلاثة مقابلات يلزم أن يكون [١ ١٢٢] التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحد ، كل ، ولا كل ؛ بعض ، ولا واحد . وهذه ثلاثة مقابلات ^(٤) . فإذا ارتبعت في حدودها صارت ستة مثل : أن A موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من B ، أو موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من B ، أو موجودة في كل B وغير موجودة في بعض B ، أو بالعكس . – وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

٤٠ فإذان هو \equiv في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المقابلة .

وهو أيضاً \equiv أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة صدق ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس $<$ من المقدمات $>$ المقابلة

(١) فوقها : المقاييس .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : ثلاث .

(٤) فوقها : مقابلات .

(٥) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود
كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحى ليس بحى . وذلك <من قبل^(١)>
١٠ أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ،
وإما أن يكونا أحدهما جزءاً للآخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة
لشيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقiste ، مثل أنه إن كان الموضوع أن
بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس
١٥ المضاد من المقدمات المقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياءً متقابلةً ،
فإنه يكون لل موضوع نقiste . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج
المقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل
ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحى الأبيض ليس
٢٠ بأبيض ، والإنسان حى ، فينبغي أن يتقدم في القياس بوضع النقiste
إن كان يقصد إلى إنتاج المقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب
علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكتنحو ما تكون المقاييس المُبَكَّنةُ المركبة
٢٥ من قياسين .

١٦

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من
الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما

(١) في المامش : «نسخة : من قبل» .

٣٠ ألا ينتج بة مما ^(١) قيل ، وإنما أن ينتج مما هو أخفى منه أو من المجهولات ^(٢) مثله أو مما هو بعده ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء ^(٤) ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها ^{تُعرف} .
 ٣٥ وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فن غيرها . فإن تماطى أحد أن يبين الشيء من نفسه ، وهو مالا يتبين إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

٤٠ ويكون ذلك إنما أن يستعمل في المقدمة المطلوب الذي يقصد البرهان عليه ، وإنما أن ينتقل إلى أشياء ي بيانها بالمطلوب ، فيتعاطى تبيان المطلوب

- (١) في الهاشم : ”تعليق بخط الفاضل يحيى رحمة الله : ليس في السريانى مما قبل . وذكر أبو شر أطال الله بقاهه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويفسد المعنى ” .
 (٢) في الهاشم : ”أى من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة ” .
 (٣) في الهاشم : ”أو من شى على آخرها معاً بالطبع ؛ وهذا في الخفاء عندنا بحال واحدة ” .

(٤) في الهاشم : ”وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة !) يعني أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذى قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذلك وإن كان بين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان بين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا ” .

(٥) بالأحرى في الهاشم : ”نسخة : المقصود الذى يطلب بالبرهان ” .

منها ، مثل أن يوضع بيان A بـ B وبيان B بـ A ، لأنه ١٦٥ يعرض للذين يقيسون هكذا أن يَبْيَانُوا بنفسه كفعل الذين يظنون $> \text{أَنْهُمْ} <$ يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يعني عن هؤلاء في تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن $\overset{(1)}{\text{أَلَا}}$ بالخطوط المتوازية . فإذاً يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من $\overset{(2)}{\text{الأشياء موجودٌ}} \text{ إن كان كل واحد منها موجوداً} .$ على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال . ١٠

فإن كان غير $\overset{?}{\text{بَيْنَ}}$ أن A موجودة في H وفي B ، وقيل إن A موجودة في B ، فإنه غير $\overset{?}{\text{بَيْنَ}}$ أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجھولاً مثل المطلوب ، فإن كان B و H شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجعان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه $\overset{?}{\text{بَيْنَ}}$ أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بذلك يتبيّن أن A في B إن كان ارتجاع . ١٥

والممانع من أن يكون واضعاً لاطلوب الأول هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فاما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ماقيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن B موجودة في H وأن A في H وكانت بالسوية مجھولين ، فإنه ليس يتبيّن أن وضع المطلوب الأول $\overset{?}{\text{بَيْنَ}}$ إن لم يبرهن . فإن كان A وبـ B شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : موجوداً .

باتباعه لـ *فإنه واضح المطلوب الأول* ، لأنَّا قد بَيَّنا ما معنى وضع المطلوب الأول ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس *بَيَّنا* بنفسه ^(١) وذلك هو الأبين . فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد بالحقيقة يقال على شيء واحد؛ وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد . فإن في الشكل الثاني [١٢٣] والثالث وكذلك ^(٢) في الأول يمكن على كلتا الجهتين وضع المطلوب الأول . وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن توجد أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فيليس أحهما اتفق ، وكذلك في الشكل الثاني لأنه ليس ترتب الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأول : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ، وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

١٧

< البرهان بواسطه : ”ليس من هذه الجهة وجب الكذب“ >
 وأما < الاعتراض الذي > ينبع الكذب < في النتيجة > من قَبَيل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض في المقاييس التي بالخلاف إذا كان بناء القياس على تناقض قوله ، لأنَّه إن لم

(١) بالأحرف الخامش : ”الحسن(أى ابن المخار) : لم أجده في السراج بنقل الحسن“ .

(٢) ص : كلثي .

(٣) خرم في الأصل .

يُكَلِّفُ الأَصْلَ الَّذِي عَلَيْهِ بَنَاءُ الْكَلَامِ مُخْتَلِفًا ، فَلَا حَاجَةُ بَنَاءً إِلَى القَوْلِ إِن
الْكَذَبُ وَجْبٌ لِيُسَمِّنُ هَذِهِ الْجَهَةَ وَلَا مِن قَبْلِ الْمَوْضُوعِ . وَلَكِنَّا نَكْتُنِي
بِأَنْ قَوْلًا : قَدْ وَضَعَ فِيهَا تَقْدِيمًا مِنَ الْقَوْلِ كَذَبٌ .— وَلَا فِي الْقِيَاسِ الْمُسْتَقِيمِ
يُحِلُّ أَنْ يَقُولَ لِيُسَمِّنُ هَذِهِ الْجَهَةَ عَرَضَ الْكَذَبِ ، لِأَنَّهُ لِيُسَمِّنُ يَضْعُ
أَحَدٌ فِي الْقِيَاسِ الْمُسْتَقِيمِ شَيْئًا كَمَنَاقِضٍ . وَأَيْضًا إِذَا اتَّصلَ شَيْءٌ عَلَى
إِسْتَقَامَةٍ بِأَبَدٍ ، فَلَيْسَ غَيْرَ جَائزٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ لِيُسَمِّنُ مِنْ جَهَةِ الْمَوْضُوعِ .
وَجَبَتِ النَّتِيْجَةُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحِلُّ لَنَا أَنْ نَقُولَ : لِيُسَمِّنُ مِنْ قَبْلِ الْمَوْضُوعِ عَرَضَ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ وَاجِبُ النَّتِيْجَةِ : وُضُعَ الْمَوْضُوعُ أَمْ رُفِعَ . وَهَذَا مَا لَا يَكُونُ
فِي الْقِيَاسِ الْمُسْتَقِيمِ .— فَهُوَ إِذْنَ بَيْنَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقُولَ : لِيُسَمِّنُ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ
وَلَا مِنْ قَبْلِ الْمَوْضُوعِ فِي الْمَقَابِيسِ الَّتِي بِالْخَلْفِ إِذَا كَانَتْ نَسْبَةُ الْمَحَالِ إِلَى
الْأَصْلِ هَكُذا ، أَعْنَى بِهَكُذا : أَنْ يَجِبُ الْمَحَالُ : مَوْضُوعًا كَانَ الْأَصْلُ أَوْ مَرْفُوعًا .
فَأَيْمَنُ الْأَنْجَاءِ أَنْ يَقُولَ فِيهَا إِنَّهُ لَمْ يَعْرِضِ الْكَذَبَ مِنْ جَهَةِ الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ
إِذَا كَانَتْ الْحَدُودُ الْوَاسِطَةُ غَيْرَ وَاصِلَةٍ بَيْنَ الْمَحَالِ وَالْمَوْضُوعِ بَتَّةً كَمَا قِيلَ
فِي صَنَاعَةِ الْحَدَلِ ، لِأَنْ وَضَعَ غَيْرَ الْعَلَةِ كَعَلَةٍ هُوَ أَلَا تَكُونُ لِلْمَحَالِ الْعَارِضِ
إِلَى الْمَوْضُوعِ نَسْبَةً ، مِثْلُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَبْرُهَنَ أَنَّ الْقَطْرَ وَالْأَضْلَعُ لِيُسَمِّنُ

(١) ص : شَيْءٌ .

(٢) فَوْقَهَا : ”نَسْخَةٌ“ : بِكُلِّ (شَيْءٍ) ... ” .

(٣) فِي الْأَمْثَالِ : ”الْحَسْنُ“ : فِي السُّرِيَانِ ، ارْتَقَعَ : بَطْلٌ ” .

(٤) رَاجِعُ ”الْمَغَالِطُ الْسُّوفِسْطَائِيَّةِ“ م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ .

بعدُهُما مقداراً واحداً واستعمل في ذلك قياساً [١٢٣ ب] وبين أنه ليس حركة، ورفع الكلام إلى ذلك من الحال، فإنه ليس يتناسب بتةً هذا الكذب لل موضوع بجهة من الجهات .^(١)

والنحو الآخر مما يقال فيه ليس من قبل الموضوع عرض الحال، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين الحال والموضوع ، غير أنه لا يكون وجوبه من قبل الموضوع ، وذلك يكون إلى فوق وإلى أسفل باتصال ، مثل أنه إن وضع أن آ موجودة في بـ ، وبـ في حـ ، وحـ في دـ ، وكانت نتيجة بـ دـ كذباً ، ثم رفع آ بـ الموضوع ، وبقيت مقدمتنا بـ حـ دـ ، فإنه يكون بينـا أن الكذب لم يعرض من قبل الموضوع . وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود إلى فوق ، مثل أنه إن كانت آ تحت بـ وهذا تحت آ ونـ تحت > هـ ، < كانت نتيجة آ نـ كذباً ، فإنـ هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع . ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين الحال والموضوع أن يكون وجوب الحال إذا وضع الموضوع فقط ، إلا إذا رفع ، لأن بهذا النحو يكون وجوب الحال من قبل الأصل الموضوع . ومثال ذلك أن توضع الحدود الواسطة بينـما من فوق

(١) ص : مقدار واحد... قياس . — وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك جة زينون على بطidan الحركة ، بأن بلأ إلى رفع الكلام إلى الحال ... (٢) في الهاشم : « في السريان : ثم رفع آ الموضوع » . (٣) خرم في الأصل . (٤) تفسير بالأحر في الهاشم : « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس ، والحساس على المتنفس . فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس ، والمتنفس على الإنسان ، والإنسان على الأبيض ، فالمتنفس على الأبيض ، فوصلت الحال مرة بالحساس ، ومرة وصلت بالمتنفس » .

ومن أَسْفَلْ : أَمَا مِنْ أَسْفَلْ فَلِتَوْضُعُ الْحَدُودَ الْوَاصِلَةَ بَيْنَ الْمَحَالِ وَبَيْنَ الْمَدِّ
 ٢٥ المَحْمُولِ فِي الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ ؟ وَأَمَا إِلَى فَوْقَ فَلِتَوْضُعُ الْحَدُودَ الْوَاصِلَةَ بَيْنَ
 الْمَحَالِ وَبَيْنَ الْمَدِّ الْمَوْضُوعِ فِي الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ . فَإِنْ كَانَ حَالًا أَنْ تَكُونَ
 مَوْجُودَةً فِي دَ ، ثُمَّ رُفِعَتْ أَ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْكُنُ وَجْبُ الْكَذْبِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ
 بَوْضُ الْحَدُودِ إِلَى أَسْفَلْ ؛ وَأَمَا إِلَى فَوْقَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَا يَمْكُنُ أَنْ تَكُونَ
 دَ تَحْتَ بَ ثُمَّ رُفِعَتْ بَ^(١) ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِضُ الْمَحَالَ . — وَكَذَلِكَ يَعْرِضُ
 فِي الْمَقَايِيسِ السَّالِبَةِ .

فَإِذْنُ هُوَ بَيْنَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَدُودُ الْوَاسِطَةُ وَاصِلَةً بَيْنَ الْمَوْضُوعِ
 ٤٠ وَبَيْنَ الْمَحَالِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَعْرِضُ الْمَحَالَ مِنْ قَبْلِ الْمَوْضُوعِ . وَلَا أَيْضًا إِذَا
 ٦٦ كَانَتِ الْحَدُودُ وَاصِلَةً بَيْنَ الْمَحَالِ وَبَيْنَ الْمَوْضُوعِ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْكُنُ عَرْضُ
 الْمَحَالِ مِنْ قَبْلِ الْمَوْضُوعِ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ تُؤْخَذْ أَ مَوْجُودَةً فِي بَ وَلَكِنْ
 ٥٠ فِي دَ ، وَدَ فِي حَ ، وَحَ فِي دَ ، فَإِنْ عَلَى هَذِهِ الْجَهَةِ يَعْرِضُ الْمَحَالَ . وَكَذَلِكَ
 يَعْرِضُ أَيْضًا . إِنْ كَانَتِ الْحَدُودُ وَاصِلَةً بَيْنَهُمَا مِنْ فَوْقَ . وَإِذَا كَانَ الْمَحَالُ
 يَعْرِضُ بَوْضَ الْمَوْضُوعِ وَرُفِعَهُ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ [١١٢٤]^(٢) وَاجِبٌ مِنْ قَبْلِ الْمَوْضُوعِ .
 وَمَعْنَى قَوْلِنَا يَرْفَعُ بِالْمَوْضُوعِ لَيْسَ هُوَ أَنْ يَوْضِعُ مَكَانَهُ آخَرُ غَيْرُهُ . وَلَكِنْ
 ١٠ إِذَا وَجَبَ ذَلِكَ الْمَحَالُ بِعِينِهِ مِنْ سَائِرِ الْمُقَدَّمَاتِ بَعْدِ رُفْعِ الْمَوْضُوعِ بِلَا زِيَادَةِ

(١) فَوْقُهَا : «نَسْخَةٌ : لَبَ» وَلِعُلُّ الْأَصْلِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ : «أَنْ تَكُونَ دَ تَجْبَلْ بَ» .

(٢) فَوْقُهَا بِالْأَخْرَى : «لَيْسَ فِي السَّرِيَانِي : مَكَانَهُ» .

شيء آخر، حينئذ يقال إن الحال عرض برفع الموضوع، لأنه ليس ^(١) بنكرأن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة، مثل أن الخطوط المتوازية تلتقي والزاوية الخارجة أعظم من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين. ١٥

١٨

<كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدمتين فاحداهما لا حاللة كذب أو كلتاها ، لأن لا يمكن أن ينبع الكذب من مقدمات صدقٍ . فإن كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه يبرهن حـ بـأـ وـأـ بـدـ ، دـىـ ، ^(٣)
^(٤) فإن المقدمات دـهـ ، هـ دـ تكون كذبا ومن قبل ذلك الكذب أـ < ن >
 ينبع كذب ، لأن مقدمتي أـ بـ تلك المقدمات تنتج . فإذا ذُكرت بعض
 مقدمات دـهـ ، دـىـ ، عـرضت النتيجة والكذب . ٢٥

(١) في الهاشم بالأحر : «نسخة : لأنه قد يمكن» .

(٢) في الهاشم بالأحر : «الفضل يحيى : في السرياني : الداخلة أعظم من الخارج» .
 وتحته عند هذا الموضع في الهاشم بالأسود : «الحسن بنقل إحقـ ، أما أنا فالفارق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل» .

(٣) بالأحر في الهاشم : «في السرياني بنقل إحقـ : مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـأـ ، وهذه بـدـ ، وـحـ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة» .

(٤) فوقها : «وىـ حـ» .

(٥) في الهاشم بالأسود عند هذا الموضع كله : «نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـأـ بـ وهذه بـدـ ، وـأـ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق» .

١٩

<القياس المضاد>

وأما في منع كون المقاييس - <فإنه> إذا كانت المسألة تذكر المقدمات وترك ذكر النتيجة ، فإنه ينبغي أن تحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات ، لأننا نعلم أنه - بلا واسطة - لا يكون قياساً ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . - وأما كيف ينبغي أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه ^(١) بين من المعرفة بأيما نتيجة يتبعين في كل واحد من الأشكال .
 وذلك ليس يخفى علينا من قبل أنا نعرف إذا نقلنا الحواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع .

والذى يأمر متقدلى الحواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفي ما يكون .
 وأخفى ذلك يكون أولاً ^(٢) لا نذكر الشائج بعقب المقدمات ، ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية وترك الشائج غير ^(٣) بيته ؛ وبعد [ذلك] ما نخفى النتيجة إلا نسأل عما قرب منها ، ولكن عما ^(٤) بعد جداً ، مثل أنه واجب أن نين ^(٥) موجودة في ^(٦) بـ توسط بـ حـ دـ هـ . فينبغي أن نسأل إن كانت ^(٧) موجودة في بـ ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ بـ] ^(٨) موجودة في حـ ؛ ولكن إن كانت دـ موجودة في هـ . وبعد ذلك إن كانت بـ في حـ . وعلى هذه الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن نبتدئ من الواسطة ، لأن على هذه الجهة تخفي النتيجة جداً .

(١) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

(٢) فوقها : « دـ بـ » .

(٣) فوقها بالأحرى : « يعني من الصغرى » .

٢٠

< التَّبْكِيتُ (= التَّفْنِيدُ) >

فلا نَأْنَا نَعْرِفُ مَتَى يَكُونُ قِيَاسًا، وَكَيْفَ يَكُونُ، فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ مَتَى يَكُونُ تَبْكِيتًا
 وَمَتَى لَا يَكُونُ، لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ بِالْمَسَائِلِ وَوَضَعَتِ الْجَوَابَاتِ مُخْلِفَةً: مُثْلُ أَنْ يَكُونُ
 بَعْضُهَا مُوجَبًا وَبَعْضُهَا سَالِبًا، فَإِنَّهُ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونُ تَبْكِيتًا، لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنْ
 الْقِيَاسُ يَكُونُ إِمَامًا بَأْنَ الحَدُودَ كُلُّهَا مُوجَبًا، وَإِمَامًا بَأْنَ بَعْضُهَا مُوجَبًا وَبَعْضُهَا
 سَالِبًا. فَإِنَّ كَانَ الْمَوْضِعُ ضِدَ النَّتْيُوجَةِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ لَا مَحَالَةً أَنْ يَكُونُ الْقِيَاسُ
 تَبْكِيَتًا، لِأَنَّ التَّبْكِيتَ هُوَ قِيَاسٌ مُتَجَزِّئٌ لِنَقْيِضَةِ الْأَصْلِ الْمَوْضِعِ. فَإِنَّ لَمْ
 تَفْرُضْ الْمَسَائِلُ بَشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَحَالٌ أَنْ يَكُونُ تَبْكِيتًا، لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ
 لَا يَكُونُ قِيَاسٌ بِسَلَبِ الْحَدُودِ كُلُّهَا. فَإِذْنَ وَلَا تَبْكِيتَ يَكُونُ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
 تَبْكِيتَ فَقَدْ كَانَ قِيَاسٌ لَا مَحَالَةً. وَأَمَّا إِذَا كَانَ قِيَاسًا، فَلِنَسْتَعْلَمُ لَا مَحَالَةً يَكُونُ
 تَبْكِيتَ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَكُونُ قِيَاسٌ إِذَا لَمْ يُقْرَفُ الْجَوَابُ بِمُقْدَمَةِ كَلِيَّةٍ،
 لِأَنَّ التَّحْدِيدَ فِي الْقِيَاسِ وَالْتَّبْكِيتِ وَاحِدٌ فِي وجْهِ النَّتْيُوجَةِ.

٢١

< الْخَطَأُ >

وَكَمَا قَدْ تَعْرَضَ الْخُدُودُ فِي وَضْعِ الْحَدُودِ، كَذَلِكَ أَيْضًا يَعْرَضُ فِي الظُّنُونِ،
 مُثْلُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي شَيْئَيْنِ بِلَا تَوْسِطٍ، وَأَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ

(١) فِي الْهَامِشِ بِالْأَحْمَرِ: «أَى إِذَا أَعْطَى مُوجَبَاتَ كُلُّهَا».

(٢) فِي الْهَامِشِ بِالْأَحْمَرِ: «أَى أَعْطَى بَعْضَ الْمُقْدَمَاتِ مُوجَبًا وَبَعْضُهَا سَالِبًا».

غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن A موجود في B و C بلا توسط ، وبـ A موجودتان في D بلا توسط .
فإن علم أحد أن A موجودة في كل B ، وبـ A في كل D ، وتوهم أن A
غير موجودة في شيء من C ، و C في كل D ، فإنه يعلم ويجهل الشيء
الواحد معاً . وأيضاً قد يُختَدَعَ أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض
مثل أنه إن كانت A موجودة في B ، وبـ A في C ، و C في D ؛ ثم توهم
أحد أن A موجودة في كل B ، وأيضاً أن A غير موجودة في شيء من C ،
فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضى مما قيل على أكثر
من أن الذي [١٢٥] نعلم ، لأنه يعلم من جهة أن A موجودة في C ،
كتحو ما نعلم بالجزئي بالعلم الكلي . فهو بين A $< \rightarrow >$ C كما عُلم ذلك فهو
بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علم ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولاً
إن لم تُقْرَأ الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخدعة في مقدمة
القياس الكبري ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبri من القياس الآخر .
ومثال ذلك أن A في كل B وليس في شيء من C ، وكل B في كل
 D . فيعرض أن تكون مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلاً ،

(١) فـ الخامس بالأحرى : « يعني : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة A \rightarrow C سالبة ، ومقدمة B موجبة ؛ والمحال هو أن تكون A موجودة إما في كل C إن كانت الحدود متساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث ؛ وإما موجودة في بعض C إذا كانت غير متساوية . وكذلك إن A غير موجودة في شيء من B إن كانت الحدود متساوية في الشكل البالث ؛ وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية » .

٤٠ وَإِمَّا مِنْ جَهَةٍ، لِأَنَّهُ إِنْ ظَنَ أَحَدًا أَمْوَاجُودَةً فِي كُلِّ مَا تَوَجَّدُ فِيهِ بَـ^(١)
 ٦٧ وَعُلِمَ أَنْ بَـ فِي دَـ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنْ آـ دَـ . وَأَيْضًا إِنْ تَوَهَّمَ أَنْ آـ غَيْرَ مَوْجُودَةٌ
 فِي شَيْءٍ مَا تَوَجَّدُ فِيهِ حَـ، فَإِنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنْ بَعْضَ مَا تَوَجَّدُ فِيهِ بَـ لَيْسَ تَوَجَّدُ
 فِيهِ آـ، فَقَدْ تَوَهَّمَ أَنْ آـ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ مَا فِيهِ بَـ، وَأَيْضًا أَنْ آـ لَيْسَ
 فِي بَعْضِ مَا فِيهِ بَـ . وَهَذَا القَوْلَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَضَادِينَ مَرْسَلاً، وَإِمَّا
^(٢) مِنْ جَهَةٍ .^(٣)

٥ فَعَلِيٌّ هَذَا النَّحْوُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْخُدُّعَةُ فِي كُلِّنَا مَقْدِمَتِي الْقِيَاسِينَ
 الْكَبِيرِيْنَ . وَأَمَّا فِي الْوَاحِدَةِ مِنْهُمَا فَقَدْ يُمْكِنُ . وَأَمَّا فِي قِيَاسِ وَاحِدَـ
 فَقَدْ تَكُونَ الْخُدُّعَةُ فِي كُلِّنَا الْمَقْدِمَتِيْنَ . وَمَثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ آـ فِي كُلِّ
 بَـ، وَبَـ فِي كُلِّ حَـ، وَأَيْضًا أَنْ آـ غَيْرَ مَوْجُودَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ حَـ، لِأَنَّ
 هَذِهِ الْخُدُّعَةُ شَبِيهَةٌ بِالْخُدُّعَةِ فِي الْجَزِئِيَّاتِ، مَثَلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ آ~ مَوْجُودَةٌ
 فِي كُلِّ بَـ، وَبَـ فِي كُلِّ حَـ، فَإِنَّ آ~ تَكُونُ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ حَـ . فَإِنْ عَلِمَ
 أَحَدٌ أَنْ آ~ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ مَا يَوْجِدُ فِيهِ بَـ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنْ آ~ مَوْجُودَةٌ
 فِي حَـ، وَلَكِنْ بِشَيْءٍ يَمْنَعُ أَنْ يَجْهَلَ وَجُودَ حَـ، مَثَلُ أَنْ كَانَ آ~

(١) فِي الْهَامِشِ بِالْأَحْرَرِ : « أَىٰ إِذَا كَانَ نَقِيَّاً » .

(٢) فِي الْهَامِشِ بِالْأَسْوَدِ : « نَقْلٌ »، وَبِالْأَحْرَرِ : « يَعْنِي إِذَا كَانَ صَدِيقُ الْجَزِئِيَّةِ لَا
 مِنْ ذَاهِبٍ، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ الْكَلِّيَّةِ » .

(٣) فِي الْهَامِشِ بِالْأَسْوَدِ « نَقْلٌ » وَبِالْأَحْرَرِ : « وَإِذَا كَانَتْ جَزِئِيَّةٌ صَادِقَةٌ فَلَمْ يَهُ لَا مِنْ
 أَجْلِ الْكَلِّيَّةِ؟ يَعْنِي إِذَا كَانَتِ الْكَلِّيَّةُ كَاذِبَةً، وَالْجَزِئِيَّةُ صَادِقَةً » .

(٤) ص : كَلْتَى .

زاوين قائمتين ، وبـ مثـلـ ، وـ مـثلـ مـسـوسـ ، فإـنه قدـ يـتوـهمـ

١٥ أحدـ أنـ حـ غيرـ مـوجـودـ وهوـ عـالـمـ بـأنـ كلـ مـثلـ فـزوـيـاهـ مـساـويـهـ لـزاـوـيـتـينـ

قـائـمـتـينـ .ـ فإذاـنـ شـيـءـ وـاحـدـ يـعـلـمـ وـيـجـهـلـ مـعاـ ،ـ لأنـ الـعـرـفـ بـأنـ كلـ مـثلـ

فـزوـيـاهـ قـائـمـتـانـ لـيـسـتـ مـبـسوـطـةـ ،ـ وـلـكـنـ مـنـهـاـ عـامـيـةـ وـمـنـهـاـ خـاصـيـةـ .ـ فعلـىـ

٢٠ هـذـاـ النـحـوـ يـكـونـ أـنـ نـعـرـفـ حـ بـعـرـفـ عـامـيـةـ ،ـ وـأـمـاـ بـعـرـفـ خـاصـيـةـ فـلاـ نـعـرـفـهـاـ .ـ فإذاـنـ لمـ يـجـمـعـ الأـضـدـادـ مـنـ عـرـفـ الشـيـءـ [١٢٥ـ بـ]ـ وـجـهـلـهـ هـكـذاـ .ـ وـكـذـلـكـ

الـقـوـلـ الـذـىـ فـ «ـماـنـونـ»ـ أـنـ التـعـلـمـ تـذـكـرـ ،ـ لأنـهـ لـيـسـ يـعـرـضـ بـجـهـةـ مـنـ الـجـهـاتـ

أـنـ تـقـدـمـ الـعـرـفـ الـجـزـئـيـاتـ ،ـ وـلـكـنـ نـعـرـفـهـاـ بـالـحـسـ ،ـ فـإـنـاـ عـالـمـونـ بـهـاـ قـبـلـ ذـلـكـ .ـ

لـأـنـاـ إـذـاـ عـلـمـنـاـ أـنـ هـذـاـ الشـيـءـ مـثـلـ ،ـ فـقـدـ عـلـمـنـاـ أـنـ زـوـيـاهـ مـساـويـهـ لـزاـوـيـتـينـ

٢٥ قـائـمـتـينـ .ـ وـكـذـلـكـ يـعـرـضـ فـ سـائـرـ الـأـشـيـاءـ .ـ فـهـوـ بـيـنـ أـنـ بـالـعـلـمـ الـعـامـ تـعـرـفـ

الـجـزـئـيـاتـ ،ـ وـأـمـاـ بـالـعـلـمـ الـجـزـئـيـ فـلاـ نـعـرـفـهـاـ .ـ فإذاـنـ قـدـ يـمـكـنـ أـنـ تـخـتـدـعـ فـيـهـاـ .ـ

غـيرـ أـنـهـ لـيـسـ بـالـضـادـ ،ـ وـلـكـنـ يـكـونـ لـنـاـ الـعـلـمـ الـعـامـ وـنـحنـ مـخـتـدـعـونـ فـ الـعـرـفـ

الـجـزـئـيـةـ .ـ وـكـذـلـكـ القـوـلـ فـ الـأـشـيـاءـ الـتـىـ قـيـلـتـ أـولـاـ ،ـ لأنـ الـخـدـعـةـ الـتـىـ فـ الـحـدـ

٣ الأـوـسـطـ لـيـسـ مـضـادـةـ لـلـعـلـمـ الـقـيـاسـيـ ،ـ وـلـاـ الـخـدـعـةـ الـتـىـ فـ كـلـاـ الـحـدـيـنـ مـضـادـةـ

أـيـضاـ لـلـعـلـمـ الـقـيـاسـيـ .ـ فـلـاـ شـيـءـ يـمـنـعـ أـنـ نـعـلـمـ أـنـ أـ فيـ كـلـ بـ ،ـ وـأـنـ بـ فيـ كـلـ حـ

٤٥ ثـمـ نـظـنـ أـنـ أـ غـيرـ مـوجـودـ فـ حـ .ـ مـثـلـ أـنـ كـلـ بـلـغـةـ عـاقـرـ ،ـ وـأـنـ هـذـهـ بـلـغـةـ ،ـ

(١) راجـعـ مـحاـورـةـ «ـماـنـونـ»ـ (Ménon)ـ لـأـفـلاـطـونـ ،ـ صـ ٨١ـ .ـ

(٢) = الـكـلـ .ـ

(٣) صـ :ـ كـلـ .ـ

وأنها تنتج، لأنه لا نعلم أن \exists موجودة في \exists . وذلك يعرض إذا لم يستعمل
الظن في الأمرين جيّعاً معاً . فإذا ذُكر \exists وأنه إن علم أحدهما ولم يعلم
الآخر فإنه يُختَدَعُ ، كالمذى يعرض في العلم الكلى والجزئى ، لأنه ليس شىء
من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يُعرف . ولا أيضاً إذا حَسْسَنَاه
وعرَفناه معرفة عامية وخاصية ، فإننا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن
المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية ، وإما خاصة ، وإما معرفة
بالفعل . فإذا ذُكر \exists أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن
يجهل الشىء الواحد بعينه ويعلم ، لا بالتضاد ، كالمذى يعرض لمن عرف
المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامية والخاصية ، لأنه إذا توهم
أن البغة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قبل
ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامية بقياس تكون .
[١٢٦] والذى يتواهم أن الخير والشر شىء واحد ، فإنه يتواهم أن الخير
هو شر ، وبيان ذلك أن تكون \exists خيراً وبـ شراً ، وأيضاً \exists خيراً —
فلا أنه يظن أن \exists وهو \exists شىء واحد يتواهم أن \exists هو \exists ، وأيضاً أن \exists
هو \exists ؛ فإذا ذُكر \exists هو \exists . وكما أنه لو كانت \exists تقال على \exists بالحقيقة ،
وأيضاً وكيف ذلك \exists على \exists ، فإنه بالحقيقة كانت تقال \exists على \exists . كذلك
يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شىء واحد ، لأنه إن كانت
 \exists شيئاً أحداً وبـ \exists شيئاً أحداً ، فإن \exists وهو \exists شىء أحد . فإذا ذُكر

(١) فرقها : \exists .

وفي الفتن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة
 (١) (١) (١)
 الكبرى ، ولكن تلك كذب . وذلك أن يتوجه أحد أن الخير شر لا
 بالعرض . وذلك يمكن أن يُتوهم على ضروب كثيرة . وليس متوقفاً ما قلناه
 ٢٥ بأفضل مما مثلناه .

٢٢

<قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب، ومقارتها>
 فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة
 ترجع على الطرفين ، لأنه كانت أـ مقولـة على حـ بـتوسـط بـ ، ثم
 رجـعت حـ على أـ وكانت في كل أـ ، فإن بـ ترجع على أـ وتكون موجودـة
 في كلها بـتوسـط حـ ، وحـ أيضاً ترجع على بـ بـتوسـط أـ . فكذلك يعرض
 بالقياس السالـب ، مثل أنه إن كانت بـ في حـ ، وأـ غير موجودـة في بـ
 فإن أـ غير موجودـة في حـ . فإن رجـعت بـ على أـ ، فإن حـ ترجع على أـ .
 ٣٥ وبيان ذلك أن تكون بـ غير موجودـة في أـ ، فإذاـن ولا حـ تكون موجودـة
 في أـ ، لأن بـ كانت موجودـة في كل بـ ، فـ حـ تقال عليه . وإن كانت

(١) في الامثل هذه الموضع الأربعـة كـلـها : «ولـكن لـعلـه أن يـكون كـلـباً أن يـظـان الإـنسـانـ أن الـوـجـود لـلـخـيرـ هو الـوـجـود لـلـشـرـ ، اللـهـمـ إـلاـ أن يـكونـ بالـعـرـضـ» .

(٢) في الـامـثلـ : «ـنـسـخـةـ : إـلاـ بالـعـرـضـ» .

(٣) صـ : وـلـيـسـقـصـاـ .

(٤) فـوـقـهاـ : «ـأـوـ» كـانتـ

١٦٨ حَ ترجمَ على أَ فإنَ بَ أيضًا ترجمَ على أَ . وهذا فقط يتبَدِّى من النتيجة .
وأما الأخرى فليست كَا هى في القياس الموجب . وأيضاً إن كانت أَ و بَ
يرجع كل واحد منها على صاحبِه ، وكذلك [١٢٦ بٌ] حَ و دَ ، وكان
كل الموضوع إما أن يوجد فيه أَ وإما حَ ، فإنَ بَ و دَ كذلك تكون
نسبةَها من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما دَ ، لأنَه إذ كان كل
ما يوجد فيه أَ فبَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حَ فـ دَ موجودة
فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه أَ وإما حَ ، لا معاً : فإنه
تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ وإما حَ ، لا معاً ، مثل أنه
إن كان غير المكوُّن غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكوُّن ، فإنَه يلزم ضرورةً
أن يكون المكوُّن فاسداً والفاسد مكوُّناً ، وهذا قياسان من مكان . وأيضاً
إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه أَ أو إما بَ ، وأيضاً إما حَ وإما دَ —
لَا معاً ، فإنه إن ارتبَعَ أَ و حَ ، فإنَ بَ و دَ يرتجعان ، لأنَه إن كانت بَ
غير موجودة في بعض دَ فإنَ أَ موجودة في دَ . فإذاً حَ أيضاً موجودة
في دَ ، لأنَ أَ و حَ يرتجعان . فإذاً حَ و دَ يوجدان معاً ، وذلك محال .
فإذاً كانت أَ موجودة في بَ وفي كل حَ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ،
وكانت بَ موجودة في كل حَ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتبَعَ أَ و بَ .
وبرهان ذلك أنَ أَ مقولَة على بَ و حَ فقط ، و بَ مقولَة على نفسها
وعلى حَ . فهوَ يبيِّن إذن أن كل ما يقال عليه أَ فإنَ بَ يقال عليه لا محالة .
فإذاً بَ ترتبَعَ على أَ . وأيضاً إذا كانت أَ و بَ في كل حَ ورجعت حَ

على بـ فإنـه يـحب ضـرورة أـن تـكون أـمـقولـة عـلـى كـل بـ ، لأنـه إـذا كـانـت
 ٢٥ أـفـي كـل حـ ، وـ حـ فـي كـل بـ لأنـ حـ تـرـتـبـع عـلـى بـ ، فإنـه يـبـيـنـ أنـ أـ
 تـكـونـ فـي كـل بـ . فإذا كـانـ شـيـئـانـ مـتـقـابـلـينـ مـثـلـ أـ وـ بـ ، وـ كـانـ أـ
 ٣٠ أـفـضـلـ مـنـ بـ ، وـ كـانـ أـيـضـاـ شـيـئـانـ آخـرـانـ مـتـفـاعـلـينـ مـثـلـ دـ وـ حـ ، فإنـه إـنـ
 كـانـ كـلـاـ أـ حـ أـفـضـلـ مـنـ ^(١) كـلـاـ حـ ، فإنـ أـ أـفـضـلـ مـنـ دـ ، لأنـ مـشـلـ
 ماـ أـ مـطـلـوبـ ، كـذـلـكـ بـ مـهـرـوبـ مـنـهـ ، لـأـنـهـماـ مـتـقـابـلـانـ . وـ كـذـلـكـ حـ
 وـ دـ لـأـنـهـماـ مـتـقـابـلـانـ . فإنـ كـانـ أـ وـ دـ بـالـسـوـيـةـ مـطـلـوبـينـ ، وـ بـ حـ بـالـسـوـيـةـ
 ٤٥ مـهـرـوبـ مـنـهـماـ ، فإنـ ^(١) كـلـاـ أـ حـ مـسـاـيـانـ لـكـلـاـ دـ فـ [١١٢٧] الـطـلـبـ لـهـاـ
 وـ الـهـرـبـ مـنـهـماـ ، وـ لـكـنـهـماـ كـانـاـ أـفـضـلـ ، أـعـنـيـ أـ حـ أـفـضـلـ مـنـ بـ دـ . فإنـ
 كـانـ دـ أـفـضـلـ مـنـ أـ ، فإنـ بـ أـضـعـفـ شـرـاـ مـنـ حـ ، لأنـ الـضـعـيفـ الشـرـ
 للـضـعـيفـ الـخـيـرـ يـقـابـلـ ، وـ الـخـيـرـ الـأـكـثـرـ وـ الـشـرـ الـأـقـلـ مـخـتـارـ عـلـى الـشـرـ الـأـكـثـرـ وـ الـخـيـرـ
 الـأـقـلـ : فإذاـنـ ^(١) كـلـاـ دـ ^(١) مـخـتـارـ عـلـىـ ^(١) كـلـاـ أـ حـ . وـ لـكـنـ لـيـسـ ذـلـكـ <وـاقـعاـ> .
 <فـإـذـنـ> ^(٢) مـخـتـارـةـ عـلـىـ دـ وـ حـ أـقـلـ شـرـاـ مـنـ بـ ، فإذاـنـ وـ حـ أـيـضـاـ مـخـتـارـةـ عـلـىـ
 ٤ . بـ .
 <بـ . فـلـيـكـنـ> ^(٣) هوـ مـثـلـ مـجـبـةـ : إـنـ أـخـذـتـ عـلـامـةـ أـ أـنـ يـخـتـارـ أـنـ يـؤـاتـيهـ
 ٦٨ ^(٤) مـحـبـهـ عـلـىـ مـاـيـرـيدـ ، وـ عـلـامـةـ بـ أـلـاـ يـخـتـارـ أـنـ يـؤـاتـيهـ عـلـىـ مـاـيـرـيدـ ، فـنـ <الـبـيـنـ>

(١) صـ : كـلـيـ .

(٢) خـرمـ مـقـدـارـهـ كـلـيـتـانـ .

(٣) خـرمـ مـقـدـارـهـ كـلـيـتـانـ .

(٤) فـوقـهـاـ : مـحـبـةـ .

(٥) خـرمـ بـمـقـدـارـهـ كـلـيـةـ .

أن آ— أعني أن يرى أن يؤاخيه أكثر— يختار من أن يؤاخيه . فالمحبة إذن هي أكثر اختياراً من <مؤاتاة>^(٢) الجماع . ففي الصداقة إذن الحبة أكثر اختياراً من الاشتراك <الحسنى، وكا>^(٣) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكلال . والاشراك <الحسنى لا >^(٢) يكون له مدخل في الحبة ، وأما أن يكون <مدخله من أجل أن يكون محبوّاً > . وكذلك بقية الشهوات <والصناعات أيضًا تجري هذا المجرى .^(٣)

٢٣

<نظريّة الاستقراء>

وأما كيف < تكون نسبة المحدود في الانعكاس > وفي حال الاختيار وضده — فهو ظاهر .

ويبني الآن أن نين أنه <ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضًا والمقاييس الخطيّة والفقهيّة والنشروريّة ؛ وفي الجملة كل إيمان في كل صناعة فكريّة ، فإنه بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء .

(١) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً .

(٢) خرم مقداره كلينان .

(٤) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .

(٥) الشوريّة eschatologique ؟

(٦) فوقها : تصدق .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة \hat{A} \hat{H} \hat{B} \hat{H} \hat{A} وأن تبين بـ \hat{H} أن \hat{A} موجودة في \hat{B} لأن على هذا التحويل يعمل الاستقراء. ومثال ذلك أن يكون \hat{A} طويلاً في العمر، وبـ قليل [١٢٧ بـ] المراة، وـ \hat{H} الجزيئات الطويلة ^(١) للأعمار: كالإنسان والفرس والبغال. فإذا \hat{A} موجودة في كل \hat{H} ، لأن كل قليل المراة فهو طويلاً في العمر، وبـ — أي القليل المراة — موجود في كل \hat{H} .
 فإن رجعت \hat{H} على \hat{B} الواسطة، فإنه يجب لا \hat{H} حالة أن تكون \hat{A} موجودة في كل \hat{B} . لأنه قد يبين \hat{A} أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان <عليه جرى> الرجوع. وينبغي أن نفهم من \hat{H} جميع جزئيات الشيء العام بين النتيجة.
 لأن الاستقراء يجمع جميع جزئيات الشيء العام بين النتيجة.

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء يتبع أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة لها، لأن الأشياء التي لها واسطة، بالواسطة يكون قياسها. <أما الأشياء التي لا > واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء. — والاستقر <أء> من جهة <عارض> القياس، لأن القياس — بالواسطة — يعني وجود الطر <ف>

(١) ص : الطويل . (٢) خرم مقداره كثيـان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقـلوب .

(٤) خرم . (٥) مهملة النقط في الأصل .

(٦) في الهاـمش : « نسخة : ثـيـا ». .

٣٥ الأكبير في الأصغر؛ وأما بالاستقراء فيبين — بالطرف الأصغر — وجو د
 الأكبر في الأوسط > . والقياس أقدم وأين بالطبع ؟ وأما الاستقراء
 فأين ^(١) عندهنا > .

٢٤

< البرهان بالمثال >

< أما المثال > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة
 عن طريق حد شبيه ^(١) بالطرف الأصغر، فينبغي أن يكون وجود الواسطة
 في < الطرف > الأصغر، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ،
 أين من الذي نريد تبيينه . ومثال < ذلك أن > يكون مذموماً، وبـ
 قتال المتأمرين، وـ قتال أهل أثينية لأهل ثيسيا ، وـ أهل ثيسيا لأهل فوقا .
 فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيسيا مذموم، فإنه ينبغي أن نقدم
 في القول أن قتال المتأمرين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء
 الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثبيه لأهل فوقا مذموم ، فلا ^(٤) أن قتال المتأمرين
 مذموم ، وقتل أهل أثينية لأهل ثيسيا هو قتال المتأمرين ، فهو ^(٥) أن قتال
 أهل [١٢٨] أثينية لأهل ثيسيا مذموم . فهو ^(٦) أن بـ موجودة في حـ

(١) خرم .

(٢) الورق في هذا الموضع مزق ومقلوب .

(٣) مهملة النقط في الأصل .

(٤) في الهاشم : « نسخة : ثيسيا » .

(٥) فوقها : ثبيه .

وَدَ ، لأن قتال المتأمرين موجود في كلا حَدَّا ؛ وأيضاً هو بَيْنَ انَّ^(١)
موجودة في دَ ، لأنه لم يكن قتال أهل ثبَّا لأهل فوقياتخيراً . أما وجود اَ
في بَ فَيَبْيَنُ بِدَ . وكذلك يعرض أيضاً إن كان التصديق بوجود الطرف
الأَكْبَر في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بَيْنَ أنه ليس المثال بجزء إلى كُلٍ ، ولا كُلٌ إلى جزء ، وَكَنْهُو^(٢)

ما يكون في القياس ، ولكن ، بجزء إلى جزء — > ذلك حينما تكون
الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة < . في المثال وبين
الاستقراءات < فرق ، هو أن الاستقراء بابتدأه < من جميع الجزئيات
يبين أن الطرف الأَكْبَر موجود في الواسطة < ولا يطبق القياس على الطرف
الأَصْغَر < ، وأما < في المثال — وهو يطبق القياس — < فليس من
جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأَكْبَر في الواسطة .

٢٥

< نظرية البرهان الأَباغوري >

وأما الاستقراء فيكون إذا كان وجود الطرف الأَكْبَر في الواسطة بَيْنا ، وكان
وجود الواسطة في الأَصْغَر < خافياً ، و < كان خفاوته إما مثل النتيجة وإما

(١) ص : كُلٌ .

(٢) في الهاشم بالأسود : « في السريانى : إذا كان كلامها تحت شيء واحد ، وكان

أحدها أعرف من الآخر ». (٣) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء ». .

(٤) فوقها : أَباغوري = ἀπαγορεύω .

(٥) اضطراب في الأصل ترقق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

دونها . وأيضاً إن كان < عدد الحدود المتوسطة ^(١) بين الحد الأخير والأوسط

قليلاً > لأنَّه يعرض لـ **مَحَالَة** إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود

واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة < من > النتيجة . ومثال ذلك

أن يكون : **أَمْتَلِمْ وَبَ عَلَمْ وَحَ عَدْلْ** ، فهو **بَيْنَ** < أَنْ كُلَّ > علم مُتَلِّم .

إما إنَّ كانت الفضيلة **عَلَمَا** فذلك **غَيْرَ بَيْنَ** . فإنَّ كانت مقدمة **بَ حَ**

مُصَدَّقَة مثل نتائج **أَ حَ** ، فإنَّ هذا القياس يقال له استقراء . وذلك

أن **بَ حَ** أقرب إلى المعرفة ، لأنَّا اقْبَضَيْنَا زِيَادَةً ، وهي أخذنا **أَ بَ**

أَعْرَفُ من حيث لم يكن لنا أَوْلَا . وأيضاً إنَّ كانت الأوساط بين **بَ** و**حَ**

قليله ، لأنَّ على هذه الجهة تكون مقدمة **بَ حَ** أقرب إلى المعرفة من

النتيجة ، مثل أن تكون : **دَ تَرْبِيعْ وَهَ مُسْتَقِيمْ الْخَطْ وَطْ** ، و**نَ دَائِرَةْ** .

فإنَّ كان مقدمة **هَ وَنَ** واسطة واحدة — وهي أن تكون مساوية للشكل

المستقيم بـ **تَوْسِطِ الْأَهْلَةِ** — فإنَّ مقدمة **هَ نَ** تكون أقرب إلى [١٢٨ ب]

المعرفة من النتيجة ، فإذا لم يكن التصديق بمقدمة **بَ حَ** أكثر منه بـ **نَ** **أَكْثَرَ**

أَو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أَسْمِي ذلك استقراءً ، ولا إذا لم يكن

مقدمة **بَ حَ** واسطة ، لأنَّ ذلك حينئذ يكون **عَلَمَا** .

(١) اضطراب في الاصل لترق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٢) فرقها : أَبَا غُوجِي = (ἀπαγωγή) .

(٣) وجد هذا بالامثل بالأسود وبعده بالأحر : « هكذا وجدته بخط القاضي محيرًا (في النتيجة : محير) على ما ملأته ، وعدت إلى القول السرياني فوجده هـ ... نـ ... ».

٢٦

الأنسطاسيـس <

وأما الأنسطاسيـس^(١) فهي مقدمة تضاد مقدمة ، والفرق بينها وبين المقدمة أن الأنسطاسيـس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدمة فإنها : إما لا تكون أَبْتَهَ جزئية ، وإما لا تكون في المقايس الكلية .— والأنسطاسيـس تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلا نـها تقال بتناسب المقدمة ، والمقدمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأول تتبين ؛ وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنـه إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإنـا نـخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تبين ، وبالجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آعلمـا واحدـا وبـأـضـدـادـا ، فإذا كانت المقدمة أنـالـعـلـمـ بالـأـضـدـادـ وـاحـدـا ، ثمـ خـالـفـنـاـهاـ بكلـيـةـ سـالـبـةـ وـقـلـنـاـ : ولا زـوـجـ وـاحـدـاـ منـ الـمـتـقـابـلـاتـ يـقـعـ عـلـيـهـ عـلـمـ وـاحـدـاـ ،ـ وـالـأـضـدـادـ مـتـقـابـلـةـ ،ـ فـإـنـهـ [ـيـكـونـ]ـ يـحـبـ أـنـ يـكـونـ :ـ وـلاـ زـوـجـ وـاحـدـاـ منـ الـأـضـدـادـ يـقـعـ عـلـيـهـ عـلـمـ وـاحـدـاـ —ـ وـذـلـكـ هـوـ الشـكـلـ الـأـولـ .ـ إـذـاـ خـالـفـنـاـ

(١) فـالـهـامـشـ بـالـأـخـرـ :ـ «ـ يـعـنـىـ بـالـأـنسـطـاسـيـسـ الـمـقـدـمـةـ الـجـدـلـيـةـ ،ـ إـذـ قـدـ تـكـونـ جـزـئـيـةـ مـرـةـ وـكـلـيـةـ أـخـرـىـ .ـ وـيـعـنـىـ بـ «ـ الـمـقـدـمـةـ »ـ «ـ الـمـقـدـمـةـ الـكـلـيـةـ »ـ .ـ

(٢) صـ :ـ وـاحـدـ .ـ

المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون يقول < إن ^(١) المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، > *فإذن* ^(٢) بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضا وإن كانت المقدمة التي تخالفها كافية سالبة .

لأنه إذا كانت المقدمة أنه : لازوج واحدا من الأضداد يقع عليه علم واحد ، فإننا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد . والكلية من الشكل الأول تبيّن ، والجزئية من الثالث .

لأن بالجملة في [١٢٩] جميع المقدمات إذا خالفناها خلافا عاميا

فإنه ينبغي أن تأتي نقيبة المقدمة المحطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد واحدا ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من الم مقابلات فالعلم به واحد .

وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ، لأن الواسطة – وهي المقابلات – عامة للأضداد . فإذا خالفنا المقدمة خلافا جزئيا فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بوحد ، والمعلوم والمجهول أضداد – وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامة للمعلوم والمجهول . وأما جزء الأضداد –

(١) خرم بمقدار الكلمة وبعض أخرى .

(٢) ص : جزئي .

(٣) ص : جزئي .

وهو المعلوم والمحظوظ ^(١) **<فَهُمَا يَقْعَدُان>** واسطة ، فالتي منها يمكن أن ينبع ضد المقدمة التي نقصد لنقيضها ^(٢) **<هِيَ الَّتِي يَبْدأُ مِنْهَا>** المتعاطى وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتي بها من هذين الشكليين ، لأن في هذين الشكليين فقط تكون المقايس المقابلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياساً موجباً .

وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير — مثل أن ينكر أحد أن تكون **أ** موجودة في **بـ** من جهة أن **حـ** غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبيّن بمقدمات أخرى . وليس ينبغي أن نأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون المقدمة الأخرى **بـ** ^{بـ}نـة . ولذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من **الضـ**^(٢) ، ومن الشبيه ، ومن الفتن المحمود . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والساخنة من الشكل الثاني ؟

٢٧

<الضمير>

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدمة محمودة ؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثـر ، والموجود وغير

(١) خـمـ بـ مـ قـ دـارـ كـلـمـةـ وـ بـ عـضـ أـخـرىـ .

(٢) فـ الـ هـامـشـ بـ الـأـحـرـ : « قالـ أـبـوـ بـشـرـ : أـمـاـ مـنـ الضـدـ فـشـلـ مـاجـرـ ؟ وـأـمـاـ مـنـ الشـبـيهـ وـالـفـتنـ الـمـحـمـودـ فـنـ مـقاـيـسـ الشـرـطـيـةـ ، الضـرـبـ الثـانـيـ مـنـهـاـ ». »

(٣) فـ الـ هـامـشـ بـ الـأـحـرـ : « وـجـدـتـ بـخـطـ الفـاضـلـ يـحيـيـ ، رـفـعـ اللـهـ وـدـرـهـ ، تـعلـيقـاـ بـالـسـرـيـانـيـةـ =

الموجود هو أَيْقُوس^(١) مثل : الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون . وأما العلامة فهى مقدمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ، لأن الذى بوجوده يوجد الشيء أو الذى يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

وأما أثوابها فهو قياس مركب من مقدمات محمودة ، أو من علامات .
والعلامة توجد على ثلات جهات مثلاً توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قبل أن لها لبنا ، فيبان ذلك يكون في الشكل الأول ، لأن الواسطة هي أن لها لبنا . فلتكن أَ والدة ، وبَ وجود اللبن لها ، وحَ امرأة . وإما أن الحكاء ذوو فضائل ، لأن بطريقوس ذو فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن أَ ذوى فضائل ، وبَ حكاء ، وبطريقوس —

فتقنه وهو : فالذى من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيرا ، كان الألم (وفرقها : القم) شرًا ، لكن الألم ليس شر ، فاللذة إذن ليست خيرا . والذى من الشبه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحدا ؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذى من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطى الصحة أفضل من معطى اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطى الصحة أفضل من معطى اليسار » .

(١) فرقها : « الأخرى والأول » .

(٢) فـ الـ اـ هـ اـ مـ شـ بـ الـ أـ حـ رـ : « وـ تـ عـ لـ يـ قـ آـ تـ رـ فـ نـ قـ لـ هـ وـ هـ : الـ عـ لـ اـ مـ إـ مـاـ نـ تـ قـ دـ مـ مـاهـىـ دـ لـ يـةـ مـثـلـ اـ خـ لـ اـ خـ لـ اـ شـ فـ قـةـ فـ الـ أـ مـ رـ اـ ضـ الـ حـ اـ دـ اـ ، فـ إـ مـاـ دـ الـ دـ اـ عـلـىـ الـ قـيـ ، وـ مـثـلـ اـ خـ تـ كـ اـكـ الـ أـنـفـ الدـالـ عـلـىـ رـعـافـ يـكـوـنـ مـنـ الـ مـرـيـضـ ؛ وـ إـ مـاـ أـنـ يـكـوـنـ مـعـ الشـيـ الـذـىـ هـ لـ عـلـامـةـ مـثـلـ الدـخـانـ الـكـائـنـ مـعـ النـارـ ؛ وـ إـ مـاـ أـنـ تـأـخـرـ عـمـاـ هـ لـ عـلـامـةـ ، مـثـلـ الـ زـمـادـ فـإـنـهـ دـالـ عـلـىـ نـارـ كـائـنـةـ » .

فهو صدقٌ أن يقال : أَ وَ بَ عَلَى حَ ، غير أنَ الواحدة لا تقال لشأنها
أو لكتابها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ،
فيتبين في الشكل الثاني ، فلا نه تلحق التي ولدت صفرة^(١)، وهذه المرأة صفراء
— يظنون أنه يبين أن هذه المرأة < قد ولدت > . فلتكن أَ صفرة ، وَ
والدة ، وَ امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة فـ < فقط دون > الأخرى ،
٢٥ قيل لذلك علامه . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : < مثال ذلك >
بطريقوس سخى لأن محى الكرامة أنسخاء ، وبطريقوس محب للكرامة . وأيضاً
إن الحكاء أخيار لأن بطريقوس خير وحكم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييسُ . غير أن الذي في الشكل الأول
لا ينقض إذا كان صدقاً لأنَه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه
٣٠ ينقض من قبل أنَ القياس ليس عامي ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ،
لأنَه ليس إذا كان بطريقوس ذات فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر
الحكاء ذوى فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينقض ،
لأنَه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدمات موجبة — لأنَه ليس
إذا كانت الوالدة في وقت ماتِلَدْ صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد
٣٥ ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا يوجد في جميعها —
وهو فصوتها — فقد قيل آنفاً .

(١) أى لأنَ شأنها معروف ، أى لأنَها مشهورة معروفة . (٢) خرم .

(٣) في المامش بالأسود : « في السريانى : وأما فصوتها فهى التى قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسم العلامة . فالمسمى من هذه العلامات بالحقيقة عالمة ما كان من الأطراف . وأما ما كان من الواسطة [١١٣٠]
 فيسمى تقمريون ، وهو الذي في الشكل الأول ، وهو أحد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام الطبيعية تحيل البدن والنفس معا ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و < لكنها > ليست من الآلام الطبيعية لأنها لا تغير البدن ؛ فالطبيعية هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سَلَمَ ذلك أحد وكان واحد أو آخر عالمة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألمًا خاصاً^(٦) وعلامة ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك عالمة في البدن ، لأنه كان < موضوعاً أن البدن والنفس يُمان > معا فلتكن

(١) في الهاشم بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة عالمة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليس (ص : فيسي) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذاري » .

(٢) في الهاشم بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطراfa (ص : اطراف) » .

٢٨٧١٠٧ = تقمريون

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خرم .

(٦) في الهاشم : « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لها كل الورق في الأصل .

العلامة عظم الأطراط العالية < وهذا يمكن أن يوجب في بعضها > غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة < التي بينها تكون خاصة ، لأن الألم > خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من الحيوان ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه < كان موضوعاً > أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة . فإن كانت له خصائص : مثل أن الأسد شجاع وجاد من جهة ، فإذا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاص من الحيوان ؟ وكذلك إن كانت جميعاً في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونوا كلثاماً في النوع إذا كانت أحدهما فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً فإن علامة الشجاعة [١٣٠] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفراسة تكون إذا رجعت الواسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون آشجاعة ، وبـ عظم الأطراط العالية ، وـ حـ أـ سـ دـ

(١) نعم .

(٢) تـ أـ كـ ثـ < أكثر > حـ روـ فـ هـاـ فـ الأـ صـ لـ .

(٣) ص : أحديهما .

ذَبَّ مُوجوَدةٌ فِي كُلِّ حَوْفٍ غَيْرِهَا؛ وَأَمْوَاجُودَةٌ فِي كُلِّ بَلَافِ أَكْثَرِ
مِنْهَا، وَلَكِنْ بَرَاجِعَةٌ عَلَى <^(١)> : إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ هَكُذا، فَإِنَّهُ
لَيْسَ يَكُونُ وَاحِدًا لَوَاحِدًا عَلَامَةً مَعَ

[تَمَتِّ المَقَالَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ كَابِ الْقِيَاسِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِنْعَامِهِ، نُقْلَتْ
مِنْ نُسْخَةِ بَخْطِ الْحَسْنِ بْنِ سَوَارٍ <عَنْ نُسْخَةِ> يَحْيَى بْنِ عَدَى؛ الَّتِي بَخْطَهُ
• < ... >

قَوْبَلَ بِهِ نُسْخَةً كَتَبَتْ مِنْ خَطِّ يَحْيَى بْنِ عَدَى وَصَحَّحَتْ عَلَيْهَا وَقَرَأَتْ
بِحُضُورِهِ فَكَانَ موافِقًا لَهَا .] [

تصـوـيـات

صواب صواب	خطأ خطأ	سـ من أـسـفـل	صـ
الأقوال	الأقوال	٢	٤
كان	كان	الأخير	١٠
فتقول	فتقول	٤	١٤
جارين	جارين	٦	٢٦
إن	أن	٣	٢٨
كـأـنـ	كان	١٤	٣٠
قـبـلـ	قبل	٧	٣١
مـضـادـةـ	مـضـادـةـ	٧	٣٥
الأشـكـالـ	الأشـكـالـ	١٢	٣٦
الـسـالـبـةـ : مـثـالـ	الـسـالـبـةـ . مـثـالـ	٦	٤٢
قاـبـلاـ فـواـجـبـ	قاـبـلاـ . فـواـجـبـ	٥	٤٣
الـعـدـمـ وـالـمـلـكـةـ	الـعـدـمـ الـمـلـكـةـ	١١	٤٥
تـحـذـفـ	< يكون >	١	٤٧
وـجـودـ الـاثـنـيـنـ	وـجـودـ الـاثـنـيـنـ	١٧	٤٨
وـمـظـنـوـنـ	وـمـظـنـوـنـ	١٨	٤٨
التـعـرـيـفـاتـ	الـتـعـرـيـفـاتـ	٤ من أـسـفـلـ	٤٩

صواب	خطأ	س	ص
سُمِّيَ	يُنْهَى	٧	٥٢
فِي	قِي	١٤	٥٢
[١٧٩ ب]	[١١٧٩]	٥	٦٠
، مُجردًا	مُجردًا	١٥	٦٢
[١١٨١]	[م ١٨١]	١٢	٦٤
يُوجَب	يُوجِب	١٢	٦٥
وجوده ضرورةً ، على	وجوده ضرورةً	١٦	٧٤
(معنى الجملة هو :			
ليس القول بأن كل			
موجود ، إذا وجد ،			
فهو بالضرورة — هو			
بعينه القول ، بطريقة			
مطلقة ، إنه موجود			
بالضرورة)			
[١١٨٥]	[م ١٨٥]	١	٧٧
كذلك	كذلك	٩	٨١
أبيضُ	أبيضُ	١٨	٨٣
هذه	هذه	١	٨٤
— فاما ... كذلك	ـ . فاما ... كذلك	٢—١	٨٨

صواب	خطأ	س	ص
ضروري	ضرورة	الأخير	٨٩
خلف	خلف	٥	٩٢
[١٨٩ ب]	[١٨٠ ب]	٩	٩٢
كُلّها	كُلّها	١٤	٩٤
واحداً عَدْلٌ	واحداً اعدل	١٠	٩٥
أنه خيرٌ ، العقد	أنه العقد	١٤	٩٨
إلى	إلى	الأخير	٩٩
+ ومن ... منه	ومن ... منه	٣	١٠٤
العلمتين : + :	العلمتين :	٨	١٠٤
ت : قال	قال	١٨	١٠٤
المستولية	المسئولية	٢٣	١٠٤
فيجعله ... نريد	ف يجعله ... نريد	١٩	١٠٥
، مقولاً على	مقولاً ، على	٢	١٠٦
١٠ ب ٢٤	بالمامش أمام سطر ٦ ٢٤ ب ١	١٠٦	١٠٦
عليه المقول : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو باقسام : « يوجد » و « لا يوجد » .	كل المقول ... لا يوجد	٤ - ٣	١٠٧

صواب	خطا	س	ص
نسخة : بزيادة «يوجد»	نسخته ... انفصالمها	٢٤	١٠٧
— إذ يتفق أن			
يوجد — أو بانفصالمها			
(أو مع انفصالمها)			
بالآخر	الأخر	١٤	١٠٨
٠ موجود < أ >	< ١ > موجود	٤ من أسفل	١١١
موجبًا	موجبًا	٢	١١٥
فالقياس إذا سواء	فالقياس إذا سواه	٥ - ٤	١١٦
ـ	ـ	٧	١٢٣
ـ	ـ	١٤	١٢٦
ـ	ـ	١٠	١٢٨
ـ	ـ	٤	١٣٠
ـ	ـ	٦	١٣١
١٧٤	٧٤ م	١٣	١٣١
واحدة	واحدة	١٤	١٣٢
ـ	ـ	١٣٦٥	١٣٤
الثاني	الثالث	١٣	١٣٥
كذاف الأصل، وصوابها:	واجبتين	١٢	١٣٨
واجبة			

صواب	خطأ	س	ص
ا ... ب	ا ... ب	١٣-١٢	
ا	ا	٧	١٥٠
ت : نسخة	نسخة	٦ من أسفل	١٥٣
القياس	القياس القياس	٣ »	١٥٤
تصدق	تصدق	» ٢	١٥٦
المتافقضة	المتافقضه	١٣	١٦١
الا تكون	الا تكون	١٢	١٦٣
مهملة	مهلة	٢ من أسفل	١٦٣
إن غير	إن غير	٧	١٦٤
موجبتين أو سالبتيين كذاف الأصل، وصوابه:	موجبة أو سالبة . -	١١٦٩٦٨	١٦٤
و كذلك أينما ورد			
وصوف كلاو كلثامنى ،			
فصوابه أن يكون مفردا			
ا	٥ من أسفل	١	١٧٤
مقرأ	مقر	» ٤	١٧٨
لقياس	بقياس	» ٢	١٧٩
اللذة	الذة	١١	١٨٠

صواب	خطا	س	ص
تحذف	< و >	٦	١٨٢
آخر	آخر من أسفل	٤	١٨٣
الواحد	اللوحق	» ٣	١٨٨
١٩٥	٢٩٥	٣	١٩٠
الهامش	الهاعش من أسفل	٢	١٩٢

♦ ♦ ♦

كُمِلَ طبع كتاب "منطق أرسطو" بطبعة دار الكتب المصرية
في يوم السبت ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٦٧ (١٩٤٨) مـ

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية